



فلسفة لتنمية جديدة

فرانسوا بيرو

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزي ذكي

القاهرة

فلسفة لتنمية جديدة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقيا - موكيالي بيروت - ص.ب ٥٤٦٠-١١ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٣

فلسفة لتنمية جديدة

فرانسوا بيرو

تقديم : م : علال سيناصر

اليونسكو

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر هذا الكتاب تحت عنوان:

POUR UNE PHILOSOPHIE DU NOUVEAU DÉVELOPPEMENT

François Perroux

Arabic Edition:

Unesco ISBN No. 92- 3- 601948- X

الطبعة الأولى ١٩٨٣

Première éd. arabe 1983

المؤلف مسؤول عن اختيار وعرض الوقائع التي يتضمنها هذا الكتاب وهو مسؤول كذلك عن الافكار التي تعبر عنها وهي ليست بالضرورة افكار منظمة اليونسكو ولا هي ملزمة بها.

المقدمة

لكي نتفحص، على صعيد التفكير الاساسي ذي الطابع الفلسفي والمتعدد الفروع العلمية، المناهج المطروحة من اجل وضع فكرة تطور متكامل موضع التنفيذ او بعبارة اخرى، **تطور جديد** ـ جمعت اليونسكو مجموعة تتألف من **ثمانية** عشر خبيراً من سبعة عشر بلداً في مدينة أكيتو، عاصمة الاكواتور، من **٢٧** إلى **٣١** اغسطس **١٩٧٩** . وعلى أثر هذا الاجتماع ـ الذي نظم بالتعاون الفعال مع كلية العلوم الاجتماعية اللاتينية ـ الاميريكية (Flacso) بالمركز الدولي للدراسات العالية لصحافيي اميركيا اللاتينية (CIESPAL) ـ طلبت اليونسكو من احد المشاركين، السيد فرانسو بيرو، الاستاذ الفخري بالكوليج دوفرانس، تأليف كتاب حول هذا الموضوع، من وجهة نظر التساؤل الفلسفي.

واستجاب السيد فرانسوا بيرو لطلبنا فكان هذا الكتاب الذي يندمج في اطار البحوث التي ازمعت اليونسكو على معالجتها والتي تدور حول احد الاهداف ذات الاولوية: «اكثر فأكثر، بدأ التطور يُتصور كتحريك ديناميكي للكينونة نفسها لمجتمع ما، كمغامرة حقيقية يخوضها مجتمع من المجتمعات، مجنداً جميع قدرات ابداعه الذاتي. ان

معرفة ملموسة ومتعددة الفروع، صارمة ومرنة في نفس الوقت، مطابقة لحقائق الواقع، لمطامح وامكانيات المجتمع المعني، هي وحدها القادرة على تقديم وسائل مثل هذا القرار الالمعي، المدروس والخاص في ذات الوقت، بحياة المجموعة.[1].

تنغيم وتأنيس بروتسيس[*] التنمية يتطلبان اليوم من كل مجتمع مجموعة من التدابير المترابطة التي لا بد له من اعطائها شكلاً اصيلاً، لكن على المجموعة الدولية ايضاً واجب ان تقدم لها دفعاً ملهمًا، اطاراً وعوناً فعلياً، لا سيما باسهامها في مضاعفة الدراسات المتعددة الفروع المرتكزة على العلوم الاجتماعية، وفي تحسين مناهجها وربط علاقة بينها وبين ضرورات الفعل.

ان المؤلف بتوضيحه وتحليله في كتابه للتصورات والمؤشرات ـ التحضير النظري ـ للسياسة والاستراتيجيات ـ، واخيراً لغايات وقيم التطور الجديد، يقدم اسهامه من اجل مثل هذه المعرفة، لمحاولة الاحاطة باقتصاد متمحور حول الانسان، وهو مشكل ذو اهمية كبرى بالنسبة لعصرنا.

---

(١) مخطط متوسط المدى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) اليونسكو، الفقرتان ٣١٠٦ و٣١١.

(*) Processus تترجم ايضاً بعملية في مصر وبسيرورة في بلاد الشام والافضل تعريبها لا ترجمتها خاصة وانها مستعملة في معظم اللغات الغربية وحتى بعض اللغات الشرقية.

مدخل
بقلم محمد علال سيناصر

التنمية:
من اجل ماذا؟

١ ـ فلسفة ونظرية التنمية

الفلسفة؟ التطور؟ اية علاقة توحد بينهما واي تراث يجمعهما؟ ثمة اسباب شتى، من طبيعة مختلفة تسوّغ التسليم بوجود علاقة اساسية بينهما. اولاً لاننا نعترف، منذ افلاطون، بان الفكر ينبثق مع التناقص وبان مفهوم التطور هو الكاشف لمفارقة عصرنا الجوهرية: ارادة التقدم والاحتراز منه ـ ثم، والعكس بالعكس، لان اشكالية التنمية هي ايضاً مفتاح ادراك الحاضر والواقع، وفي مضمونها النقدي والايجابي، التعبير عن ضرورة تُقضي بالاعتراف برؤيا الحاضر العقلانية، بارقة في ظلام تحديات نهاية قرن، او بشائر مشروع يعطي لامكانياتنا صورة نياتنا.

والفيلسوف؟ اي دور له اليوم؟ لا شيء سوى دور الانسان الذي يسعى، رغم المخاطر في مجال تكابد فيه الافعال والافكار تحُوم الانانيات والاديولوجيات، إلى تقدير القيمة المنيرة لجهود الفكر. انه يحلل المفاهيم والنظريات التي يجرها الخطاب الاقتصادي وراءه، هذا

هو الجزء الذي لا يتجزأ من عمله التوضيحي، وبخاصة من مهمته الفلسفية التي تطمح، باهتمامها وتساؤلها، لا إلى فرض صيغة للحق بل إلى إنارة الاتجاه وتوجيه البحوث المعرضة بوجه خاص كـ «كل معرفة وكل جهالة لسلوك مسالك انتهازية». لا لان المطلوب هو فقط نقد التوجهات المتحيزة للبحوث الخاصة بالتطور: بل ينبغي ايضاً وخصوصاً عدم ارخاء زمام اليقظة، لان التطور المبتغى في كل مكان والذي تلهج به الالسنة في كل مكان لا يستطيع ان ينسينا بان «للطغيان دوماً بشائر سَعْد»!

من ذا الذي بامكانه قول ذلك افضل من فرانسوا بيرو، الذي يرى ان الخطاب الاقتصادي لا يقتصر على الخروج الظافر من اختبار الواقع، لكنه يطالب باتباع منطق الحق في مطلبه المزدوج العلمي والعملي، في حقيقته الاستدلالية وحقيقته الاخلاقية. او لنقل الحقيقة بلا زيادة، حتى ولو تخلينا عن تحديد هذه القيمة، التي هي اكثر من رمز او مصطلح سهل، ولنعترف لكي نسبر صعوبتها، بانها كمفهوم الزمن عند القديس اوغستان ما نعرفه عندما لا يسأل احد ما اذا كنا نعرفه، وما نجهله عندما نحاول تفسيره! ان المطلوب هو اكثر بكثير من حقيقة محسوبة، من حقيقة صحيحة، او من رد الاعتبار لما لست ادري من نظام القيم: ينبغي ان نطمح إلى فعل يلهمه دوماً تأمل معنى الفعل ومعنى المعرفة. من هنا هذا الفكر التأملي والعيني في وقت واحد، الحريص على رفضنا وعلى مقاومتنا حرصه على تحليل مذاهبنا ونظرياتنا. هنا يتطابق الفكر مع المعنى الأسْمَى للفعل. انه يطمئن مخاوفنا: انه بصيص رجاء. انه يفرض نفسه في متابعتنا لهدفنا الاعلى: بلوغ اقصى النتائج باقل التكاليف التي بدونها لا يكون الاقتصاد اقتصاداً ولا يكون موضوعاً للتفكير؛ انه يعزز امانينا. انه ينقذها من

التتابع الحقيقي للاخطار التي يقود تقديرها الستاتيكي(*) إلى الخلط بين شيخوخة واجمة لحضارات مبهورة الانفاس ومستقبل الحضارة. اذا تكشفت وعود النور يوماً، كما يقول الشاعر «كبرياء كذبها الديجور» فذلك يعني فقط ان النور لا ينير حياة الجميع. وان التطور لم يتحقق: انه وعي مأساوي، وعد، مسألة بقاء على قيد الحياة نفسها، لكنه ما زال ايضاً، على الصعيد الفكري، فكرة مبهمة.

٢ ـ مصطلح عديد ـ المعنى

هل المصطلح مسؤول، ولو جزئياً، عن هذا الابهام؟ لنسبر غوره: «التطور» هو في وقت واحد فعل التطوير وما ينتج عنه. لكن هذا الابهام يقترن بآخر اساسياً اكثر ومتأصل في الصور الحيوية، بَلْهَ في عمق اعماق تاريخ وعلم الحياة. انه ينطوي دائماً على فرضية حول جوهر الصيرورة، والتغيير والترقي.

قبل اكسابه معاني اقتصادية ووظائف سياسية وجدالية، تجلت في التمييز الذي لا يفتأ يتردد بين التطور والنمو، سواء في تمجيد التنمية او في نقد «اسطورة» التنمية، و«دين» التنمية و«اوهام» التنمية، الخ، فان المصطلح يشكو من خطيئة اصلية، خطيئة ميلاده من تلاقي حقيقتين حقيقة مبتذلة كونتها شراذم الصور المألوفة التي تثيرها فكرة كل ما ينمو؛ وحقيقة علمية كونتها سلسلة طويلة من التحولات، والازمات، والتصحيحات الخاصة به. وهذا التاريخ له وزنه لا سيما وان الامر يتعلق بمفهوم ما زالت صيرورته، ضمن العلوم الانسانية

(*) أتفق مع الذين عربوا Statique اكثر مما اتفق مع الذين ترجموها بسكوني. خاصة وان الاجماع يكاد ينعقد على تعريب مقابلها Dynamique بدلاً من ترجمته بحركي.

والاجتماعية، لم تعط الاستقرار لا لمعناه ولا ليقينيته بالمعنى الدقيق الذي يتطلبه تصور علمي.

لذا، ودون افتراض ترابط سببي بين مفهوم التنمية والتطور والتقدم، ولا تضمين تلازم منطقي في انتقال المعارف البيولوجية إلى المعرفة الاقتصادية والاجتماعية، فان المراحل المهمة للانضاج الفكري الرامية، باصرار، إلى قطع التطابقات الفضفاضة بين صور الواقع ووصف الوقائع، تستأهل التذكير. فهي اولاً مناسبة لدرس في النسبية: استطاع التطور ان يدل على النمو، والنمو، في مناقشات البيولوجيين القدامى حول العلاقة بين التوالد والتطور، كان يتعارض مع مفهوم التطور، اي، عندئذ، مع تعريف التوالد «Génération» بمجرد «التكاثر» «Agrandissement» ثم، لدرس في الحداثة يمكن ان تكون له اهمية تضاهي اهمية قانون سقوط الاجسام في مجاله الخاص: ان التطور منذ وليام هارفي W. Harvey هو تصور عملياتي للنظرية التي نقلها «توالد الحيوانات» (١٦٥١)، للنظرية التي دَمَرت مبدأ تصنيف الحيوانات حسب نمط توالدها. الذي اقره ارسطو واحلت محله «كل شيء يخرج من البيضة» «Ex.Ovo Omnia»: وهو مبدأ يُماهي ما كان ارسطو يميزه وينقض من الاساس فرضية التوالد الذاتي فاتحاً الطريق للتخلق المتعاقب، épigenèse ، لكلي التخلق، Omnigenèse، لنظرية الحياة حيث لا تتدخل الا معرفة الحياة. وهي اخيراً درس حول العلاقة بين العلم والاديولوجيا، في التحضير المعقد بقدر ما هو نموذجي لنظرية النشوء والارتقاء التي عرفها القرن التاسع عشر والتي اثرت، على نحو دائم، في تصورات الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس وفلسفة التاريخ. بالتأكيد، نحن نعرف ان التصورات الجديدة التي ادخلت إلى علم الاجنة بفضل فون بير Von Baer (١٨٢٨)، مصدر

داروين وسبنسر، قد اثرت في تأسيس النظرية البيولوجية والفلسفة الاجتماعية وبررت مصطلحي التطور والترقي. اما بالنسبة للترقي Évolution فبسبب اهمية مشكل الانتخاب الطبيعي في عملية الحياة، اما فيما يخص التطور فذلك بسبب انتشار افكار اوغست كونت، وسبنسر وامثالهما حول التقدم. اولاً يرى اوغست كونت ان التقدم هو التطور وان البيولوجيا تعطي التاريخ **قبليته** واساسه «يمتلك نعت **التطور**، بماهيته، مزية التحديد المباشر الثمينة !! يشكل، بالضرورة، **التحسين**(*) الفعلي للانسانية» لا اثر اطلاقاً لفكرة التاريخ بمعنى المغامرة الانسانية، فما هو الا قانون من قوانين الطبيعة ليس إلاّ. اذن التنمية تُدخل وتبرر الاستعارات العضوية في تصور تنمية انسانية دون ازمة، دون انقطاع ودون تجديد. ثانياً سبنسر: بينه وبين اوغست كونت داروين الذي ادخل المأساة في الحياة. اشارته الجوهرية إلى الموت: من هنا المعاني المصاحبة Les Connotations المختلفة التي اقرها، بالاحرى، سبنسر في نهاية القرن التاسع عشر. فقد خلى النموذج الجنيني مكانه للنموذج المتعاقب التخلق: كل ترق يذهب حينئذ من البسيط إلى المركب، سواء تعلق الامر بالكون، بالحياة، بالانسانية **ومنتجاتها** او بالمجتمع واشكاله. لكن هذا التعقيد المتزايد يفسر بالتفاعل بين الكائن الحي والعناصر المختلفة عنه. كل ترق هو ترقي متعاقب التخلق، مصحوب بتعديل البنية، بانتقال من المؤتلف إلى المختلف، وبالتالي، نمو وتطور في ذات الوقت. بالتأكيد، لن يضطلع سبنسر، خلافاً لماركس الذي هو صيغة اخرى من صيغ النموذج، الا بالبعد المتعاقب التخلق من فرضية داروين حول الصراع من اجل الحياة. انه لامر طبيعي: مسألة تراث، لكن ايضاً طريقة لمصالحة

(*) التشديد منا.

جميعه Synthèse[*] مع متطلبات الفردانية السياسية والليبرالية الاقتصادية .من هنا قيل انه ظهر، في نهاية المطاف، مشروع مهندس ضخم قائم على معرفة موحدة كلياً، مشروع سبنسري تخصيصاً . اما موضوع هذا المشروع فهو تأسيس اشكال شتى وشاملة لمعارف ثقافية واجتماعية تفي بوعود نموذج خاص من التجربة الانسانية على مستوى العالم.

٣ ـ مفهوم اديولوجي

المقصود اذن هو اكثر من توسيع متعسف لتصورات اعطيت لمجالات ما زال استخدامها سيىء التحديد، سيىء الضبط، لانه سيء الترتيب. فتحت غطاء رؤيا مضادة للاهوتية قامت رؤيا مضادة للغاية. بل اكثر من ذلك: انه فكر يرفض الغايات لكن دونما نقد لوسائله او مناقشة لمعاييره. هذه الاخيرة افترضت، ولم تُطرح طرحاً صريحاً ولا أدركت كما هي. انه ايضاً فكر عرقل البحوث في العلوم الاجتماعية والانسانية بتقديمه مبرراً للمسيطرين تحت غطاء النيات التمدينية.

أما اليوم؟ الظرف تغير لكن الالتباس ظل. من هنا الخطابات التي يختلط فيها الحدث بالقيمة، والهيام بالاصول بالافتتان بالمستقبل، حنين ما قبل ـ التطور بالثقة في انتشار التقدم. الم يُقل ان التنمية، هي الغرب وهو يعيد انتاج نفسه، وان العالم بامكانه ان يتطور بشكل مختلف؟ الكلمة تبلور تساؤلاً ابعد غوراً، القلق الذي ايقظته صيرورة مأزومة. لا شك ان المظهر المأزوم هو هنا عرض واقع تناحري مقبول بَلْهَ مُبَرَّراً بمعاينة ان لا سبيل ابداً لجعل التنمية موضوعاً لتعريف مرض للجميع، اي بالنسبة لجميع البلدان، لجميع التجارب ولجميع

(*) الجميعة هي نتيجة جمع الطريحة Thèse والنقيضة Antithèse (المترجم).

المطالب. هل يفهم من ذلك ان عليه ان يتحقق على نحو مختلف وان يسلك مسالك متنوعة؟ لكن ما الذي يحدد حينئذ هذا التنوع في تنوعه؟ هل هو نمط التنمية؟ وما هو؟ وما الذي يجعله «نمط. . .» ولاي تنمية هو نمط؟ تبدو الطرق التي سُلكت حتى الآن غير سالكة، والطرق التي ينبغي اتباعها ما زالت تترأى مغلقة. اننا نتذبذب بين نموذج فقد قوته وحظوته وفكر ما زال لم يبرهن على نجاعته. وهذا هو ما ينبغي ان نطلق عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة: «الازمة». ذلك ـ لكي نوضح كلمة مشهورة ان مشكل المصير يطرح اليوم نفسه كتطور، والجهد العام من اجل تنمية الجميع يبدو من التأكد والاهمية بحيث غدا صنواً لبقاء السلام. السلام الشامل الذي تجعله مراكمة الثراء، وتجديد الانتاج والتنظيم في المحاور المحظوظة وحدها صعباً. السلام الموزع بعدل بقدر ما الاقتصاد الذي يولد الصراعات يعيد انتاجها، في عالم اليوم المعقد، على مستوى فئات المجتمع السفلي التي هي ايضاً اكثر الفئات عرضة للاخطار.

ليس بالامكان التفكير بان الامر يتعلق بمشكلة جزئية الا اذا اثبتنا وجود ميكرو انظمة سياسية واجتماعية(*) تُفهم بدون رجوع إلى المحيط العام ـ وبالتالي العالمي ـ. او ان مقاومة بروتسيسات (عمليات) ازالة الحواجز التي تخضع كل تطور لاعادة انتاج نموذج بعينه اثبتت جدواها. او رغم ان الحركة، التي تقاوم بروتسيس التكامل المسؤول عن اكثر الفوارق سوءاً، كما تقاوم التدويل لصالح النظام العالمي المنتج، لم تبلغ بروتسيس ادماج جميع المجتمعات الانسانية في الآلة

(*) Micro الدالة على الضآلة وMacro الدالة على الضخامة. من الافضل تعريبها لا ترجمتها التماساً للوضوح والدقة.

الاقتصادية الحديثة، مع وسائلها المالية، تيكنولوجيتها واسواقها. بدلاً من هذه الاثباتات، فان بداهة التنمية التي ظلت طريقها هي التي تذهلنا: تصدير المنتجات الاساسية الحلول محل الواردات، الصادرات الصناعية. من هنا نتجت ازمة التنمية، ازمة علمية، ثم اديولوجيا الازمة وازمة النظرية. الامر يتعلق عندئذ، وقد بلغنا إلى صياغته العامة، بمشكلة كونية. وهذا ما يختصر في كلمة: لم تكن عواقب الرحلة من النمو إلى التنمية حميدة، واسوأ من ذلك ايضاً الاعتقاد بان النمو ينتج التنمية، علماً بان مضمون هذه الكلمات لا يدل على مجرد كلمات، بل على ٨٠٠ مليون من ضحايا الفقر المدقع! وشمولية المشكلة تظل هي الاخرى بحاجة إلى اثبات. لغة التحديات تسهم قطعاً فيها. لكن اليست جد مأساوية جد جزئية وجد احادية الجانب؟ وهذا ما توقعه فرانسوا بيرو منذ عشرين عاماً! استعراض التحديات مرتبط دائماً بالمسألة التالية: (كيف نغير المجتمعات والثقافات التي تصادفنا لنجعلها مؤهلة لتصنيعنا)، او جديرة بتنمية مخصبة بحقن بضع جرعات من الاريحية؟ كما لو ان كون مجتمع ما مختلفاً عن النموذج الرائج يشكل عقبة في وجه التنمية، او سبباً «للازمة» وعلة لها، وكما لو كانت نظرية الفقر هذه لا تخفي ايضاً فقر النظرية. ان الامر، اجمالاً، لا يتعلق بازمة عامة بقدر ما يتعلق باثر الشمول المرتبط بطبيعة المسرح العالمي.

٤ ـ بيد ان ذلك مؤشر شمول

اذن الازمة عالمية ـ لكن بمعنى جديد. ذلك ان المقصود ليس لحظة عصيبة يمر بها البروتسيس الجاري بل كسر هذا البروتسيس. هناك، من جهة، تكامل، تدويل وتعميم. وهناك، من جهة اخرى،

اشكالية تدفع إلى الاقليمية، إلى بروز المناطق، إلى المطالبة بالهويات. الحركات المتضادة ليست اضداداً لنفس الحركة. انها كواشف لشمول كامن، لا لان مسرحها هو نفس العالم، او لان تخلف البعض والتنمية المفرطة للبعض الآخر تشكل سَفْحَيْ «سوء ـ التنمية» المتكاملين: بل ايضاً وخصوصاً لان الحل المطلوب ينبغي ان يكون تطور الجميع السليم، او بعبارة اخرى المشروع السياسي والثقافي الجديد بعالم لن تتعامل فيه الانسانية الا مع المهام التي باتت فعلاً قادرة على انجازها لانها متطابقة مع المسائل التي غدا بامكانها صياغتها وحلها. ليس هذا، بالتأكيد، الا طريقة ذاتية لفهم الازمة، الا انتقالاً إلى الاقصى، حصل انطلاقاً من المكان الذي ترتسم فيه النوافي Les Négatifs: ازمة شغل، ازمة مدن، ازمة نفط ونهاية الرخاء؛ او: تفاقم البؤس العام افقار غالبية سكان العالم. كل ذلك مجتمعاً: رغم ان الوقاحة تلقن انه حتى الموت قابل للحياة، فان عالم التناحرات الراهنة ليس عالماً قابلاً للحياة اذا كان ما زال لحقوق الانسان في العمل والكرامة معنى. بالتأكيد، سواء كنا لم نعد نريد انسان الاستهلاك L'homo Consumens، او لم نعد قادرين على ارضائه فان التشكيكات تتلاقى: ما لم نعد نريده وما لم نعد قادرين على تأمينه، ما نرفضه، يقودنا إلى نقد نماذج الثقافة، مفاهيم العلم والثقافة، غايات السياسة. ان فكر الشباب العفوي حول التحرير، حقوق الانسان والسلام تلتقي عندئذ مع حركات الامم المناهضة للاستعمار وقلق مفكري العصر. انهما حركتان تتلاقيان. والازمة تبدو ازمة نظام وازمة البروتسيس الذي انجبه ويتحكم فيه. ازمة شرعية هذا النظام ايضاً: وهي محسوسة بقدر ما غدا الشمول السائد موضع شك وانتقاص من قبل الشمول الذي تنادي به الهويات من اعماقها. انها ازمة الحداثة: الوعود والاقوال التي

اقامت، لزمن طويل، صورة للتاريخ كبروتسيس مُوحّد، قد كشفت الحقيقة: حقيقة اقتصاد وتقنية استوليا على خيرات المهزومين وتهدد بالاستيلاء على الخير الوحيد المتبقي لهم: ارواحهم! لقد غدت صورة التقدم باهتة: فالفقر والعنف ينفيانها. لكنها لم تفقد بعد سيطرتها كما لم تفقد فكرة تنمية متوازنة، متمايزة شبيهة بالنمو العضوي قدرتها على شد الانتباه. والادهى من ذلك: نمو كائن حي تكون تبعاً لبروتسيس الانتخاب الطبيعي(*)..... كما لو كانت احوال العالم ناجمة عن تاريخ طبيعي. كما لو كان بروتسيس التكامل ـ التفكك يستبعد كل ارادة بناءة، موجهة ايجابياً نحو تأصيل وترسيخ التنمية، نحو تأسيس حركة عالم جديدة، عالم يفكر، على غرار حاسبات المستقبل الآلية، بالتوازي لا بالتوالي، وكالتاريخ المتعدد المقبل، الذي يُكتب بترتيب إحْدَائي للاحداث لا في سياق زمني متجانس لتاريخ اخضعت له تواريخ اخرى استخفافاً بتعدد الازمان الاجتماعية والتاريخية، بتنوع الثقافات السائرة نحو التلاقي في كونية الغد.

٥ ـ اقتراب يقره علم الاجتماع

ما لم يستطع الكلاسكيون الجدد ولا الكينزية تقديمه لنا، نحن مدينون به لحساسية ف. بيرو الابيستيمولوجية (المعرفية) الذي اهتم بتنظير ما كانت تريد الاستعارة العضوانية اخفاءه.

وقد اتخذ هذا الجهد اتجاهات عدة:

الاول: تركز على التفكير في النمو، في التنمية، في المكاسب Les

(*) Voir texte cité dans Maurice Byé - G. Destanne de Bernis - Relations économiques Internationales, J, 4e édition, p. 1020.

Progrès والاصلاح الاجتماعي في المجال الذي يسمح لمعانيها بان تتحدد: مجال الاقتصـاد ذي القصد العلمي المنـظور اليه كعلم اجتماعي. لا لاننا نرفض كل استعارة، لكن هناك استعارات تخفي وتجمد الفكر؛ وهناك اخرى جد مساعدة على اكتشاف الوقائع. ليس المطلوب من هذا الجهد النقدي، فهم المنهج العلمي، بل تسديد خطاه. بل ان الهدف لأكثر دقة: شق طريق بين تصورات بدون واقع وواقع بدون تصورات. ذلك لانه اذا كان لا بد من الاحاطة بالميدان الاقتصادي، فذلك لانه يمكن ان يكـون مجالاً لاتخـاذ القرارات والتدخلات المستنيرة. والمستنيرة بالمعارف. الاقتصاد هو ايضاً نمط تدخل غدا موضوع علم، وتدبر نقدي دائم.

بالتأكيد، لقد شُجِبَتْ سذاجة بعض الاقتصاديين المتزايدة، وعموماً سـذاجة جميـع اخصائي العلوم الاجتمـاعية. لقـد اريد اخضاعهم لعلم اجتماع. علم اجتماع العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع. بل لقد حبذ البعض حتى الالتجاء إلى المنطق. وهذا هو المهم: لن تتحقق هذه التوصية، اذا أخذت حرفياً، ما لم يشرع في تنفيذ برنامج دقيق للاستنباط، للتقيد وتوضيح ما هو قابل فعلا للرصد، للتناغم، للتطابق بين التعبير والتجربة.

ما يحُدث او يُفسِر التغيير الاقتصادي والاجتماعي ينبغي ان يخضع لهذا التغير التصوري الاكثر دلالة من إشتقاق، والاكثر تأثيراً من معاني الالفاظ (سيمانتيك)، والاكثر فعالية من فلسفة محضة والذي يرمي إلى ادراك القضية الاقتصادية. يتناول التحليل اذن حقل القوى الفعلية حيث تتصادم الوحدات الفعالة: الذوات العاملة في الاقتصاد فرادى وجماعات. الخصائص: كلية حضور السلطة. الاوصاف:

علاقات بين فرقاء غير متساوين ولا متناظرين. فالرصد عندئذ هو التقاط، تأويل دقيق لسلسلة من الوقائع يُلقي عليها التاريخ اضواء لكنه لا يفسرها. لقد اكتسب التاريخ اهمية، وهذا الآن كثير! انه يتمم تحليلاً سيكون عنه القارىء فكرة واضحة بقراءة كتاب فرانسوا بيرو. انه يُعطي بعداً زمنياً للانماء حسب البعد الاعتيادي، لان الواقع الاقتصادي، حتى ولو اختزل إلى مؤشرات البعد التي ترسمه، يظل مُعطى لـ «الزمان» «Espace - temps» الحق، للمكان الذي يُستنفد وللزمان الذي يتلاشى. انه يكتمل في تحليل تغيرات البنية، في انماط التنظيم، في خطوط القوة التي تمر بها المكاسب الاجتماعية. التنمية، مؤشر بعد، يأخذ معناه في التنمية التي تحتويه وتتميز عنه والتي تكشف الانجازات نجاعتها. الاقتصاد لم يعد حينئذ علم العلاقات بين الاشياء، بل ممارسة تعاون ـ المتنافسين وصراع ـ المتعاونين، المختلفين عن ذرات السوق المتجانسة المضبوطة بآلية الاسعار وعن صراعات النفوذ والصراع العدائي الذي يوضحه جدل الصراع بين السيد والعبد. ان فرانسوا بيرو يطرح على مبدأ **الاقتصاد** ذي **القصد العلمي** مسلمة أساسية: الحياة. مجموع القوى الاجتماعية التي تقاوم الموت.

٦ ـ تلاقي العلوم والقيم

منذ الآن، يلتحق العلم هنا لا بالحكم السليم وحسب بل بالحكم العادل ايضاً: «ان التجربة، كما يقول فرانسوا بيرو، التي تعلمتها الشعوب من الخديعة التي كانت ضحيتها لما قبلت بسلبية مفاهيم، تعقيدات واستراتيجيات لم يقع تحضيرها انطلاقاً من تجربتها الخاصة وحسب، بل انها طُرحت عليها» بل فُرضت عليها خدمةً فقط لمصالح القوى القابضة على زمام الثروة. وهكذا فقد اهتم بالموضوع

الاساسي للاجتماع الذي نظمناه في كيتو (الاكواتور) من ٢٧ إلى ٣١ اغسطس ١٩٧٩ لبحث فكرة تنمية شاملة منبثقة من الداخل Ondogène ومتكاملة: من بين هذه المفاهيم الثلاثة، الانبثاق من الداخل هو الاكثر صعوبة بلا جدال: استثمار الموارد الداخلية للامم، اعتماداً، اولاً وبالذات، على نظام القيم الثقافية الجديدة بان تُحترم وليس فقط على القيم الجديدة بان تُحسب؛ التنمية المنبثقة من الداخل هي مواجهة الحقيقة التي أخفيت تماماً الا وهي ان التنمية لا تكون بدون جميع اولئك الذين لها عندهم معنى، ولا سبيل اليها اذا كانت موجهة ضدهم، وهي ليست حرماناً تبرره وعود مشكوك فيها. انها انجاز، ازدهار وتحرر. انها ليست موضوعاً لنقاش اكاديمي بين متفائلين ومتشائمين: لا نستطيع ان نحكم على جهد يطمح إلى ان يوجد، اعتماداً على العلم والعمل معاً، حركة اكثر مواتاة للتطلعات الانسانية واكثر وفاء للمتطلبات العلمية بانه غير واقعي.

٧ ـ تنمية من اجل جميع الناس ومن اجل الانسان

وبناء على ذلك تبدو التنمية على شفير توتر خلاق للمعرفة والقيمة اللتين تضطلع اليونسكو برسالة دفعهما قدماً واعلاء شأنهما.

بالافتكار الفلسفي، وهذا قيم لاكثر من سبب: لان التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية، وليست نتيجة للاجماع على المصلحة العامة، ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء، ولا تكتفي بمجرد مناشدة اخلاقية لتلبية حاجات الانسان. رغم ان بعض هذه العناصر تتظافر على تعزيزها، فانها لا تستطيع ان تكون الا ثمرة لمشروع صادق العزيمة، التقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة.

وهذا ما يجب ان يكون، بالنسبة لجميع العلوم الاجتماعية وخاصة بالنسبة للاقتصادي، متطلباً يخضع، في خصوصيته، لمعرفة واعية باهدافها، قادرة على تغيير اسسها، وعلى الارتباط الوثيق بالمعارف الاخرى، وعلى تحديد نسبية قواعدها، تأثير السلطات التي وجدت نفسها بفضل سذاجتها بين يديها. ان جهد التجديد النقدي يكشف شروط المعرفة، يُذَكّر بان الواقع نفسه لا يستطيع الافلات من سلطان الحق، ولا يستطيع ان يستغني عن الاقتراب الدقيق. واذا قيل بان فلسفة التنمية القديمة مرتبطة بشروط وبمعطيات تاريخية تغيرت، فلنقل انها لمهمة فكرية مجيدة ان نتفحص شروط الامكانية التاريخية لتنمية جديدة: وهي فريضة Féquisit يفرضها واقعنا علينا. حَسْبُ الفلسفة ان تُذَكّر بان ذلك شيء آخر يختلف عن ضرورة عرضية وظرفية: Impératif Extrinsèque فكرة سياق مدلولات جديدة تجعل الحرية ملموسة. هذه الفكرة التي ما انفك فرانسوا بيرو يدعونا للتفكير فيها، وهي كفيلة بان تقودنا اذا عملنا بها الى عالم جديد.

محمد علال سيناصر

تمهيد

منذ الحرب العالمية الثانية، اثارت اعادة التوزيع العالمي للقوى سلسلة من النتائج المتفاعلة التي تستدعي مراجعة الانماط المألوفة للنظر في الاقتصاد، في المجتمع والعلاقات بين الامم. المذاهب المنحدرة من اوروبا تُواجه اليوم بالنقد والرفض من الشعوب المهضومة الحقوق التي بات بامكانها منذ الآن، ان تكشف في وضح النهار عن الرفض الذي طالما أنضج في نار الاحقاد والاحتجاجات الصامتة. في غمار صعود الامم السائرة في طريق اعادة صنع نفسها والجماهير الانسانية التي لم تعد تريد بعد اليوم ان تُنْسَى، تتشكل تيارات مذهبية تُنشطها طموحات ذات اهمية عالمية لا تُصد ولا تُرد.

انها تتحدد وتتنظم في البحث عن **نظام اقتصادي عالمي جديد** (ن.أ.ع.أ) وعن **تنمية جديدة** (ت.ج). وهذه الاخيرة هي ما اقترحته اليونسكو علينا لنتدبره ونكتب فيه، كامتداد لاجتماع الخبراء الاخير المنعقد باكيتو (الاكواتور)(*).

لم يرفض كاتب هذه الصفحات الاقتراح رغم انه قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه والمهمة المريعة التي هي كتابة مدخل الى فلسفة

(*) اجتماع خبراء، بحث حول فكرة تطور متكامل، كيتو، اكواتور، ٢٧ - ٣١ اغسطس ١٩٧٩.

التنمية. لانه ما فتىء، منذ ثلاثين عاماً(*)، منكباً على تحليل التنمية وتحديد خصائصها، ويتمنى ان لا يُتهم بالادعاء المغرور: انه ينوي تقديم اسهام متواضع لعمل الطواقم الكفئة، والعديدة، الناشطة في جميع انحاء العالم. ربما كان كل اقتصادي واع بواجباته مديناً لها، بالقيام في اتصال بها، بنوع من محاسبة النفس بمناسبة ما انجزه وان يشهد على ما يستطيع ان يقدمه الفن الذي يمارسه.

قناعتي الشخصية هي ان الاهتمام بالتطور يبشر بمراجعة جذرية سواء في مجال الاقتصاد او ادوات التحليل المطبقة فيه. ذلك ان التنمية تحيلنا إلى الانسان، إلى الذات، إلى العنصر، إلى المجتمعات الانسانية، إلى غائيتها، إلى اهدافها التنموية دون شك. حُسب المرء ان يقترب من فكرة التنمية حتى يغدو بامكانه توقع مسلسل من التنميات الجديدة توجهها المقاربات المتتابعة للقيم التي يؤمن بها الناس وشروط تحويلاتها التاريخية إلى اعمال وانجازات.

صدرت الدعوة لتطور آخر (١) في حقبة لم تعط فيها استراتيجيات التطور العالمية ما كان منتظراً منها. اذا كان العقد الاول للتنمية ايجابياً، فان العقد الثاني لم يحقق اياً من اهدافه: لا معدل ٦٪ من النمو، ولا المبلغ المقرر في المساعدة الحكومية (١٪ اجمالي انتاج البلدان المتطورة الخام بالنسبة للمساعدة الكاملة) (٠,٧٪ بالنسبة للمساعدة

(*) Réunion d'experts, recherche sur l'idée d'un développement integré Quito, Equateur, 27-31 août 1979.

(١) F. Perroux «De l'avarice des nations à une économie du genre humain», Exposé à la semaine sociale de Dijon, 1952.

ف. بيرو «من بخل الامم إلى اقتصاد للنوع الانساني»، عرض قدم في الاسبوع الاجتماعي لديجون، ١٩٥٢.

الحكومية)، ولا التنسيق الناجع للتدخلات.

التنمية الجديدة تطمح إلى ان تكون «شاملة» «متكاملة» منبثقة من الداخل. كل واحد من هذه الالفاظ له معان عديدة ومقارنتها لا تقدم معنى احادياً (جلياً). فضلاً على ان تنوع المصالح المتعارضة يُنتج تفسيرات متناقضة فيما بينها.

انه لجيد ان تُرصد هذه المصاعب من الخارج قبل محاصرتها بالتحليل.

الشمول يعني نظرة تشمل مجمل ابعاد كل انساني وتنوع المظاهر التي ينبغي الاضطلاع بها في علاقاتها، فيما وراء التحاليل المتخصصة. من البديهي، ان العبارة تنطبق على مجمل الابعاد والبنى المتنوعة، امة، «منطقه امم» العالم كله.

المنبثقة من الداخل تحيلنا، في الرياضيات المعمول بها، إلى المتغيرات التي تشكل نظام المعادلات المقبول؛ وهي متعارضة مع المتغيرات الخارجية المنشأ المعطاة والخاضعة، عند الاقتضاء، لمعالجة منطقية مختلفة. لكن، نعت **المنبثق من الداخل** يشير في مصطلح المنظمات الدولية، إلى القوى والموارد الداخلية لامة ما واستثمارها واحيائها المتماسك.

اما **متكاملة**، فتعدد معانيها في منتهى الوضوح. نستطيع الحديث عن التكامل بين امم عديدة عندما يتم توحيد عدة امم في كل اكثر تماسكاً. عموماً يدل لفظ «التكامل» على تجميع وحدات او عوامل في مجموع واحد. فالتنمية المتكاملة تستطيع ان تدل اما على التكامل بين مناطق عدة، واما على ترابط جيد بين قطاعات، مناطق وطبقات

اجتماعية. كلا المعنيين متوافقان مع بعضهما بعضاً في نهاية تحليل وثيق الصلة بالموضوع.

من الاكيد ان ندرك، منذ البداية، بان كل واحد من هذه الالفاظ يمكن ان تفسره المصالح المختلفة وانطلاقاً من مذاهب اقتصادية، لا تنطلق من نفس المقدمات ولا تقود اذن إلى نفس التوصيات. ان مكائد العقل وحيل التاريخ ينجم عنها في المفاوضات الدولية تفسيرات متعارضة تعزوها المصالح المكتسبة إلى عبارات عامة. وهكذا، فان التنمية الشاملة تستثير نقد الاقتصاديين المتعودين على مؤشراتهم الخاصة فيما يتعلق بالتنمية، بالتنميات، بالانكماشات النقدية ومعدلاتها: فهم يحاولون القول ان التطور لا يقدم نفس امكانيات العطاء، في حين ان عدة مؤشرات اشارت اليه. اما انصار التطور، فبعضهم يلح كثيراً على الشروط الخارجية والبعض الآخر على الشروط الداخلية لمجموعة معينة. عندما يدور الحديث عن الحاجات الاساسية، فان بعضهم يتخوف من الرغبة في اعادة بناء العالم المتخلف بمساعدة «الهبات» (Gifts)، والآخرون يخشون ان يقود رفض التوسيع المشروع لاقتصاد «الهبة» إلى اهمال منح كل كائن انساني شروط عيشه؛ وسيشجبون الرضى، بذريعة الاستحالات او وفاء لتفسير متعسف لللبيرالية - بتدمير الطاقات الكامنة، الجسدية والفكرية. لذلك فان وصايا التقشف الموجهة لسكان يعيشون على حافة مستوى الحد الادنى للحياة، ستبدو للبعض نظرة سليمة. وللبعض الآخر وصية فيها نظر بالنسبة لسكان يُشكل مستوى طموحهم محركاً للتطور.

التحليل الموضوعي يُزيل كثيراً من سوء التفاهم الآنف. هذا التوضيح لا بد منه لان الامر يتعلق بمصير مذهب التطور السائر في

طريق التجدد.

خلال الخمسينات، رُكِزت البحوث حول تنمية الدخل القومي الخام. والعناية المتميزة التي حظيت بها التنمية تشكلت من تلاقي المحاسبات العامة، والدراسات الاحصائية المعتمدة على مواليات طويلة وعلى التعميمات الاستكاتيكية للنمو المتوازن.

التحليل المجدد، الذي حاول منذ ثلاثين عاماً ان يميز بوضوح بين وقائع بالامكان ملاحظتها، تقعيدها وتقريبياً تكميتها، مثل النمو، التطور، المكاسب، التقدم، لم يشق طريقه الا مع التجربة التي تعلمتها الشعوب المهضومة من الخديعة التي كانت ضحيتها لما قبلت بسلبية مفاهيم، تعقيدات واستراتيجيات، لم يقع تحضيرها انطلاقاً من تجربتها الخاصة وحسب، بل انها طُرحت عليها من قبل الغرب خدمة لمصالحه.

نتائج هذا الوعي تنتشر ببطء. فالجديد يلاقي دائمًا مقاومة شديدة. عندما تعاكس الجدة الفكرية، بعد قرنين من الهيمنة السياسية والسلعية، المصالح الملموسة جداً التي تثيرها في الاذهان كلمات غالباً ما كانت سيئة التحديد مثل اقتصاد السوق و«الرأسمالية»، فان المقاومة تكتسي قوة ومدى استثنائيين: وتتنظم على جميع المستويات، علنية او سرية، صريحة او مخادعة؛ وهي تصدر عن تحالفات قوية تحالف الدول والطبقات المسيطرة، وايضاً تحالف اصحاب الاعمال والمثقفين الخائفين من اجل التضحية بالحقيقة على مذبح مهن بدون مشاكل وتصفيق المجتمع الراقي.

ان تطور كل انسان وجميع الناس غاية ينبغي ان تصبح اليوم

مقبولة من مسؤولي السياسة، الاقتصاد، والبحث، حيث ان بعض الحيل المفضوحة قد عراها اليوم التاريخ المعاصر لقاء ضروب من العنف الدموي تثيرها اشكال العنف الكامنة في المؤسسات.

اصاب الكلاسيك الانجليز الاوائل باتخاذهم العالم كله والانسانية قاطبة مجالاً لتفكيرهم. لكنهم اضلوا العقول عندما نسبوا للصناعة القدرة على اقرار السلم الشاملة، وإلى توسع السوق المقدرة على توزيع الموارد حسب مقتضيات النجاعة «الاقتصادية» والعدالة «القابلة للتحقيق».

ان اعادة نظر عميقة في مسلمات ونتائج تراث الكلاسيك الانجليز واتباع الكلاسيكية الجديدة، الذين هم ابناؤهم العاقون، غدت اليوم كسباً من مكاسب الجماهير الانسانية الراغبة في الحياة دون ان تكون موسرة.

نمو الثروة الذي تكشفه محاسبات ناقصة وخادعة، بات يخدع اقل فاقل. هل هو نتيجة ووسيلة تطوير للناس والموارد الموجودة بالقوة او بالفعل ام لا؟ ان طبقات هائلة من الطاقة الانسانية غير المستثمرة تطلب ترجمتها إلى تنمية ومشاريع. ان هذا هو المعنى الاكثر عمقاً للتنمية الجديدة التي هي ليس فكرة تصدير لاغنياء الغرب، بل انها تعنيهم هم انفسهم بقدر ما تعني الشعوب المهضومة.

بعض اشكال التنمية عند الاغنياء ضرورية لتأمين تنمية افضل لاكثر الشعوب حرماناً. اننا باعتمادنا على جهد مزدوج يرمي إلى هدف مشترك نستطيع ان نأمل تقليص اكثر الاختلالات جلاء في الاقتصاد العالمي. اعادة هيكلة الانتاج والتبادل مادياً تتطلب تجديد ادوات

التحليل والمذاهب. إلى هذه المهمة الحضارية تدعى اليوم حضارات اصيلة حاولت في ظلها عبر العصور مجموعات انسانية ان تُسجل مبررات حياتها.

تبدو التنمية الجديدة، في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد، من وجهة النظر هذه، كعمل جماعي يفرض تصوره وتحقيقه وضع اسس الفكر الاقتصادي موضع التساؤل والشك[٢]. عادة يُعرَّف الاقتصاد كـ «علم» اسداء السلع النادرة. الندرة التجريدية مشتقة من واقع ان مواطن الشغل اكثر من السلع او، بعبارة اخرى مماثلة تقريباً، ان الحاجات تتجاوز السلع المتوافرة. الاختزالية المطبقة على هذه المتباينة الجبرية حُولت إلى تصورات محايدة زعمًا للمنفعة العائدة إلى الاهمية المنوطة بسلعة ما والحاجة المستوعبة في رغبة الشراء. نتعرف هنا على نوع «التمحيصات» التي عودنا عليها ف. باريتو Pareto والتي تستبدل بالفرد تعيين الصلات المشتركة بين كميات السلع والنقود، اي انه يهتم بنتيجة التبادل القابلة للعزل افتراضاً لا بتشكل القرارات التي تقود اليها. وفي نفس الوقت تترجم المعللات نفسها بالبحث عن «زائد» صاف من السلع او النقود.

هذا الاقتصاد المحض لا يحتاج، لكي يُرسَم الا للسوق ومجالها الذي افترض تجانسه حيث يتعامل افراد افترض ايضاً انهم متماثلون ومتساوون. اما التنظيم المرتبي الملازم لكل مجتمع فقد افترض هو الآخر مُسلَّمة وبدون تأثير على المبادلات السلعية. وينجم عن ذلك ان الندرة، وهي تصور اساسي للرسم كله، تُحَدد بتعيين الصلات المشتركة بين رصيد ما من السلع ورغبات الاستخدام، او بين وسائل الدفع ورغبات الشراء. «حياد» هذه العمليات الذهنية يُخفي وضع

حاجات فيزيولوجية، وغرائز طبيعية، وطموحات ذات طبيعة فكرية واخلاقية على نفس المستوى. وهذا يقتضي في منطق النظام، الرجوع إلى منفعة لا تدع، باستقبالها لجميع المعللات وجميع التقديرات، غير عناء تخصيص هذه المعللات والتقديرات لبلوغ الحقيقة، او انها، كرمز لمادية مبتذلة، لا تقرأ حساباً لا لسلوك الناس ولا لتاريخهم.

نتائج هذا الموقف هي عدم التمييز بين انواع من الندرة تدعونا التجربة اليومية والملاحظة المنهجية للتمييز بينها. الندرة التي يقاسي منها الفرد في علاقته المباشرة بالطبيعة لم تثر ابداً ردود الفعل التي وصفت في «الروبنصونادات»(*)؛ لقد تجمع الناس للنضال ضد الندرة الطبيعية محولين لها من ثمة إلى ندرة اجتماعية، اي إلى ندرة للتفاوت بين الافراد نصيب فيها. انه لمن الاهمية بمكان اذن ان نأخذ بعين الاعتبار، في المجتمعات المتقدمة، الندرة التي توجدها المؤسسات التي تعطي لكل دوره وتحصر بالتالي دائرة تصرفاته الممكنة اجتماعياً. الندرة التي يكشف عنها السوق ليست مستقلة عن الادوار التي ينيطها المجتمع بالذين يلعبون فيه ادوارهم، خصوصاً بالعامل الاجير والعنصر الذي يبت في استخدام وسائل الانتاج. النضال من اجل تخفيف الضغوط المرتبطة بالتنوزيع الاجتماعي للادوار يؤثر على اشكال وسير الاسواق[٣].

يقود هذا التحليل الاول للندرة المجردة في الاقتصاد التقليدي إلى التشكيك في التدنية تحت الضغط Minimisation sous Contrainte

(*) اشارة الى روبنسون كروزو بطل قصة دانيال فوري (١٧١٩) الذي استطاع، رغم ندرة وسائل العيش في جزيرة معزولة، ان يؤمن نجاته اعتماداً على عمله. (المترجم).

التي هي المرجع الاساسي للاقتصاد العقلاني وانموذجه Paradigme. فالحاسب، الذي يريد اخذ قرار، يختار من بين مزاوجة الوسائل والاهداف ما يتضح انه افضلها، اي ما يَعِدُ، تحت الضغوط الصريحة للعملية، بافضل النتائج وادنى التكاليف. الرسم البياني واضح وترجمته الجبرية والعددية لا تشكو من مصاعب خاصة شرط ان نقف على مستوى من التجريد حيث لا يسأل **عمّن أوّج** Maximise، **وما أُوِّج** Ce qui est maximisé وعن **النتائج الثانوية** المترافقة مع التأويج Maximisation.

يتبين المرء ذلك من هذا المثل: مؤسسة كبرى تقام في بلد سائر في طريق التطور. انها تأوج الربح المنتظر كقيمة تحت ضغوط تكاليف الانتاج، النقل، التوزيع. فهل تدخل في حسابها التلوث الذي تسببه، الاذى الذي تلحقه بالأهلين والاختلالات الثقافية؟ بالطبع، لا؛ فهذا خارج عن قانون اللعبة واذا قومت بنود قائمة الشروط هذه العناصر، فان التفاوض عليها يتم بين قوى.

في شروط مختلفة طبعاً، تُطرح نفس القضايا اذا كان الامر متعلقاً بمؤسسة كبرى ومحيطها الطبيعي والاجتماعي في بلد متطور. التأويجات الخاصة Privées لا تتلقى منطقياً معنى يحتج به على الجميع الا في اطار تأويج جماعي او حكومي. وهذا ما لم يجد بعد قواعده الدقيقة، الاكيدة والتطبيقية Opérationnelles.

لو ان محاولة من هذا النوع تمت فانها كانت سترمي إلى تأويج هذا الكيان المبهم المسمى «الرفاهية» (Mexfare) المحسوم من القيم، من السعر ومن كميات تشكلت في السوق الذي لا يملك القدرة على

انتاج المساواة بين الافراد الذين يشاركون فيه، غير متساوين في الموارد وفي الاعلام. يقدم التأويج تحت الضغط والتوفيق بين مثل هذه التأويجات مرجعاً يستدعي تطبيقه العملي الكامل تحفظات خطيرة.

على الصعيد النظري تظهر التأويجات تحت شكل ستاتيكي بغض النظر عن الزمن. وهذا مفهوم: ذلك ان الزمن يحمل الجدة والمخاطرة، ورغم الانجازات المعروفة، فانه لم يدمج في النماذج الاحتمالية الا على نحو ناقص جداً.

الحسابات الاقتصادية الاكثر دقة تساعد القرار لكنها لا تحدده. فاذا رشحت نفسها لمساعدة القرار السياسي فانها لن تكون في منتهى التعقيد وحسب؛ بل انها من طبيعة اخرى غير القرار نفسه الذي يُتخذ بـاسم قيم لا تختـزل إلى التكميـه Quantification والتحسيب Comptabilisation، مثل امن وحرية السكان مثلاً. من الضروري اذن الاشارة إلى حدود التعبيرات الكمية التي قد لا توجد خارجها، على قول بعضهم، ظاهرة اقتصادية. اذا كنا نريد ان يتخذ التعريف الاقتصادي من الواقع الملحوظ مرجعاً، فلا بد اذن من ان نتجاوز فيما نتجاوز مؤسسة السوق، واكثر من ذلك من ان نرضى بتحديد غير اكيد بما فيه الكفاية[٤].

الاقتصاد هو التنظيم لمصلحة الجميع وكل احـد، تنظيم العلاقات الانسانية باستخدام السلع النادرة اجتماعياً والقابلة للتكمية والتحسيب على وجه التقريب.

هذا التعريف، ولنلاحظ ذلك، يشدد النبرة على العلاقات بين الناس والمجموعات البشرية لا على العلاقات بين الناس والثروات.

الاقتصاد الحديث العهد يتخلص بصعوبة بالغة وعلى نحو شديد النقص من الفردانية النفعية التي وجهته عند ولادته والتي مُسخت إلى الارضائيه Hédonisme (التلبية القصوى للرغبات) وإلى مادية مبتذلة بعيدة كل البعد عن مصادرها . « الفلسفة » التي يطبقها الاقتصاد الحديث هي انعكاس لضرب من العادة السلعية التي تحطم التضامن الانساني ، وتوجهياً ، القيم التي تُعَرِّفُ الانسان بما هو إنسان في كل الفلسفات وجميع الأديان .

عند هذه النقطة تفهم مواجهة المجتمعات التقليدية لـ «الاقتصادوية» «économisme» التي تمارسها المجتمعات المسماة بالمتقدمة .

الباب «١»
التصورات والمؤشرات

١ ـ الاشكالية المُجَدَّدة

يحاول الاقتصاد ذو القصد العلمي ان يكون مجموعة من الضوابط المتماسكة والعامة، مؤهلة لان توضح صنفاً من الظواهر المسماة اقتصادية. نميز منها هنا ظاهرات **التطور** اي التغيرات المترابطة بعضها ببعض في مقابلة تعاقب «بالصدفة»، في الزمن اللاارتدادي Le Temps Irreversible والتاريخي، للاحداث والبنى.

بامكاننا ان نفحص، عندما يتعلق الامر بتطور الاقتصاد في مجتمع، اما نمو ابعاده واما نمو تعقيده.

ملاحظة ترقي كائن حي، نبات، حيوان، او انسان تتضمن نفس التمييز، لكن التطور يظل، بكل وضوح، التصور الاغنى من حيث الاعلام، بالنسبة للتحليل وبالنسبة للعمل.

وسنرى ان الأمر يسير على هذا المنوال ايضاً في تحليل اقتصادي ما شرط ان يجدد ويعمّق. فقد تركز الاهتمام وتراكمت الجهود على

النمو بفضل اختزالية تقليدية متعسفة انفصلت عنها الاشكالية الاكثر حداثة والتنظيرات Conceptualisations او التعقيدات التي تكونها.

١. كل علاقة انسانية تتركب من عناصر متنافرة: فهي متركبة من صراع وتعاون، من نزاع وتآزر[٥]. وهكذا الامر بالنسبة للتبادل الذي يتم بين عناصر فعالة مختلفة وغير متساوية من اجل صفقة معينة. العناصر مختلفة من جميع الاعتبارات البيولوجية، الذهنية والاجتماعية؛ فليس لها لا نفس الدخل ولا نفس التراث، ولا نفس الاعلام، ولا نفس المكانة في مراتب طبقات المجتمع. المساواة امام السوق عبارة خطيرة الالتباس بقصد تبريري: ولن تكون صحيحة الا اذا تحققت الشروط المستحيلة لوجود عناصر ذرية ذات بعد متساو ولا نهائي الصغر، محرومة من كل سلطة على السعر الذي تتلقاه بسلبية وهو الذي يملي عليها قراراتها. كذلك تبدو جلية ومفحوصة بفضل ملاحظة وتفكير منهجيين، العلاقة الملتبسة والمتناقضة Ambivalente للصراع - التعاون بين المجموعات المنظمة على اساس القرابة، الموضع او النشاط. فالفرد المنتمي لمثل هذه الجماعة يستمد منها قوة وضعفاً: مُعامِله Coéfficient الشخصي واحداثياته Coordonnées الخاصة في الموارد وفي كفاءة الاعلام ارتفعت وانخفضت.

٢. التعاون الصراعي Conflictuelles يمكن ان لا يكون مفهوماً من الاشخاص المعنيين (ولا مقصوداً منهم)؛ وهكذا فالتنافس الديناميكي الذي يَثبِّت، بشروط، اقدام «المتفوقين» و«يطيح بالاقل تفوقاً» هو صراع مقنّن دائماً: النشاطات الصراعية لجميع الاشخاص مجتمعة تعطي، بشروط، منفعة جماعية. وبالامكان مقارنتها بنموذج ناجع للتعاون الطوعي اذا كانت قوانين اللعبة معروفة، مقبولة،

ومراعاة من الجميع، او، في حالة العكس، اذا وجد حَكَم عليم وقدير يستطيع بسرعة وبلا تكاليف اصلاح الاخطاء. ومن البديهي ان هذه الشروط لم تتحقق ابداً.

في جميع انظمة التنافس الاحتكاري، نجد المظهر الصراعي جلياً؛ بشروط معروفة، يمكن ان تكون نتيجة الصراع، في ديناميتها، مفيدة للمجتمع.

٣. عندما نفتح اعيننا، نلاحظ في كل مجتمع، ان التنافسات بين الافراد تزاول بفضل بنية تحتية جماعية بالنسبة للوسائل التي اقيمت عليها وكذلك بالنسبة للخدمات التي تقدمها. ومن جهة اخرى فالتنافسات تتكون حسب قواعد مرعية وفي اطار تنظيم معين. فالسوق، شبكة الارتباط من خلال التدفق والاسعار بين وحدات وعناصر معتبرة في حكم المستقلة، يولد من التنظيم ويقوم بوظيفته بفضله؛ فهو لا يُوصف ولا يُدرك الا بالرجوع إلى **ما قبل السوق** L'avant Marché، إلى ما يكيفه ويعطيه خصائصه في صورة معينة، وبالرجوع إلى **ما بعد السوق** L'après Marché، إلى النتائج التي تترتب عنه، وإلى الآثار التي يتركها في الحياة الاجتماعية؛ مع ف روبكه W. Röpke كل الصواب - وموقفه قدوة حسنة اذ انه يؤمن بالليبرالية - عندما اخذ بعين الاعتبار **ما وراء** L'au - delà العرض والطلب.

٤. من خلال سير السوق وفق قاعدة الايسار Solvabilité دون قيد ولا شرط، فان من لا يقدر على الدفع يحكم عليه بالاختفاء. هذه الصرامة تصحح دائماً في المجتمعات الراهنة بالتعويضات دون مقابل التي تُقدم مباشرة للمعنيين: (اكراميات، منح، «هدايا») ,Gifts)

(Grants «Dons» وبالاقتطاعات القسرية (الضرائب). فالتبادل السلعي مؤطر بالتحويلات الاجتماعية والتحويلات الجبائية: شروطه، مقداره ونتائجه متوقفة عليها. ومن هذه الزاوية فكل اقتصاد قابل للملاحظة هو اقتصاد مركب من عناصر متنافرة. ليس من الميسور ان نقيم تقييمًا صحيحاً مضمون ونتائج التبادل السلعي بمجرد ان نضع في كفتي الميزان المنافع التي تعطى والمنافع التي تؤخذ مسعّرة بسعرها.

ان المزاحمات الاقتصادية في انظمة اليوم المعقدة متداخلة مع المنافسات بين الامم والمجموعات الاجتماعية. التعصب لفكرة فرض التجانس على دنيا الاقتصاد والاجتماع محاولة للسيطرة عليها بواسطة رياضيات بسيطة او دقيقة، اتضح انه غير عملي لسبب مركزي وهو ان هذه الدنيا غير متجانسة اساساً.

انها تتكون من عناصر: من الافراد، **المجموعات الجزئية، المركبة** Structurés، من المجموعات الجزئية للنشاطات الاقتصادية «الصناعية» من المناطق، من الامم ومن «مناطق الامم».

٥. مفهوم البنية[٧] يثير رعب الاقتصاديين الذين يرون الاقتصاد كحيز متجانس تنتقل فيه الجزئيات تحت مفعول السعر. اضافة إلى ان كل رصد واقعي وكل سياسة مدروسة تفرضان علينا ان نرى في الاقتصاد مجموعة من النسب والعلاقات في لحظة معينة او لفترة قصيرة وان نقر بانه، خلال فترة الزمن اللاارتدادي الطويلة، نرى بعض المتغيرات المسماة بالبنيانية، مقارنة بالدول المتغيرة، تعرف تغيرات اكثر بطأ، واقل تواتر واقل اتساعاً من هذه الاخيرة. فالرساميل الثابتة بفضل بنيتها الفزيقية ولانها حاملة لعدم قابلية

التجزئية من جهة ومن اخرى المنظمات المرتبية التي تتمتع ببعض الجمود ـ وهما شرطان متلازمان عادة ـ ترغمنا على القول بان الاقتصاد الراهن لا يمتلك سوى درجة محدودة من المطاوعة تحت تأثير السعر او تغيير خارجي المنشأ.

من مفهوم البنية يتفرع

- مفهوم تفضيل البنية ـ تفضيل السكان او/ وتفضيل اولئك الذين يتكلمون باسمهم.
- ومفهوم تأثير البنية (Structural Ascendancy)، الذي تمارسه بنية على بنية اخرى خلال فترتين متوسطة وطويلة من شركة إلى شركة ومن صناعة إلى اخرى، من منطقة ومن امة إلى اخرى.

تتفرع البنى الاجتماعية وبنى المجموعات الاجتماعية من الادوار الاجتماعية ومن قواعد اللعبة داخل المجتمع.

٦. كل بنية منظمة. و، البنى، في علاقاتها بعضها ببعض، ينسقها من يتخذون القرارات. وقراراتهم، ليست دائمًا تقريباً منسجمة فيما بينها على نحو كامل ومستمر، فهي تحتوي على «تقاطعات» اي على نزاعات.

ومن ثمة ففي كل مجتمع السلطة لا مفر منها، ووظائفها المتنوعة يمكن إعتبارها كمجموع النشاطات التي تمارسها لتتيح للنزاعات بين الاجزاء بان تكون مخصبة للكل.

تحليل السلطة من هذه الاعتبارات جميعاً، وخاصة الخاصة من الاعتبار الذي اشرنا إليه آنفاً، هو احدى النقاط الاكثر ضعفاً في

التحليل الكلاسيكي الجديد الواسع الانتشار اليوم والذي ينبغي، مع ذلك، ان يقاد بنشاط، على طرق جديدة، لادراك التخلف والتقدم.

٧. ان التطور يُنجز، بين الاجزاء او المجموعات الجزئية المركبة داخل مجموع مركب هو الآخر، عبر جدليات، عبر تعارضات ديناميكية بين مجموعات مركبة، افعال وورود افعال لا ينتج عنها، خلافاً للجدل «المحض» تدمير مجموعة جزئية من قبل اخرى، بل ينتج عنها، في شروط تفاوت ديناميكية، تحويل الاثنتين إلى بنية جديدة ناجمة عن لقاء صراعي بين البنيتين الاصليتين. هذه الطريقة في الفعل Modus Opérandi ذات التطبيقات العديدة بالنسبة للبنى الاقتصادية والبنى الاجتماعية تبدو، عند الاختبار ذات اهمية حاسمة لوصف وتفسير التطور.

هذا، باختصار شديد، تذكير بحركة بحث ورسم لبعض التصورات التي طُرحت مطولاً في كتابات سالفة. كان لا بد من اعادتها إلى الذاكرة للدخول إلى التحاليل التالية:

٢ ـ النمو

النمو[٨] هو انماء حجم وحدة، غالباً الامة، معبراً عنها بالانتاج الكلي الخام (مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية داخلاً في ذلك الامورتيسمون(*))، نسبة الى عدد السكان.

(*) ترجمت Amortissement في القواميس الفرنسية العربية والانجليزية العربية بـ «استهلاك». وهي ترجمة مخطئة. علاوة على انها ستكون حتمًا هنا مصدر بلبلة خطيرة لذا رأينا تعريبها لا ترجمتها. لامورتسمون معان عدة منها: «تقسيط اداء التكاليف خلال فترة زمنية واعادة التجديد للرأسمال المالي لتعويض ما بلي وتقادم من الرأسمال المادي». (المترجم)

بينما يتحدد التوسع في فترة قصيرة، فان النمو يتعلق بفترة اطول (لِنَقل تحديداً للفكرة، انطلاقاً من المخططات الخماسية الاربعة).

هذا الانماء الدائم للحجم مفهوم مفيد لكنه مبهم، يدين بنجاحه لبساطته النسبية وكذلك للسهولة النسبية والخادعة كثيراً في التعبير عنه برقم. غالباً ما ترجمت الدول هدف سياستها الاقتصادية بمعدل نمو مقارن زمنياً بمعدل دول اخرى، وهو امر مريح ولكنه يفسح المجال لاكثر الالتباسات سوءاً.

نعرف اليوم، بفضل الدراسات الاحصائية التي قادها سيمون كوزنتس S. Kusnets على مستوى العالم، نواقص معالم النمو الكمية. انها مرتبطة بالمواد الاحصائية وطرق المحاسبة العامة. رغم وفرة الاحصاءات، فان اياً من الاحصائيين لا يشكك في نقص الاعلام فيما يتعلق بالمعطيات المتوافرة، بالامس واليوم، في مجالات الانتاج والتوزيع الاساسية.

ان حب الاطلاع لدى التحليل الاكثر حداثة وقدرة على تنوير تطور البلدان النامية هو تحديداً الذي لا يمكن ارضاؤه؛ وهذا مفهوم، فالاحصاءات جُمِّعت لاغراض لا علاقة لها كلياً بفحص النمو: انها تقيد التحقيق الوصفي والتحليلي؛ حبذا لو اعيد رسمها ـ وان تكن مهمة بطيئة ومكلفة ـ لتكون مرنة وذات معنى.

عملياً، لا نعلم الا اشياء قليلة جداً عن التقييم الدقيق والكمي لابحاث التطور وعن آثاره، بالتجديد وانتشاره، على الثقافة والتكوين المهني، على التلوث والاضرار بالبيئة، على التطابق بين تغيرات السكان النوعية ومعدلات النمو.

ان النمو قد اعتبر بحق كملازم دوماً لادخال تغييرات على البنى: لا وجود لنمو متشابه دوماً لادخال تغييرات على البنى: لا وجود لنمو متشابه الوضع Homothétique ولا في حيز موزع بالتساوي. ان تعديل النسب والعلاقات بين الاجزاء داخل الكل هو فقط ما كشفه الانحلال السريع لـ «فروع» او «قطاعات» الانتاج، لكنها ما زالت في بداية بدايتها فيما يتعلق بالمناطق، ولا تسمح الا على نحو غير مباشر جداً بتمحيص الفرضيات حول تأثير الدفع الذي تمارسه مجموعة جزئية على اخرى. عندما يقرّب احصائي ممتاز نمو المجموع الكبير، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار الخ من نمو الناتج فمن حقنا ان نرتاب بانه لا يفعل شيئاً رغم عنوان كتابه المعروف، غير التمهيد لبداية تحليل سببي.

ان مطلب تحضير تحليلي يصطدم بنواقص المحاسبة العامة والمعالجة الاحصائية المطبقة فيها. وهكذا فان دالة الانتاج كوب ـ دوجلاس Cobb - Douglas ($P = T^{a} K^{1-a}$) التي تجمع كميات عاملين متجانسين افتراضاً (العمل، رأس المال) في نظام منتجات ثابتة، فضلاً عن عيوبها الجوهرية الخطيرة فانها لا تطال الا ٤٠ إلى ٦٠٪ من الناتج بالنسبة للبلدان المتطورة؛ هذا الجزء غير المكتشف، الذي نخطىء اذا خلطناه بمفهوم التقدم التِقني، يشمل، افتراضياً، افضل تخصيص للموارد في الزمن، افضل نوعية للعوامل، لاعادة تعلم العناصر ولاشكال التجديد المتنوعة. لمحاولة تقييم اثر قطاع (١) على آخر (٢) في هذا المجال، فلا بد لنا من حساب دالتين؛ بافتراضنا العبارة اللوغارتمية (الخوارزمية) التالية:

$$P_1 = aT_1 + bK_1 + R_1 \qquad (1)$$

$$P_{11} = F\,(cT_{11} + dK_{11} + R_{11}) \; (2)$$

ومن هنا قد نطرح، كبداية بحث سببي:

$$R_{11} = f(R_1) \qquad (3)$$

او اية عبارة اخرى للانتاجية التي قدمها (١) إلى (٢). ما زلنا لا نمتلك لا تحضيراً مفصلاً ولا رائزاً Test احصائياً لهذا النوع من الارتباط، رغم ان الملاحظة والتجربة معاً تكشفان عن وجوده واهميته.

لا شيء قد يعارض، في نظام الكشوف والتحصيصات Ventila- tions الاحصائية، تمييزنا، في الناتج «القومي» المجموعة الجزئية الخاضعة لقرارات اجنبية من المجموعة الجزئية الخاضعة للقرارات الوطنية. كل ما يقال عنه «وطني» لا يخضع لقرارات «الوطنيين»، واليوم يحدث احياناً توسع الاستثمارات المباشرة، الشركات المتعددة الجنسية ونقل التقنيات مع ملاكاتها المتخصصة، حجمًا هائلاً للفارق، سواء فيما يخص العلاقات بين الدول المتطورة والدول النامية، او فيما يتعلق بمن استقروا بين بلدين متطورين ذوي حجم وقوة غير متساويتين. في غياب كشوف سديدة، نرى ان ملامح حاسمة للتجارة الدولية تفلت من التقييم.

ان افضل اختصاصي، سيمون كوزنتس، كتب، صادقاً، بان البحوث في مادة النمو قد قدمت: «مجموعة من الاكتشافات الاولية الفظة، الاختبارية Empirique بقدر ما هي تحليلية»، و«اننا لم نقطع الا جزءاً من الطريق المؤدي إلى تقييم وتحليل صائبين للنمو والبنى الاقتصادية». منذ سنوات عديدة، وبمناسبة المناقشات حول الاحتفال

بمضي مئتي عام على تأسيس جامعة كولومبيا، اجاب سيمون كوزنتس موقع هذه السطور، الذي كان يتمنى دراسة قطاعية ودراسة مراكز ومحاور التطور، معبراً عن تعاطفه مع هذه النظرة. لكنه اضاف قائلاً بانه من الافضل البدء بالبحوث الشمولية. وهذا دليل صريح على ان المنهجين غير متضاربين.

الهمت كشوف انماء الناتج نماذج النمو الماكرو - اقتصادي (E. DOMAR, R.F. HARRAD, R. SOLOW, J.R. HICKA) التي تصف جميعاً، ستاتيكيا، انطلاقاً من منحنى الناتج من منحنى الادخار ومن منحنى الاستثمار، نقطة النمو المتوازن، في تقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار. هذا التوازن اعتبر مستقراً دون ان يقام البرهان بوضوح على ضرورة تصحيح الاختلال بمعدل الفائدة او باعادة التكيف مع التدفقات - وهذا بديهي، - دونما اهتمام بمعالجة «التعقيدات» التي ادخلتها هيكلة الادخار والاستثمارات وتوزيعها على القطاعات.

لذلك ايضاً، فان هيكلة المداخيل وتوزيعها على القطاعات هي التي قد تجعل النمو مفهوماً اكثر عندما تربطه بالعناصر، بتوقعاتهم، بما عندهم من اعلام. انها هي التي قد تدخل توزيعاً اكثر دلالة في النماذج التي ليست حاضرة فيها الا بشكل مجموعات كبيرة ماكرو - اقتصادية.

من الجدير بالملاحظة ان تحليل تصور النمو بالذات، كما حُدِّد واستخدم نظرياً وقُعِّد خلال السنوات الثلاثين الماضية، يكشف عجزه الجذري عن تأسيس سياسة اقتصادية للبلدان النامية او مطبقة منها. مظهر الظواهر الذي يقره ويعزله بالتفكير المجرد هو، بمفرده، غير

صالح لتحديد استراتيجية في متناول البلدان الغنية و، **بالاحرى، البلدان الفقيرة**.

«النمو من اجل ماذا»؟ «لاية غاية»؟ «باي شرط يكون النمو ناجعاً ونافعاً»؟ «النمو من اجل من»؟ من اجل بعض اعضاء المجموعة الدولية ام من اجل الجميع؟ كيف نجيب اجابة صائبة اذ كنا نعالج مجموعات Agrégats متجانسة افتراضاً بالتفكير المجرد Par Construction؟

هذه الاسئلة تشكل قاعدة مطالب البلدان النامية، لكن لا بد من ادراك انها تفرض نفسها على كل من هو مهتم بالنماذج العملية والسياسة العينية.

يمثل مثل هذا الحب للاطلاع في عالم الموضوعات، في عالم الاشياء **الكائن الانساني، الفرد**، العنصر الفاعل (Actor)، وليس فقط المنتج او المستهلك، عبد السوق الخاضع لنظام الاسعار العام، بل الافراد ومجموعاتهم القادرين على تغيير محيطهم بنشاطهم الواعي والمنظم. لا احد يجهل حالياً بان نمو الناتج الاجمالي بامكانه ان يكون مفقراً اذا سبب، مثلاً، تدمير او اتلاف الموارد الطبيعية. ونحن نعرف انه لا يقرأ حساباً للاتلاف او التدمير المحتمل للبشر لانه يجهل كل ما يمكننا ان نضعه في العبارة المجازية: الامورتيسمون الانساني. لكن بعضهم ما زال متردداً في الاعتراف بان نظريات وتحاليل النمو الرائجة، مهما كانت مزاياها، قد صيغت بعد ان استبعدت النشاط والعنصر الفاعل وتخلت عنها.

بهذا الاعتبار، ميكانيك النمو هو نظير ميكانيك التوازن العام الوالراليو - باريتيان؛ كما سنرى فيما بعد.

الناتج الاجمالي (القومي[٩]) الخام ليس اطلاقاً كمية تحليلية، **بل هو مجموع** Agrégat تجريبي، وستاتيكي، مجمل السلع والاشياء التي حققها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة. وقد تم جمعها واجمالها بلغة الاسعار وليس بامكانها ان تكون على غير هذا النحو. لكن عملية الجمع هذه لا دقة فيها اذ ان انظمة الاسعار، في جميع الحالات وخصّيصاً في حال البلدان النامية، مختلفة اختلافاً كبيراً حسب الفروع، والقطاعات والمناطق. قياس المجموع المتحقق انطلاقاً من جمع عناصر لم تعد تُجمع جمعاً دقيقاً وكذلك قياس معدل زيادة المجموع، هي اذن معالم Repérages غير دقيقة تمثل، في احسن الحالات، بداية تحليل، والمجموع Agrégat في حد ذاته ونمو المجموع في حد ذاته هما مفهومان لم يبدد غموضهما بالرجوع إلى عدد الاطراف المستفيدة، إلى اهمية السكان، اي بالرجوع إلى الناتج (الدخل) بالنسبة لكل فرد.

يرسم ف. باريتو، في اقتصاد **محض** وستاتيكي منحنيات السواء المقيمة لعلاقة كمية بين صنفين من السلع (او بين سلعة ونقد)، وهكذا **يغدو الرجوع المباشر والاصيل الى الفرد، إلى الانسان غير ضروري:** فقد عُوِض بنتيجة المقارنة بين سلعتين (بشيئين ممهورين او غير ممهورين بسعر) وبتوازنهما المتوقع. مثل هذا المسعى لا يسمح، مهما كانت البيئة، بالفحص التجريبي.

اما في البلدان النامية، فانه يصبح مضحكاً؛ اذ انه يفترض ان العلاقة بين السلع او بين السلع والنقود تعفى، «في المقاربة الاولى»، من ادخال الانسان في حقل التحليل.

رغم ان مسعى مماثلاً كان وراء بيانات النمو او النمو بالنسبة

لكل فرد من السكان في بانجلادش، وايضاً في جمهورية المانيا الاتحادية، في جمهورية تانزانيا المتحدة وفرنسا الخ ليس قصدنا الآن، وهذا بديهي، صعوبة المقارنات الاحصائية بين الامم. بل اننا، بعمق اكبر، نحلل المفهوم نفسه ونقول بان مضمونه هو بالضرورة سيء التحديد؛ المجمع المسمى بناتج السلع (او بمنافع اعتبرت سلعاً) هو، في كل اقتصادي، غير مُوفٍ بالغرض عندما تكون السوق ما زالت لم توجد بعد او عندما لا تشارك فيها جميع الاطراف على نحو، عادي ومنتظم. فالالتجاء لاسعار الظل (Shadow Prices) لا يمكن ان يكون بماهيته الا حيلة.

الناتج الاجمالي مصفوفة جزئية يربطها الاحصائي بمصفوفات جزئية اخرى. ـ الاستثمار الاجمالي، الاستهلاك الاجمالي ـ وهو يسمح بتخيل ورسم ميكانيك النمو والنمو القائم بذاته (Self Sustained).

الميكانيك يستعمل وحدات المحاسبات العامة:

الناتج (الدخل) = الاستهلاك + الاستثمار؛ الناتج (الدخل) = الاستهلاك + الادخار وفيما يخص التوازن، استثمار = او≡ ادخاراً.

من هنا تلك المعادلات التي غدت مبتذلة: معدل زيادة الناتج (الدخل) (g_1) يساوي معدل زيادة السكان (h)زائد معدل زيادة الانتاجية (pr)؛ او: هذا المعدل للزيادة (g_2) يساوي معدل زيادة الادخار (مساو للاستثمار) (E) مقسمًا بعكس معامل رأس المال (K)؛ او: ان هذا المعدل للزيادة (G_3) يساوي معدل زيادة العمل (T) ورأس المال (K) بنسب محددة زائد معامل معبراً عن نتائج التحسينات التي ادخلت على التقنية والتنظيم (r).

هذا هو العنصر الاولي للعبارة الجبرية لكل نماذج **النمو المتوازن**، الناتج عن اللقاء بين مجاميع Agrégats المحاسبات **العامة** ومفهوم التوازن المختزل لمساواة المجاميع الجزئية البيانية Sans - Agrégats Caracteristiques. على اية حال، لنلاحظ دون ان نضيف الآن شيئاً، بان الاستثمار يعتبر عادة كمجموع جزئي محرك، سواء اعتبرناه في حد ذاته، او عادلناه بالادخار. الاستثمار وليس المستثمر، الذات التي تستثمر تناظرياً الادخار وليس المدخر، الذات التي تدخر؛ الاجرة وليس الاجير لقد ضبطت المجاميع الجزئية، والمصفوفات الجزئية بعضها مع البعض الآخر في توازن آني. لقد افترض انها متلائمة فيما بينها ومتساوية في نقطة تسمى التوازن بحيث **دونها** يصبح الاستثمار اكبر من الادخار **وفوقها** يغدو الادخار اكبر من الاستثمار. ليس بامكان هذا التصميم اعتماداً على نفسه، على المتغيرات التي يقرها وحدها، ان يقول شيئاً على الاطلاق عن حالة العناصر، عن مستوى امانيهم وقدرتهم على الاستجابة في وضعية محددة: استقرار التوازن ميكانيكي، وينتج ميكانيكياً عن التفاوت بين كميتين.

التسليم بوجود هذا الميكانيك وتوقع الخير منه في البلدان النامية ربما كان اشد خطراً منه في البلاد الرأسمالية المتقدمة. وستبرهن البلدان النامية بقوة على ان المطلوب ليس تركيب ميكانيك، ولا الصاق رسم بياني للتوازن على اوضاعها الراهنة او المقبلة بل هو تحسين قدرة السكان على الانتاج والتجديد ليرفعوا مستوى حياتهم باستمرار.

٣ـ التنمية

التنمية[١٠] تفترض تعاطي الناس بعضهم مع بعض بفضل تبادل السلع او الخدمات وبفضل تبادل الاعلام والرموز.

تفهم التنمية، في النظام الاقتصادي، على ثلاثة مستويات:

أ. **تنظيم الاجزاء في كل الاجزاء هي مجموعات جزئية مركبة: قطاعات**، صناعات، مناطق، مؤسسات. كل مجموعة جزئية لها حجم ومكانة في شبكات محددة من الاسعار والتدفقات، وتحويل السلع ذات البنية المادية او السلع التي ليس لمدلولها وقيمتها علاقة ملحوظة بدقة مع الركيزة المادية. وهذه الشبكات اقيمت على بنية تحتية من النقل المادي والفكري غالباً ما تحمل مجموع السكان تكاليفها.

ب. **فعل ورد فعل القطاعات فيما بينها**، مباشرة او على نحو غير مباشر، ليس سوى جدل البنى كما حددناه اعلاه. حسب المصطلح المنهجي: الافعال وردود الافعال تستدعي الانتظام والضبط. وتهيكل La Restructuration الاجزاء او الكل يتم ضمن هذا البروتسيس. ينبغي ان نلاحظ بعناية بان المقصود هنا ليس المصفوفات الجزئية (المتغيرات) المتلاقية بمصفوفات جزئية اخرى افترض فيها، دون ان يقال لماذا وكيف، انها قادرة على احداث تعديلات وعلى تغيير الكل. هذه العناصر، هؤلاء **المقررون** Décideurs **النشطون** هم بكل وضوح سبب عمليات لا تحقق بالضرورة المقاصد التي كانت وراءها بل بامكانها ايضاً معارضتها اغلب الاحيان. فالبنى الاقتصادية مرتبطة على هذا النحو ارتباطاً وثيقاً بالبنى الذهنية والبنى الاجتماعية للجماعات داخل مجتمع منظم: بين الاولى والثانية التفاعل (التأثر والتأثير) متبادل.

جـ. **للموارد الانسانية، بجميع اشكالها، بعض الحظ لتكسب في الفاعلية وفي النوعية وفي التهيكلات التطورية. فالجهاز الاقتصادي**

والاجتماعي، وقد غدا اشد قوة وتعقيداً، يقدم منتجات اقتصادية وفكرية اكبر حجمًا واكثر اتقاناً. للحصول عليها لا بد من وجود اناس اكثر قدرة وكفاءة. وفي صورة العكس، فان المنتفعين والزبائن يظهرون تشدداً اكثر فيما يخص الحجم والنوعية. دفع الجهاز للانسان ودفع الانسان للجهاز هو ما سيعقب ذلك عبر بروتسيس تجميعي.

تحدثنا قبل قليل عن مجرد حظ. عملياً، بامكان الدفع دائمًا ان يتركز، يتكثف وينغلق على جزء فقط من السكان وان (لم نطلق حتى الآن حكمًا تقويمياً)، اكبر كمية من المنتجات المعقدة هي كمية المنتجات المضرة بحياة الناس نفسها او المسببة لتلف طاقاتهم الجسدية والذهنية.

التجربة العكسية للوصف السابق تتحقق في رصد البلدان النامية. اننا لنعثر فيها وإذن بدرجات متفاوتة حسب حال كل منها[١١] على:

أ. سوء انتظام الاجزاء في الكل. فشبكات النقل غير كافية او مجمعة بحيث لا تؤمن المواصلات الا لبعض المناطق او بعض السكان. الاسواق محصورة وتوجد مجموعات غير متصلة. اقليمية المجتمعات المغلقة، القبائل، الاعراق تُناقض المبادلات السلمية، تعدد اللهجات يعرقلها. اذا ما وظف استثمار حامل للتجديد او تمركزت شركة محركة في نقطة من هذا المكان المقطع الاوصال، فان آثار المضاعفة والتكامل لا تنتشر. اقتصاد السواحل مفتوح على الخارج ولا يتصل بالداخل. انها اقتصاديات اماكن محصورة تتجاور دون ان تترابط.

ب . الاتصال بين هذه الاقتصاديات والاقتصاديات المتقدمة لا يمكن ان يقوم الا على قدم اللامساواة وفي لا تناظر لا يُستبعد الا

تدريجياً وبجهد كبير. تعاني الاقتصاديات الاقل تطوراً من السيطرة. وهي معرّضة لتأثيرات بنى مترافقة على الاقل في مجالات محددة باتجاه نحو التحديد الاحادي الجانب لشروط تبادل السلع، الخدمات والاعلام.

جـ . **تبذير الموارد الانسانية**. البؤس الفيزيولوجي من شأنه ان يسبب وفيات من الاهمية بحيث ان جزءاً مهمًا من المواليد الجدد يهلكون قبل ان يصبحوا كائنات واعية ومنتجة. وهكذا فان انتقاصاً بيولوجياً وذهنياً يشكل تهديداً دائمًا لجزء صغير او كبير من السكان. الموارد البشرية المتعددة الابعاد لاحظ لها في الاستخدام استخداماً كلياً يوماً، واقل من ذلك في ان تزدهر كل الازدهار.

المضامين الاساسية لكل سياسة تطور ـ سنوي ذلك بتفصيل اكثر فيما بعد ـ تتركز اذن في:

١) تشجيع ديناميات التنمية التي ليست سوى مظاهر لديناميات الانسان اذ انها تؤول إلى الحركات الطبيعية وإلى نوعية السكان، إلى كفاءة التقدم التقني ـ اختراع وتجديد ـ وإلى تجديد المؤسسات، سواء اكانت **مؤسسات ـ منظمات** مثل العائلة ووحدة الانتاج او المؤسسات ـ ضوابط مثل الملكية، ضبط السوق او قواعد التوزيع.

٢) تنظيم وسط الانتشار، المادي والاعلامي للآثار الاقتصادية الحميدة.

هذه المواقف، مع النتائج المترتبة عنها، اتخذتها بوضوح ودونما لبس المدرسة الفرنسية منذ ثلاثين عاماً. وانه لمشجع ان نراها اليوم مقبولة، من حيث الاساس، من المنظمات الدولية مثل منظمة الامم

المتحدة واليونسكو وان نقرأها في وثائق دولية من الدرجة الاولى.

اننا نجد في تقرير اعادة صياغة النظام العالمي، تمييزاً واضحاً بين النمو والتطور، وبين النمو المتناغم والنمو المتوازن على نحو عفوي إلى حد ما. ونقرأ فيه تحليل البنى، والتفاوت والسيطرة في التبادل الدولي، وقد اخذت ظاهرات السلطة بعين الاعتبار كما اخذ بعين الاعتبار ايضاً عدم ترابط الاقتصاديات ونقص تغطية تكاليف الوضع الانساني للحياة (تكاليف الانسان). وأحتُفِي بالمورد البشري باعتباره مورد الموارد. هل يحق لنا ان نتمنى على الاقتصاد الرسمي التبني قريباً لهذه المفاهيم التي طالما حاربها كـ «منحرفة» وخطرة؟

من جهة اخرى، يؤكد تقرير مهم، هو تقرير المستقبلات (جمع مستقبل) المشتركة الذي اعدته منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) تطوراً في نفس الاتجاه والوثيقة ذات مغزى لانها تتخذ لنفسها هدفاً اقتصادياً. نقرأ فيها ان السوق هو «اوالية ممتازة لتقديم الموارد، لكن بشروط تُنفذ تنفيذاً ناقصاً في الواقع». وقد شوهته «المواقع المسيطرة» والسياسات «المعدلة لتكاليف شتى السلع والخدمات». فالسوق لا يضمن باية حال «توزيعاً للدخل يعتبر مقبولاً داخل الامم او بين الامم». من هنا ضرورة الحوار لاقتسام القيمة المضافة او مكاسب الانتاجية والنقاش بصيغ ملائمة حول ارباح التجارة.

وافضل من ذلك: نقرأ ان القيم الثقافية «تلعب دوراً اساسياً في النمو الاقتصادي» الذي ليس شيئاً آخر سوى «وسيلة»؛ فان القيم الثقافية هي مصدر البواعث التي تعوق او تسرّع النمو واساس تبرير اهداف النمو.

لم يقع تدمير الاقتصادوية وحدها في حركة آتية من شتى آفاق الفكر، بل تدمير الاقتصاد الضيق نفسه، اقتصاد اواليات السوق التي عوضت قرارات ونشاط العناصر الفعالة.

العناية بالتطور تعني جعل الناس يدركون مخاطر النمو دون تطور. وهذا يتحقق بوضوح في البلدان النامية، عندما ينحصر التنشيط الاقتصادي حول انشاء الشركات الاجنبية او الاشغال الكبرى دون ان يمتد إلى المجموع. وفي البلدان المتطورة نفسها، النمو يترافق مع التنمية الموزعة توزيعاً متفاوتاً في الحيزات الترابية حيث تبقى مناطق «فارغة» نسبياً وفي الحيزات الاجتماعية حيث لم تختف «جيوب الفقر». حتى الآن لم نشر الا إلى الملامح الخارجية للنمو بدون تطور، لكن مشهد عواقبها يتعمق عندما نأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات التي ترافقها فيما يخص الطاقة المتعددة الابعاد للعناصر.

اما التنمية بدون نمو، فهي تجريدياً متضمنة في الشعار السطحي والضار الذي نال بعض النجاح في اوروبا منذ بضع سنوات: النمو صفر. المحاكمة التبسيطية القائمة عليه تتلخص على النحو التالي تقريباً: قد يكون ممكناً ومستحباً، في غياب نمو لاحق انطلاقاً من مستوى معين، القيام بتوزيع الناتج والدخل. كما من الممكن، في بلد عرف، إلى فترة معينة، نمواً وصل إلى ٣٪، تحسين توزيع الناتج - الدخل الاجمالي بدون اية زيادة لاحقة. لكي نكون اقرب إلى الدقة نقول يمكن تصور هذا التحسين اما كترفيع لحصة الاجر في الدخل، مع بقاء الاجور القطاعية على حالها، واما كترفيع لحصة الاجر مرفوقة بتغييرات في الاجور القطاعية، واما، على افتراض ان جميع العناصر الاخرى باقية على حالها، كزيادة تخص التحولات الاجتماعية. يسلّم

المرء بانه لا هذه ولا تلك من هذه الاستراتيجيات بممكنة التطبيق او مرغوبة الا اذا لم تسبب هبوطاً في الموارد والدخول الفعلية، اي بالنسبة للارقام البيانية العامة لسعر معين. اذا نُظر للزيادة عن كثب فانها لا تثبت للفحص.

زيادة الحصة النسبية للاجور تسبب الانخفاض النسبي لحصة الربح، وبالتالي لحصة الاستثمار في النطاق الواسع حيث يغذيها الربح الاجمالي ويوجدها الربح المتوقع. من المحتمل اذن بان لا يتحقق معدل النمو السابق. وثمة احتمال ضئيل في ان تستطيع الاجور القطاعية تحقيقه، ولا امكانية للحفاظ على الانتاجيات القطاعية الا اذا كانت بعض الاجور، ابان التغيير، اعلى من انتاجياتها وبشرط ان تستطيع استراتيجية مستنيرة اعادة توزيع الاجور على نحو يقر بها جميعاً من انتاجيات كل منها ـ وهذا اكثر من المأمول ـ ودون مقاومة من الفئات التي هي منذ الآن اقل حظاً، لتخفيض الحصة العائدة لكل واحدة منها.

اما الزيادة الخاصة بالتحويلات الاجتماعية دون تغيير، فانه ينجم عنها، في الشروط المألوفة، اثر تضخمي.

ينبغي ايضاً الالحاح على نقطة ذات اهمية حاسمة في البلدان المصنعة. الا وهي ان هذه الاخيرة تتطور باعادة الهيكلة المتتالية، التي اعتبرت مربحة، لاستثماراتها؛ هذه الاستثمارات تتسلسل من فترة إلى اخرى وزياداتها في شتى القطاعات متكاملة. التشبث بمعدل متحقق من النمو في to يعني نسيان ان الاستثمارات الجارية في هذا التاريخ، قد شرع فيها في t - 1 وt - 2 الخ، توقعاً للزيادة اللاحقة للناتج

ولتغيرات نسبية في عناصر تركيبه. هذه السياسة المنقودة جعلت التوقعات الافضل تعليلاً مخيبة للامل وقد تسبب خسائر تمتد الى قطاعات اخرى. تكييف بنية اقتصاد ديناميكي تتم في معظمها بواسطة الموارد الجديدة، العمل ورأس المال، المسحوبة من النمو، من فترة إلى اخرى.

التنمية لا تتلاءم مع النمو صفر الا مع التوترات والخسائر. فالشعار يُظهر ببساطة حيرة المسؤولين عن الاقتصاد امام مد المطالب الاجتماعية، لقد تبدد هذا الشعار تقريباً بنفس السرعة التي صيغ بها. وربما كان جديراً بتعليق قصير لاظهار انه، اذا كان النمو دون تطور ظاهرة ملحوظة، فان التنمية دون نمو قدظلت- لحسن الحظ - افتراضاً اعتباطياً. وربما ادت اعادة توزيع الموارد دون نمو الناتج إلى خسائر تجميعية Cumulatives قد تؤدي إلى انخفاض معدل النمو المتحقق.

لنحلل الآن خاصية بروتسيس التنمية الجوهرية مفهوماً كتفاعل عناصر فيما بينها في الزمن اللاارتدادي. فهو، بصفته هذه، قد تغلغل فيه التجديد. فالتغيرات تمس كل عنصر، تمس العلاقات بين العناصر، واجهزة الانتاج والتبادل والعلاقات بين هذه الاخيرة ومستهلكيها.

انموذج الدائرة المقفلة(١٢) حيث، من فترة إلى اخرى، تتبع السلع والنقود بدقة نفس المجرى، هو، كالتوازن العام، من صنع الفكر: لم يصبح مستساغاً الا عندما تلقى الاضواء على الموضوعات، على الاشياء، دونما اهتمام جدي بالبشر. وما أن يأخذ التطور مجراه، حتى تتغير العناصر، ذلك ان تحسس ماضيها، ذاكرتها وتكون مشروعها لم يبقيا متطابقين.

الفرد الذي أُفترض انه ثابت في مجرى الزمن هو تجريد ذهني، اكثر وهماً من التجريد الذي قد يفترض ان الاشياء معفاة من البلى الفيزيقي وفقدان القيمة. فالزمن اللاارتدادي حامل لضروب من الجدة: وهي عندما تضير العنصر او تخون انتظاره، فانها تضطره او تدعوه إلى القيام بجهد لتحقيق حد ادنى من التكيف او إلى ابتكار استراتيجية تغيير مستوحاة من واقعه ووسطه. ان الجدة، باشكالها الصغرى او الكبرى حسب تعقيد الاقتصاد وسلطان الافراد على مستويات الهرم الاجتماعي، تولد التجديدات، هذه التغييرات التي حاول مُنّظِر التوازن والثبات في النظام الاقتصادي التفصي منها لعجزه الدائم عن دمجها دمجاً كاملاً في رسومه البيانية المقعّدة والمريّضة . Mathématisés

في اقتصاديات المجتمعات القابلة للملاحظة، جريان الزمن على امتداد فترات طويلة، يغير المواقع النسبية للمسؤولين في مراتب الثروة والثقافة والسياسة. من هنا فان جميع انواع الصراع ـ التعاون بين الجماعات الاجتماعية، والمطالب، والخصومات، والتحالفات، والائتلافات ـ التي، بغض النظر عن كل حكم قيمه، تشاهد في جميع المجتمعات، حسب مقياس معياري، تبدو خصبة، نسبياً محايدة ازاء الكل او مضرة به.

تثبت ملاحظات عديدة ودراسات من جميع الاوساط ان الصراعات الاجتماعية ليست اطلاقاً مبررة بالاهداف المادية وحدها، بل يلونها او يحددها افراد يناضلون من اجل هويتهم، وكرامتهم، وتقدير وسطهم لهم، واحترام مهنهم في المجتمع. في الامم الصناعية يهدف هؤلاء الافراد، نظراً لانهم اكتسبوا خبرة في تسيير المجتمع الى

تعديل قواعد اللعبة الاجتماعية لصالحهم.

لقد اصاب التحليل الاقتصادي الفرد في بعده الثقافي والاخلاقي، لنقل - اختصاراً، ودون الرجوع الآن إلى اسلوب فكر فلسفي - اصاب الانسان الذي تتجاوز تطلعاته الحاجات من جميع الجهات. في شبكات الاتصال الصامتة او الناطقة، يتبادل الاشخاص التأثر والتأثير بالتقليد، بمحاكاة الموافقة او المعارضة، بالتبادل اللفظي، بالحوار بين الافراد والجماعات. فالكلمات لها مدلول ورنين؛ انها تسمى الاشياء والافعال، محاطة بهالة محسوسة؛ انها تشوه عن قصد او عن غير قصد وفق المنظورات ما تعبّر عنه، فالاقتصاد غارق في وسط ثقافي حيث كل احد يشارك في الاعراف، التقاليد، والارتكاسات الاجتماعية لجماعاته دون ان يكون مسيّراً منها كلياً. يشارك الانسان، باسم اهداف مَرْتَبتَهَا Hiérarchisés إلى حد ما قيم محددة بدرجة او باخرى، في التطورات الاقتصادية والاجتماعية لكنه ايضاً يواجهها بالاعتراض والمقاومة. هذا هو الجدل الذي اثبت التاريخ ان معينه لا ينضب، جدل تطور مجموع والتطور الشخصي للفرد.

٤ - المكاسب، التقدم، المجتمع الاصلاحي(١٣)

يفعل جدل البنى فعله في شروط تفاوت بين المناطق، بين جماعات الفعاليات الاقتصادية والفئات الاجتماعية. وذلك بسبب التفاوت بين المقررين والعناصر المتمتعين، على نحو متفاوت، بالكفاءات والوسائل، وكذلك، بسبب تنوع تأثيرات الدفع وتنوع الوسط الذي يستقبل هذه التأثيرات.

الحيزات الاقتصادية والحيزات الاجتماعية ليست متجانسة، ولا

شيء على الاطلاق يشير إلى انها تنزع إلى التجانس. لذلك لسنا قادرين على ان نسوق مثلاً تاريخياً واحداً لنمو او لتطور موزعين بالتساوي.

وهذا ما نشاهده في البلدان المتطورة، في شروط خاصة، في البلدان السائرة في طريق التطور. في البدء، كانت الانظمة الاقطاعية مترافقة مع التفاوت الصارخ في تملك الاراضي، في اكتناز الاموال وفي المستوى الثقافي: لقد كان الفارق الاجتماعي هائلاً بين النُخَب والجماهير الجاهلة والمقهورة.

عندما تقام الوحدات الرأسمالية، فانها تستغل كل الاستغلال تفوقها ازاء المجموع. وشيئاً فشيئاً تجتذب إلى دائرة مصالحها وتأثيرها الاكثر ثراء وقوة فتسلخهم من شعوبهم بعرضها عليهم صفقات مربحة واسلوب حياة غربياً.

التفاوت في ضروب التطور ينجر عنه تفاوت في النتائج الحاصلة، اي في المكاسب.

في نظام معين، اقتصادي مثلاً، تتحدد المنجزات بالحصول على ازيد Un plus وافضل تحسين Un mieux في الدخل الفعلي الذي حصلت عليه المجموعات الجزئية (الفئات) الاجتماعية. هذا التقدم في اتجاه ارتضاه من يهمهم الامر ينبغي ان يظل باستمرار محل تقييم من الملاحظين ذوي الكفاءة والموضوعية اعتماداً على تعدد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونظراً إلى ان المكاسب ليس بوسعها ان تكون، ولا هي كانت يوماً، متجاورة، بل هي متكاملة، مترابطة، فان انتظامها في بنية تطورية، هو الحاسم. اذا سلمنا بان اعظم مساواة

لا تكفي في حد ذاتها، فعلينا ان نقول بان التقدم يتمثل في تعميم مكاسب الفئات، في اطار بنية ينزع فيها إلى الاستقرار تفاوت امثل بآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ما دام لا وجود لسوق بدون مجتمع وبدون تنظيم، فان الانتقال من المكاسب الاقتصادية إلى التقدم الاقتصادي يفترض توافر شروط امن وحرية، شروط تكوين وتثقيف عائدة للمجال السياسي والاقتصادي. فالتغيرات التي يقتضيها ستكون مقبولة احسن قبول كلما قدمت دلالة يستطيع الكل ان يلتزم بها. تعميم المكاسب الاقتصادية وتعميم دلالتها مرتبطان امثل ارتباط.

يلاحظ في هذا الصدد، ولا عجب، بان التقدم، كمجموع اهداف ومنجزات، يشكل مهمة. نُظر في القرن التاسع عشر، من خلال الحماسة التي ألهبها العلم، والتقنية والتعليم الاساسي، إلى التقدم كـ «قدر سعيد» ذي انتشار ذاتي وتجميعي. لكن التجربة اثبتت العكس: التقدم يتوقف على القدرة الابداعية اليقظة دوماً، على الرقابة المتشددة والمحترسة، وعلى المواظبة على الجهد. كما انه لا وجود لنمو يقوم بذاته، فكذلك لا وجود ايضاً لتقدم يقوم بذاته.

ومن وجهة اخرى، ليس بمستطاع اي نظام اقتصادي او نظام سياسي ان يدعي لنفسه التفرد بالتقدم ولا ان يُثبت ان منطقه الخاص يضمنه. ذلك ان التقدم لا تنجزه الاواليات، بل انه يتحقق عبر النشاط والنشاط ـ المضاد وعبر تقييمات العناصر الانسانية المتناقضة. لا الرأسمالية ولا الاشتراكية ـ حتى لو روجعتا وصححتا ـ تتيحان للبلدان النامية تحقيق التقدم؛ لا سبيل للتفكير في التقدم الا ضمن جهود ذرائعية مستنيرة لاعطاء السكان الاهليين مؤسسات أصيلة وجديدة.

التقدم مرتبط بالمجتمع التدرجي (الاصلاحي). ربما احتوى الانموذج الغربي للمجتمع الاصلاحي كما يقال عنه عادة على عناصر جديرة بان تُطرح على نُخب ومواطني البلدان النامية لتقليدها تقليداً مُصحِاً وخلاقاً. اذ ان الموافقة، والابتكار والنتيجة لا تتوقف، في جميع الاحوال، الا عليهم.

المجتمع الاصلاحي ينزع إلى الغاء النفقات الناجمة عن قسر وتدمير الموارد المادية والبشرية؛ وهو ينزع ايضاً إلى ان يخفض تكاليف القسر الذي قبله من يهمهم الامر الى حدها الادنى. في المجال الاقتصادي لا جدال في ذلك او يكاد. لكن ماذا يقال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية؟ تحاول الانظمة المراتبية والمستبدة في البلدان النامية سواء في المجتمع التقليدي، او في الديمقراطيات الناشئة، التحكم في المصاعب الاستثنائية، الناجمة عن تعسف طويل زاده الصدام بين الثقافة المحلية والثقافة المستوردة تفاقماً. التطبيعات بطيئة، انطلاقاً من تناقضات عميقة لا يمكن ان تُمّحِي الا على مهل. الانضباط الذاتي، المجتمع الذي يقف على قدميه بتلاحمه التلقائي وحده هما نموذجان لا نجد لهما مثيلاً في اي مجموع بشري مهم.

الانتقال من المراتب التقليدية إلى مراتب انتقالية في اتجاه مراتب مجُدَدة لبلد نام يقوم باصلاحه الداخلي ليدخل في دائرة التبادل مع العالم، يتطلب صياغة صادقة ومتشددة لقيم الماضي الثقافية: امدادها بتمييزات وجودية جديدة واعطاءها وسائل ترهين Actualisation جديدة دون الغدر بها، ذلك فيما يبدو هو مشكل النمو الحاسم ومحك نجاحه السعيد والدائم.

بقدر ما تستطيع الثقافات المحلية، بمبادرة البلدان النامية نفسها، تمثّل واعادةصياغة المجتمع الاصلاحي، فان هذا الاخير يقدم لقدرتها على التأويل الخلاق ثلاثة متطلبات:

أ) انه يشجع، خلال فترة طويلة، ترقية الافراد والجماعات على صعيد الحياة المادية والثقافية وتكوين الارادة السياسية (شرط الترقية).

ب) انه يوجّه البنى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، في كل فترة، في اتجاه البنية المثلى للمجموع، من اجل التطوير الكامل لاعضاء المجتمع (شرط الهيكلة).

جـ) مجرد تحقيق الشرطين السالفين، فانه يشجع المجتمع الاصلاحي على نشر ثمار التجديد والاستثمار، المعارف العلمية والطاقة الجمالية (الاسطيطيقية)، باقصى السرعة الممكنة داخل مجموع السكان.

يبدو من المناسب الآن تلخيص المكتسبات الرئيسية من كل ما سلف، في الجدول التالي الذي يوضح محرك التنمية الذي هو لا اختزالية التطور الشخصي للتطور الاقتصادي.

المجالات	الشكل النموذجي	التعاقب التاريخي	المعايير
	النمو	تكبيرات الحجم	رفع الدخل المتوسط
التنمية الاقتصادية	التنمية	جدل البنى	البنية المثلى
التكمية والمحاسبة	المكاسب	تحسين للأجزاء	زيادة التحسين للأجزاء
	التقدم	تعميم التحسين	التماسك
التنمية الشخصية، قيم	التطلع و التصور	تحويل القيم إلى اعمال واستثمار	مراتب وتماسك القيم

٥ ـ المؤشرات

لقد رفضنا الاختزالات السهلة وميزنا العناصر المكونة للتنمية، تعدد علاقتها وتعقد تأثيراتها على الانسان، في مجرى الزمان اللاارتدادي.

تكمية التنمية ترتكز على الكشوف الاحصائية والمؤشرات: ينبغي ان لا ننسى ان المؤشر ليس، بذاته، لا ايضاحاً للهدف ولا اداة مباشرة وكافية للتقدير.

الخدمات التي يقدمها المؤشر وحدودها تتراءى عند فحص تاريخ طويل ذات نتائج غير مسرة كل السرور.

١ . المؤشرات المحضرة «حول النمو»(١٤)

مما له دلالة ان يكون رسم، فحص واستخدام المؤشرات الاحصائية الخاصة بالنمو، متبوعاً بمنحنى، يقود من الرقم الواحد إلى التعددية المنظمة للمراجع الكمية.

المؤشر الاصلي: الناتج الفعلي لكل فرد من السكان.
في البدء، المؤشر هو الناتج (الدخل) الاجمالي الفعلي لكل ساكن.
كشف تطبيقه عن نقائصه.

قد لا يكون انكماش البسط سليمًا تماماً الا اذا كان متجانساً اي مرسوماً مع الاحتفاظ الدقيق باسعار السلع والخدمات مدرجة في البسط، ومرجحة ترجيحاً لائقاً، اي مع مراعاة تناسب الكميات الخاصة في الانتاج الاجمالي والاستهلاك الاجمالي.

تضاف إلى مصاعب الرسم هذه المصاعب الخاصة بدلالة المؤشر. انه يرتكز على الانتاج والاستهلاك. يظهر الاستهلاك الاجمالي والاستثمار الصافي في البسط. الاستثمار الصافي ـ باستثناء حساب الامورتيسمون الشائك ـ يشمل زيادة وسائل الانتاج ورصيد الميزان الخارجي الصافي. وهو يدل، من جهة اخرى، على الزيادة الصافية لوسائل زيادة الناتج النهائي في غضون فترة تمتد من استثمار وسائل الانتاج الاضافية إلى الحصول على الناتج النهائي. تندرج في الاستثمار الفعلي، الاستثمارات السنوية التي ستتكشف، باثر رجعي، غير مبررة بعد التقليص والتصفية؛ استبعاد التقلب الدوري لا يساعده الشك في ديمومة الدورة.

بنية الاقتصاد المفحوص لا تسمح ابداً للدارس بان يتناساها.
في بلد سائر في طريق التطور، ذي بنية ثنائية (تعددية)، يُحسب الاستثمار الخارجي تلقائياً في انماء الناتج الفعلي.

لذلك يُحسب، في هذا الانماء، التحسن الظرفي المحض لعلاقات التبادل الخارجي، وهذا قد يبرر تصحيحاً بالكفاءة الانتاجية والانتاج لفترة طويلة.

اضف إلى ذلك ان المؤشر، كمعدل، لا علاقة له بتوزيع المداخيل وتعديل هذا التوزيع مع مرور الزمن. متوسط الزيادة لا يعني شيئاً فيما يخص التوزيع بين الارباح والاجور ولا فيما يتعلق بالتوزيع بين القطاعات والمناطق. التصحيحات بسلسلة من مسطحات تركيز منحنيات لورنز، قد لا يقدم، عندما تكون الاحصاءات متوافرة، سوى اشارة إلى الاتجاه المتزايد او المتناقص للتفاوت.

مستويات الحياة وميزانيات التموين

من اجل تحسين معرفة آثار النمو على السكان، ركزنا الانتباه على المراجع المتعلقة بالاستهلاك، بمستويات الحياة، وبالميزانيات الاجمالية للتموين.

قالب الفكرة الذي هو مستوى الحياة يحلل إلى ثلاث عناصر:

ـ مضمون الحياة: السلع والخدمات التي استعملها، لفترة فرد او مجموعة محُدَدين في طبيعتهم ونسبهم (تحليل ميزانيات العائلة).

ـ مقياس الحياة: جمع السلع التي يعتبر فرد او مجموعة انها عادة حق واجب الاداء لهم، او جمع السلع التي يقدر خبير انها الحد الادنى،

الحد الاعلى، او اللائق، في شروط محددة.

ـ مستوى الحياة بالمعنى الدقيق Structo Sensu، يدل على الدرجة التي بلغها مستوى الحياة في سلم مضامين او النماذج القياسية للحياة التي وضعها من يهمهم الامر او ملاحظ خبير.

هذه التمييزات تحيلنا على، بنى تتجاوز دقتها غالباً وسائلنا الاحصائية ومضمونها بالنسبة للفترات الطويلة: تدخلنا إلى وقائع التطور، اي إلى العلاقات بين الاشياء (المنتجات) والبشر.

بامكاننا ان نقول نفس الشيء عن الموازين الاجمالية للتموين التي تصدر عن طريقة مختلفة تماماً.

انها مكونة (مصلحة المجموع الغذائي الانجليزي ١٩٤٣)(*) من كشف الكميات الاجمالية للمواد الغذائية محولة إلى طاقة (حريرات). لا وجود لاي اعتراض مبدئي يمنعنا من توسيع هذه الطريقة لعناصر اخرى اساسية تقاس بوحدات فيزيقية. على هذا النحو، وفيما وراء المعلومات المستقاة من السوق. فتكون مجموعة من المعطيات الموضوعية، من اجل بداية تحليل اقتصادي.

الانتاجية

بالامكان نسبة اهمية وتقييد مماثلين إلى مؤشرات الانتاجية الاحصائية التي ظلت بعيدة جداً عن مفهوم الانتاجية الاقتصادي.

اضافة ناتج فيزيقي إلى العمل المستخدم مباشرة للحصول عليه ـ مثلاً، عدد الاطنان الميترية من الفحم المستخرج من قبل عامل مباشر

(*) Combined Food Board.

لعمله في وحدة زمنية ـ لا يقدم معنى الا بالرجوع الضمني إلى **محيط اقتصادي واجتماعي** محدد بدقة وصرامة. صرامة صالحة لجميع البلدان وخاصة منها السائرة في طريق التطور حيث التفاوت في السلطات بين ارباب العمل والعمال الاجراء صارخة.

ومن جهة اخرى، فان حساب الانتاجية الحاصلة بالبحث عن خارج قسمة مجموع القيم **المضافة** بعدد ساعات العمل المستخدمة مباشرة في الانتاج، يدخل، لا اكثر، تحليل الشروط التي تكونت فيها الارباح (والاجور). من الممكن ان تكون زيادة الانتاجية، في قيمة مستقاة من الاحصاء، عائدة إلى سياسة احتكارية او إلى استراتيجية تقبل البطالة، وهذه الاخيرة لا تؤدي إلى تخفيض متناسب للقيمة المضافة.

جميع هذه المؤشرات قائمة على متغيرات مفككة، تدل بالتالي، على تحليل المتغيرات الاجمالية الى مركبات Composantes لا تفسر نسبها الا بتحليل اقتصادي خالص؛ هو وحده الذي يلقي الاضواء على علاقات انسان بالاستقصاء الاحصائي: وهو يغدو قابلاً للادراك بالرجوع إلى البنية الاقتصادية وإلى البنية الاجتماعية للمجموع.

مؤشرات البنى

التمييز المعروف بين القطاعات الثلاثة، الاول، الثاني، الثالث، التي قام بها كولين كلارك Colin Clark واخذها عنه مقلدوه ومفسروه، انتشر انتشاراً واسعاً لسهولته: لكنه يظل غير اكيد ما دام مضمون كل واحد من هذه القطاعات لم يحدد (ويحلل) بعناية، وغامضاً بما فيه الكفاية، لان تعاقب هذه القطاعات الثلاث لم يوضح

ابداً ولا تمت تجربته كقانون للتطور.

الحدث الابرز على امتداد التاريخ الاقتصادي هو تصنيع البلدان النامية من قبل الاجنبي. فهو الذي يختار نقاط تمركز استثماراته المباشرة وانشاء شركاته مسترشداً بالارباح التي يتوقع تحقيقها. في البدء، لم يكن لا مجموع الموارد الطبيعية للبلد المستقبل للتصنيع، ولا مجموع سكانه معنياً بالامر. اما انشاء البنية التحتية للنقل والمواصلات، فيما بعد، فانه تحقق اما بمبادرة الرأسمال الاجنبي او بقرارات السلطات العامة. وحتى التعليم المهني والعام فانه كان نتيجة سياسة هؤلاء الاخيرين. فالتطور اذن خارجي المنشأ بالنسبة لصفقات السوق ولا يقل اجنبية، لانه خاضع لقرارات الشركة والمجموعات الاقتصادية - المالية الاجنبية عن بلد الاستقبال. لقد كانوا يتصرفون بوحي من مصلحتهم الخاصة ومنظورات الربح الخاص، حيناً (كما في اميركا اللاتينية والشرق الاوسط) سيوظفون في الصناعات الاستخراجية او المنتجة للطاقة، وحيناً آخر ينشئون صناعات مانيفاتورية (صناعية) تستعمل آلات متقنة وتستخدم، نسبياً، كثيراً من العمل كما في جمهورية كوريا، حيث جهزوا النسيج والاليكترونيات.

التطور الذي ادخل وعمم في البلد المستقبل كان رهن العلاقة بين سلطات التفاوض، والاغتناء التدريجي والارادة السياسية للبلد النامي.

لتقدير التنمية الشاملة للبلد، لا بد من اللجوء لتجميعات هامة للمؤشرات الملائمة (الدخل القومي، توزيع هذا الدخل، مؤشر الاستخدام، شروط وديمومة العمل)، مع الاعتناء بجمع المعلومات

الدقيقة عن مجموعات من المتغيرات غالباً ما تُنوسيت: تكاليف القسر وكفاءة النخب الاجتماعية الخلاقة.

هذا الاستعراض للمؤشرات الاحصائية، التي حُضّرت اولاً وقبل كل شيء، لفهم النمو، تتجاوز، من جميع الجوانب، الظاهرة الكمية للحجم: نرى لا محالة في مجال الانتباه اطلالة عوامل لا يمكن تفسيرها الا اذا انيرت بمفهوم التنمية.

٢ . المؤشرات «الاجتماعية»[١٥]

يفترض تمييز «الاقتصادي» عن «الاجتماعي» ان الاقتصادي يمكن ان يكون مفصولاً عن الاجتماعي فصلاً واضحاً.

كواقع ابحت، نلاحظ ان الاتجاه التاريخي في المجتمعات الغربية ينحو فعلاً نحو هذا الفصل، لعله من المفيد ان نبحث عن السبب. قامت مجتمعات اوروبا (وغيرها) التقليدية على مبدأ التضامن بين اعضاء الاسرة الموسعة وعلى هيئات وسيطة كانت تقدم تقديماً حسناً او سيئاً شيئاً من الامن لاعضائها، وهو ما ينبغي ان نحترس من قبوله دونما روح نقدي. ومن جهة اخرى، فان المشروع الاقتصادي الحديث انفصل تدريجياً عن وسطه الاصلي، العائلي والحرفي. فنجم عن ذلك تجرد العلاقات الاقتصادية من الروابط الشخصية القديمة وهو ما تفاخر به اديولوجيات تبرير الانظمة المعاصرة باسم الفعالية، خصوصاً في الامم التي اقامت ازدهارها وقوتها على اسطورة الاثراء ومراكمة السلع المادية.

لقد عزز وسرع كل من تقدم الاسرة المضيقة وتراخي الانضباط والعلاقات العائلية هذه التغيرات التي لا شك في اتجاهها.

ان انصار اقتصاد السوق، الذين افترضوا انه قادر على تقديم فوائض انتاج ومداخيل تعود على الجميع بالفائدة لم يدركوا سريعاً ودون تردد ان قانون الايسار (القدرة على الدفع) المطبق بكل صرامة يدين الطفل، والشيخ والمريض وضحايا العاهات الجسدية او الذهنية. لقد القى «استهلاك» الكائنات البشرية، لصالح الاشياء ومراكمة رأس المال بجميع اشكاله، ظلالاً مأساوية على بدايات الرأسمالية الصناعية ولم يستطع، رغم انتشار الاعلام بخصوص سير المجتمع الفعلي، تمويه التناقض الصارخ الذي لا يفتأ يتزايد بين القوانين التي تتمسك بها الدول وانتهاكها في الممارسة الاجتماعية، لذا تحتم في جميع البلدان الغربية وحتى لو كان ذلك فقط لجعل سير النظام مقبولاً، اعادة بناء شبكات امن وتضامن على مستوى الامة، بفضل الاسعاف الاجتماعي والضمان الاجتماعي وعموماً بجميع اشكال التحويلات الاجتماعية.

ان تكون هذه التنمية نتيجة فرضها التمرد او اوصت بها الاديان والاخلاق (بما فيها «اخلاق الدولة») لا يغير شيئاً بالنسبة للتعارض - الذي لم يذلل حتى يومنا هذا - بين مبدأ الايسار ومبدأ التضامن. لذا غدا التمييز بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي» في نظر المفسرين الاضيق افقاً، والمدعومين من مصالح قوية، مناسبة لنوع من الخديعة الجماعية. وهكذا فان التحويلات الاجتماعية اعتبرت، دون تمييز وقبل الفحص العميق، «اعباء»، اعباء اجتماعية تثقل تكاليف الانتاج والتوزيع الاقتصادية. اما الاجراء والفئات المهضومة الحقوق من السكان فانهم، من جهتهم، جدوا في الدفاع عن الاعباء الاجتماعية في حد ذاتها كضرورة للحكم على مستويات مداخيل العمل حكماً

سلبيًا؛ اما الاجرة فبدت كمساعدة على تحمل وضع لا كمقابل عن انتاج سلعة او خدمة ما؛ لقد عمت روح المطالبة المحضة في الوقت نفسه الذي انتشر فيه تسييس النقابات والاضرابات.

لن نبدي رأينا الآن في الوقائع الضخمة والاكيدة التي حولت منح الموارد المزعوم والتوزيع المريب للدخل بفضل «حكم» السوق إلى اقتصاد تعاقدي تحت رقابة السلطات العامة، حيث تتجابه مجموعات المستخدمين والاجراء المنظمة. المداخيل تناقش بين قوى ولم تعد لها، بالتالي، علاقة مباشرة بانتاجية الاطراف المستفيدة التي كان من المفروض فيها قديماً ان تحتكم للسير «المحايد» للسوق؛ تبدو هذه الانزلاقة اقل اثارة للجدل لان السوق غدا مشوهاً، مقارنة مع مثاله المجرد والتقريظي ضمناً، باحتكارات العرض ـ Oligopoles الافقية والعمودية والتغلغل المعمم للمنافسات الاحتكارية. فكل ما ليس مكافأة عن الانتاجية ـ التي من الصعب غالباً الحكم على مقياسها بصيغ نظرية واحصائية معاً ـ اعتبرته مشبوهاً صفائية Purisme ليبرالية ما، هي حليف طبيعي لجامعي الربح.

التمييز بين الاقتصادي والاجتماعي يصيب في العمق سير بل بناء الاقتصاد القائم على السوق. الرهان هو على سلامة العامل الجسدية والشخصية وسلامة كل الذين يحرمهم وضعهم من الوسائل التي تجعلهم طرفاً مستفيداً من الناتج ومن الدخل الاجمالي.

ان خطورة الوضع اخفيت بالتكرار، الكسول ذهنياً والذي غدا روتينياً خالصاً، للتمييز، الذي قُرر مرة وإلى الابد، بين الاقتصادي والاحتماعي. يأخذ هذا التمييز، تبعاً لعلاقات القوى والملابسات

الظرفية، مضموناً متغيراً ويمارس آثاراً متغيرة هي الاخرى. ففي فترات الانكماش ـ باستثناء الحالات القصوى ـ تغدو المطالبات اكثر الحاحاً في نفس اللحظة التي ينبغي فيها مراقبة تكاليف الانتاج لتشجيع عودة الازدهار الاقتصادي. اضف إلى ذلك المناورات السياسية للاحزاب. وعلى اية حال، فنماذج التوزيع التجريدية لا تكاد تجدي نفعاً؛ قلما يلاحظ المرء ان الاقتصاد النظري، مهما كان اتجاهه، يصبح اعزل من معيار ومن ضابط التوزيع، في توازن عام، بمجرد عدم تحقيق شروط المنافسة الكاملة. وهذه الشروط ليست غير واقعية وحسب، بل انها مستحيلة؛ انها تخص ذرات متشابهة ومتساوية، تحركها اسعار المنتجات واسعار الخدمات؛ انها ترسم مكافآت عوامل مجردة لكنها لا ترسم اطلاقاً مكافآت اناس فاعلين.

منذ الحرب العالمية الثانية و«الفراغ» النظري، التحليلي والمذهبي الذي اشرنا اليه قبل قليل ينتقل في شروط الاقتصاد الغربي، من طبقات اجتماعية داخل دولة، إلى امم واشباه امم في الاقتصاد العالمي. تواصل الامم المتطورة، المجهزة بصناعة قوية والمهددة بالتفسخ في غمار النزاعات الاجتماعية، حوار الطرشان، مع الامم السائرة في طريق بناء ذاتها عبر تحولاتها الثقافية وموقعها المتفاوت ازاء التقنيات والاقتصاد.

البلدان النامية خاضعة بوضوح لتوترات داخلية استثنائية، زادها تفاقمًا واقع كونها تعرف انها مدار الرهان في الصراع العالمي.

نموذج الغرب «الاجتماعي» غير قابل للتطبيق فيها لانه حُضّر لطور آخر من التنمية، وشكل المجتمع الذي وُلد فيه ليس له سوى

صلة نسب ضئيلة مع اشكال المجتمعات التقليدية التي يزعم انه يود تحسين اوضاعها.

تسعى معظم البلدان النامية، بصفتها تلك، إلى العثور على حلف سياسي من شأنه ان يسمح لها بان تشكل مجتمعة جبهة مشتركة داخل المنظمات الدولية. لكن تماسكها ملغوم، فضلاً عن اختلافاتها السياسية المحضة، بقدرتها المتفاوتة جداً على امتصاص تقنيات الرأسمالية و، اكثر من ذلك، على استيعاب طرائق الفكر الغربي التي تراها ملائمة لها. الاكثر غنى منها تقدم بنية استقبال بطبقاتها العليا، التي تنسلخ عن مجموع شعبها وتعوض، بارتباك شديد وعلى نحو ناقص، بفضل القسر السياسي الذي تمارسه انظمة متسلطة، عجزها عن توزيع الفوائض الاقتصادية على مجموع السكان. اما العنف «الثوري» فيدمر موارد محلية كما اتضح انه هو الآخر ليس اقل عجزاً عن تغيير شروط الاقتصاد الاهلي في علاقاته مع الخارج وشبكة القوى الدولية.

وبناء على ذلك، فان صياغة مذهب لتقديم الموارد الفعلية واعادة التوزيع الدولي للمداخيل والمنتجات غدا ضرورة متأكدة.

نظراً إلى ان الاسواق الشديدة النقص، فضلاً عن كونها لعبة في يد الاحتكارات من كل نوع وشاكلة، ليست هي التي تستطيع الاضطلاع بهذه المهمة، فلا بد اذن من الاتكال على المنظمات القادرة على ان تضع موضع التنفيذ منفعة جماعية اعلى من المصالح الخاصة. لقد ملت الاسماع ترديد كون الدولة العالمية لم توجد بعد. لكن ما يشار اليه باقل مما يجب هو واقع ان الدول الوطنية، التي بامكانها على الاقل التشاور لتحديد استراتيجيات مشتركة، لا تستطيع ان تكون

موجهة بالنظرية التقليدية للتجارة بين ـ الامم Inter - National عكساً لما يدل عليه هذا الوصف، فان المبادلات الخارجية ليست مفهومة كتبادل بين امم، بل كمبادلات سلعية لمنتجات وخدمات متفاوتة الندرة وتابعة مباشرة لتموينات نسبية بعناصر الانتاج (عمل، رأس مال، موارد طبيعية) الخاضعة لقانون السعر في السوق العالمية. مجموع عوامل متجانسة، مركبة بفضل دالة انتاج مشتملة على مردودات ثابتة، لا تصف الامم بل تستبعد كل ما يميزها بعضها عن بعض: الاقتصاديات الخارجية والدول؛ التجارة فيما بين الحكومات L'inter-Gouvernement Trade غريبة عن التجارة الخاصة، بنى المجموع الوطني التطورية لم تؤخذ بعين الاعتبار، تدخل السلطات العامة مشبوه بماهيته، وحضورها من شأنه، في جميع الاحوال، ان يجعل قرارات الوحدات الخاصة تنحرف مع الاسف عن سواء السبيل. اي ان الهيئات الوحيدة القادرة على الاضطلاع بمسؤولية تعديل قواعد اللعبة لصالح مجموعة الشعوب تُركت خارج دائرة الانتباه والتحليل.

لا شك في ان السوق العالمية لعبة في يد الاحتكارات الكبرى والمجموعات المالية الجبارة التي تعيد للذاكرة، على صعيد آخر، «تحالف ارباب العمل الضمني» الذي شجبه ببعد نظر ادم سميث، لكن الافتراض الوحيد الذي قرر الاقتصاد المدروس اقراره هو افتراض المنافسة الكاملة بين وحدات صغيرة خاصة ذات احجام متشابهة مجردة من كل قدرة على مقاومة الاسعار.

كذلك ألا يحق لنا ان نعجب من ان التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو خارج ـ الاقتصادي، في الحياة الدولية، يُسْتَخْدم للحد، ما امكن ذلك، من تحويل التضامن والتحويلات الاجتماعية بين البلدان

المصنعة وتلك التي لم تتطور الا قليلاً. هذه الطريقة في تجاهلها ما زالت غير مشروعة في العلاقات الراهنة بين الامم اكثر منها في العلاقات بين اجزاء نفس الامة.

بعد التحليل السالف نفهم فهمًا افضل النزاعات التي اخفاها هذا التمييز الذي يبدو بديهياً بين «الاجتماعي» و«الاقتصادي» الا وهي:

١) النزاع بين المطلب الاجتماعي للاجراء والفئات المهضومة في البلدان المصنعة من جهة والمطلب الاولي، الحيوي، الوجودي لجميع اولئك الذين يموتون جوعاً في العالم من جهة اخرى. ليس الاغنياء ولا الاقل غنى في البلدان المصنعة على استعداد لخفض مستوى حياتهم لصالح بلدان بعيدة ومعروفة بابهام شديد. هذه الدولة، «المنسية» في نظرية المبادلات الخارجية، هي التي بامكانها، بطريق التربية او الضغط، تصحيح هذا «الغياب» عن الواقع؛ من اجل بلوغ ذلك، ينبغي لها ان تبدو اسمى من مطالب مجموع ناخبيها.

٢) النزاع المستتر بين الاكثر ثراء والاكثر حرماناً في البلاد النامية، البعض تلقفته دائرة السوق الرأسمالية والبعض الآخر ظل خارج هذه الدائرة.

٣) النزاع، داخل نفس البلد النامي، بين الفئات الاجتماعية، التي يغتني بعضها بسرعة بينما يظل البعض الآخر غارقاً في حالة من الركود او التراجع. ان الاجتماعي، وهو اجتماعي يضع المؤسسات والبنى موضع شك، يفرض على الجميع المراجعة الجذرية للمفهوم الرائج للاقتصادي Économique، الذي يخدم بقصر نظره المقصود إلى

هذا الحد او ذاك مصالح خاصة لطبقات او امم. هذا هو احد المظاهر الاكثر عمقاً للازمة الراهنة، التي هي ازمة مجتمع.

لنحاول الآن، انطلاقاً من خلفية هـذه اللوحة، ان نقيم الخدمات التي تستطيع المؤشرات الاجتماعية تقديمها وان نوضح حدودها. فهذا الحشد الوافر من المؤشرات الاجتماعية في امة معينة او على صعيد المجموعة الدولية لم يقدم حتى الآن الا نتائج في غاية الضحالة. وهو امر مدهش خاصة اذا علمنا ان نوعية وكفاءة الباحثين في هذا المجال من مستوى رفيع.

نجد في نفس البلد، فرنسا ـ التي نضربها مثلاً لما يمكن ان يقال عن الحالات المماثلة ـ ، ان المؤشرات الاجتماعية حل وسط مع نظام الاقتصاد السلعي الذي ما زال منطقه العميق لم يُمس. يفترض في التوزيع السليم للموارد ان يتحقق مبدئياً بفضل لا مركزية الاقتصاد وبفضل السوق. لقد وضعت افضليات المشاركين في ذلك على نفس الصعيد، لكن مطالب العناصر التي هُضِمت حقوقها تكذب هذه الرؤية المشوهة؛ سنقبل اذن تصحيحات محدودة كُشِف مضمونها وكُشِفت نتائجها بفضل المؤشرات المناسبة.

موضوع المطالب كيان مبهم ومشوش، الرفاهية (Welfare) التي هي، اذا لم يكتف المرء بكلمة، مشتقة من كمية السلع المتبادلة عادة باسعار السوق المطلوب تصحيح سيرها. الاقتصاديون الاحصائيون الذين لا يشعرون بالرضى عن هذا المرجع، يبذلون كثيراً من المهارة لاختيار تركيبات بارعة من المعايير التي تتخذ من مفهوم «السعادة» مرجعاً. لكن مفهوم السعادة نفسه يظل، رغم جهودهم، مُحجّباً. ان الواقع نفسه الذي سيسترعي انتباهنا هو، قبل اي كشف كمي، الذي

يفلت من قبضة الملاحظ والمحلل. هذا التحفظ مُطبّق مهما كانت المؤشرات وتركيباتها، كما نستطيع ان نتبين ذلك بلحظة تأمل في الجدول التالي:

تصنيف المؤشرات الاجتماعية

ـ حسب المضمون

ـ الحسابات الاجتماعية ـ الديموغرافية
ـ الاحصاءات الاجتماعية
ـ حسب المجالات: الاسكان، الصحة، البحث
ـ حسب المجموعات الاجتماعية: المسنين، «الشباب» المهاجرين
ـ حسب الامتداد:
برمجة المجموع الكبير (القومي)
البرمجات القطاعية

ـ حسب الاستخدام

ـ وصفي
ـ معياري
ـ وصائف الهدف
شرح المصاعب

ـ حسب تقنيات الادراك

ـ الحسابات التابعة
ـ التقرير الاجتماعي
ـ ترشيد اختيارات الميزانية.
ـ الحصيلة الاجتماعية.

مكونات هذا الجدول تسمح في مقاربة اولى، بتصنيف وتأويل المؤشرات الاجتماعية المستعملة في الامم الغربية. فهي تتنوع حسب البنية من السويد، رأسمالية مُشْتَرَكَة او اشتراكية رأسمالية، إلى المملكة المتحدة، حيث يتعثر جهد الاشتراكية الليبرالية المعتدلة في عقبات وجوب التصدير وضرورة اعادة التهيكلات الصناعية، مروراً بجمهورية المانيا الاتحادية، حيث نرى ممارسة طويلة للرأسمالية الاجتماعية ولليبرالية الاجتماعية قد شجعتها قوة الصناعة واعتدال النقابات. ان هذا يشير بما فيه الكفاية إلى ان الروح الاجتماعي لمجموع قومي يصف جميع الظواهر التي تدعو المؤشرات الى الانتباه لها وبان هذا الوصف المنتشر، الجوي، في المجتمع كله يشكل تحدياً للتكميات Quantifications، لتركيباتها ولترجيحاتها.

على الصعيد العالمي نتذكر الجهد الهائل الذي أُنجِز منذ تقرير منظمة الامم المتحدة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٣) وملخصات الاحصائيات الاجتماعية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨).

كتاب التبادل الدولي للتجارة والاحصاء، ١٩٧٩ يقدم هذه الجداول:

ـ المؤشرات الاساسية (نمو السكان والناتج القومي الخام، معطيات اجمالية وبنى، نمو السكان الزراعيين والصناعيين، مستويات ومعدلات نمو الانتاجية، الاستخدام ونمو انتاجية العمل في الفروع الرئيسية للصناعة الوطنية، الطاقة المستهلكة حسب المناطق والفروع).

ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (احصاءات شهادة الميلاد، السكان العاملين، النفقات العامة من اجل الصحة، السياحة، البريد

الداخلي). التماسك المحدود جداً لهذا المجموع واضح. النفقات الحكومية حسب كل صنف تتجاور فيه مع المؤشرات الخاصة بالاجزاء (الفئات) المحرومة من السكان.

عندما يهتم مختصر بالفقر، بالبطالة، بالتفاوت، فانه يعالج مفاهيم صعبة والتخلي عن الارقام لا يجعلنا ننسى الشك في الواقع الذي يراد سبره. لو ان التحليل تحسن بنسبة البحث عن المعطيات العددية، لفرض التفاؤل نفسه: لكن ذلك ليس بالتأكيد وارداً.

المؤشر ينقل وهم الحياد الاخلاقي Axialogique. وفضلاً عن ذلك فالوقائع التي يقرها حقائق اجتماعية ذات مضمون معياري في كل مجتمع منظم. اذا قرأنا حساباً لذلك، فعلينا التسليم بانه، باستثناء المعيار الذي يود الملاحظ استخدامه باسم حكم قيمه، صريح او ضمني، لا يوجد مؤشر لا يكون معيارياً، بسبب مادته قبل ان يَكونَه بسبب المعالجة المخصصة له. تشهد المؤشرات الاجتماعية بان الشروط الطبيعية للحياة لم تُعوّض تعويضاً سليمًا، في الوسط المعني، بالسير التلقائي للسوق وللرأسمالية. انه عين العقل السليم، وهو ايضاً التخلي، في الاقتصاد، عن مفهوم القوانين الطبيعية البالي واحالة «الضرورات الاقتصادية المحتومة» على المحاكمة.

لا يوجد اي اختصاصي يفكر في الدفاع عن المؤشر الوحيد او عن تنضيد العديد من المؤشرات. لكن، العلاقة بين عدة مؤشرات، في كل البلاد وخاصة في البلاد النامية، ما زالت ابعد ما تكون عن التوضيح.

وقد غدت بعض المراجع التي تخص هذه النقطة كلاسيكية

تقريباً.

نمو الناتج القومي الخام، بالنسبة لكل فرد، لا يُنجر عنه لا بالضرورة ولا بنسبة محددة تخفيض العوارض المعتبرة عادة كواشف للعقبات التي تقف في وجه التنمية.

الفقر، الذي هو موضوع استقصاء واسع في البلدان الغنية وفي البلدان الفقيرة، اتاح الفرصة لتقديرات ادارية قابلة للاستخدام لتحديد العتبات التي تعرّفه. وهو يوجد حتى في البلدان التي وصل فيها الدخل الفردي الحقيقي إلى اعلى المستويات. فهل سيقال حينئذ، مقارنة مع فقر الماضي الهائل، بان «جيوب الفقر» هذه تنزع نحو الاختفاء بفضل دينامية الاقتصاد المعاصر؟ قد يكون ذلك استبعاداً بغير دليل لامكانية ان تعيد دينامية الاقتصاد، بحركتها ذاتها، تكوين مناطق فقر جديدة. وقد يكون ذلك ايضاً تجاهلاً لواقع ان زيادة الثراء تنتج ضروباً من الفقر النسبي، طبقات من السكان تشعر بانها محرومة في المجتمع بالمقارنة مع الطبقات الاعلى منها التي تزداد فيه ثراء. لا جدوى من الالحاح على المظهر الاخلاقي للحكم الذي يصدره الاشخاص على مقدار املاقهم، على قيمة رغدهم او على وفرة مواردهم: فالمطامح الذاتية في التطور الشخصي لا تقبل ان تختزل إلى اي نوع من التكمية: مقارنة حظوظ التحرر واثقال الاغتناء هي جهد موكول للوعي.

بالنسبة للبطالة، ما زلنا نذكر تساهل Laxisme النسب المئوية المقترحة لرصد البطالة التي قيل عنها انها «لن تلغى». وفضلاً عن ذلك، فانه كلما غدت تعديلات البنى لازمة، نرى ان نفس معدل نمو

الناتج الاجمالي يترافق، حسب الحالات، بمعدلات بطالة متباينة. فارتفاع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الخام لا ينتج عنه من تلقاء نفسه Ipso Facto، رغم ان البعض للسهولة يؤكد احياناً العكس، استيعاب معدل البطالة. ثم ان العنصر الشخصي والاخلاقي ينبثق ثانية عندما يكون علينا التمييز بين العامل الباحث عن عمل والعامل الذي رأى، بعد مقارنة تعويض البطالة بالاجرة المألوفة، ان من الخطأ ان يفرض على نفسه جهداً في غير محله.

اما التفاوت فانه يستدعي تقييمًا اكثر تشدداً من تقييمه المألوف. تخفيض التفاوتات الاجتماعية هي هدف مؤقت: قابل للاستخدام من اجل فترة انتقالية، فهو تابع للحالة التي يراد التوجه اليها. فهل بالامكان اعتبار هذه الحالة مرغوبة اذا حددناها بمساواة الاجور والوظائف؟ هناك اسباب وجيهة تدعونا للشك في ذلك. تفاوت الوظائف والاوضاع الاجتماعية واقع ملحوظ في كل مجتمع تاريخي ولا يعارض المساواة امام القانون؛ وهو يفترض تفاوت الكفاءات، والقدرات والمعلومات؛ انه على علاقة وثيقة بالتنظيم المراتبي الاجتماعي، بما هو اخصب وابقى في هذا التنظيم. اما مراتبية المرتبات والاجور، فبمستطاعها ان تعكس عادة التخصص وتكاليف التأهيل المهني. مثل المساواة الاعلى في المجتمعات التي اجتاحتها روح المطالبة من اجل المطالبة ينطوي على المجازفة الخبيثة، مجازفة خلطه بمعيار المساواة في الكرامة والقدر الانساني.

نجد بصدد التثقيف البون شاسعاً بين الاعلام الذي تحمله المؤشرات والنجاعة الاجتماعية المأمولة. فنظام التثقيف مرصود لتكوين اعضاء مجتمع من طراز محدد. واكثر المجتمعات تساهلاً لا

تتفصّى من هذا الواجب: هذا الاخير يذكرنا بالنزاعات بين التعليم الخاص والتعليم العام. حواجز الدخول بالنسبة للاول، ناتجة عن السعر، واما بالنسبة للثاني فالامر يتعلق بحرية اختيار المعلم والمتعلم للقيم التي هي دوماً وراء ايصال المعرفة. تكييف التعليم مع التثقيف، او مطابقة التعليم لرغبات الاسر والاطفال كلاهما من طبيعة مختلفة تماماً عما تستطيع المؤشرات الاكثر عدداً وتفصيلاً الافصاح عنه. ايصال المعارف الاساسية (القراءة، الكتابة، الحساب)، لا تُقدر تقديراً مفيداً بالحضور او الغياب وحده للقدرة الخام، بل بالحد الادنى من الاستعمال الذي بوسع المعني ان يقوم به لحسابه الخاص او لحساب المهنة التي يمارسها.

اي نظام للتثقيف هو دائماً بالنسبة لحكومة او حزب، سواء افصح عن ذلك ام لا، متسع انساني لا بد من الفوز به وتنظيمه من اجل مقاصد سياسية. ولهذا السبب ايضاً، ليس بالامكان تقديره اعتماداً على مجرد معدل عدد الاطفال الدارسين. التطور الشخصي يقاوم اخضاع الفرد المتعلم ليتشكل بشكل خارج عن اختياراته الحميمة.

لننظر الآن في مؤشرات اجتماعية اصطناعية جداً مثل معدل الحياة عند الولادة او في لحظة من لحظات الحياة. انها تهتم بالشرط الاساسي للاستمتاع بكل سلعة وبكل خدمة وتشير إلى امكانية احتمال التطور الاقتصادي والاجتماعي. من البديهي، انها لا تفصح عن شيء بخصوص نوعية ممارسة الحياة ضمن المجتمع او ضمن الوجود الانساني. وفضلاً عن ذلك، فنحن، على الصعيد الاقتصادي الضيق، ما زلنا في بداية تلمّس الطريق للقيام بدراسة جدية حول العمل،

منتوجه، دخله واستخداماته خلال حياة عنصر (دورة حياة) وحسب الفئات الاجتماعية؛ وبالتالي ما زلنا ايضاً في المحاولات الاولى للقيام بتحليل يهتم بما يقدمه ويكلفه فرد او مجموعة افراد للمجتمع.

نظراً لكون نقد المؤشرات الخاصة بالنظافة وحفظ الصحة بات معروفاً، فاننا سنكتفي بالتذكير بان مفهوم الصحة نفسه قد فُهم حسب طرق وبنتائج مختلفة كل الاختلاف بين قطبين: العدد الاقل من الامراض، والاضطرابات الجسدية والنفسية الاقل خطورة، من جهة، والانتعاش الكامل للطاقة الانسانية دونما اضرار بالفرد الذي يحملها من جهة اخرى.

يكفي ان نحاول اقتراح حكم عام بخصوص المؤشرات المسماة اجتماعية، حتى نستبين ملاحظتين صالحتين، فيما يبدو، لتوجيه تفكير معمق. يقع المؤشر الاجتماعي في المقام الاول، عند ملتقى تعددية ابعاد La Multidimensionnalité اهداف المجتمع وتعددية مقاصد الفرد القادر والمولع بحياة شخصية. هذا التعقيد يتحدى التركيبات والترجيحات Pondérations الاكثر حذقاً. ويزداد التحدي تفاقمًا عندما تبتعد المجتمعات من اسلوب حياة مشترك وتكون او تغدو تعددية Pluralistes اختياراً او اضطراراً.

نرى، في المقام الثاني، ان النوعي، في كل تطور انساني، يؤثر في المجتمعات والافراد. ويقدم مرجعاً للدلالات المشروعة وللرموز المتداولة عن قصد او عن غير قصد، إلى ما دون وما وراء الكلمات. الاقتصادي وعالم الاجتماع اللذان يحسبان ويوازنان، اللذان يصنعان المعدلات ويركبانها يغريهما التعلق بالاشياء، بالموضوعات المادية. وهو

ليس سوى اغراء عقيم، اذ ان الناس والمجتمعات ليسوا باشياء.

انطلاقاً من التجربة المعاشة، يمكن اعتبار التوتر بين **دلائل التطور** الاقتصادي الخارجية، بهوسه السخيف بالاثراء ومراكمة **رأس المال**، ومشاريع حياة الافراد ومجتمعاتهم، كحافز ودافع المجتمعات القابلة للملاحظة الاقل لاانسانية من غيرها.

لعلكم لاحظتم بان مفهوم التطور الذي اقترحناه شخصياً يفرض مصاعب اضافية للمعالم حتى الاكثر فظاظة منها.

الجدليات الاقتصادية بين قطاعات تغيّر بنيتها وتدعو الظهور قطاعات جديدة، تعتمد على قوة الدفع.

كما تفترض الجدليات وشبه الحوارات، او في احسن الاحوال، الحوارات بين الافراد والمجموعات الاجتماعية، حصول دفعات لكن من طبيعة اخرى. التقسيم إلى فترات بالنسبة للفئة الاولى والثانية من هذه الجدليات ليس قابلاً للتنضيد. فزمن الاقتصاد الذي يكتسب مزيداً من التعقيد ومزيداً من النجاعة لا يضاهي زمن التقدم الغامض للافكار وتداول القيم.

ان الزمن **اللاارتدادي**، اذا اخذناه حقاً بعين الاعتبار، يحررنا من التبسيطات ومن الستاتيكات (ضروب الجمود) المدمرة للعنصر. انها ليست الا الخطوة الاولى نحو امتلاك الضروري، لكن في حدود الامكان لما نسميه بحنين وعدم رضى، الزمن **التاريخي**.

الباب (٢)
التحضير النظري

حقاً يوجد قليل جداً ـ وهذا اقل ما يقال ـ من الدراسات المخصصة للبحث المنهجي في المحاسبة، بين النظرية الاقتصادية التي تدرس عادة في الغرب والشروط المميزة للبلدان النامية. وليس ذلك دون سبب.

صيغت نظرية الاقتصاد العامة الاكثر انتشاراً منذ قرن انطلاقاً من تجربة البلدان المتطورة، وبضغط هائل من طبقاتها الحاكمة، من قبل مؤلفين يتكلمون الانجليزية ووظفوا اقلامهم خدمةً لانجلترا التي يتوقف ازدهارها على التجارة الخارجية وعلى فرنسا؛ هذه النظرية العامة، المعيارية ضمناً لاكثر من اعتبار، تخدم بافتراضاتها وببنائها مصالح البلد الذي ظهرت فيه؛ واذا ما طبقت بدون فكر نقدي في البلدان النامية فانها سَتُضِرُّ بهَا باسم «سوق» تعاني في الواقع، اي باسم سوق تشارك فيها في شروط من التفاوت العميق، الشامل والدائم.

ثم، ان معرفة الواقع الملموس للبلدان النامية غير شائعة نسبياً

بين طائفة الاقتصاديين. الذين اذا نظرنا اليهم في مجموعهم، نجدهم متعلقين بتجربتهم الاجتماعية الخاصة، بالاواليات mécanismes الاقتصادية والمالية لبلدانهم وميالين إلى وضع التطور في ذيل، ان جاز القول، نظرية وتحاليل الرأسمالية الغربية وأوالياتها النقدية والمالية.

انهم يحرمون انفسهم ويحرموننا مما بامكان البلدان النامية ان تعلمنا اياه، من لذة تغيير عاداتنا الفكرية التي تُرغمنا عليها في سبيل مكاسب لنظرية اكثر تعميمًا من النظرية التي تعودنا عليها. ان وصف «العام» هذا مغتصب عندما يدور الحديث عن توازن التكافل العام او عن النظرية العامة للفائدة، والاستخدام والنقود - وهي عنوان كتاب شهير لكينز.

في الحالتين، وخلافاً لما قيل، نجد انفسنا امام نظريتين خاصتين جداً: لا قيمة لهما الا بالنسبة للبلدان الغربية وبشروط تبدو، عند التأمل، في منتهى التقييد والحصر.

سنبين بعد قليل ان النظريات المسماة «شاملة» المنتشرة اليوم قليلة الجدوى فيما يخص تفسير مسيرة البلدان النامية وتوجيه سياستها الاقتصادية، ولا بد من اخضاعها لتجديد اساسي (I.A.a et I.A.b).

ثم نقدم خصائص التجديد الذي هو قيد الانجاز (I.B). مقارنة مع هذه الحركة، قد يحسن تقييم بعض المواقف المتخذة في مجال التطور (I.C).

سيدخلنا هذا الفحص لديناميات وديناميك التطور (I.D).

فقط بعد هذا التقديم المكثف، لكن الدقيق، بمقدورنا ان نتساءل بجدوى عن مكانة الفكر الاقتصادي المجدّد في حركة العلم

الراهنة (II). ونرى، بهذا الصدد، ان التأخر النسبي للميكانيكا بمعناها الكلاسيكي وتقدم الديناميكا الحرارية (Thermodynamique) لا يمكن تجاهلهما إلى ما لا نهاية له من المؤلفين المولعين بـ «أواليات» السوق.

بافتراضنا عندئذ ان العلوم المسماة بالانسانية لا تتحضر بدون رجوع إلى مفهوم ما للانسان، وبقبولنا بانها تفعل ذلك مصرحة به او مموهة له بعناية، فانه سيبقى علينا ان نبحث عن بعض التطابقات بين اشكال النظرية الاقتصادية العامة السائدة اليوم والمواقف الفلسفية التي تنطوي عليها او تتلاءم معها (III).

I.A.a توازن التكافل العام الكلاسيكي الجديد

ان فكراً اقتصادياً يطمح إلى التماسك لا يعفي نفسه من ان يشمل النظام الاقتصادي برمته ويشمل اجزاءه وحركة سيره. هذه هي مهمة نظرية التوازن العام.

استمرارية الفكر الانجليزي، رغم الظواهر، لا جدال فيها. تمسك الفرد مارشال في (المبادىء الاقتصادية ١٨٩٠) بالتوازنات الجزئية التي، كان بإمكانها، لو قبلت تجاوز ظواهر السوق المفهومة فهماً ضيقاً، بلوغ تحليل القطاعات المركبة وعلاقاتها، لم يحقق اي تقدم في هذا الاتجاه. اذن فقد احتفظت نظرية التوازن العامة بنفس مضمونها الاساسي عند س. جفونس S. Jevons، وعند ل. والراس L. Walras (١٨٧٤) والذي واصله ف. باريتو (١٩٠٦)، ونلتقي بها مرة أخرى عند «ج. ر. هيكس» J.R. Hicks في ستاتيكه وميتاستاتيكه Métastatique.

لم ينس احد الـ «ثورة» الكينزية التي تلتها «ثورات مضادة»؛ اللفظ الطنان يتخطى بل يشوه التطورات التي يهولها. سوى في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام، للفائدة والنقود (١٩٣٦) او في شرحه هو نفسه لها، قطع كينز بعنف مع التوازن العام الذي يحظى باحترام عند أ. سيسيل بيجو A. Cecil Pigou الذي يصفه على مستويات ميكرو، ميزو Meso (متوسط) وماكرو - اقتصاد. لكن تلميذه المتمرد اعفى نفسه من ان يشرح لنا بدقة العلاقات بين ميكرو، ميزو وماكرو - كميات وترك ظلالاً من الشك تحوم حول نظام الاسعار المتلائمة مع ماكرو - اقتصاده. علينا ان نقول بان تحضيره للعلاقات بين الماكرو -

تدفقات ما كان ليخسر في ذلك شيئاً بل ربما كان بامكانه ان يكسب من ذلك كثيراً. ولكان مجال تطبيق وصفات كينز بالنسبة للبلدان النامية اقل ضبابية ولاتضح خطرها مباشرة.

لقد ظل التوازن العام بعد كينز وقبله «الوجبة الاساسية» المعروضة على شهية الطلبة المهيئين ليكونوا كوادر عليا في الشركات الكبرى الخاصة والعامة، والذين سيكـون عليهم تفسير اقتصـاد مجتمعاتهم الخاصة، وعند الاقتضاء، اقتصاد البلاد البعيدة ايضاً. الاصدقاء Fellouis، هنا وهناك، سيكون تحت تصرفهم، قبل التجربة المباشرة، مكـونات الجـداول التي سيقرأون من خـلالها النشـاط الاقتصادي في كل مكان.

ستتكشف مسؤولية نشر مثل هذا التعليم في الغرب عن عواقب وخيمة: نظرية التوازن العام تحت اشكالها الميكانيكية تعاد حتى التقزز وتترجم إلى رياضيات مبسطة تعطيها هالة من «الهيبة» في نظر الجمهور الواسع. وبعد هذه «القداسة» التي أُضفيت عليها تغدو بقوة العادة والتقليد ضرباً من حجر الزاوية المقدم خطأ على انه لا يتزعزع. عندما تمتحن مقدماتها ومضمونها، يفقد النظام كل مصداقيته؛ وهكذا فالعمارة التي طالما أفتخر بثباتها تُبدي للنظارين صدوعاً شتى.

يقوم التوازن الوالراسوبارتي[١٦] Walraso-Paretien على احتفاظه بالوحدات الصغيرة (الافراد والشركات) خاضعة للسعر، الذي لا سلطان لها عليه اطلاقاً. انه يقدم لها كل الاعلام الذي تحتاج اليه ويرغمها بالكميات على ان تتكيّف. الاستخدام الكامل الامثل للموارد يؤمن بفضل توازنات خاصة تقدم، بفضل مساواة العرض

بالطلب، نظام اسعار التوازن العام. فالنقود La Monnaie انزلت إلى مجرد وسيلة حساب Numéraire؛ فهي تلعب دور أية سلعة تسمح بالحساب الاقتصادي وبالتبادل في جميع نقاط حيز تجريدي ومتجانس.

مثل هذا المضمون الذي يتحدى الملاحظة والتجربة، والذي يفترض استقلالاً كاملاً للوحدات الصغيرة (او الشركات) بعضها عن بعض، قد «طُهِر» بفضل الرجوع إلى توازن ميكانيكا لاجـرائج (١٧٥٨) الكلاسيكية ونظام معادلاته. الا وهي:

١) معادلات سلوك الوحدات الصغيرة، حيث ترفع كل واحدة منها إلى اقصى حد حصيلة استخدام مواردها، بمعادلة الانتاجيات الحدية Marginales للعوامل وتناسب المنافع الحدية مع الاسعار.

٢) معادلات الارتباط: سعر التوازن يساوي بين جميع العروض وجميع الطلبات، اي انه يربط استخدامات جميع السلع وجميـع الخدمات بعضها ببعض.

٣) معادلات الميزان: التوازن لا يحتمل لا الفائض ولا العجز: (سوء استخدام الموارد).

هذا النظام يقود، ستاتيكيا، خارج الزمن، إلى تطابق الحد الامثل للوحدات الفردية مع الحد الامثل للكل: فهما يتحاتمـان Codeterminés رياضياً في نظام التنافس الكامل. هذه الصياغة البارعة تقضي على نشاط العنصر الانساني؛ فالانسان الذي يتخذ القرار يمكن ان يُستَبدل به انسان آلي مسجل للسعرومكيف معه استخدام الكميات التي في تصرفه.

رغم ان هذا التوازن المسمى بالعام هو الآن موضوع تشكيك

من اقتصاديين مجربين جاؤوا من جميع الآفاق الفكرية، فانه ما زال تصميمًا Schéma يُدرس بيسر، وتعاد كتابته في عديد من الاساليب الرياضية، دونما مساس ببنيته الاساسية. وهي بالضبط التي تُضل العقول، لهذا السبب الحاسم هو انها تحُل ترتيباً للاشياء، للسلع بالقوة الحيادية زعمًا للسوق، محل نشاط الناس، وقدرتهم على تغيير انفسهم وتغيير محيطهم المادي والانساني.

من السهل ادراك ان هذا التصميم ليس صالحاً، في اي بلد وخصوصاً في البلاد النامية من باب اولي واحرى، لا للوصف ولا للتأويل ولا للعمل. اذ انه في الواقع:

أ ـ يشكل مثلاً فريداً لـ «للصنع الجاهز» Préfabrication: اذ انه يزعم القدرة على الحل سلفاً، في نفس الوقت وستاتيكيا، لمسائل وجود، وحدانية واستقرار التوازن وتحسينه الامثل Optimalité.

ب ـ يفترض ان التنافس كامل بين وحدات متشابهة مع بعضها بعضاً، بين أليام(*) عديدة بما فيه الكفاية بحيث ليس بامكانها التأثير على الاسعار ولا على ليم آخر.

جـ ـ كل وحدة من هذه الميكرو ـ وحدات سلبية: انها مكيّف للكمية مع السعر، دائمًا بشرط توافر التنافس الكامل.

د ـ والانموذج آني، فهو يرتسم في لحظة معينة؛ فضلاً عن انه يقيم خارج الزمن بمعنى ان الوحدات الصغيرة المكونة ليس لها لا ذاكرة ولا مشروع.

(*) اليام جمع ليم Sosie: شبيه كل الشبه.

هـ ـ الانموذج يستبعد البنى والمجموعات الجزئية المركبة (الصناعات، المناطق، المجموعات الاجتماعية).

و ـ لم ينجح ابداً في تقديم نظرية قابلة للتطبيق على المبادلات الدولية وعلى المبادلات الداخلية. ولا عجب من ذلك اذ ان الامة بنية وتنظيم وهي، لهذا السبب، تُفلت من انموذج يستبعد كل بنية وكل تنظيم.

ز ـ الانموذج لم يسمح ابداً بتناغم تحليلي بين توازن الميكرو ـ وحدات ومجاميع Agrégas المحاسبة العامة. يفترض في هذه الاخيرة جمع سلع في شكل قيم نقدية لكنها تستخدم اسعاراً غير متجانسة، بسبب تركيب التنافسات المتمايزة، والاحتكارات واحتكارات العرض. ومن جانب آخر، فان الانتقال التحليلي من توازن الميكرو ـ وحدات العام الى توازن الماكرو ـ وحدات العام لم يُرسم ابداً رسماً دقيقاً.

حـ ـ الانموذج لا يسمح بتوضيح العلاقات بين الديناميات التاريخية (التأطير) والديناميك الاقتصادي (النشاط).

ط ـ الانموذج ليس تطبيقياً، بهذا المعنى الدقيق جداً وهو انه لا يسمح بحساب الكميات التي يحددها، ولا بكشف موقع توازن انطلاقاً من معطيات ومنحنيات اقيمت على مادة احصائية. ليس التشبث بمواقع التوازنات المختلة Déséquilibres (دون تغيير مفهوم التوازن) هو الذي سيمكننا من التقدم: نتقدم فقط بقبولنا لمفهوم آخر للتكافل العام وترتيب الاجزاء التي تشكل الكل.

حسبنا ان نقرّب رسم الشروط المشتركة، بدرجات متفاوتة، من

البلدان النامية لنرى ان الانموذج اياه غير قابل راديكالياً للتطبيق فيها وبان الوساوس التي يطلقها خطرة كل الخطر. فالحيزات الاقتصادية في بلد سائر في طريق التطور غير متجانسة (ضد: ب، و، ز).

والاستراتيجية الملائمة للبلدان النامية تستدعي تغييرات مستوحاة من الديناميات التاريخية (ضد:ح)، وهي تقتضي اعادة الهيكلة (ضد: هـ، و)، وهي تنفذ في الزمن اللاارتدادي (ضد: د)، وهي تفترض تغييراً لموازين القوى (ضد: ب).

كل قارىء خبير يستطيع دون عناء تعميق هذه المفارقات عندما يسلط عليها الأضواء بحالات ملموسة.

وحاصل القول، ان الانموذج يصف سوقاً محضاً للتنافس الكامل، مستخدماً مماثلات ميكانيكية؛ وبذلك يكون على طرفي نقيض مع شروط البلدان النامية العامة، التي لا تستطيع الانعتاق من شرطها الا بفضل تحالف نخبها وشعوبها لتغيير محيطهم القريب والبعيد. لو ان البلدان النامية همّت بتمثل التوازن القياسي، فانها ستتعلم منه كيف يمكنها ان تحاول، دون جدوى، تكوين تصورات ميكانيكية لانتقال الأشياء داخل حيز متجانس لاحلالها محل التقاء الأنشطة داخل الحيز الانساني غير المتجانس اساساً الا وهو حيز الحياة والتاريخ.

I.A.b توازن ج.م. كينز الماكرو - اقتصادي

كتاب «**النظرية العامة للتشغيل، للفائدة والنقود**» كتب سنة (**١٩٣٦**)[١٧]، غير بعيد من تاريخ الازمة العامة (**١٩٢٩ - ١٩٣٣**) التي كانت قاسية على المملكة المتحدة. ادرك كينز، المتنبه لمصاعب

بلاده التي ضعفت سيطرتها وشاخت بناها، مصاعب الاقتصاد القائم على السوق وسلطة رأس المال؛ اشار إلى **انحطاط الرأسمالية**. لم يقر كينز اساساً وصراحة، لا في الاقتصاد البريطاني ولا في اقتصاد البلاد الاخرى، البنى، الدناميات التاريخية والتفاوتات البنوية.

لقد خضع تشخيصه كل الخضوع لحقل الملاحظة الذي اختاره: اقتصاد بلدان مستفيدة من سوق مالي، من سوق نقدي ومن منشآت يخدمها جهاز ضريبي ومصرفي متطور.

العلاج، مجموع الادوية التي اقترحها، على مقاس التشخيص. برهنت التجربة على ان نجاعته مشكوك فيها بالنسبة للبلدان المتطورة؛ والادهى من ذلك انه ليس ملائمًا للبلاد النامية ولا عملياً فيها.

اقتصاد السوق، في نظر كينز يشتغل تلقائياً على مستوى ادنى من مستوى التشغيل الكامل للعمل. بالنسبة لدوالي انتاج محددة، مستوى الدخل الاجمالي يتناسب مع الاستثمار والميل (الحدي) إلى انفاق الاستهلاك او، بعبارة اخرى، مع الاستثمار ومع المضاعِف Multiplicateur، (عكس الميل إلى الادخار).

الميل إلى انفاق الاستهلاك يكون اقل من ١ و، عندما يزيد الدخل، لا يزيد هو بنفس المقدار؛ الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك يعتبر مستبعداً من الانفاق. لا بد اذن من استثمار اضافي لتعويض هذا النقص.

طالما ان التشغيل الكامل للعمل لم يستخدم، فان التدفق النقدي الاضافي يحدث فائضاً من الناتج الفعلي بتعبئة الموارد الاقتصادية المعطلة (الشغل غير المستخدم، الطاقة الانتاجية غير

المستثمرة)؛ انه شكل من اشكال التضخم المنتج.

الداء يكمن في نقص الطلب الفعلي، في انفاق الاستهلاك والاستثمار، والدواء في زيادة انفاق الاستهلاك، او زيادة الاستثمار بتخفيض معدلات الفائدة او بالاستثمار الحكومي.

انكبت اسرة كبيرة من المؤلفين ما بعد ـ الكينزيين على اغناء النموذج وتأويله، سواء بالابتعاد عن الارثوذكسية الليبرالية والرأسمالية (جون روبنسون، م. كالكي) او بالوفاء لها (لايجون هوف فود Leijonhufund). من النموذج الكينزي اشتقت «انواع النمو المتوازنة»، منذ ر. ف. هارود، دومار ماج ر. هيكس طبعة اولى إلى ر. صولو Salow و ج. ر. هيكسHicks طبعة ثانية منقحة.

بعض المكاسب التي اسفرت عنها هذه المراجعات لا شك فيها. اما فيما يخص الاساسي من نموذج كينز، فانه غير صالح الا لحالة خاصة جداً، لوضع تاريخي مماثل لوضع المملكة المتحدة في السنوات الثلاثين ومع تحفظات صريحة هنا ايضاً.

النقطة التي نعالجها هنا خاصة: هل يفتح الانموذج الكينزي الطريق لسياسة تطور؟ هل يصف عوائق التطور والعقبات الاقتصادية في البلدان النامية؟ هل يساعد على اختيار الوسائل الكفيلة بعلاجها؟ الاجابة عن هذه الاسئلة سلبية حتماً.

دونما تكرار للبراهين التي قدمناها في اماكن اخرى فلنقارن شروط نجاح الانموذج الكينزي والوضع المشاهد في البلاد النامية، غير محتفظين بطبيعة الحال الا بالنقاط الاكثر بروزاً:

شروط نجاح انموذج كينز	الوضع المشاهد في البلاد النامية
a. يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث يتم انتشار واسع وسريع لآثاره.	á. يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث الانتشار غير كامل (تضخمات محصورة محلياً، بدون امتصاص).
b. أفترض ان ادارة معدل الفائدة كفيلة بتعبئة الرأسميل المعطلة (اكتنازات الرأسماليات المتقدمة الزائفة).	b́. لا وجود لسوق «وطنية» للرأسميل والنقود، اكتنازات الريفيين التقليدية في الاقتصاديات قبل الرأسمالية.
c. تعبئة الموارد المعطلة (عمال مدربون، امكانيات جهاز انتاج موجود فعلاً)	ć. الموارد «المعطلة»، في البلاد النامية موجودة بالقوة لا بالفعل: ينبغي تدريب العمال وبناء جهاز الانتاج.
d. «الانقطاعات» اي انقطاعات الاثر المضاعف التي هي: - سداد الديون السابقة - امتصاص اي انفاق، - زيادة الواردات	d′. هذه «الانقطاعات» في البلاد النامية تنسب لشروط بنيوية: - استدانة جمعية Cumulitif ودائمة، - اكتنازات من طراز ما قبل رأسمالي، - تمويل واردات لا مفر منها

	(غذائية مثلاً).
e. مرونة العرض الايجابية بالقياس إلى زيادة المد النقدي	e'. فقدان مرونة العرض لاسباب بنيوية: رجحان الانتاجات الزراعية مثلاً.
f. بطالة مدعوة «اضطرارية» (عبارة في منتهى الغموض تدل على سوء الاستخدام بسبب نقص الطلب الاجمالي) الاختناقات ليست بذات اهمية.	f'. بطالة بنيوية: بطالة مقنعة بسبب - اكتظاظ السكان على الارض المتوافرة، - غياب التجهيزات الاساسية والعمال.
g. الافراط في التصدير (X > M) له نتائج مماثلة اجمالاً للاستثمار.	g'. العجز البنيوي لميزان التجارة والمدفوعات يجعل الواردات ضرورية. والافراط فيها (M > X) خلال فترة يشجع تجهيز البلاد النامية.

هذا المتوازي المتناقض اثبتت التجربة التاريخية صحته: انه يوضح بايجاز واختصار شديدين التكيف العميق للانموذج الكينزي مع وضع البلاد النامية.

بين نتائج اخرى، نماذج النمو المتوازن الكينزية ليست قابلة للتطبيق في البلاد النامية حيث يظهر نموها، بوضوح اشد منه في البلدان المتطورة، كمسلسل من اللاتوازنات القابلة للاحتمال المؤدية،

بشروط، الى تكوين اقتصاديات قادرة على تأمين معيشة السكان وتحسين مستوى حياتهم وعلى الانخراط في شبكات المنافسة الدولية.

رُسم التصميم الكينـزي من وجهة نـظر البلدان المتطورة ولصالحها، في حقبة كانت فيها موازين القوى غير ملائمة للبلدان النامية. وعندما يدور حوله الحديث اليوم في البلاد النامية، فذلك لاسباب وفي شروط مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي كانت سائدة في الثلاثينات. طريقة استخدام المحاسبة بالمجاميع الكبيرة (الناتج الاجمالي، نفقات الاستهلاك، الاستثمارات) سهلة لتصنيف عناصر اية سياسة؛ هذه الطريقة في التصنيف بالنسبة لمشروع او مخطط تطور ليس لها الا علاقة بعيدة مع هذا النوع من الحكم بواسطة النقود الذي قد اوصى به كينز، خدمة لبلده، هو، المصرفيين وارباب العمل الاذكياء الذين كان يأمل في تحريرهم بتخفيف ضغط الليبرالية الارثوذكسية.

يفرض علينا مستوى التطور ان نميز بين منطقة الرأسمالية الدخيلة ومنطقة الاقتصاد الاهلي وان نخضع كلا منهما لمعاملة خاصة. بدون سياسة اتصال بين الاولى والثانية، وبدون رقابة يقظة لآثار الاولى على الثانية، فان البلاد النامية تصبح منفتحة كلياً على الخارج ولا يكون اقتصادها في خدمة مجموع سكانها.

وفضلاً عن ذلك: فان امتلاك استراتيجية مطبقة على القطاعات المختلفة التي تشكلها الصناعات وعلى القطاعات المختلفة التي تشكلها الزراعات، امر ضروري. ميزو ـ اقتصاد من هذا النوع يتجاهله الماكرو ـ اقتصاد الكينزي. انه قد يدخل فيه مصاعب خطيرة.

يدرك المرء بسهولة إلى اي مدى يمكن لحكومة بلد نام ان تقع في اغراء مذهب التضخم المنتج. ذلك ان فائض نقود مرغوب، من حيث المبدأ في البلاد المدينة والتي تعاني من عجز في موازناتها والتي ما زال جهاز الانتاج لم يقم فيها بعد. وينبغي ايضاً ان يكون واضحاً ان مدأ نقدياً اضافياً لا يملك، في حد ذاته، لا قوة تكوين البشر، ولا تشييد المصانع، ولا توجيه الجهود إلى انواع التصدير الملائمة لحالة معينة او متوقعة من حالات السوق الدولية.

انتهاج سياسة صعبة، معقدة، متفق عليها مع البلدان الاجنبية وموجهة توجيهاً فعالاً بمخطط امر لا مندوحة عنه. وهي ليست مودوعة لا في نص ولا في روح رسالة كينز وهيهات ان تُستنتج منه. من الخطأ الخطير ان يعتقد بلد نام بان لا خيار له الا بين النيوكلاسيكية والكينزيانية: ان عليه ان يبتكر كثيراً وان يُعِد صيغة على قدّه ومقاسه.

I.B. توازن الوحدات «الفعالة» العام

ليست انواع مساواة المحاسبة الماكرو ـ اقتصادية هي التي تستطيع تحسين التوازن القياسي. وهذا ما بدأ يبتعد عنه عدد متزايد من الاقتصاديين الاكفاء والمطلعين ويقدمون اسبابهم. ان ما يدعوهم بالحاح إلى ذلك هو اشكال الاحتكارات واحتكارات العرض التي تجتاح تحت بصرنا الاقتصاد الخاص والمختلط، ففي احتكار العرض، كل مقرر يقرأ حساباً للآخر، يتخذ قراره متكهناً بقرار شريكه. اذا حصلت نتيجة مشجعة لمجتمع في عنفوان حركته، فذلك سيكون في حالة النزاع ـ التعاون، الصراع ـ التآزر النموذجية.

ألا نجد انفسنا، ما ان نتخلى عن تصميم التنافس الكامل،

نواجه نشاط الافراد، وقدرتهم على ممارسة طاقة التغيير لديهم، وخاصة قوة توسعهم ازاء محيطهم من الاشياء والناس؟

التسليم بذلك ـ والتجربة تفرضه ـ يعني الشروع في انشاء نظرية جديدة للتكافل والموازنة الشاملة (الموازنة = ايجاد التوازن)[١٨].

هذه النظرية تأبى اعتبار الافراد كممحوقين، كمعدومين، مماثلين بمقيدي الاسعار المثيرين لردود فعل تلقائية؛ وهي تشمئز من اخضاعهم للموازنات الخارجية التي لا يتدخلون فيها؛ وهي تميز بقوة افعال وردود افعال ذوات قادرة على الادراك والقصد من اشياء غير قابلة للتشكل تحركها قوى «طبيعية» في حيز متجانس.

منذ الآن توافرت تصورات جديدة تصف وتقعد، في صيغ رياضية راهنة، تجديد النظرية العامة، انطلاقاً من العناصر «الفعالة» والوحدات الفعالة.

العنصر الفعال ونشاطه:

كل فرد يعتبر، في المجال الاقتصادي، حاملاً لطاقة انسانية من شأنها ان تغير محلياً ـ اي في منطقة محددة ـ بيئته، محيطه من الاشياء، ومحيطه البشري المكون من عناصر اخرى فعالة.

طاقة التغيير هذه، وهي غالباً طاقة توسع، هي دالة متغيرات (المعامل الشخصي، الخبرة الثقافية، المكانة في الهرم الاجتماعي) تدرسها، مبدئياً، فروع أخرى من العلوم الانسانية. سنحرم علمياً من كل اتصال ممكن مع فروع العلوم الاخرى التي تصبح، ما ان ننتقل إلى الفعل، اكثر من ضرورية له، اذا رفضنا ان ننظر ملياً لتأثير الوسط، في مجاله، على العنصر وتأثيره هو على وسطه.

العنصر الفعال

العنصر الفعال هو تنظيم وفردية؛ يحيا في مجتمع ويقرر، **اي يوفق** بين متغيرات ـ وسائله ومتغيرات ـ اهدافه حسب **معلوماته وامكانياته**، ملتجئاً لذاكرته لصياغة مشروعه.

إنه لم يعد إذن إنساناً آلياً خاضعاً لنظام الأسعار ولا ليها **شبيهاً**، بماهيته، باي ليم آخر، كما تخيل ذلك ميكانيك التوازن العام. كل عنصر مختلف عن اي عنصر آخر. علاوة على ان العناصر غير متساوية فيما بينها بالنسبة لسلسلة من العمليات المحددة وخلال فترة محددة هي الأخرى، نتيجة مبادلاتهم، باوسع معاني الكلمة، تحصل من لقاء **فعل برد فعل**، لا بوقف تحريك الاشياء غير القابلة للتشكل المدفوعة بقوى السعر المجهولة المماثلة بقوى طبيعية.

الطاقة التي يبذلها العنصر مرصودة **لوحدته**، اي للسلع والخدمات التي يتصرف فيها مباشرة وينظمها. هذا الحيز الذي يمارس عليه قراره ـ وباختصار اكثر، حيز القرار هذا ـ هو مثلاً وحدة انتاجه (مؤسسة، شركة). وهذه تمتلك حجمًا، بنية وتحتل مكاناً (ولها احداثيات) في المجموع المدروس. العنصر قادر، بفضل وحدته، على تغيير وسطه بواسطة عمليات ترسم حيزاته التي يمارس فيها عملياته (حيزات الزبائن، حيزات الاستثمار، حيزات الاعلام). وهو يصنفها مستخدماً منطق المجموعات Ensembles ويرسمها كحيزات اتجاهية Vectoriels، تتغير اشكالها تحت تأثير الطوبولوجيا الاولوية.

الوحدة التي يمارس عليها وبها المقرر الفردي والجماعي طاقته هي، اما بسيطة (مؤسسة) او معقدة (مؤسسة ومتعهديها الثانويين،

وحدة عليا والوحدات التي تشكل معها مجموعة اقتصادية ومالية). بنية الوحدة المعقدة، بنية الماكرو ـ وحدة تكمن في كون الوحدة العليا والامرة تحدد اسعار جزء من متغيرات وحدات ادنى.

حيزات العمليات الاقتصادية، للزبائن، للاستثمار وللاعلام يمكن تطبيقها في حيز ترابي وهذا ذو مزية مزدوجة:

مزية تقديم اقتصاد وطني كاقتصاد مركب من حيزات اقتصادية متمايزة.

مزية اعطاء تصور يدخلنا مباشرة إلى تحليل الاستثمار المباشر والشركات المتعددة الجنسية في امر:

ممارسة العنصر لطاقته، خلال فترة محددة، اما ان تعلق لان الهدف المنشود تحقق، واما ان توقف مؤقتاً بعقبة او بمعارضة خصم.

يقصد بالطاقة مجموع بكامله، طاقة التغيير الخالصة التي تنتج من تنسيق طاقات جميع العناصر وجميع الوحدات التي يقررون مصيرها.

الموازنة الشاملة بالوحدات الفعالة

تتحدد الموازنة الشاملة بالوحدات الفعالة في مجموع اقتصادي بالاستنزاف المؤقت لطاقة التغيير الخالصة في المجموع (بالنسبة لـ $\emptyset$ الذي يرمز للطاقة، $\emptyset e$ طاقة النظام فتحصل على $(d \emptyset e \simeq 0)$.

هذه الموازنة الشاملة تختلف جذرياً عن التوازن العام للميكرو ـ وحدات الخاضعة جميعاً، بالتساوي وعلى نمط واحد، لمعيار السعر، وبالتالي ملزمة بضرورة مساواة الاسعار والتكاليف، وبالتوازن،

وبالتالي مشتركة في الرضى Co-satisfaites بالحصول على هذه المساواة وتستفيد كل واحدة منها باقصى مزية اقتصادية متلائمة مع القدر الاقصى للكل.

لكن الاقتصاد لا يمكن تصوره الا انطلاقاً من توزيع مراتبي للادوار الاجتماعية والتفاوت في الحجم وفي القدرة النسبية للوحدات التي تكوّنه.

علينا اذن ان نعتبر كل مجموع اقتصادي مكوناً من كبار وصغار، من اقوياء وضعفاء، فالرضى المشترك الذي يحصل عليه الكبار بمستوى تطورهم ومنافستهم يفرض ضغوطاً Contraintes، بالمعنى الرياضي للكلمة، على رضى الصغار المشترك. تساوي العرض والطلب، في لحظة معينة، بالنسبة لسعر توازن، لا يعني في حد ذاته، لا بالنسبة للعناصر ولا بالنسبة لمستوى طموحهم ولا بالنسبة لرضاهم بالحالة الموصوفة.

مثلاً احتكارات العرض ومجموعات احتكار العرض تستطيع، بعد استنزاف طاقتها على التغيير، ان ترضى بموازنة دائمة إلى حد ما تفرض شروطها الخاصة، وضغوطها الخاصة على الوحدات الصغيرة والوسطى. ستدخل هذه الاخيرة في منافسة بعضها بعضاً، بهذه الشروط وتحت طائلة هذه الضغوط دون ان تستطيع، خلال فترة، تخفيفها.

معيار المساواة إلى درجة معينة من السعر للعروض والطلبات لن تنطبق، بنفس الانماط، على جميع مستويات المنافسة؛ رضاء الكبار بمستواهم يمكن ان يكون متزامناً من عدم رضاء الصغار: فالاولون،

كفرقاء ذوي احجام وقدرات متماثلة، لهم مؤقتاً مصلحة في ايقاف الصراع، اما الاخيرون فليس لهم طاقة التغيير الكافية لتغيير الشروط التي فرضت عليهم الا اذا تحالفوا.

وبصيغة اكثر تجسيداً: احتكارات العرض التي تبيع بالمفرق على خط عمودي منتجات وسيطة تحدد مجتمعة اسعارها؛ مشترو هذه المنتجات الوسيطة ليس بامكانهم، خلال فترة، ان يتدخلوا، قبل تحالفهم، لتغيير الاتجاه لصالحهم. او مثلاً يرضى كبار النظام المصرفي بمستوى من الفائدة يفرضونه على الشركاء الصغار. او مثلاً آخر: يرضى كبار المستوردين بسعر مبادلاتهم المشتركة، لان الوسطاء والمستهلكين الاخيرين لم يجدوا، خلال فترة، امكانية التصدي لهم.

ليس هذا، كما نرى، الا تطبيقاً، معمّماً ومعمقاً جداً، للتمييز بين Price - Makers، (*) العناصر التي تقرر او تشارك في تقرير الاسعار، وPrice - Receiver (*)، العناصر الخاضعة لاسعار قررها آخرون.

يحدث التعميم عند قبول بنى متفاوتة ودائمة خلال فترة. التوازن الوالراسو بارتيان يصف توقف حركة الاشياء، التي تحركها من مكان إلى آخر قوى نظام الاسعار، التي تفرض نفسها على افراد خياليين وطيفيين انزلوا إلى مستوى وحدات صغيرة متماثلة.

اما الموازنة الشاملة فهي، العكس، تصف محصلة طاقات التغيير وانشطة عناصر مختلفة، متفاوتة: ذلك يعني ان الوضع غدا

(*) صنّاع الاسعار.

(*) مكابد والاسعار.

متوازناً على مستويات عديدة بالتأثير والتأثير ـ المعاكس لوحدات ذات احجام، وبنى وقدرات متفاوتة.

الموازنة الشاملة، قبل التحليل اللاحق، لا تترافق بالضرورة لا مع الرضى المشترك المتجانس والمعمم، ولا مع التحسين الامثل المحدد بالرضى المشترك المتجانس والشامل لجميع الوحدات.

الموازنة الشاملة مفتوحة للتفاوتات البنيوية وتركيبة اشكال الاحتكارات المتنوعة، وهي، لكونها تعود إلى انشطة عناصر متفاوتة، فانها تغري بتحليل مساواة العروض والطلبات على مختلف مستويات التبادل التجاري داخل امة بعينها وبين امم شتى، وبالتساؤل، بمساعدة نماذج خاصة، على ما تعنيه هذه المساواة في كل مرة.

وبهذا فقد تحررنا من وسواس التوازن المفترض تحقيقه ميكانيكياً، في فترة طويلة على الاقل. فالنظام يبدو بالاحرى كسلسلة من التوازنات المختلة التي باتت محتملة بتنظيم المجموعات وبجرعات الضبط القصدي المتغيرة التي تحقنها السلطات العامة.

النمو والتطور الناشئان عن ذلك يأتلفان عند الاقتضاء عبر الصراعات والتآزرات بين المجموعات الاجتماعية المنظمة، وكذلك باعمال التنسيق وتحكيم الهيئات العامة، اذا كانت فعالة وخبيرة. من الاكيد ان النمو والتطور لا يتوازنان باواليات التعديل والعودة إلى الخلف. هذه الاخيرة تمارس ـ في اقتصاديات السوق التي اكتسبت، بنتيجة اعادة التعلم الاجتماعية، ردود الفعل الملائمة ـ تأثيراً مثبتاً للاستقرار، لكنها لا تكفي أبداً لتأمين توازن التحسين الامثل والرضى المشترك المتجانس.

لان العنصر ونشاط الافراد والجماعات تم دمجهما في النظرية المجددة للحياة الاقتصادية، فان هذه النظرية باتت قادرة على الشروع في بحث سياسات التطور بحثاً دقيقاً وتطبيقياً فهي بعيدة عن التاريخانية Historisisme والمؤسساتية Institutionnalisme بُعدَها عن توازن الاقتصاد السلعي، المنقّى تحت شروط صعبة وبالالتجاء إلى رياضيات مستقاة من ميكانيك لاجرانج Lagrange.

I.C. بعض المواقف في مجال التنمية

لان جهد التجديد الكامل لعلم من العلوم يواجه ظروفاً جديدة وملحة للتجربة لا يمكن ان يتحقق بين عشية وضحاها، ولا حتى خلال ربع القرن المنصرم منذ الحرب العالمية الثانية، لذا نفهم البلبلة التي ما زالت سائدة بين نظريات ومذاهب التنمية.

وبالرغم من ذلك ظهرت افكار اساسية مدموغة بدمغات مؤلفين يمكن اعتبارهم نموذجيين.

لم يختف الكلاسيكيون الانجليز الاوائل من المسرح، فقد اعادهم إلى الواجهة تلامذتهم الكلاسيكيون الجدد، مسلحين بهندسة الكتب المدرسية Text Books وبرياضيات دقيقة احياناً. حصل ذلك لاسباب ليست، بداهة، من طبيعة محض فكرية، لقد كان لهم فضل اكتشاف وصياغة اشكالية السوق، والقوى الاعظم في العالم الغربي ليست على استعداد للتخلي عن ذلك.

يضاف إلى ذلك، ان ازدهار البحوث التجريبية ما زالت لم تُهد

بفرضيات التصنيف والتأويل العام المماثلة في جدتها لجدة مجموع الوقائع التي كان عليها ان تساعد على التحكم فيها، وكما ان اغراء الالتجاء إلى التاريخ «المعقلن» قليلاً عرف بعض النجاح، المبرر جزئياً بالقصور النظري في الحقبة بالذات التي كان فيها بعض المؤرخين يتلذذون بتقديم التاريخ كعلم العلوم.

واخيراً فان كارل ماركس، الذي غالباً ما استشهد به وشُوه اكثر مما قرئ ما زال يحتل مكان الصدارة. ليس ماركس الشاب ولا حتى ماركس «رأس المال». بل ماركس الذي فتح الطريق لعمل لينين السياسي اساساً. الماركسية اللينينية تنشر خمائر تمردها ضد جميع ضروب الظلم الاجتماعي وهي، ان لم تدفع إلى صياغات علمية، فانها كانت على الاقل مستعملة كمرجع يتمتع باحترام فائق لدى جزء من المثقفين، الواعين بان اقتصاد السوق يتطلب مراجعات عميقة لكنهم يبحثون عبثاً عن مذهب بديل.

من المفيد اعطاء معلومات موجزة بالضرورة عن كل واحد من هذه التيارات الفكرية الثلاثة لتقدم احداثياتها للتأويل الذي نقترحه.

١ ـ ارث الكلاسيك(١٩)

يُستشف من الكتاب الذي نشره ارتور. و. لويس A.W. Luis سنة ١٩٥٥ انه لم يتخل عن ارث الكلاسيك الانجليز. يمكن اعتبار الكتاب وثيقة مهمة لعدة اسباب.

لقد عرض المؤلف مطولاً منهجيته. واكد بالحاح على ان قصده هو التحديد الدقيق لمجال لن يتخلى عنه بحثه. لقد نظر للنمو كترفيع

للناتج بالنسبة لعدد السكان. وترك لـ «مُنظِّري» الدخل القومي مهمة تحديد الناتج وكُلفته. وترك للاحصائيين مهمة افهامنا المصاعب الملازمة للارقام البيانية للاسعار. لقد اكد بقوة نيته في ان لا يبحث مجابهة لا التوزيع، ولا الاستهلاك ولا المناقشات المتعلقة بالرفاهية، بتلبية رغبات المعنيين وتحقيق سعادتهم. فقط في آخر الكتاب خصص المؤلف ملحقاً لسؤال: «هل النمو مرغوب؟» وبحثه لا يعالج، وهذا ما لا بد من تكراره، منفعة المنتج (Output) بل مجرد نموه.

اما المجموع الانساني الذي اتخذ مرجعاً، فمجاله هو المجموعة الوطنية، مفهومة بكل بساطة كمجموعة سكانية احصيت رسمياً وتمتلك احصاءات للتجارة الخارجية.

موضوع الكتاب هو اذن النمو (Growth) ولا شيء غير النمو؛ واذا كانت عبارتا التطور والتقدم قد جرتا على قلم الكاتب، فذلك «اهتماماً بالحقيقة» فقط.

مع نقطة انطلاق كهذه اختيرت بعناية ورُسمت حدودها، لا يخشى القارىء الانزلاق إلى «الانحراف»، اي قبول توسيع التصورات وتجديد نماذج الارتباط بين الحقائق التي يشير اليها. استطيع القول، دون ادنى قصد جدالي، بان أ. و. لويس يضيق زاوية نظر ادم سميث، اذ ان مؤلف كتاب «البحث عن طبيعة واسباب ثراء الامم» يقدم فكرة عريضة وخصبة عن الحصة Dividende القومية، وتكونها وتطورها.

يبدو أن مؤلفنا، الذي يلوّن Nuance أكثر مما ينسب Relativise إيضاحاته الخاصة، يعتبر أن الملامح الجوهرية للطبيعة الانسانية لا تحول ولا تزول وأنها تُطرح كمسلمة أوصافاً وتوصيات صالحة لكل زمان

ومكان .

فهو يجد للنمو اسباباً مباشرة واسباباً غير مباشرة وانسانية. الاسباب المباشرة هي جهد التصرف اقتصادياً، زيادة المعـارف، وتطبيقها، تنمية رأس المال والموارد الاخرى بالنسبة لعدد السكان. اما الاسباب غير المباشرة فهي تأتي من المؤسسات والعقائد.

سيقام الكتاب كله على هذه الاسس للاجابة عن مشكلتي ارتباط المؤسسات بالنمو وتطور الحقائق الاقتصادية والاجتماعية في علاقتها مع النمو ـ نظراً الى انه من البديهي استحالة توقع ولا حتى استنتاج قوانين نزاعة Tendantielles للتطور الاقتصادي والاجتماعي. فالمهم في نظره هو ادراك الآتي : «للمجتمعات المختلفة جداً عن بعضها البعض قدر كاف من الملامح المشتركة، يتيح لنا استنتاج بعض القواعد العامة للسلوك الانساني».

انطلاقاً منها نستطيع ان نقول كيف يحدث التغيير، اذا حدث، اما ما لا نستطيعه، فهو توقع اي تغيير سيحدث. «عندما يغدو المجتمع ليبرالياً فان الجهد يتنامى، ويخصص للانتاج اكبر قدر من المعارف ومن رأس المال».

والكتاب كله يقوم على التحليل الاستنتاجي، موضحاً بعدد عديد من الاشارات إلى تجارب ملموسة، هذه وتلك مُنضّدة بعضاً على بعض، ولم تقع صياغتها لتتلاءم مع تصاميم نظرية.

الانطباع الذي يعطيه الكتاب هو ان مؤلفه اقتصادي راغب بصدق في تجاوز الصياغة التقليدية للوصفات المانشسترية، لكنه يعتقد في النهاية ان هذه الوصفات قائمة على طبيعة انسانية وانها هي وحدها

التي اعطت نتائج ايجابية في التاريخ. وينجم عن ذلك عرض متأرجح من طراز «الحسنات والسيئات» Les Avantages et les Inconvenients «مع وضد» «Pour et contre» حيال موقف من المواقف او مؤسسة من المؤسسات.

الاسئلة والاجوبة تتكون على نحو متشابك جداً بحيث يتعذر بلوغ الاختيارات الاساسية، مثلاً، هل مبدأ الايسار (لا شيء مقابل لا شيء Nothing for nothing) ملائم لبقاء الافراد غير المنتجين او على الاقل لقوتهم «الطبيعي» في شروط الزمان والمكان؟

امام هذا التساؤل المباشر والفظ، لا توجد، فيما يبدو، سوى اجابتين.

اما انه من المستحيل، في وضع معين، انقاذ حياة عدد من الناس؛ ولا بد حينئذ من اخضاع هذه الاستحالة لفحص دقيق وتحديد ما اذا كانت ناشئة من المؤسسات او من شروط طبيعية قاهرة.

او ان الاقتصاد السلعي، بكل قسوته، هو الاقتصاد الوحيد العقلاني والممكن التطبيق، وان مزاياه تشفع حينئذ لنواقصه وتنسينا الضحايا الذين يُحكم عليهم بالاهمال.

لا يوجد مجتمع متطور واحد ارتضى لنفسه هذه «الاستحالات». اضف إلى ذلك ان هذا البرهان لا يثبت للتمحيص من مجرد وجهة النظر الاقتصادية، من زاوية تشغيل جميع الموارد والامكانيات.

يُعرِّف أ. و. لويس كتابه بنفسه كخارطة (Map) ويبدو انه على هذا النحو، وبتحفظ متناه، قد قال ما هو اساسي. فالخريطة تدلنا على

الاتجاه وهذا امر لا بأس به؛ فالاقتصادي النظري او العلمي عليه ان يختار خط سيره. قد نغفر له تردده، رغم دقة رسم الخارطة او بسبب دقته، في اختيار الاتجاه المعروض عليه. هل كل شيء يتوقف فقط على حالات خاصة؟ لنجتنب حينئذ الحديث عن النظرية.

يقدم الفصل السابع الذي يختم الكتاب قبل الملحق المخصص للتساؤل عما اذا كان النمو مرغوباً، مثلاً نفسياً. فهذا الفصل المخصص للسلطة العامة (الحكومة) يقارن ـ دون ان تتطابق المصطلحات بعضها مع بعض بدقة ـ بين تسعة اصناف من العمل الحكومي وتسعة اختيارات معاكسة تفتح طريق الكساد.

وظائف السلطة	الطرق التي تقود عليها السلطة إلى الكساد
١ . المحافظة على سير المصالح العامة	١ . التسامح مع الاختلال
٢ . التأثير في مواقف الافراد	٢ . نهب المواطنين
٣ . اعطاء المؤسسات الاقتصادية شكلاً	٣ . التحريض باستغلال طبقة لطبقة اخرى
٤ . التأثير على تشغيل الموارد	٤ . عرقلة المبادلات الخارجية
٥ . التأثير على توزيع الموارد والدخل	٥ . اهمال المرافق العامة
٦ . مراقبة كمية النقود	٦ . الافراط في ممارسة سياسة الباب المفتوح.
٧ . مراقبة تقلبات الاسعار	٧ . ممارسة ضغط تشديد
٨ . تأمين التشغيل الكامل	٨ . الافراط في الانفاق
٩ . التأثير في مستوى الاستثمار	٩ . الانخراط في حروب مكلفة

لا يخالجنا شك في كون المؤلف قد قام في كتابه «بتصنيفات دقيقة لحالات ملموسة. فتجربته غنية ومعرفته بالبلاد النامية مباشرة. وفضلاً عن ذلك، فمن يخطر بباله ان ينكر ان الفطرة السليمة الاشد رسوخاً واضحة في ثنايا هذا التعداد؟ بيد ان كثيرين سيعتقدون بانه لا بد من تحقيق ما هو اكثر من ذلك بكثير من اجل رسم نظرية للسلطة العامة، في اي وسط اقتصادي كان.

ما اوسع البون بين هذا الكتاب الصادر في ١٩٥٥ والمطالب التي اجمعت عليها البلدان النامية بعد ٢١ عاماً من صدوره! ما هو مطلوب اليوم ليس التطبيق، مع مراعاة الفوارق الدقيقة، للمذهب الكلاسيكي، بل اعادة الهيكلة الشاملة والعميقة للعلاقات الاقتصادية باكثر معاني الكلمة اتساعاً وانفتاحاً.

اذا كانت الكلاسيكية قادرة على الاستشهاد بتجربة طويلة في مادة اثراء بعض الطبقات في بعض الامم، فان البلاد النامية قادرة على الاستشهاد بعذاب تطاولت عليه القرون، تفاقم ولم يُخفف جدياً خلال «حقب» الازدهار الغربي «الجميلة».

لن نذهب ابعد من هذا التذكير البسيط، مكتفين بالقول بانه لا يبدو في غير محله نظراً للوضع الراهن للعالم. اقتداء بالمؤلف نفسه الذي يحب الموازنات المدروسة، واتماماً لجهده، سنطالب بتصنيف منهجي Systématisation (ـ حتى ولو كان شديد التبسيط ـ) يساعدنا موقتاً وفي مقاربة اولى على السيطرة على شكوك مجموعات المعطيات التجريبية المألوفة في المذهب الكلاسيكي.

يبقى ان نفحص النموذج البسيط للتطور الذي استنتجه أ. و.

لويس من «عرض» العمل الذي «لا حدود له» عملياً الموجود في عدد من البلدان النامية.

دُرس البلد النامي كمجموع مركب من قطاعين: احدهما تقليدي او منتج للقوت (قطاع ت T) والآخر رأسمالي (قطاع ر C). القطاع الرأسمالي موجه نحو تحقيق الأرباح التي ستغذي عملية الاستثمار كلها. والقطاع ت يقدم قوة عمل باجور نسبياً بخسة.

والمجموع يحركه الربح المتوقع ويدعمه الربح المتحقق الذي يموّن الاستثمار المنتج (قطاع ر). نظراً لاختلاف وتفاوت القطاعين، في البداية، فان الناتج الاجمالي واستخدام قوة العمل يمكن ان يتعاظما دون ان يسببا ارتفاعاً قوياً للاجر الفعلي.

لا يعي جمهور اليد العاملة وضعه النسبي ولا يطمح الى رفع مستوى حياته الا شيئاً فشيئاً. اضف إلى ذلك ان مستوى الحياة هذا، يمكن، في حدود ضيقة جداً، وبفضل القطاع الرأسمالي (قطاع ر) ان يكون اكثر ارتفاعاً من مستوى الحياة الذي كان بامكان عمال القطاع التقليدي الحصول عليه في غياب القطاع الرأسمالي.

فتكوّن الربح الرأسمالي يرتكز اذن على شيء من تخلف اليد العاملة الاهلية. (هذا التخلف لا يمكن الا ان يذكرنا، في شروط بطبيعة الحال مختلفة كل الاختلاف، بالوهم النقدي للنموذج الاولي عند كينز حيث يترافق التقدم نحو التشغيل الكامل ببعض الانخفاض في الاجر الفعلي). يقدم نموذج أ. و. لويس وصفاً جيداً بما فيه الكفاية للتطور الاستعماري، هذا التطور بالذات الذي لم تعد البلدان النامية تريده والذي تعبىء جميع قواها في العالم لمحاربته.

من الممكن خفض معدل الربح، محرك الاقتصاد ذي القطاعين، بارتفاع اسعار اقوات العمال، اما بتحسين هؤلاء لموقفهم التعاقدي، واما لانه لا بد من توفير الغذاء لهم عن طريق الاستيراد. وفي كلتا الحالتين، يؤدي تخفيض معدل الربح الى تخفيض معدل المراكمة. وبما ان الرأسمال ومراكمته هما محركا «التطور»، فان هذا الاخير يتباطأ. يمكن بالطبع كبح النزوع الى ارتفاع الاسعار اذا ارتفعت انتاجية العمل في الزراعة لكن مثل هذا القرار يخضع في النهاية لارادة الرأسماليين لا إلى ارادة السكان او ممثليهم.

من الممكن، في نطاق البنية المشار اليها، ان يهتم الرأسماليون وارباب العمل بتكوين مناطق انتاج زراعي حديث؛ فيحصلون حينئذ على انتاج نسبياً مرتفع في جزء من الزراعة لا يستفيد منه بالضرورة المزارعون الاهليون.

يرتكز سير النموذج على تناظر بنيوي ليس من الوارد الغاؤه. بل بالعكس فالقطاع الرأسمالي يستطيع (وهذا الاحتمال موضوع تفكير جدي) ان يستوعب كل اقتصاد البلد النامي. وفي هذه الحالة يلاحظ لويس بهدوء:

«يدخل عندئذ الاقتصاد المعني في الطور الثاني من تطوره ويغدو الاقتصاد الكلاسيكي غير قابل للتطبيق. لقد دخلنا عالم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد».

قد يكون من نافلة القول، بعد هذا التوضيح، ان نشير إلى انه من الواضح في تفكير لويس ان الرأسمال والرأسماليين هم اسياد التطور. وليس على الاقتصادي، لكي يدرك ذلك، الا الخيار بين ان

يكون كلاسيكياً او كلاسيكياً محدثاً حسب الفصول. مزية هذا الموقف هي كشف الفارق الجذري بين تحليل التطور «المتمحور» حول الانسان وتحليل النمو الموكول للاستراتيجية الرأسمالية والقائم على الاثراء شيئاً فشيئاً «بالنيابة».

دون ان يكون بامكاننا الحصول على تلبية كاملة، فان موقف المؤرخ هو الذي قد يخيبنا اقل من غيره.

٢ ـ التاريخ «المعقلن» (٢٠)

عبارة «التاريخ المعقلن» التي استعملها جوزيف شومبييتير Schumpeter لم يُكتب لها النجاح فلقد اثارت انزعاج الاختصاصين في كلا المعسكرين: بالنسبة للبعض، تقدم العلوم الاجتماعية، ما لم تمت، ضوابط ولا يكفيها ان تفلسف التاريخ؛ اما البعض الآخر، فهو مقتنع بان التاريخ هو اليوم سلطان العلوم وهو يستغني عن «البرهنة» التي تسبق البحث المستهدي بحب الاطلاع النوعي، الجيد التحديد والمكمّى قدر المستطاع. نشأ هذا الرفض، بنسبة كبيرة، من سوء الفهم.

ما من مؤرخ يرضى بان يكون مجرد قصاص، ونعرف علاوة عن ذلك ان السرد نفسه لا يستغني عن التصورات، والمفاهيم والتصميمات الضمنية للفعاليات الانسانية، لكي لا نقول شيئاً عن الافتراضات التي توحيها التجربة الشخصية ويتممها العقل الباطن.

اما الاقتصاديون، فكم سنجد بينهم من اكفاء ومطلعين بامكانهم التباهي بملكية الضوابط الكمية التي لا تخضع لعلاقة ثابتة بالبنى، بهذه البنى التي لا تُنال بدون معرفة وتفسير التاريخ؟

خصوصاً وان البعض قد نسي ان ج. شومبييتير، المتبحر الفريد في اطلاعه على ماضي الاقتصاد وحاضره، قد ضرب مثلاً في التواضع واعرب عن شيء من الحنين الذي يشاركه فيه كل الذين قبلوا تقدير الطابع «العلمي» لفننا عندما عرض صيغته التي لم تحظ الا بقليل جداً من التقدير.

وخلاصة القول، ان التاريخ الاقتصادي «المعقلن» قليلاً لا يمكن ابداً الاستهانة باسهامه، شرط ان يحدد من سيباشر هذه الممارسة الصعبة هدفه بكامل الوضوح، ويوضح الادوات التي سيستخدمها، وان لا يقدم الافتراض الذي يتبناه على انه الافتراض الوحيد الممكن والمثمر.

كتب ج. شومبييتير، في المجلدين المخصصين للدورات الاقتصادية، تاريخ الرأسمالية من وجهة نظر الدورات القصيرة (كيتشين، يوجلار) والدورات الطويلة المسماة بالقرنية Séculaire. لقد قدم خدمات جُلّ لتحضير نظريات الدورات اذ اننا حتى الآن، كما هو معروف، لم نبن نظرية موحَّدة Unitaire لهذه الظواهر.

على صعيد آخر تماماً وبقصد مختلف تماماً كتب والت. و. روستو Walt W. Rostow وهو مؤرخ محترف، كتاباً مثيراً هو ثمرة دروسه التي القاها في كامبريدج (١٩٥٨) حول احد مظاهر النمو. مراحل النمو الاقتصادي (The Stages of economic Growth - A non Communist manifesto) فهذا العنوان اكثر ادعاء من مضمون الكتاب الذي لا ينقصه الغموض. وفضلاً عن ذلك هل نية «تقريب النظرية الاقتصادية من التاريخ» في وقتها المناسب والموضوع الذي اختاره المؤلف هل هو محدد بعناية؟

باستثناء التطبيقات (ابتداء من ص ٧٣)، فان الفصول الخمسة الاولى متمحورة حول مفهوم «الاقلاع»، اي الانطلاقة الكبرى الاولى لاقتصاد ما، التي تبدأ بالنسبة لامم العالم الرئيسية بالانطلاقة التي عرفتها انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر. لن يكون المطلوب هو التحليل النظري للتطور في اطار ديناميات واضحة: السكان، التجديد، قواعد اللعبة، بل المطلوب هو تقديم معالم عامة للاطوار المتعاقبة، مميزة بما فيه الكفاية.

بامكان الناتج المتنافر من التأمل والتاريخ الذي قدمه و. و. روستو للاقتصادي ان يساعد هذا الاخير على تحضير تفسيراته الخاصة. ما دُرس هو النمو بالمعنى الضيق، دون معالجة علاقته بالتوزيع معالجة صريحة ودون ان توصف جدليات التطور وصفاً جلياً. سنلاحظ مع ذلك بان الاهتمام الذي اعير للقطاعات الدافعة Entrainants (ترجمة فرنسية ناقصة لـ: (Leading Sectors) يصب في البنى واعادة الهيكلات التطورية؛ بيد ان النتائج التحليلية التي تتفرع عنها منطقياً لم يقع بحثها في الكتاب الذي نحن بصدده.

تقلد و. و. روستو، معارضة للانظمة الاقتصادية ونماذج فترات النمو التي ردها إلى خمس:

١ ـ **المجتمع التقليدي**: وهذا يستخدم تقنيات مصدرها الفزياء الما ـ قبل نيوتونية. فحصة الناتج الزراعي منه راجحة في الناتج الكلي. والسلطة السياسية تظل نسبياً لا مركزية.

٢ ـ **تحقيق شروط الاقلاع**: في البداية تأخذ التقنيات المستقاة من العلم الحديث، الما ـ بعد نيوتني، طريقها إلى الاستعمال ثم

تنتشر. فالمسؤولون عن الاقتصاد يعون تناقص المردود الاقتصادي ويحاولون تلافيه. ويأخذ البروتيسيس التجميعي للنمو، المرموز اليه باتخاذ حساب الفوائد المركبة كمرجع، في التجلي. وغالباً ما نلاحظ في بلد ما ان هذه التحولات عائدة إلى زعزعة سببتها صدمة آتية من الخارج.

٣ ـ **الاقلاع**: يغدو النمو اعتيادياً، فقد بات معتبراً «سوياً». يتأكد البروتسيس التجميعي في ارتباطه بمواقف اجتماعية جديدة وبمؤسسات ملائمة؛ ويبلغ الاستثمار الاجمالي والادخار الاجمالي من ٥ إلى ١٠٪ من الدخل الاجمالي.

٤ ـ **العبور إلى النضج**: منذ الآن فصاعداً ينمو معدل الناتج باسرع مما ينمو معدل السكان. ويبلغ الاستثمار والادخار بين ١٠ و٢٠٪ من الناتج الاجمالي. ويأخذ الرأسمال الاجتماعي الثابت في النمو. ويستبدل بالصناعات القديمة صناعات جديدة ـ احدى العلامات على ان الاقتصاد غدا قادراً على استيعاب التقنية الحديثة.

٥ ـ **عصر الاستهلاك الواسع**: نمو السكان وتعقد تنظيم نشاطاتهم المشبعة بالعمل الماهر تفرض تأطير السكان بجهاز بيروقراطي واسع. ما ان يبلغ الاقتصاد هذه المرحلة حتى يجد نفسه امام الاختيار بين سياسة رفاهية اجتماعية وسياسة قوة، وسياسة توسيع، تعميق وارهاف للاستهلاك. المعرفة الواسعة والمتروية للتاريخ الاقتصادي تدعم بجلاء هذا العرض وتسمح برسم جدول تاريخي للاقلاع في اربعة عشر بلداً. والتواريخ هي، على سبيل المثال، بالنسبة لانجلترا سنوات ١٧٨٠ ـ ١٨٠٠، بالنسبة لفرنسا ١٨٢٥ ـ ١٨٦٠ وبالنسبة للولايات المتحدة الامركية ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠.

لا جدوى من التعبير عن تحفظاتنا بخصوص تفاصيل التواريخ وديمومة الاقلاع قبل القيام بدراسات دقيقة في الموضوع.

يبدو ان ج. ماركـز. وسكي J. MARCZ EWSKI برهن فيما يخص فرنسا على ان الاقلاع لا يفهم بسهولة انطلاقاً من الاحصاءات المتوافرة، وان نظرة اولى على المواليات الطويلة، منذ نهاية حروب الامبراطورية الاولى حتى ١٩٠٠، تقدم صورة «انطلاقات» Poussées صناعية متتالية، اطلقتها مجموعات صناعية، اكثر مما تقدم صورة اقلاع سابق لتسلسل المراحل التي وضعها و. و. روستو.

هذه الملاحظات لا تصيب الاهمية المركزية للدراسة، كما انها لا تخص المشكلة التي نعالجها هنا، التي هي مشكلة التطور كما تتصورها البلدان النامية على مستوى العالم.

التنمية كما نفهمها هي جدل القطاعات وروستو كان على الطريق الذي يقوده إلى هذا التصور، لكنه لم يصلْ اليه. انه يميز بصواب بين اجزاء في الكل الاقتصادي ويعطي للقطاعات الدافعة دوراً خاصاً؛ فهو قد تجاوز اذن شمولية Globalisme النماذج الماكرو - اقتصادية، كما يقبل ضمنياً القوة الدافعة، وربما كان هدفه كمؤرخ يعفيه من ان يذهب إلى ابعد من ذلك.

يبدو مشروعاً بالنسبة للاقتصادي المحلل للتاريخ، عندما يقبل هذه الرؤيا، ان يجتهد في تحليل نماذج الدفع شروطها وتأثيراتها، فالتصاميم او النماذج المعروضة على هذا النحو تأخذ مكانها في سياق نتيجة بحوث المؤرخ الامريكي. يبدو انه يحق لنا ان نشير إلى تحفظ آخر اكثر صلة بالموضوع فيما يخص خصوبة التصور الضيق للنمو لكي

نستنتج منه تفسيراً للتطور العالمي. بالتأكيد، سيقال، ليس ذلك الا مجرد بداية، وان النمو يستطيع، في وقت لاحق، ان يتخلى عن مكانه لسمة ولتحليل وقائع التطور.

هل يسمح لنا ان نقول بان الحجة تبدو غير مقنعة؟ الاختيار بين النمو المحدد تحديداً ضيقاً والتطور هو خيار اساسي يلزم جميع لحظات البحث: النظرة الما ـ قبل تحليلية Préanalytique، تكوين الافتراضات الاولية، التنظير Conceptualisation والتقعيد. اما ان نفكر بان الاساسي هو جدل البنى، واما ان نفترض بان نمو الناتج الاجمالي هو الظاهرة المركزية ونحللها بما فيه الكفاية بربطها باسباب عامة دون ان نوضح صراحة علاقتها في تصميم ولو مؤقت. العلم، التقنية، عادات السكان، المؤسسات، الخ، جميع العوامل التي راعاها روستو في كتابه الذي نحن بصدده، نُضّدت اكثر مما رُكّبت.

ومن جهة اخرى كيف يفهم و.و. روستو التنمية؟ كطراز من التغيير ذي المرمى العالمي الذي لا بد ان يحدث عاجلاً او آجلاً في جميع بلاد العالم؟ سر التقدم نحو وفرة الثروات هو «الانطلاقة الاولى»، الاقلاع الذي يشير اليه بروتسيس تجميعي، مؤسسات خاصة، ومستوى معين من الاستثمار والادخار.

البنى لم تهمل كلية. ولكن لم ينسب اليها دور حاسم، والمعامِلات Coefficients الماكرو ـ اقتصادية لا تكاد تقول لنا شيئاً عن نشر النتائج الاقتصادية داخل كل مجموعة وفي مجموع السكان.

نجد، في الجدول الذي اشرنا اليه سالفاً، ان الاقلاع بالنسبة لتركيا، الارجنتين والمكسيك يبدأ قبل ١٩٤٠ بقليل. فهل علينا ان

نظن بان تعاقب المراحل بدأ منذ ذلك التاريخ؟ وهل علينا خاصة ان نظن بان هذا التعاقب قد كان له ام لم يكن له اتجاه للظهور، وهل بالامكان التقليل من اهمية نواقص التطور المتمحورة حول مستقبل السكان، المناطق والطبقات الاجتماعية، في انتظار مجيء مراحل النمو اللاحقة؟

تطرح المطالبة العامة، بالتنمية وخاصة بالتنمية الجديدة، طرحاً ضرورياً وبالحاح التساؤل التالي: هل يُنتج النمو «عفوياً» البنية الصناعية المثلى وهل يوزع من تلقاء نفسه الناتج او الدخل الاجمالي من اجل تلبية حاجات كل السكان؟ أو، على الاقل، هل بامكاننا ان نستدل من خلال قرائن واضحة ولا جدال فيها على ان تطور البلدان النامية يسير في هذا الاتجاه؟

ثمة ما يدعو إلى الشك في ذلك، نظراً إلى ان النظام الذي يجتاز مراحل متتالية، النظام الذي يراد اكتشاف اقلاعه في شتى البلدان، يهتدي في حركته بالربح الخاص المتوقع وتزوّده الارباح المتحققة بالادخار والاستثمار. يبدو ان تجربة البلدان والمناطق السائرة في طريق التطور تسمح لنا بهذا الاستنتاج المؤقت: ليس بالمراهنة على تعاقب مراحل نظام واحد وحيد ـ اقتصاد السوق الرأسمالي ـ سنتمكن من الحصول على نشر التجديد والاستثمار وثمارهما لصالح السكان. بل اننا لن نحصل على ذلك الا ببث النظام والانسجام في الجدليات البنيوية والجدليات الاجتماعية بين مجموعة متفاوتة ومتفاوتة الفعالية.

اليس ذلك طريقة اخرى لقول ان تحليل التطور محتوم وبانه يؤدي إلى سياسة واستراتيجيات تطور متناسقة؟

٣ ـ كارل ماركس وسلالته[٢١]

لنذكر القارىء، المذعور عن حق والمرتاب عند قراءة عنوان **هذه الفقرة**، بالطابع المحدود لهدفنا: وضع مفهومنا لبروتسيس التطور **في مكانه** بين تيارات الفكر المعاصر حول نفس الموضوع.

ان كارل ماركس يلهم، دون شك، عدداً هائلاً من الشراح الذين يتعاطون معه. بعضهم، وهم الاقل عدداً، يتعاطون مع آثاره نفسها والبعض الآخر، وهم السواد، يتعاطون مع تفسيراته التي يفسرونها بدورهم ويعيدون صياغتها وتعميمها بين العامة. وهكذا نلاحظ إستمرار افساد فكر ماركس، وإضاعة للحقيقة بالنسبة لمواقفه الأصلية، هذا هو مصير جميع المذاهب الخصبة حقاً لكي تدوم. وهو سبب وجيه، من أجل فحص دقيق لموضوع متخصص.

هناك سبب اكثر شمولاً يقضي بان يترجم التطور الجديد مطلباً متعدد الابعاد بوسائله وأهدافه. والذين يساهمون في ذلك يريدون اعادة هيكلة **كاملة** سياسية واقتصادية معاً لشبكات علاقات البلدان النامية مع البلدان المصنعة، فهل من باب الخطأ ام بالعكس من باب الحدس الصائب ان الماركسية واللينينية لا تقدمان لاكثر من اعتبار تصميمًا لتفسير هذه اللحظة من تاريخ العالم ولا برنامج عمل للفعل فيها؟

كان لكارل ماركس وتلامذته المباشرين، وانجلز ومفسريهما **حتى الحرب** العالمية الأولى، فكر واضح إزاء البلدان الأقل تطوراً **في عصرهم**. حقل ملاحظتهم والمادة التاريخية التي ركزوا عليها **فكرهم، هما في** المقام الأول، بدايات الرأسمالية الصناعية في انجلترا و **شكالها**

الأولى في القارة الأوروبية، لم تحُظ الهند والصين إلا بكتابات ثانوية ـ دراسات ومقالات قصيرة ـ هـذان البلدان «المتخلفان»، لم يخضعا من قبلهم في حدود علمنا لتحاليل معمقة. الاستعمار في نظرهم، مهما كانت قسوته هو الذي يقدم لهما الانطلاق في طريق التطور. فاذا كانت هذه البلدان تريد ان تذهب ابعد فعليها ان تمر بالمرحلة الرأسمالية.

بقاء نفوذ كارل ماركس حتى الآن يجعلنا نُسائل بخصوص الوقائع الجديدة، مضمون **رأس المال** بقصد تفسير التطور في النصف الثاني من القرن العشرين. انها مغامرة صعبة في حد ذاتها ومعرضة لنيران النقد من مختلف الجهات. لكنها مع ذلك ضرورية، مهما كانت المخاطر، لغاية وحيدة، غاية ان امتلاك وتحديد، من اجل مجال بحثنا، لمصطلحات استخدمها الماركسيون بمعان شتى، تبرّرها غزارة وحيوية فكر «كارل ماركس»، بتردداته وتقلباته، خاصة لان آثاره ظلت غير مكتملة.

فكر كارل ماركس الاجتماعي تدعمه فلسفة ضرورة تحرير الكائنات الانسانية المحرومة، المضطهدة والمستغلة في المجتمع وفي اقتصاد البلدان الصناعية. هذا الطموح، الذي وظف ماركس في خدمته جهداً هائلاً، وشجاعة لا حد لها، يفرض علينا الاحترام. لا يوجد نص واحد «لكارل ماركس» لا تلهمه هذه النظرة ما قبل ـ التحليلية.

حيث القلب المتعاطف مع البؤس الانساني الرهيب يتحالف مع العقل الذي يرفض ان ييأس ويحاول ان يكتشف الجهد الفعال القادر

على تخفيف وطأة البؤس. اذا لم يتجاوز هذا الجهد جهد «ادعياء الفضيلة» ، «Les Belles Âmes» بالمعنى الذي اعطاه هيجل لهذه الكلمة، فانه يظل عاجزاً، كما اوضحت ذلك تجربة طويلة. اذن يفترض على صعيد الحقائق المادية بان جدلاً محتوم النتائج هو وحده الصحيح وهو وحده محرك التحرر.

اي جدل؟ جدل غير الذي حددناه لحسابنا الخاص حيث نعتقد ان فعل ورد فعل الاطراف او القطاعات يغير بُناها دون ان يدمّرها وحيث نتعرف في البُنية الناتجة على مركّب البُنى السابقة المحوّلة.

جدل ماركس الذي هو نقل لجدل هيجل في الحياة المادية ـ هو بورتسيس لا بد فيه لاحد الطرفين بان يدمر في نهاية الصراع ليحل محله نقيضه: الاشتراكية في صورها المتغيرة، لكنها جميعاً تفترض اختفاء الرأسمالية لتخلي مكانها للا ـ رأسمالية، لنظام اقتصادي واجتماعي لا اضطهاد فيه ولا استغلال ولا اغتراب.

نميز اذن بين **جدل التطور** الذي، يقبل بالتأكيد علاقات القوى لكنه يستبعد تدمير النظام، **وجدل القطيعة** الذي يُفضي إلى الكارثة، الى تدمير النظام نفسه.

جزء لا بأس به من غموض تفسيرات الماركسية مرده إلى ان نصوصاً عدة كتبها ماركس منذ آثار الشباب حتى رأس المال مات قبل اتمامها واتمها انجليز وتلامذته الاولون، بالامكان الاستشهاد بها لصالح جدل التطور او جدل القطيعة(*)، وهذا الاخير هو الذي يعبر بكل

(*) من الصعب العثور في كتابات ماركس على ما يدعم جدل التطور. كل ما هنالك تصريح حول امكانية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية في بعض بلدان اوروبا ـ هولندة تحديداً ـ سلمياً لا عبر الحروب الاهلية بالضرورة. (المترجم)

وضوح عن اصالة ماركس المفكر ويبرر جزءاً من تأثيره.

الرأسمالية تدمر نفسها عبر تطورها. حركتها الاقتصادية تسير، بسبب العلاقات بين فائض القيمة، والرأسمال الثابت والرأسمال المتغير وبسبب الانخفاض التدريجي لمعدل الربح الذي ينتج عن ذلك، ومن ازمة إلى اخرى اخطر حتى الكارثة النهائية. يمكن للعمل السياسي ان يساعد هذه الحركة التي تظل ضرورة محايثة للنظام. وهذا العمل السياسي يقوم على العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، على الصراع الثنائي بين طبقتين، وعلى العلاقات المادية.

نوضح الآن المضمون الاساسي الاقتصادي للجدل الذي يتميز به فكر ماركس؛ انه يقوم على أوالية اقتصادية تعيّن الصلات بين معدل نمو فائض القيمة، الرأسمال الثابت، الرأسمال المتغير، وهي، بهذه التوسطات، وتحت تأثير المنافسة بين ارباب العمل، تربط معدل الربح بالمتغيرات السابقة. رأس المال، مراكمة رأس المال (الانتاج الموسع)، العلاقة بين فائض القيمة، الرأسمال الثابت، الرأسمال المتغير، هذه الاوالية تتعطل من تلقاء نفسها؛ انها تحرّف، احتمالياً، بعوامل «خارجية المنشأ»، لكن النموذج اقتصادي بالمتغيرات التي يحتفظ بها وبتفاعلها المفترض.

ابتداء من لينين، من الحرب والثورة الروسية، تغيرت اللوحة. تعبير الماركسية اللينينية بامكانه ان يوقع في الوهم. الجدل اللينيني يحاول دون جدوى التوفيق بين اختفاء الرأسمالية المحتوم اقتصادياً وبين اختفائها بالعمل السياسي الذي يدمرها مرة واحدة بدلاً من ان يساعد على تسريع ذبولها. هذا التغيرّ الجذري الذي عارضه ـ بطبيعة

الحال ـ جميع الماركسين اللينينيين، يسجل انعطافة حاسمة في تاريخ التفسيرات التي اوحتها الماركسيات. بالتحريض والعمل، بامكان المرء ان يدافع، حسب مقتضى الحال، اما عن موت الرأسمالية من تلقاء نفسها واما عن ضرورة مساعدتها بقوة لكي تسلم الروح.

الحروب الكبرى تمزق نسيج التاريخ، تزلزل المجتمعات وتدفع بطواقم جديدة للظهور تربط مصيرها بفئات اجتماعية سابقاً مضطهدة او مستبعدة وتقدم لها وعود الارتقاء الاجتماعي. بيد ان تغيير البنى الاقتصادية بطيء التحقق: وهكذا فان الثورة الفرنسية ١٧٨٩ تركت اقتصاداً قائماً لزمن طويل وجد صعوبة في التخلص من الاشكال الاقطاعية؛ ثورة ١٩١٧ الروسية لم يتبعها الا في ١٩٢٨ المخطط الخماسي الاول الذي كرس، بعد تردد طويل اختيار التصنيع. استيلاء لينين والبلاشفة على السلطة لم يكن وارداً في اية ضرورة من ضرورات التطور الاقتصادي، وكم قيل تكراراً ولكن بصواب بان ذلك حصل في اقل الرأسماليات تطوراً ونضجاً(*). (انظر التعليق ص ١٢٥).

افضت الحرب العالمية الثانية، باحداثها ونتائجها، إلى اتفاقيات يالطا التي قسمت أوروبا والعالم والتي فرضت إلى الآن اطاراً سياسياً وضغوطاً سياسية على التطور الرأسمالي للانتاج والتبادل. معسكران مسلحان يعملان كما لو كان عليهما ان يتصادما ذات يوم. الانتفاضة

(*) يمكن تحديد اشكالية الوضع الروسي في ثورة ١٩١٧ بأن البورجوازية كانت أعجز من ان تقوم بثورتها والبروليتاريا كانت اعجز من ان تحتفظ بثورتها؛ من محصلة هذين العجزين ظهرت رأسمالية الدولة التي تكاد تكون اليوم نمط الانتاج الأكثر انتشاراً في العالم. وهو ما استوعبه جزئياً شومبيتر Schumpeter عندما أكد على حتمية تطور الرأسمالية المأزومة إلى شكل من الاشتراكية البيروقراطية التي ستسود في رأيه العالم (المترجم).

المسلحة، الاستيلاء على السلطة، وجهاز الحزب اعادت جميعاً صياغة روسيا الجديدة التي لم تخرج ابداً من جدلية التدمير الذاتي للرأسمالية. انهيار الاممية الثانية العمالية سنة ١٩١٩، يشهد من جهة اخرى على حيوية الامم وكفاءتها على مقاومة الانحلال بالصراع الطبقي. بكتابه الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية سنة ١٩١٦، واصل لينين اعمال هيلفردينج، روزالوكسامبور وبوخارين حول الرأسمالية المالية. لكنه نقل إلى النظام السياسي العالمي وإلى مجال النوايا، قرارات ووسائل سياسية جدلية تدمير الرأسمالية بتطورها الخاص نفسه، بسبب اوالية مراكمة رأس المال، تغير تركيبه، تشكل فائض القيمة والانخفاض الميلي لمعدل الربح.

الماركسية مدركة في فكر ماركس الاصلي اللينينية، مفهومة في فكر لينين الاصلي، اغرقتا في كتلة من الشروح المتتالية لهذين المؤلفين وفي كتلة اكثر ضخامة، لكنها نوعياً ادنى من تعليقات الاتباع او الخصوم.

الا انه من الممكن والضروري تمييز الجدليات الاقتصادية والجدليات السياسية عند الماركسيين لتبديد البلبلات، التي تفدي قصداً، وبطبيعة الحال دون اعطاء هذا التمييز قيمة اخرى غير قيمة طريقه في التحليل.

بالنسبة لموضوعنا، الذي هو العلاقة بين الماركسية والتطور، نفهم فهمًا افضل الواقع الحالي اذا لم نخلط بين الرسالة الاقتصادية، اسهام ماركس الخاص، والرسالة السياسية، اسهام لينين الخاص.

الرسالتان توصيان بفهم العالم من اجل تغييره، بل وبمعنى ما، بتغييره من اجل فهمه، اذ ان المرء يسلم بان الناس يفهمون ما بنوه

بانفسهم افضل من فهمهم لما يطرحه عليهم العالم الخارجي.

احدهما ينظر اساساً في البنى المادية للانتاج وتغييراتها البطيئة والمتعبة؛ والآخر يركز الانتباه على العنف الذي ينبغي استخدامه للاستيلاء على زمام الجهاز السياسي والاداري للدولة، لتغيير الطواقم الحاكمة والمراهنة على مصالح ومطامح الفئات الاجتماعية التي عانت من الاحباط طويلاً.

سياسة التخريب حيث كانت، سواء في البلاد الصناعية او في البلاد النامية، تستخدم اللغتين ببراعة لا تصمد امام التحليل. مفاهيم ماركس لا تحتفظ باغرائها الا بتساهل ما يجعلها غير محددة لكن فعالة سياسياً. مفهوم «الطبقة» عند ماركس كان بالامكان تحديده لو لم ينقطع عن مخطوطته رأس المال في اللحظة نفسها التي كان تعريف الطبقة منتظراً «هنا تتوقف المخطوطة».

الاختيار اذن حر بين الطبقة مفهومة كمجموعة مصالح اقتصادية (١٨ برروميرلويس بونابارت) او كـ «كتلة تاريخية» حول عمال الصناعة (جرامشي) او حتى كمجموعة معارضة شكلها من يمتلكون «الوعي الطبقي» (جورج لوكاش).

ربما، لكن شرط التخلي عن الجدل الاقتصادي الذي يحتويه رأس المال هذا الاخير يقوم كلية على التناقض بين الطبقتين: الاولى التي تتصرف في وسائل الانتاج، والثانية المحرومة من التصرف فيها.

فبين هاتين الطبقتين ينمو التناقض ـ وليس النزاع وحسب ـ ويتفاقم وهو تناقض مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأوالية اقتصادية وبيروتسيس اكداح Prolétarisation مفروض فيه ان يتعاظم.

عكساً لهذه الرؤيا الاخيرة، نلاحظ بان الطبقة العاملة في البلدان الصناعية قد تنوعت؛ انها (أغوبت) وجزئياً استوعبت من الرأسمالية وهي لا تتجه نحو النمو العددي ولا نحو معاناة انخفاض الاجر الفعلي خلال مدة طويلة ولا نحو تدهور في مستوى حياتها. ينزع التصنيع، باستثناء مصاعب الفترة الانتقالية، فيما يخص المكافآت الفعلية - اجور وتحويلات اجتماعية - الى ترقية الاجراء الذين يشاركون فيه؛ اما التأخر فتتجلى ملامحه في المناطق والقطاعات الاقتصادية - خاصة الزراعة -. حيث التقنيات الحديثة والرساميل المالية لا تتغلغل او لا تتغلغل الا على نحو ناقص.

اما في البلدان النامية، فان الطبقات وصراع الطبقات حسب الماركسية الاصلية غريبة عن البيئات التي لا صناعة فيها، تظهر هذه الصراعات في المناطق التي قامت فيها الصناعة، في حيزات الاستثمارات الوافدة من الخارج، في حيزات التصنيع الأهلي وفي الحيزات الحضرية. اما في ما عدا ذلك، في الزراعات الاهلية، او في الزراعات التابعة للانظمة العقارية التقليدية فإن الصراعات المستوطنة او العائدة تعبر، مهما كان الوضع الاجتماعي للاجير او للمالك الصغير، او للفلاحين المتجمعين في وحدات جماعية، عن التمرد ضد الاضطهاد والاستغلال. هذه التمردات الفلاحية، او تمردات العامة لا تنجم عن التصنيع، شرط ان يكون هذا الاخير منظّماً تنظيماً ذكياً، بل ان بامكان الريف ان يتلقى منه الغوث الذي ربما حسن الاوضاع التي هي سبب بؤسه. تأثير الاندفاع الذي تمارسه الصناعة على الزراعة، يبدو كاحد طرق «ازالة إكْدَاح» «Déprolétarisation» الجماهير الريفية.

نزاعات - التعاونات والصراعات - التآزرات بين المجموعات

الاجتماعية تملأ تاريخ الانسانية. ولا يمكن اختزالها إلى صراع الطبقتين المتناقضتين، التي تتصرف احداهما في وسائل الانتاج، بينما الاخرى محرومة منها، هذا المعيار لا يكفي في حد ذاته عندما يكون حاضراً: دلالته خاضعة لتنظيم الكل الاجتماعي، لشبكات الاعلام وللسلطات التي تعطي لمجتمع معين خصائصه واوصافه.

لا مناص من المناقشات التي لا تنتهي حول البنية التحتية والبنية الفوقية انطلاقاً من بعض الالتباس في فكر ماركس وتعدد التفسيرات التي اعطاها. سواء اكانت البنية التحتية مكونة من القوى المنتجة، اجمالاً، الطاقة، التقنية والتكنولوجيا، او من العلاقات الاجتماعية خلال الانتاج المادي للسلع، فهي تثير صعوبة، اذ ان العلاقات الاجتماعية المتنوعة تتلاءم مع استخدام التقنيات المماثلة.

لنتذكر علاقات الانتاج الاجتماعية: فهي اساساً العلاقات التي تتحدد ببين رؤساء الوحدات الانتاجية والعمل الخاضع. ليس بالامكان فهم هذه العلاقات بعيداً عن تنظيم يعطيها خصائصها واوصافها، مصطلح العلاقات الاجتماعية يشير إلى ذلك بوضوح. لتأكيدنا، حينئذ، بان هذه العلاقات الاجتماعية ـ البنية التحتية ـ تكيّف البنية الفوقية ـ حقوق، معتقدات عادات، اخلاق ـ معناه الايحاء بمعنى لقراءه في علاقة Correspondance سببية ويفترض بان احد طرفي العلاقة يمكن ادراكه في حالة نقاء.

تتفاقم البلبلة اذا اردنا تدقيق لفظ «كيّف» الذي استخدمناه قصداً للاشارة إلى الغموض الذي لم يوضح، في حدود علمنا، لا من ماركس ولا من خلفائه. وبعبارة اخرى هل البنية التحتية تحدد البنية

الفوقية او تتحكم فيها؟ الطرف الاول من طرفي الخيار هو الوحيد المتلائم مع تفسير دقيق مرتبط بالاوالية الاقتصادية لرأس المال، وهو الوحيد ايضاً الذي قد يسمح بتأكيد ان العلاقات الاقتصادية هي التي تنتج وقائع الوعي، نظراً إلى ان العلاقة المناقضة اعتبرت اما كمستحيلة واما كضئيلة.

تاريخ المجتمعات ذات مستويات التطور المتفاوتة هو مسرح تفاعل دائم بين وقائع الوعي، والعلاقات الاقتصادية والتغيرات التي تطبعها عليها. ماركس والماركسيون الاوائل، وقد كانوا اكثر دقة من بعض خلفائهم، سلموا بابداع البشر الذي يخوضون صراعاً مع مصاعب الطبيعة او مصاعب التنظيم الاجتماعي.

هذه القدرة على الابداع تستبعد كل عمل ميكانيكي، كل حتمية تفرضها البنية التحتية على البنية الفوقية. تاريخ البلدان النامية المعاصر، بتنوع الاختيارات والقرارات التي يظهرها بجلاء، يقدم من جديد البرهان على ذلك.

اللينينية لانها سياسة بين اشياء اخرى استطابت التذكير بمنابعها الماركسية وولائها لماركس. لكن اللينينية في الواقع جاءت لتنوب عن ماركس والماركسية في اللحظة التي كانا فيها يتلقيان تهذيب التاريخ. انها تتمتع بقوة جذب لا جدال فيها في بلدان ما زال جزء كبير من اقتصادها ما قبل رأسمالي ولا هي تستطيع ولا هي تريد انتظار تطور الرأسمالية على ارضها لاخراج اقتصادها ومجتمعها من تحكم القوى الخارجية، كما هي احياناً حالة بلدان اغراها تقليد التجربة السوفياتية المنظور اليها من بعد والمشوهة عبر منشور الدعاية.

في مثل هذا المناخ وبفضل هيبة دولة سوفياتية، لا فقط لم «تذبل» بل انها غدت بسرعة احدى اهم القوى العسكرية والسياسية، ندرك انه لا مبرر اصلاً لأن نُجَوْهِرَ Substantialiser المحركات التاريخية الكبرى - الرأسمالية نقيض - الرأسمالية، رأس المال والعمل - وان نعيد صنع العالم على غرار نموذج معركة حاسمة يفترض في هذه المحركات ان تخوضها.

انهم البشر، العناصر الفعالة، والمجموعات ذات البنى والتنظيمات التطورية، انها هذه المجموعات الجزئية المتفاوتة في فعاليتها، هم جميعاً الذين نلاحظهم في العالم خلال السنوات الخمسين وفي اساليب متنوعة طوال تاريخه كله.

لنقف الآن عند نقطة حاسمة: مفهوم رأس المال وطبيعته. الرأسمال هو مجموع اشياء مركبة فيزيقياً - تجهيزات، مواد اولية، وآلات - اخضعت لمخطط انتاج؛ وهي اذن مجموع اصول مالية، نقود وسندات ائتمان خاضعة لنفس السلطة. هذا هو تقريباً تعريف الرأسمال الاقتصادي والرأسمال المالي، الا ان بعض الاقتصاديين المهووسين بالسلع، بالاشياء وبالسوق يلحون اما على الاصول المالية واما على السلع مأخوذة على انفراد بدلاً من الالحاح على تنظيمها جميعاً من قبل المقررين.

بتركيز الانتباه على العناصر الفعالة، على البشر، قدم ماركس التعريف الذي شاع وذاع لرأس المال باعتباره «علاقة اجتماعية» بين الذي يتصرف فيه (ولم يقل بين مالكه) والذي يخدمه بعمل الفكر او بعمل اليد.

الاثتمار ظاهرة عامة، مهما كانت درجة التطور ومهما كان **النظام الاجتماعي** اليوم، في الشرق كما في الغرب. وهكذا فبامكاني ان **اقول بصواب** بانه ليس استخدام رأس المال ولا السيطرة على رأس المال او به هي التي تحدد نظاماً.

في النظام الرأسمالي يوظف رأس المال بقصد الحصول على ربح صاف لا يستخلص ابداً من سوق مجردة، بل من اسواق خاضعة لضبط مجتمعاتها لها ـ النظام السوفياتي يعمل من اجل الحصول على مردود صاف، ولا شيء ينفي ان المردود او الربح الاشتراكي الصافي يفرض على العامل الاجير استقطاعات من انتاجه اقل قسوة منها في النظام الرأسمالي(*).

وسائل اغتصاب فائض القيمة ـ اذا استخدمنا هذا التعبير الفج ـ اي اعطاء العامل اجراً دون ما انتجه (يحتاج إلى تحديد)، هي التي حفزت في كل العصور والبلدان براعة ارباب العمل. فليس هناك من سبب لجعل فائض القيمة خاصاً بالنظام الرأسمالي، او التفكير بان معدله منخفض عنه في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي للقبيلة او المجموعات القروية او في وحدات المخطط السوفياتي الحكومية. نحن لا نملك اية وسيلة لنقول شيئاً محدداً في هذا المجال. لكننا نستطيع مع ذلك ان نقدم قرائن قوية.

ما ان يكون رأس مال الانتاج ليس بيد كل احد (نظام مثيله جمهورية من صغار الفلاحين والحرفيين، لا امل في تحقيقها بمجرد بداية

(*) وضع العامل في النظام العالمي الراهن بنمطية الشرقي والقوي متماثل ومهامه هنا وهناك متماثلة ايضاً. (المترجم).

التصنيع). فان التسلط المسلط على العامل يذيقه ارغاماً شاقاً يحاول هو الخلاص منه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. العامل في البلدان الصناعية المتقدمة، اية كانت، مرغم على العمل لكسب قوته، وهو يتمرد على وضعه في شروط تعتبر مناقضة للنظام العام، فيتدخل البوليس او الجيش لقمعه. علاقة الخضوع هذه المتنافرة والمعقدة لم يخترعها كارل ماركس ولا الماركسيون. بل انها ظاهرة تاريخية ملحوظة.

والانظمة التي تدعي رسمياً انتماءها للماركسية لم تقض ابداً على علاقة الخضوع تلك ولا خففت من وطأتها على العامل. الجمود العقائدي لدى الانظمة التوتاليتارية (الشاملة الاستبداد)، تجريبية البلدان العالية التصنيع او البلدان غير المصنعة متساوية في عجزها على القضاء على علاقة الخضوع.

على نحو آخر تماماً يمكن للمرء ان يعطي للعامل حظوظه في نيل شيء من التحرر. وهو ليس خاضعاً مباشرة، فوراً ودون وسيط خضوعاً احادي المعنى للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج المادية وهو لا ينال ميكانيكياً بالتصرف ويعاق بعدم التصرف في وسائل الانتاج، مكاسب التحرر، فيما نرى، مرتبطة ايضاً بالمؤسسات وقواعد اللعبة الاجتماعية، بقدر ما تكون هذه الاخيرة معاشة. المؤسسات وقواعد اللعبة هي منتجات تاريخية لتركيبة من المتغيرات يمكن ان نسميها تقنية، سياسية، اجتماعية، اخلاقية، دون ان نعزلها ولا ان نصوغ قوانين تركيبها مع بعضها البعض. هذه التركيبة التاريخية هي نتيجة التفسيرات التي تقوم بها عقول الناس للنزاعات والتعاونات الباقية في جميع الحالات.

النزاعات والتعاونات تَتَمَلْغَمْ بنسب متغيرة، لكنها لا تقضي ابداً على التفاوت ومراتبية الوظائف. استخدام رأس المال من اجل الانتاج لم يجد بعد الطرق لانجاز عمل يقدمه العامل بكامل الحرية والرضى. العنف المدمر لم يغير شيئاً. ان ما اتضحت فاعليته هو التنظيم بواسطة النقابات الحرة في الديمقراطية التقريبية إلى هذا الحد او ذاك. وكذلك كفاءة الاحزاب على التفكير ونضجها(*) سمحت هذه الشروط للعمل المأجور بالتخلص قليلاً من الخضوع للمصنع بفضل الوقت الحر من روتين الحياة الجارية، بواسطة الاجازات المدفوعة الاجر. ولم تحصل على هذا بدون مقابل، لان انخفاض الانتاجية المحتمل إلى ما دون حد معين يغدو سبباً او ذريعة لتخفيض الاجر الفعلي. لا شيء بتلقائي او أوالي في كل هذا؛ فنحن نواجه، على جميع المستويات قرارات وعمليات تقوم بها عناصر انسانية.

احدى النقاط الاكثر ضعفاً في الفكر الماركسي هي تحليل نظرية الامة. اذا كان التناقض بين ارباب رأس المال والعمال الخاضعين للاستغلال هو التفسير الوحيد او الحاسم لحركة المجتمعات، فان الامة تصبح شاشة، مجرد مظهر يكمن خلفه صراع الطبقات، عندئذ فان التفسير الموحد الذي يستلهم الماركسية سيتبع هذا المنطق: فائض القيمة، نظريات التركيب العضوي لرأس المال ومراكمة رأس المال او الانتاج الموسع تفسر كل شيء في العالم.

(*) نشهد اليوم ان هذه النقابات تلجأ، امام تناقص مصداقيتها، الذي تعبر عنه ظاهرة الاضرابات البرية المتصاعدة، الى الاضرابات المشهدية والراديكالية اللفظية. كلتاهما لا تساعد على حل حقيقي. ليس ثمة وصفة جاهزة لحل اي من المشاكل التاريخية التي تطرح نفسها علينا. لكن ربما كان تمكين الانسانية المفكرة والانسانية المتألمة من حقها في تقرير مصيرها، بعيداً عن اية وصاية غريبة عنها، هو الطريق الى بداية حل. (المترجم).

سنلتقي لاحقاً بحقيقة الامة، التي هي احدى آمال البلدان النامية المبررة تبريراً متيناً والتي يشكل تعزيزها احد البنود الاكثر دلالة في برنامج التطور الجديد. نكتفي الآن ببعض الملاحظات القائمة على تحليلاتنا السابقة والتي تعلن تحليلاتنا القادمة.

النطاق العالمي شيء، ودرجة واشكال التنظيم العالمي شيء آخر، الفرق بين رأسمالية القرن التاسع عشر العالمية ورأسمالية القرن العشرين، هو، فضلاً عن اختفاء الاستعمار وظهور الامم الفتية، تكوّن احتكارات العرض على درجتين، تنظيم عدد صغير من القوى السياسية الكبرى وتطور الاحتكارات والمجموعات المرتبطة بها. نفكر عن حق في الولايات المتحدة واليابان واوروبا والمجموعات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها، هذه الاخيرة تتعاون وتتصارع فيما بينها بدرجات مختلفة حسب العمليات التي لا بد من انجازها وتخوض منافسة احتكارية مدعومة دعماً قوياً بالتجديد والمساومات خارج السوق.

اما بالنسبة للقوى السياسية، فاثنتان منها تشكلت تشكلاً متيناً، والثالثة ـ اوروبا ـ ما زالت بصدد التكون الجنيني.

امام هذه الحركات المعقدة، وهذه البنى التطورية، اتذكر كلمة لفيلسوف ثاقب النظر، ميرلوبونتي: «الرأسمالية مرتبكة». انها مركبة من قطاعات متفاوتة تخوض فيما بينها منافسات غير كلاسيكية لكنها حقيقية تماماً. تجد هذه القطاعات نفسها، حيال سلطاتها العامة، في مواقع قوة متفاوتة ومتغيرة اذا ما رغب المرء في وصف هذا الوضع وصفاً سريعاً، فربما تحدث عن المراكمات على مستوى العالم والاسواق على نفس المستوى، لكن المرء لا يسلم بذلك، لانه يعني التشكيك في

المراكمة الصافية التي يحققها نادي الدول الكبرى باقتطاع القيم السلعية على حساب مجموع البلاد النامية.

كنا سنرحب بالاستلهام الماركسي لو تمت مقارنة دقيقة لرأسماليات الدولة الاحتكارية في الغرب والشرق معاً. في هذه المنطقة الاخيرة، التشكيلات المعنية هي ايضاً «رأسمالية» بنفس المستوى، اكثر، «احتكارية» وبالتأكيد واكثر «دَوْلَنَة» Étatisés. تحول جميع موارد بلدان المنطقة السوفياتية إلى الاتحاد السوفياتي هو اليوم عملية مقننة، وتحليلها الذي شُرع فيه، يقدم فائدة لا شك فيها بالنسبة لمقارنة الانظمة مقارنة علمية.

واخيراً، نقل صراع الطبقات على مستوى العالم، يؤكِّد انه «لا يدور في الاطر القومية»، بل في اطار النظام العالمي، يفترض وجود تضامن من الصعب التدليل عليه بين العناصر التي تكون «العامل العالمي» الذي يدخل في علاقة عدائية مع العناصر التي تكون «البورجوازي العالمي». تحدث ماركس لاسباب «دفاعية» عن عامل جماعي في صراع مع رأسمالي جماعي داخل نفس الامة. ان تعاد النزاعات والتعاونات على مستوى العالم الى الصدام بين رأس المال والعمل المجوهرين، ذلك يعني الذهاب بعيداً بعيداً والتناقض الواضح مع التاريخ.

الخلاصة اذن هي انه باستثناء الهدف الرفيع والمثير للفلسفة الاجتماعية الحريصة على مصالح الفئات والاشخاص المهضومي الحق، فان فكر ماركس وسلالته يقدم قليلاً لنظرية وتحليل التطور.

الديناميات وديناميك التنمية

لم يشتمل اي اسهام من الاسهامات التي استعرضناها على اعادة صياغة للنظرية العامة للاقتصاد الستاتيكي والديناميكي في نفس الوقت؛ وهي مع ذلك ضرورية امام وقائع التطور ونزولاً عند ضرورة التماسك الملحة.

التوازن القياسي المستلهم من لـ. فالراس وف. باريطو لم يجد، لانه يفترض شروطاً تدمر العنصر ولانه ستاتيكي، انسجامه التحليلي مع القرار، المجازفة، الاعلام، النزاع، اعادة التعلم والبرمجات، اي مع الظاهرات التي تفرض نفسها حالياً، على الابحاث الطليعية. التوازن القياسي يقعد بطريقة آلية تحرك الاشياء في فضاء متجانس؛ وبما ان النظام في نقطة التوازن، فان التغيرات الخارجية المنشأ هي وحدها التي تخرجه منها.

الموازنة بالعناصر وبوحداتهم الفعالة ليست اطلاقاً مصححاً، مجموعة لمسات تضاف إلى التوازن القياسي، انها مختلفة عنه جذرياً بالنظرة التي تأخذها عن الحياة الاقتصادية، والتقعيد الذي تقدمه عنها. عناصر فاعلة «Actants» تتلاقى، مختلفة، ومتفاوتة؛ ايقاف التغيرات الذي تحدثه مرتبط الاستنزاف، المؤقت دائماً: لطاقتهم على التغيير. اما النظام برمته، فانه يتوقف عن التغيير لما تفضي التوازنات الدائمة التي يحتويها إلى الاستنزاف المؤقت ـ للطاقة الواضحة على تغيير المجموع. هذه المتتاليات الجديدة يراقب بعضها بعضاً ترتسم تحليلياً في الزمان اللاارتدادي.

انطلاقاً من هنا، يغدو كل من القرار، المجازفة، الاعلام،

النزاع، اعادة التعلم والبرمجة ملازمة للرسم البياني المتجدد. بدلاً من النموذج الاحادي المدة، توازن المتغيرات الداخلية المنشأ الذي لا يختل في نهاية المدة الا بتدخل عوامل خارجية المنشأ، يقوم رسم بياني للفترات المتعاقبة والمترابطة لان العناصر تبذل نشاطها في مجرى الزمن اللاارتدادي دون ان يتوقف هذا النشاط في موقع نهائي. ان العنصر نفسه هو الذي يتغير ويغيّر بيئته بنشاطه.

الديناميات المنوطة بالناس والديناميك من نفس النمط تنتج بطبيعة الحال من تجديد الترابط العام، في حين انها لا تستطيع ان تندمج في التوازن القياسي ولا ان تدمج به[٢٢].

ظن بعض الاقتصاديين ان بامكانهم تعريف الديناميك بواقع ان الاحداث تبدأ منه. ولكننا نعتقد ـ وهذا مختلف ـ بانه يعرّف كرسم بياني حيث زمن العنصر ليس محيَّداً؛ ويكون محيّداً عند افتراض تعويض كامل، محتوم وميكانيكي لاي اختلال. ويكون زمن العنصر اكثر من محيّد، مفرغاً كلياً عندما يستبعد العنصر نفسه ونشاطه بفرضية المزاحمة الكاملة حيث بتأثير السعر يفرض انتظام الاشياء نفسه على كيانات دعيت خطأ بعناصر فعالة، معطلة من الذواكر والمشروع.

رافضة منذ البداية للضغوط التي لا مبرر لها والتي لا تطاق للمزاحمة الكاملة، بدأت نظرية ديناميكية تتشكل على ثلاثة مستويات:

الاول هو مستوى **ديناميات التأطير**، التي تقوم عبر صلات مشتركة بين ثراء الوقائع التاريخية الثر وتحليلها الاقتصادي.

مُيزت ثلاث مجموعات من الوقائع المتعلقة: ١) بالسكان، ٢) بالتقنية (الابتكار، التجديد والتكنولوجيا اي مجموع المعارف التي لا بد

من امتلاكها لتشغيل التقنية)، ٣) بقواعد اللعبة الاجتماعية الخاصة بتكوين الهيئات الاقتصادية (الشركة مثلاً) وبضوابط علاقاتها (مثلاً الملكية المسماة بالخاصة، العقد) هذه المؤسسات ـ الهيئات، هذه المؤسسات ـ الضوابط مترابطة بعضها ببعض.

مجموعات الوقائع هذه اعتبرت قبل كل شيء، بفضل اختيار المنهج، كما لو كانت ممهورة بديناميانها الخاصة ضمن مجموع محدد، اما تغيرات السكان الكمية والنوعية، تغيرات العلم والتقنية، تغيرات قواعد اللعبة الاجتماعية فقد احْتُفِظَ بها لذاتها. انما نقبل هذه الطريقة لكي نميز، داخل شبكات بالغة التعقيد، المجموعات ـ الجزئية المطواعة.

ومع ذلك فنحن لا ننكر ولا نستهين بالجهود المبذولة حالياً والرامية لجعل ديناميات التأطير داخلية المنشأ تدريجياً، اي لفهم وتحليل تأثير المتغيرات التي يتضمنها نموذج للسكان، للتقنية وقواعد اللعبة.

الحقائق التي تشير اليها التنشئة الداخلية Endogénéisation مثلاً يبدو ان انعكاس الناتج على كل واحدة من الديناميات وعلى تركيبها، خاضع لدرجة التطور. وهكذا فان البحوث حول التطور المستقل ـ بنية وتأثيرات ـ في البلاد النامية ما زالت ضحلة او شبه معدومة، بسبب قلة الموارد التي تستطيع هذه البلدان تخصيصها لها وندرة الباحثين والملاكات الماهرة في البداية. كذلك قد حللنا قليلاً نتائج نمو الناتج الاجمالي والمتوسط ونتائج تقدم مستوى الحياة على معدل نمو السكان. او اضافة إلى ذلك صغنا افتراضات حول تعقيد البنى المتزايد كعامل لتعديل قواعد اللعبة. هذه الدراسات والتأملات المجزأة

مفيدة؛ انها ما زالت لا تشكل مدونة من الاقتراحات المنظمة منطقياً والمرازة Testé احصائياً.

الجدول التالي لديناميات التأطير المرتبطة بباقي الـديناميـك الاقتصادي يصنف نظرياً علاقاتها ويوضح تعقدها:

اتجاه الافعال وردود الافعال	المؤسسات	التقنية	السكان		
↕↔	E_3	E_2	E_1	تأطير الديناميات التاريخية	E
↕↔	S_c	S_b	S_A	بنى تهيكلات تدمير البنى	S
↕↔	الناتج $O.D._C$ عروض طلبات	الناتج $O.D._B$ عروض طلبات	الناتج $O.D._A$ عروض طلبات	سير ديناميك السوق	M

بين مكونات الجدول التي تنقسم بوضوح إلى مجموعات ـ جزئية، المظهر الكمي لهذا التعقيد يكشف بطرق اعتيادية مثل التحليل التوافقي La Combinatoire او التمييزات ـ الجزئية Sous Spécifications الدقيقة، وبتركيب التطبيقات.

بامكان اقتصادي او سوسيولوجي (عالم اجتماع) ان يستشهد بامثلة عوبلجت مع الاسف معالجة غير منهجية، علاقات مثل التالية:

١ ـ الافعال وردود الافعال بين مكرو ـ مجاميع من المتغيرات: التقنية ـ السكان، المؤسسات ـ التقنية، الخ.

٢ ـ الافعال وردود الافعال بين ماكرو ـ ومجاميع متغيرات الناتج او تركيبات هامة للناتج.

٣ ـ الافعال وردود الافعال بين تركيبة هامة لماكرو ـ مجاميع المتغيرات والناتج، او تحليلات Décomposition هامة للناتج.

النماذج التبسيطية بالضرورة التي بالامكان الحصول عليها بهذه الطريقة، تفترض، ان كان لها طموح تفسيري، علاقات سببية. وهو برنامج ما زال ابعد ما يكون عن التحقيق في اتجاه الوصول إلى استدلالات تطبيقية لاشكال ودرجات التطور خلال فترة محددة، قصيرة، متوسطة او طويلة.

ديناميك البنى يضع موضع الشك البنى المهيكلة Stracturantes التي تغير بيئة وحدات اولية (افراد، شركات) او التي تغير بنى اخرى صناعية ذات تأثير على بنى زراعية، بنى الاستثمار الخارجي في بيئة متطورة او اقل تطوراً الخ.

وعلى اية حال اذا كان الاقتصاد ذو القصد العلمي، يقبل بان يغدو تطبيقياً، فله مصلحة كبرى في الاعتراف بالعدد المرتفع جداً وبالمتاهة التي لا مفر منها للمتغيرات التي تحتويها الحصص الاخرى Coeteris Paribus التي لا سبيل للتفصي منها، لكن ينبغي اولاً مساءلتها اذا كنا نرغب في ان نعرف على نحو تقريبي عمّ «يحدثنا» رسم بياني او نموذج وما هي حدود المعارف التي يقدمها.

تبعاً للمشكل المطروح، يميز المرء دائمًا بين المتغيرات البنيوية

ذات التقلبات القليلة التواتر والاتساع، والمتغيرات التابعة Variables de Fonctionnement (اسعار، عروض وطلبات) فالاوهام حول كمية ونوعية الاعلام المستقى من تصاميم الاسواق القابلة للعزل افتراضاً، المفصولة عن محيطها، تتبدد بمجرد ما يتجه الاهتمام، تبعاً لمنهج العلوم المعاصرة، إلى المجاميع والشبكات التي تكونها.

لا توجد تجربة تاريخية واحدة تقدم لنا، ولو على نحو تقريبي، حيزاً اقتصادياً متجانساً او نمواً متشابه الوضع وموزعاً بالتساوي في حيز اقتصادي او اقليمي، او جدليات تطور قابلة للتنضيد في مناطق شتى لحيز اقتصادي او اقليمي الـ «الكليات» الوطنية او المجموعات ـ الجزئية داخل كل وطني محشورة، تقوم مجتمعة وتتطور ضمن علاقات لا تناظرية.

النموذج الاساسي: هو اذن المزاوجة بعلاقة لاتناظرية بين مجموعة جزئية A (أ) (دافعة) ومجموعة جزئية B (ب) (مدفوعة) اما ايجابية (دفع)، واما سلبية (توقف، او تناقص الدفع السابق). لقد اخترنا تأثير نمو مجموعة ـ جزئية على نمو مجموعة ـ جزئية اخرى لكي نبسط عرضنا، ونحتفظ لنفس الغاية، بالدفع الايجابي. يأخذ الدفع مجراه بين مجموعة جزئية مركبة دافعة، احد الصناعات مثلاً، وصناعة اخرى:

١ ـ بالتأثير على الاسعار والتدفقات.
٢ ـ بتحويل الانتاجية
٣ ـ بتحويل الاعلام

يفهم الاثر، تحت الشكل الاقل دقة، كتبعية بين معدل نمو

صناعة ما (مجموعة فعاليات) مدفوعة (ge B) ومعدل نمو صناعة دافعة (g_E A)

فنكتب : $ge\ B = f(g_{EA})$

خلال فترة محددة:

رصد اثر الاندفاع عندما ننطلق من الرسم البياني الجبري إلى البيان الاحصائي يستدعي تدقيقات قدمناها في مكان آخر؛ من الاهمية بمكان ان نحفظها بسرعة، في عبارات واضحة، في وثائق المحاسبات العامة والاحصاء الرسمي.

باكتسابه مزيداً من التحديد، يختص النموذج الاساسي بمجموعات جزئية اقتصادية شديدة التنوع.

أ ـ في الحيز غير المركب للتحليل الاولي، النموذج معنيٌّ بمجرد ان نميز، في الستاتيك المقارن وفي منحنيات العرض والطلب الاولية، انطباق (انتقال المنحني) العرض على منحنى الطلب او الانطباق المعاكس.

منطق الكلاسيكية الجديدة الداخلي او المعياري ضمناً مولع كل الولع بالطلب الدافع، المستبين لانطباق العرض المطاط افتراضاً. النظام يعمل لتلبية ميول المستهلك الموسر. فعلى جميع المستويات، ميكرو ميزو، وماكرو ـ اقتصادية، الطلب الدافع للعرض ضروري لبناء «نظريات» سيادة او حرية المستهلك؛ فهو الذي يفترض فيه ان يتحكم بالنظام كله.

لكن النظرية الاولية نفسها لا تستطيع التخلي عن تأثير العرض

على الطلب انطلاقاً من تحليل تكاليف البيع التي هي قابلة للتعميم إلى تكاليف تحويل الوسط. يوفر رئيس الشركة لنفسه بعض شروط نجاحه عندما يقبل تحمّل بعض التكاليف لتحويل منحنى الطلب الذي يتوجه اولياً لشركته، الى اليمين. نشاط العارضين والعرض يضايق تسلسل منطق الكلاسيكية الجديد التقليدي: ما ان يعاين المرء ذلك حتى يضطر للبحث عما اذا كان هذا النشاط يتجاوب مع ميول المستهلك، او عما اذا كان يغيرها لغير صالحها، بقصد الحصول على فائض من الربح الاحتكاري. التمييز ضروري في كل وسط، وخاصة في الوسط الاقل تطوراً، اذ ان التمييز خاضع لمستوى اعلام وثقافة المستهلك.

الادعاء بان المستهلك، لمجرد انه اشترى، قد اعطى البرهان على اننا نستجيب لميوله، يعني رفض كل تحليل للآثار الحميدة موضوعياً وللمنفعة الاجتماعية بعيداً عن معاينة واقع محض، هذا الرفض ليس في حاجة حتى لان يُشرح اذا قرنا، مرة وإلى الابد، تطبيق نموذج المنافسة الكاملة على اوضاع متميزة بالتفاوت من جميع النواحي: الموارد، القوة والاعلام.

ب ـ في الحيزات المركبة تظهر، بالنسبة للتطور، التطبيقات الاكثر خصوبة للنموذج الاساسي. وهي:

الاستثمار المحرك، وهو ـ وهنا لا بد من الالحاح على هذه النقطة لتجنب اللبس الوارد كثيراً ـ ليس الاستثمار النقدي عند كينز المزود بتأثيره المضاعف، بل هو استثمار فعلي يستدعي استثمارات أخرى على سبيل التكامل.

الشركة المحركة في منطقة تنشّطها بتدفق السلع، والاستثمار

والاعلام.

المنطقة المحركة، هي التي، بفضل نفس القنوات وبفضل تأثير المراكز الحضريّة، تطلق أو تحفز التطور في منطقة امم.

هذه النماذج الخاصة تقودنا إلى مفهوم نقطة مركز او قطب النمو او التطور.

يشار بذلك، في مصفوفة Matrice غير مؤقلمة Non Territorialisée، في مجموع بشري مركب، او في مصفوفة اقيمت في اقليم، إلى تكثيف عناصر الانتاج، الموارد المنظمة والقدرة التقنية والاقتصادية.

التكثيف هو شرط التوسيع اللاحق للآثار. لن تجد منذ بداية التصنيع مثالاً واحداً لتطور قام بدون هذا التكثيف الذي يمكن ان ندعوه ـ شرط ان ندقق مضمون الكلمة ـ استقطاباً[٢٣].

شاع هذا المفهوم في العالم لكنه كان احياناً مناسبة اما لعدم التفهم الكامل واما للاخطاء.

من المعروف جداً حتى الابتذال ان الاستقطاب او التكثيف (المؤقلم او غير المؤقلم) يتم بالاقتطاع Prélevement من حيزات اقتصادية أخرى او من مناطق جغرافية أخرى. ليس المهم ان نعرف ما اذا كانت بعض الموارد، في المراحل الاولى، قد اقتطعت من مكان ما لتكوين مجموعة ـ جزئية كثيفة، بل المهم ان نعرف ما اذا كان، في نهاية فترة قابلة للملاحظة اختيرت بسبب طبيعة او بنية القطب، مجموع المناطق او الحيزات التي تمارس عليها تأثيراتها لا تستفيد من مزايا اعلى

من المزايا التي كان بامكان هذا المجموع ان يحصل عليها بتطور لامركزي Décentré اكثر. يبدو ان التجربة بهذا الصدد مقنعة تماماً.

طبعاً، ليس بزرع اي قطب في ايّ وسط يستطيع المرء ان يحصل على نتائج مرضية. بل باختيار طبيعة القطب الملائمة لمجموع الحيزات الاقتصادية او الاقليمية التي أخذت بعين الاعتبار. وايضاً بتهيئة الوسط القريب من اجل توسع القطب.

سنعود لهذه النقاط عندما نعالج سياسة التطور.

نأمل ان نكون قد اوضحنا وحدة نظرية النشاط الاقتصادي العامة المجددة.

الموازنة العامة بالعناصر ووحداتهم الفعالة تملأ الفراغ الذي تركه النقد العام والسديد للتوازن القياسي، المحضر خارج الزمن والغريب على العنصر نفسه.

تقترح هذه النظرية رسمًا متماسكاً لستاتيك جديد، او بما هو ادق لميتاستاتيك Métastatique وديناميك ترتبط به ارتباطاً وثيقاً.

انها ملائمة لكل البلاد، فلا احد منها بامكانه الزعم انه كامل التطور. لكنها تهم بالدرجة الاولى البلاد النامية التي عليها ان تكوّن بنفس وثبة الحماسة، عناصرها الفعالة وبُناها.

وهي ايضاً تقع ـ سنقول بعد قليلٍ كيف ـ في قلب حركة العلوم وفي قلب حركة الفكر الفلسفي.

بعد حق التقييم هذا، بامكاننا حينئذ تناول سياسة التطور، التي هي امتداد للنظرية العامة المجددة.

١ ـ التنمية وحركة العلوم
بعض المعالم

هدفنا الدقيق هنا هو ان نوضح، في النصف الثاني من القرن العشرين، بعض التطابقات التي لا جدال فيها بين حركة العلوم وهذا التجديد للنظرية الاقتصادية التي هي الموازنة العامة بالوحدات الفعالة. العنصر ونشاطه هما في أساس النظرية الاقتصادية المجددة وهما ايضاً في قلب المطلب العالمي للتنمية الجديدة.

من هنا تلاقت ثلاثة تطورات:

- تطور العلوم
- تطور علم الاقتصاد
- تطور مطامح الشعوب المهضومة الحقوق.

بعض المعالم التي ستنير التطور الجديد

من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ نشرت آثار مؤسسي التوازن الاقتصادي العام: ليون والراس، فيلفريدو باريو، اوغست كورنو A. Cournot ف. ي ادجوورث Edgeworth. فكل واحد من هؤلاء فرض على طريقته الخاصة اختزالاً على البيانات الضافية والمفتوحة للكلاسيك الانجليز الاوائل واقام اقتصاداً محضاً وبسيطاً بما فيه الكفاية ليدخل اليه رياضيات الحقبة.

الاقتصاد القابل للملاحظة لا يقدم حينئذ تكذيباً واضحاً جداً لهذه الاختزالية. اسواق السلع والسندات والنقود تتوسع سريعاً. الشركات الصغرى والوسطى هي الاكثر عدداً. العمال المأجورون

منقادون قهراً أو بتطويع الثقافة الاجتماعية؛ الملكية الخاصة والتبادل السلعي لا يلقيان معارضة الا من قبل مجموعات ضئيلة من المحرضين. تقدم العلوم والتقنية يثير الحماسة ويغذي وهم تحرر الطبقات الكادحة في الازدهار العام. استطاعت المواقف الاجتماعية، والاجوبة المعتادة على تغيرات الاسعار إدخال وهم الاعتقاد بآلية ما، Automatisme وكانت الدورات، مفسّرة كظاهرات فيزيولوجية في الهيئة الاقتصادية، تنزع إلى انساء الازمات: يبدو الانكماش «كالثمن الذي لا بد من دفعه» من اجل التوسع، فهو يَعِدُ بالتوسع الذي سينجم عنه بفضل استبعاد الاستثمارات الخاطئة بمبادرة الافراد الذين يستبقون حركة الاسعار وبفضل اعادة تشكيل الهوامش الرابحة. عيار الذهب أُفترض قادراً على تعديل الاختلالات في المبادلات الدولية. وتعوّد الجمهور العام على أواليات الاسعار وعلى تصحيح الاختلالات آلياً.

اما رجل العلم، هذا النوع النادر والعاجز وسط جموع رجال الاعمال، فانه يحاول ان يرفت تقريبيات الرأي السائد والشروح المطمئنة التي يقدمها مفسرون واعون بدرجة أو بأخرى بالمصالح الطبقية، فهو يحاول، ان كان له تكوين علمي، ان يتجه للرياضيات السائدة يومئذ.

باستشهادين ساقهما ستارونبسكي ذكّرنا، في مقارنة قصيرة واخاذة، بعظمة ثم بانحطاط الميكانيك الكلاسيك[٢٤].

في مقدمة الميكانيك التحليلي (١٧٨٨) حدد لاجرانج قصده: «اختزال نظرية الميكانيك وفن حل المشاكل المتصلة به إلى صيغ عامة

يكفي مجرد بسطها ان يقدم جميع المعادلات الضرورية لحل كل مشكل».

سيقرّب في نهاية القرن التاسع عشر الفزيائي ارنست ماخ قصد الموسوعيين من قصد لاجرانج ولابلاص ليختم مستنتجاً: «هذا المفهوم بدا لنا كميثيولوجيا ميكانيكية، بالمقارنة مع الميثيولوجيا الاحيائية للاديان القديمة. كلتاهما تحتوي على مبالغات مفرطة وخيالية لمعرفة احادية الجانب».

كيف وبأي افضل اختيار يتم اظهار الطور الميكانيكي للعلم الغربي؟ بعض ذوي الخبرة بالرياضيات والمغرمين بالاقتصاد سيرسمون هذا الاخير كمجموع من الاواليات خاضعة لنوع من «الفيزياء الاجتماعية». سيكون النجاح عظيمًا في عالم المهندسين؛ وسيرافق الحركة شيء من الباطنية يستبقي الرأي العام بعيداً عنها وسيسهل عند الاقتضاء مهمة الحكومات ومهمة ارباب الانتاج والنقود المسلحين بـ «القوانين الاقتصادية» المطابقة للحتمية العلمية افتراضاً.

ستسارع التغيرات التي بدأت منذ زمان بعيد ابتداء من الحرب العالمية الثانية. وستصبح المؤسسات الاقتصادية اكبر حجمًا وتعقيداً ووزناً مالياً؛ ستأخذ مجموعات اقتصادية ومالية شكلاً مراتبياً لوحدات اكثر تعقيداً: مركز قرار يؤثر مباشرة او مواربة على الاسعار وكميات من الوحدات الخاضعه.

وستعيد مركزة المؤسسات الاقتصادية صياغة الاقتصاد كله وعلى صعيد آخر تجمّع العمال الاجراء، من جميع المستويات، في نقابات واحزاب للنضال من اجل رفع معدلات الاجور، واقتسام الناتج

والانتاجية وتعديل اتجاه قواعد اللعبة الاجتماعية.

على صعيد العلاقات الخارجية، اغرى تفاوت الامم في الموارد، في القوة وفي المقدرة العلمية والتقنية على تشكيل احلاف وتكتلات. ففي فلك القوى الرئيسية تدور توابع مؤسساتية وزبائن شبه رسمية.

قامت بين المجموعات الجزئية المركبة في صلب امة ما وبين الامم شبكات من اقتصاد المفاوضة بالمشاركة المباشرة للسلطات العامة او باشرافها. يجب ان يُضرب صفحٌ عن الواقع للزعم بان الاسعار تكفي وحدها لتكون حَكَمًا منصفاً بين المصالح وتقوم بالتوزيع الامثل للموارد الموجودة بالقوة او بالفعل.

بينما كانت هذه التغيرات تحدث في النظام السياسي والاقتصادي كان العلماء يغيرون وجهتهم ومنهجهم. دون ان يتخلوا عن الميكانيك في رسمه البياني المُنَقّى في النظرية الكمية Quantique، استرعت البيولوجيا الجزيئيّة Moléculaire التي التقت بها الديناميكا الحوارية غير الخطوطية Non Linéaire لقاء واعياً، اهتمامهم بقوة. وصلت هذه العلوم السائرة على مناهجها الجديدة إلى ما لا بد منه Incontournable، إلى ما لا محيص عنه بمفهوم مارتان هايدجر:

«موضوعية الوحدة الجسمانية، النفسانية والروحية للانسان برمته». لا لانها تزعم اغتصاب سره الحميم، بل لانها، بعد ان قطعت اواصرها بفكر الحقبة السالفة الميكانيكي تناولت، باسم التماسك العقلاني، والتجريب العارف بحدوده، حقائق لا تنسجم مع الانسان الآلي مع اوالية فيزيقية صغيرة، لعبة بيد قوى خارجية لا تقهر.

البيولوجيا والفيزياء الجديدة تقومان في الزمن اللاارتدادي، وتقرآن فيه خطوط تطور موسومة بتفرعات او مقطوعة بانقطاعات و«كوارث»؛ وتبحثان فيه عن بنى بناءة - هدامة تذكرنا بمراجعة المبدأ الثاني لكلوزيوس كارنو C. Carnot؛ انهما تجدّدان مفهوم القصور الحراري «L'entropie» واخيراً، ودون ان يسْقطا في نزعة تدشين حتمية سعيدة او مشؤومة، فهما يحتفظان بحظوظ الانسان في طبيعة يعرفها معرفة اقل سوءاً ويعرف بانه يشارك فيها مشاركة فعالة[٢٥].

العلوم الانسانية، وخاصة الاقتصاد، لم تهتم بالاطلاع منهجياً على تحولات روح العصر هذه. الاقتصاديون يقرأون ويا للعجب قليلاً جداً كما كان يقول أ. شومبيستير الذي كان يقرأ كثيراً. البعض منهم، الخبراء مستعجلون للحصول على وصفات عملية لحل مشاكل لم يعيدوا صياغتها. والآخرون، المحافظون، ينمون عن وعي إلى حد ما خطاباً لتبرير النظام القائم. اما العدد الضئيل الباقي منهم فقد نَذَرَ نفسه للاقتصاد ذي القصد العلمي الذي ينظم المعارف محاولاً تنقيتها، التحكم فيها ومراقبتها بفضل العلم. لكن تنظيم البحوث واسلوب التعليم في مادة الاقتصاد غير صالحة او تكاد لتشجيع مثل هذا الجهد الجدير بالتقدير.

ان الممارسة في المجتمعات الحديثة هي التي تساعد على القطيعة مع الشلل الاجتماعي.

ها هي بعض المتغيرات المسماة بالانسانية، التي استبعدت لزمن طويل من المشروع الاقتصادي، تجتاحه اجتياحاً: لها علاقة بالنظافة وحفظ الصحة، بالثقافة وتزايد عدد السكان، وبالمحافظة على البيئة.

المتغيرات الاقتصادية التقليدية ـ الاسعار والكميات ـ أكتسحت وأعيدت صياغتها بمتغيرات ذات مزايا ثورية تخص الاعلام والمواصلات.

في ذات الوقت غيّرت العلاقة بين الظاهرات والرياضيات، التي تعبر عنها، اسلوبها. تشهد على ذلك النماذج غير الحتمية Stochastiques الحيزات المرجحنة Probabilisés النماذج الضعيفة Soft Models المستقبلة للمتغيرات الكامنة، نظرية المنظومات، نظرية الالعاب، التحليل التوافقي La Combinatoire، استخدام ما قبل ـ التوبولوجيا، La Pré-topologie والتوبولوجيا جعلت الرياضيات الضيقة المستقاة من الميكانيك الكلاسيكي مُنْدَثِرة.

تجاوز التوازن القياسي والتوازن الميكانيكي، الذي بات لازماً بفضل الملاحظة تلقى من حركة العلوم الحديثة الهاماً حديثاً وادوات جديدة.

العنصر «الفاعل» Actant، يحيا ويعمل في الزمن اللاارتدادي. انه يمتلك ذاكرة ومشروعاً. انه «متوقد» Négùentropique لحسابه الخاص وحساب مجتمعه. انه يناضل ضد الشيخوخة، ضد المرض وضد الحوادث. انه يتقدم، هو ومجموعته، من احداث توازنات Équilibrations إلى احداث توازنات، من موازنات Équilibrages إلى موازنات، من اختلال توازن Déséquilibres وجودي يُطاق إلى اختلال توازن وجودي يطاق، محاولاً، في نطاق الامكان تأخير «التوازن» النهائي.

تطوره وتطور مجتمعه لا يتبعان مساراً منتظمًا وخطوطياً. يَمُرُّ هذا

المسار بتقلبات، بتسريعات وابطاءات، باكثر من قطيعة وبعوائق. الافعال وردود الافعال خاضعة لضابط جماعي من طراز مراتبي، مهما كان النظام المعني ليبرالياً هذا الضابط ليس ابداً ميكانيكياً. فعاليته واستقراره خاضعان للاتصال ومعالجة الاعلام، من ساعد مرفوع وساعد في الاتجاه المعاكس، في الهيئة الاجتماعية.

النظرية الاقتصادية المجددة للعنصر الفعال، لحيزاته القابلة للامتداد، للانكماش، للتشكل Deformable، للمبيعات ـ المشتريات، للاستثمارات والاعلام، تصنف بسهولة في تصميم هذا الاستلهام العلمي الجديد. طاقة العنصر على التوسع تتوقف مؤقتاً بتحقيق الهدف المقرر، باعتراض احدى العقبات او بمعارضة شريك. ينتج التوازن الوقتي بين عنصرين من الالغاء المؤقت لطاقتيهما على التوسع المتعارضتين. سيقف التوازن الوقتي دوماً للمجموع في نقطة تكون فيها طاقة التوسع الصافية قريبة من صفر.

هذا التغيير لوجهة النظر، الانتقال من الاوالية إلى الديناميكا الحرارية، بدأ يغيّر جميع مظاهر الفكر الاقتصادي. نظرية المعللات، المحسنات المثلى، العقلانية المسماة اقتصادية، العلاقات بين الستاتيك (ميتاستاتيك) والديناميك. كان لا بد من نقده، لانه، يزعج الجمود والخمول ويزعزع الروتين ويوضح طابع الاقتصاد التقليدي المعياري ضمناً.

النظرية المجددة المتصلة بالعلوم والمقتدية بها تعطي مباشرة تأشيرة قبول لمطلب التطور الجديد. من الجلي انها من صنع النخب الفعالة، في امم غدت فعالة وترى عن حق ان السوق جعلت للبشر ولم

تجعل البشر للسوق، وبان الصناعة تنتمي للعالم والعالم لا ينتمي للصناعة، واخيراً ان اقتسام الموارد والناتج يخضع لاستراتيجيات «مُمْحْوَرَة» حول الانسان، اذا اراد ان يبرر نفسه اقتصادياً ايضاً.

ليس اذن عبثاً ان ندرك ان الاقتصاد التقليدي ظل خارج حركة العلوم، وبالعكس منه فالاقتصاد المجدد يشارك في هذه الحركة.

علينا الآن ان نسائل الحركة الفلسفية لنبحث فيها فقط، عن بعض الصلات مع احداث تطورات البحوث الاقتصادية المتقدمة.

٢ ـ التنمية وحركة الأفكار

بعض المعالم

اشرنا قبل قليل إلى بعض التطابقات بين حركة العلم الراهنة ومحاولة تجديد الفكر الاقتصادي. لنذكر قراءنا بانه لا يوجد سوى نظريتين عامتين للاقتصاد.

احداهما تعزل السوق وتعتبره كمجموع مقعول بدون حاجة إلى ربطه باطاره؛ نموذجها هو نموذج اوالي.

والثانية تفضل العناصر، نشاطهم والموازنات الناتجة عن ممارسة طاقة التغيير لديهم المبذولة لتغيير محيطهم من الأشياء أو لمعارضة نتائج طاقة شركائهم. ونموذجها من طراز الديناميكا الحرارية.

الاولى من هاتين النظريتين تفضل السوق والثانية التنظيم؛ الاولى تعبّر عن نفسها تعبيراً ستاتيكياً آنياً وخارج الزمن، والثانية ترتسم ارتساماً ديناميكياً، في الزمن اللاارتدادي، الذي لم يعتبر، منذ البداية، محيّداً. دون خلط هذا الزمن بالزمن التاريخي، نلاحظ بانه

يحتوي على التجديد والابتكار، لكنه يحتفظ ايضاً بالديمومة: العنصر يدوم، فهو يمتلك مدة حياة (دورة حياة)، الرأساميل الثابتة تدوم، والمؤسسات ايضاً.

المعارضة بين نظريتين عامتين تنبه إلى ان لهما خلفية فلسفية لا تفصحان عنها عادة.

من النظرة الاولى يبدو ان للتنمية الجديدة وللنظام الاقتصادي الدولي صلة نسب بالثانية من هاتين النظريتين. وهي حاضرة في هذه الدراسة من الفها إلى يائها .فالتطور نشاط، جدل وتنظيم قصدي. التنظيمات ـ الذاتية للانظمة الخاصة تتطلب، نظراً لنزاعاتها، تنظيماً اعلى منها يجعلها متلائمة فيما بينها.

لم يمتلك الاقتصاديون، باستثناء الكلاسيك الاوائل وشخصيات استثنائية، تكويناً فلسفياً، او انهم يخفونه باحتراس لانه غير مرغوب داخل اهل الحرفة. وهذا ما يجعل مهمتنا اكثر عسراً.

منذ الحرب العالمية الثانية لم يعد وارداً في اوروبا نسبة اية نظرية اقتصادية لاية نظرية فلسفية. لكن ما زال مفيداً، لمشروعنا، ان نقدم بعض المعالم للمتعلقين بمعرفة علاقات الاقتصاد بالفلسفة. فهي اشبه باشارات على طريق البحوث التي، مثلما هو الامر بالنسبة لتساؤلات حركة العلوم، تتجاوز جهود باحث واحد أو حتى جهود طاقم واحد من الباحثين.

حقاً، ما زال الاقتصادي الانجليزي او الامريكي حتى اليوم يبدو متأثراً بالنفعية Utilitarisme؛ ليست آثار ستيوارت ميل بنقطة انطلاق سيئة لكل دراسة من نوع الدراسة التي شرعنا فيها.

نفعية المؤسسين اصابها، لاسباب شتى لكن متلاقية، التبسيط والتزوير، وانحطت حتى اصبحت في الحالات القصوى هذا الكاريكاتور الفكري الذي الصق به اسم الاقتصادوية الساخر. ردود الفعل على هذا الافراط تتجلى على مستويات عدة. ليس ثمة فلسفة واحدة معتبرة في ايامنا تسقط في فخ المادية الحتمية بابتذال، يمكننا القول بانها جميعاً فلسفات عمل، فضلاً على ان بعضها كانته عن اختيار مدروس، نعثر في تأملاتها على افضل التطابقات مع الموازنة بالعناصر ومع هذه النشاطات القصدية، المعقدة، المتناقضة غالباً، التي تتألف مع ذلك في حركة يدعمها صعود قوى العالم الثالث، موجهة ضد «النظام» الاقتصادي والسياسي الراهن والرامية إلى اقامة نظام اكثر معقولية واكثر استقامة Plus Avouable.

أ) النفعية عند ستيورات ميل[٢٦]

حسبنا، فيما اعتقد، ان نقرأ باهتمام الباب VI من مبادىء السياسة الاقتصادية (١٨٤٨) المعنون بـ : (Of The Stationarystat) «حول الحالة الساكنة». وان نقرّبه من كتيب: النفعية (UTILITARISM) (١٨٦١) لنفهم القلق الخلاق والقصد المتماسك والجاد، عبر تطور جد معروف، لفكر بلغ تدريجياً مرحلة النضج. اضف إلى ذلك اننا نكون على هذا النحو قد احترسنا من خلط نفعية محترمة بالتزويرات التي سلطت عليها.

في الباب VI السابق الذكر، انكب ستيورات ميل على توقع طموح لمصير الرأسمالية. فقد رآه كما لو انه يميل من تلقاء ذاته إلى حالة ساكنة بفعل انخفاض معدل الربح المرتبط بمراكمة رأس المال. لكن

ليست هذه هي النقطة الاساسية.

لا يشخص جون ستيوارت ميل داء بدون مقابل يوازنه في هذا التباطؤ للنشاط الاقتصادي. بل بالعكس من ذلك فهويحيي فيه مناسبة للافلات من غطرسة (HBRIS) الربح ومن تكالب ACTIVISME محموم على الكسب يجازف بالقيم العليا. توقف رأس المال والسكان عن النمو بوتائر لا تطيقها حياة انسانية، يمكن ان تكون له نتائج ايجابية. رأس مال وسكان ساكنان «لا يقتضيان حالة تقدم انساني ساكنة». قبل ذلك وبعده، يمكن ان تكون هناك مكانة لكل ما تتفتق عنه الأذهان من ثقافة، للتقدم الاخلاقي والاجتماعي، لتحسين فن الحياة، الذي سيمتلك، اكبر الظن، افضل حظوظه عندما لا يعود الفكر مكبلاً بفن الربح(*). ما زال بامكان فنون الصناعة ان تنكب على اختزال دوام العمل. لم يترك الليبرالي، النفعي جون ستيورات ميل اي ظل لشك حول فكره العميق عندما كتب بانه يتمنى لناس الاجيال القادمة ان يقبلوا طواعية الحالة الساكنة قبل ان ترغمهم الضرورة على قبولها.

هل بامكاننا ان نتخيل مجاهرة بالرأي اشد وضوحاً وافضل دعماً لمصير انساني لا يستنفده الاستمتاع المادي؟

بعد ان الف بحثاً طويلاً في الاقتصاد السياسي قدم جون ستيوارت ميل مذهبه في كتيب، منهجي ومكثف: **النفعية**.

من المألوف تسجيل الفارق بين نفعية جون ستيوارت ميل ونفعية

(*) لكن ذلك لن يتحقق، اكبر الظن، الا في انتاج موجه اساساً لتوفير القيم الاستعمالية الملبية لحاجات ورغبات الناس الحقيقية لا لانتاج السلع، وذلك يفترض ظهور نمط انتاج حقاً جديد يجعل غايته توفير سعادة البشر لا الربح كما هو الحال في نمط الانتاج السائد اليوم في العالم. (المترجم).

ج. بنتام Bentham الذي يعيد نشاطات الناس إلى حساب الملذات والمتاعب، وهذا اما ان يكون تحصيل حاصل ـ Tautologie ـ واما ان يكون معزواً لاكثر الفلسفات ضحالة.

وهي لم تجد طريق النجاة بتوسيعها هذا النوع من «السعادة» لاكثر الناس عدداً. هذا الشرط الاخير يسلط على الفكر التباساً مخيفاً. بعض الشراح اصاب حقاً عندما لاحظ المظهر «الراديكالي» للفكر البنتامي بالمقارنة مع الفكر السائد في عصره: بيد ان مطالبة الطبقات السائدة او الدولة خاصة في فترة الرأسمالية الصناعية التي ما زالت غير بعيدة عن اصولها، بالقيام بكل ما بامكانها القيام به لا يبدو انه يفرض عليها التزامات ثقيلة. سيما وان القصد الإخلاقي غريب عن بانتام، او على الاقل لا يعيره الا اهتماماً سرياً جداً او محتشمًا جداً.

مع ج. ستيورات ميل ندخل جواً فكرياً مختلفاً جداً؛ التغيير يحدث فيها تسميه الفلسفة التقليدية الاتجاه الصحيح، وهو الذي يؤدي إلى القيم الفكرية والاخلاقية المعتبرة من مكونات الكائن الـ المؤنس ـ Humanisé ـ.

منذ الصفحات الاولى ننبه إلى ان موضوع الكتاب هو اقامة معيار للخير والشر الذي هو من اختصاص عقلنا. وهو ليس اللذة وحدها لا غير ولا المنفعة المناقضة للذة، كما كان يخشاه، بعض أخلاقيي العصر. غاية الانسان الوحيدة هي السعادة التي اكتشفتها الفطنة، الحساسية والمشاعر الاخلاقية. بعض انواع الملذات لها قيمة اكثر من غيرها. وللناس القادرين ان يميزوا بينها ليقولوا اي اللذات ترتبط باستخدام ملكاتنا الاكثر سمواً.

من هنا جاء المقطع الشهير: «من الافضل ان يكون المرء انساناً غير راض على ان يكون خنزيراً راضياً، من الافضل ان يكون الانسان سقراط غير راض على ان يكون ابله راضياً. واذا كان الابله والخنزير على رأي مختلف، فذلك لانهما لا يعرفان غير جانب من القضية: جانبهما».

المثل النفعي الاعلى هو سعادة الجميع. والتضحية ليس لها قيمة اخلاقية الا اذا كان موضوعها اسعاد الغير. وافضل من ذلك: في الوضع المنقوص لتنظيماتنا الاجتماعية، التضحية في سبيل الآخرين هي رأس الفضائل.

هل اعاد الاقتصاديون، الذين افرطوا في استخدام المصلحة الشخصية لتكوين مذهبهم، قراءة ج. ستيورات ميل؟ المصلحة الفورية، «الذريعة»، لا علاقة لها بالنافع، بل انها شكل من اشكال المضر، الانسان الاخلاقي لا يقبل ان يقيد بها سلوكه ما ان توجد مصلحة «عليا» بالنسبة له او بالنسبة للمجتمع. الكذب وحب النقود من اجل النقود يحاكمان تبعاً لهذا المعيار. اما حب السعادة، فهو العاطفة التي تساهم اكثر من غيرها في السعادة العامة. جميع تطبيقات المذهب النفعي تصدر عن نفس الروح.

اعادة قراءة ج. ستيورات ميل تساعد على فهم قصده الاعمق، لكن المرء قد يأسف للمصطلحات التي استخدمها.

قصده هو قصد اخلاق، واخلاق متشددة لا ينقصها السمو.

اما المصطلحات فهي مصطلحات انجليزي لا يريد ان يقطع اواصره مع تقاليد بلاده. المنفعة تشير إلى البحث عن سعادة عملية

يمكن بل ينبغي جعلها جذابة لكنها ليست ابداً متهمة بمادية اصيلة؛ يجب ان تنتشر في الحياة كما هي، وان لا تنشر متطلباتها الاكثر قساوة وان لا تثبط العزائم الصادقة، ورغم ذلك فهذه السعادة لا ينقصها اساس رفيع، تغذية العدالة والتضامن. انها تجلي الـ «دائمًا مزيداً من . . » «Le «Toujours Plus انها لا تتخذ مرجعاً لها كمية الثروات التي يتمتع بها الفرد بل النوعية الفكرية والأخلاقية لاختياراته.

مع ج. شومبتير الحق عندما قال بان مذهب ستيورات ميل ليس سوى تعبير جديد عن القانون الطبيعي، عرض للقوانين الطبيعية للانسان في المجتمع، المجتمع الذي اعتبر مستقراً جداً والطبيعة الانسانية التي بُسّطت غاية التبسيط.

هذه الانتقادات لا تنتقص شيئاً من القناعة بان نفعية ستيورات ميل قائمة على نظام قيم مراتبية.

ب) انحطاط النفعية الاصيلة

هذا المذهب النبيل بدون تقشف الذي يعوّل لا على الزهد بل على الاعتدال، اصيب بخسران الحقيقة. الافكار الاكثر عمقاً ليست ابداً قابلة للعزل كلياً عن المجتمع الذي يعيش فيه المفكر. ليس من التعسف في شيء ان نفكر بان ستيوارت ميل قد وضع في شكل فلسفي المثل الاعلى في الحياة للفريق الاكثر احتراماً من الارستقراطيات الانجليزية في عصره ومقلديها، وانه كان يرغب في نشره بين اكثر الناس عدداً. اذا كان الامر على هذا النحو، فان «الامثلة المضمرة»، «المراجع الملموسة» فيما بين سطور نص ستيوارت ميل قد شاخت تدريجياً ومأسوياً. ارستوقراطيات المَحْتَد De Naissance فقدت شيئاً من

اهميتها النسبية، لقد خارت هيبتها وقدرتها على احداث تقليد باهت بين صفوف الشعب المبعد بما فيه الكفاية. لقد تغيرت الشروط الاجتماعية تغيراً عميقاً والدعوة إلى السعادة الخام هي في المتوسط متبعة افضل فافضل بدون تمييز للقيم العليا التي تصف السعادة كما تتصورها نخبة القضاة «الاكفاء» لكي نستخدم عبارة ستيوارت ميل.

تطور الاقتصاد الصناعي والسلعي لم يلطف لا من رغبات الرأسماليين ولا من رغبات العمال او الطبقات الوسطى. لقد انتشر التعليم لكن لم ينتشر معه التهذيب الاخلاقي. الاعلام تقدم كمياً لكنه لم يتقدم يقيناً نوعياً، نظراً إلى ان الفارق الاجتماعي يميل إلى النقصان، فان اخلاق جون ستيوارت ميل وجدت نفسها قد اصيبت بخسران المعنى، بفقدان الدلالة العملية. لقد جاء عصر كانت فيه الـ السعادة «النوعية» ومراتبية القيم التي تميزه تبدوان امراً طبيعياً. لكن هذا العصر انقرض. ان الاثراء غدا ضرباً من الغاية، عكساً لما كان يتمناه ستيوارت ميل الذي اظهر تفاؤلاً عندما حاول ان يجعل الفضيلة «جذابة» دون ان يدافع عن باعثها الاخلاقي.

ليس اقتصاديو القرن التالي الرياضيون المسلحون بمنفعتهم «المحايدة» بـ «نفعيتهم (OPHÉLÉMITÉ)» هم الذين كانوا قادرين على ايقاف الحركة او التخفيف من سرعتها. العدد المحدود جداً ممن كانوا يقرأون لهم، كان منجذباً لتفسير ميكانيكي للاقتصاد الذي اعتبر كـ «محايد» خاصة وانه كان ينفصل عن الانسان، متجرداً عن كل طابع شخصي. في خاتمة مطاف هذا الفكر «المتحذلق» نلتقي باستقلال السوق ولعبة آلياته المزعومة.

وفي نفس الوقت لم يقع فهم الحاجات الاولية، الحاجات

الحقيقية للسكان كما يجب فهمًا مباشراً. هجوم الانتاج المسلح بالاعلان يحفز رغبة الاقتناء، «مرض الشراء» L'achetite كما قال احد الساخرين لفضح الاسراف كمرض رائج. جدة المنتوج غدت قيمة في حد ذاتها، استغلال الحاجات المصطنعة التي اوجدها الاعلان لتحقيق مزيد من المبيعات تَفَوَّقَتْ على الاستهلاك الملبي للحاجات الفعلية للفئات المحظوظة، للبورجوازيات، وللجزء الاكثر يسراً من طبقة الاجراء. لقد جابه التاريخ بالرفض نوايا ستيوارت ميل الطيبة وشكك في اخلاقه النفعية التي أحلت محل اخلاق الجهد والواجب.

انتشار نمط الحياة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ونقله غير الضروري إلى الاوساط الاوروبية، اضاف مزيداً من البلبلة. هوس اقتناء السلعة والربح النقدي الذي يسمح باقتنائها، تسريع وتائر الحياة الاجتماعية وانحلال التقاليد، سببت هذا الانهيار العميق للنفعية الاصيلة التي اسهمت في اطلاق اشاعة لفظ الاقتصادوية Économisme الذي انتهى الناس إلى استخدامه بطيش وعدم اكتراث. انه يعني في الواقع قلباً للقيم، قيم الولع بالثراء ـ Chrématistique ـ التي تعبّر عن نفسها في النقود وقد أخضعت اليها القيم الاقتصادية للممارسات التقليدية المرتبطة بنظام للعائلة وللدولة. لا بد من فهم الالتباس المأساوي لتعابير مثل «مجتمع الاستهلاك»، مجتمع «الرفاهية واوقات الفراغ»، مجتمع السماح Permissive حيث يتجلى، شئنا ام ابينا، زوال قيمة العلاقة الاجتماعية. ان مجتمعنا يبدو فيه الاستهلاك ـ ولو بفضل رعونة التعبير ـ «مبررأبـ» او «خاضعاً خضوعاً تاماً لـ» مستوى الاستهلاك يفقد، اذا حدث وانخفض، تلاحمه ورسوخه. عندما يهتز الازدهار، تشتد المطالب في وسط استقرت فيه عادة اعتبار

النمو كما لو كان قائمًا بذاته وزيادة الاجور بدون زيادة العمل والابتكار كواجب على المجتمع.

جـ) في حُمَّيًا البحوث، فلسفتان للعمل

انحطاط النفعية الاصيلة إلى ارضائية Hédonisme ـ تافهة، الذي زاده الاضطراب الاخلاقي المنحدر من الحرب العالمية الثانية، تسريعاً، هو عامة المجتمعات الاوروبية هذه الايام. فهي تتعاطى المخدرات او اللذة السهلة بسرور اكثر مما تَسْتَمِع للفلسفات، أيةَ كانت، تفتح ذراعيها لانواع من الاديولوجيات التي تصلَّبت في صيغ جد بسيطة وتقريبية من اجل ان تغدو سلاحاً فعالاً في الصراعات الاجتماعية.

من وجودية سارتر الملحدة ستتذكر الجموع، اذا كانت مطلعة، لكن بعد النزول به إلى اخفض المستويات، النداء إلى الحرية المطلقة.

من ماركسية التوسير، من قراءة ماركس الصعبة والقابلة للنقاش التي يقدمها التوسير، محولاً إلى نظرية «علمية» التفسير العقلاني للتطور التاريخي، لا يتذكر المرء الا مزيداً من تبرير ماركس دون تكلّف عناء التوغل عميقاً في تحاليله.

لقد كتب على اكثر الافكار عظمة ان تكون فريسة لاختزالية تخونها بما فيه الكفاية لكي تصل، سطحياً، إلى جمهور كسول وإلى محترفي التحريض.

يبقى ان خطر الازمة الحاضرة الجسيم يحتم على كل عقل مفكر ان يتأمل عميقاً في العمل الذي يستطيع ان يتلاقى مع المقاصد الاساسية لتجديد الفكر الاقتصادي القائم على العنصر، على الفرد

الذي يتدخل فردياً وضمن مجموعته لتغيير وسطه، وتركيع خصومه. هذه الفلسفة تسبح ضد تيار الفلسفات التي قضت «بموت الانسان» بعد ان قضت «بموت الله».

البعض منها تقترح البنيوية وهي اذا كانت مذهباً ثابتياً Fixiste فانها تدمر معنى النشاط الانساني، واذا فهمت كوسيلة لتحطيم قيود جميع الوقائع الفكرية والاخلاقية، فلن تكون سوى منهج انطلاقاً منه يستطيع الفكر ان يسلك اكثر المسالك تنوعاً.

الاخرى تميل إلى اختزال الوعي والنشاط القصدي إلى العقل الباطن وغرائزه، فاذا نفذت براجمها حتى آخر نقطة فانها تدمر الذات والعنصر الفعال، واذا اكتفت بوصف الوعي والنشاط وبالقاء الاضواء على الخليط المشوش والمخيف الذي تمثله بالنسبة اليها، حركات ما تحت ـ الانساني ـ Infra-humain ـ المعتمة، فانها تدعو العقل إلى مزيد من اليقظة والعزيمة، إلى مزيد من الانضباط.

هذه الفلسفات، التي ليس علينا ان نتفحصها في حد ذاتها، تقوم ضد العنصر الفعال وضد تفسير العمل الذي نحن في اشد الحاجة اليه لتفسير الحركات التاريخية التي تعِد الافراد باكثر مشاريع المجتمع الجديد والتطور الجديد أهمية وفاعلية.

مهما كان الاختيار في هذا المجال صعباً وذاتياً، فاننا نرى ان البحث الذي يفرضه علينا مشهد الخضات العالمية يستطيع ويجب عليه ان يستخلص دروساً ثمينة من فلسفة الممارسة ـ Praxis عند كارل ماركس ومن فلسفة العمل عند الشخصانيين المسيحيين المتأثرين مباشرة او مواربة بموريس بلونديل ـ M. Blondel.

العمل، المكيّف بالوسط التقني، الاقتصادي والاجتماعي، ليس محدداً به، بل يتلقى منه تخصيصات تقدم له نقاط تطبيقية وتضبط اشكال فاعليته، لا جدال في ان المصاعب من هذا النوع تؤثر على تَشكّل مشروعاتنا الوجودية وعلى اختيار وسائلنا. يبدو ان النظرية والمذهب في العلوم الانسانية هما دائمًا اخلاقيان إلى حد ما: الوقائع الانسانية التي يرصدانها لا يجوز ان تختزل إلى مرتبة الاشياء اللهم الا اذا كان المطلوب هو تدمير خصائصها الجوهرية، والمنظّر الذي يطبق عليها شفرته ـ Grille ـ الخاصة للتفسير، يفعل ذلك بقصد ما، ظاهراً وخفياً، للتأثير على العمل في المجتمع الذي يعيش فيه او للتدخل في مظهر او اتجاه تطوره. ليس امامه سوى ان يختار بين تنظيرات معيارية ضمناً إلى هذا الحد او ذاك. الذاتية الخالصة في الاقتصاد، مثلاً، لا تطاق، كما انه لا وجود لذات قابلة للعزل وعقلانية تماماً كذلك لا وجود لسوق كامل. كما ان التحديد الكامل للعنصر بالشروط الخارجية عنه ليس ايضاً مقبولاً. ثمة وقائع هائلة ومن الصعب التشكيك فيها تثبت ذلك، لقد عُدلّت الرأسمالية، منذ بدايات التصنيع، بعمل العمال القصدي، بمجموعاتهم وقادتهم. ولم يقع ذلك تحت تأثير اوالية قاسية وعمياء، مشتقة من النِّسب بين الربح، فائض القيمة، الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، بل بالتأثير المبرمج للنقابات المنظمة والاحزاب(*). الاستعمار لم يختف بفعل تناقضات اقتصادية، بل بفعل الضغوط السياسية المنظمة وبالفوز بالسلطة بقوة السلاح.

(*) بالتأكيد كان للنضالات العمالية دور في تلطيف شروط الاستغلال: الانتقال من اغتصاب فائض القيمة المطلق الى فائض القيمة النسبي. لكن بلوغ هذه المرحلة جاء بعد رفع الانتاجية وخاصة نهب ثروات المستعمرات. اما الشركات المتعددة الجنسية فما زالت الى اليوم، في العالم الثالث، في مرحلة الاستغلال المكثف لجماهير على حافة الموت جوعاً. (المترجم).

ما ظل من فكر ماركس الاصيل هو الاحتفاء بالتطلع إلى الحرية لدى المحرومين والمسحوقين عندما يعرفون، في اللحظات التاريخية المناسبة، الجمع بين العمل السياسي والرفض المعمم والكامن ضد غدر المؤسسات [٢٧] هذا هو الدرس الحي الذي نأخذه من ماركس حتى لو كنا نعتقد بان فكره هو اكثر من «فلسفة عفوية للبروليتاريا»، لكنه ليس فلسفة كاملة للعمل.

مثل هذه الفلسفة نعثر عليها مرسومة بقوة ومركبة بروعة في آثار موريس بلوديل[٢٨] حتى من لا يقبلونها، لانها تشكل كلاً متماسكاً، بامكانهم ان يستخلصوا منها مثلاً لرسم مذهبهم الخاص.

العمل عند هذا الفيلسوف لا يمكن ان يختزل إلى نوع من الذرائعية او إلى عملية خارجية بالنسبة للشخص؛ انه، شمولياً، النشاط المكون للفكر، للارادة والفعل. انه مجموع حرية حية والمعيّة فكرية. انه اساس الشخص ويستأهل ان يعتبر «كوجيتوز وجودي»، انه هذه الجميعة بين الارادة، المعرفة والكينونة التي بدونها قد يختفي الفرد الشخصي. يقول بلوديل محال ان «استنكف او انتظر»؛ انني أعجز من ان: «ارضى، من ان اكتفي، من ان اتخلص». فالشخص ليس المنتوج الطبيعي للكون، ولا نجاحاً للحياة، انه فعل يبدو وعيه «كأنه ينزل من اعلى»؛ انه ينبثق من الكون الذي «يدعوه إلى الوجود بكل جهده المكون». هذا المذهب الذي يفترض الايمان بالله يكتشف في الطبيعة نقطة انطلاق النظام الروحي والحر، فهو يعترف لكل فكر ولكل عمل ببعد ديني ويستخلص ما في الفكر من عمل وما في العمل من فكر.

هذه الفلسفة، التي نظلمها عندما نعرضها في صفحة، قادرة على تنشيط وتعديل عمل كل كائن انساني وكل مجموعة إنسانية يكوّنها الناس في اندفاع وجهد باتجاه «معاملة السرائر بالمثل».

حتى من لا ينضوون تحت لوائها لا بد لهم من الاعتراف بانها تقترح علينا اكثر التفاسير تماسكاً وسموا لجميعة الفكر والعمل الحية داخل كل كائن انساني.

الباب (٣)
السياسة والاستراتيجيات

١ - السلطات، السلطة ومجتمعات الناس

العلاقة بين الناس ملتبسة وذات حدين Ambivalante: فالصراع والتعاون مرتبطان ارتباطاً حميًا بحيث نستطيع ان نقول صراعاً ـ تعاوناً لكي نشدد النبرة على تواجد Co-Présence هاتين القوتين، في علاقة كعلاقة وجهي جانوس Janus المتعارضين[٢٩].

عندما يغدو هذا الطابع مفهوماً، نلاحظ ان القوتين، عبر الزمن اللاارتدادي، ليستا قابلتين للتنضيد بدقة: انهما تتشكلان حسب العمليات، تبعاً للتعديلات في الحجم، في البنية وفي الاعلام المتوافر في مجتمعين متواصلين وتبعاً ايضاً لتطور المجتمع المسمى «بالشامل» الذي ينتميان اليه.

تحليلياً، كل شيء يعود إلى لا تناظرات قائمة بين وحدات فيزيقية، بين عناصر وبين مجموعات عناصر ـ لقد قدمنا في غير هذا المكان تصوراً يقظاً عنها في المجال الاقتصادي ـ ولا تناظر تأثير وحدة على اخرى اما معوض Compensée، فائق ـ التعويض Sur - Compensée او ناقص ـ التعويض Sous - Compensée. وفي هذه الحالة الاخيرة هناك

أ) تأثير او ب) سيطرة (فرض) او جـ) تبعية آخذة او غير آخذة لشكل المؤسسة. لكي نتجنب البلبلة، نستطيع ان نقرر اعتبار ب) وجـ) كسلطة بصفة اساسية.

الغائية L'intentionnalité تدخل عندما تُعرَّف السلطة «المقدرة على فرض ارادة خاصة بالاشياء او بالكائنات الانسانية» (جان هيرش)[٣٠].

السلطة حاضرة في جميع الانشطة الانسانية وكان لا بد لمنظري التوازن القياسي او الكلاسيكية الجديدة من براعة كبرى لحذف سلطة السوق ورسم السوق كمكان لانتقال الاشياء. لكنها براعة في غير طائل: لقد دمج التاريخ والتحليل السلطة في كل فكر اقتصادي واقعي وتطبيقي[٣١].

السلطات متعددة الابعاد، تقنية، سياسية، اجتماعية؛ نظراً لانتماء الفرد إلى عدة مجموعات، لتقسيم العمل ومراتبية الطبقات، نجد ان امكنة السلطة ذات تقاطعات عديدة. لان العناصر مختلفة ومتفاوتة، فان نزاعات المصالح والتطلعات او الاهداف السلعية هي القاعدة، السلطة السياسية، السلطة (التي نكتب الحرف الاول منها كبيراً بقصد الاختصار ليس الا) فعالة في كل مجتمع قابل للملاحظة؛ تقليدياً تناط بها وظيفة حفظ المادية والثقافية للمجموعة، وظيفة التحكيم في النزاعات العنيفة التي تعرض للخطر حياة المجموعة ووظيفة تنمية مشروع المجموعة.

لكي تستطيع السلطة ممارسة هذه الوظائف، عليها ان تعثر، فيما يسمى اليوم بابهام على «الخيال الاجتماعي»، على رضاء او قبول

الافراد. فهي دوماً مهددة، معارضة، هشة؛ عليها دائمًا ان تدافع مجدداً عن قضيتها، ان تبرر تدخلها، السلطة السياسية تسعى للحصول على الشرعية. انها تغدو سلطة سياسية بفضل هذه الشرعية. التطور الجديد الذي ندرسه هو اساساً اعتراض على السلطة على الصعيد العالمي، ومطالبة شرعية تفلت من «سوء النية الاجتماعي» (ج. ب. سارتر) في امة وبين الامم. ويكتسب من هنا فضيلة تتجاوز نزاعات المصالح وتفسر دلالتها الاخلاقية عمق وخطورة الازمة التي نكابدها.

بما انه ليس من الوارد تقديم جدول جامع مانع للقاءات بين السلطات التقليدية في الغرب والبلاد النامية، فمن المناسب ان نقدم نموذجين عامين يسمحان بتصنيف واستجواب منهجين لنزاعات التبرير الشرعي بين الغرب والثقافات التي عليه ان يقرأ لها حساباً جدياً بعد ان تجاهلها او استهان بها طويلاً(*).

النموذجان لا يصلحان تماماً لاي وضع قابل للملاحظة؛ انهما ليسا سوى معالم على الطريق من أجل القيام باستقصاءات ملموسة وخاصة.

احدهما هو نموذج ماكس فيبير M. Weber وثانيهما هو النموذج المناهض لفيبير. الاول معروف لانه وضع في متناول الجميع منذ نشر دراسة نماذج السلطة (Typen der Herrschaft). تغدو القوة سلطة

(*) غدا هذا الخطاب او كاد اديولوجياً اي موظفاً في خدمة السادة. اذ ان كل شيء على ارض الواقع، من فرض التقسيم الدولي الجديد للعمل الى مقاومة او بما هو ادق، عدم مقاومة الامراض المستوطنة والمجاعات في عالم «الثقافات الاخرى» مروراً بالتبادل غير المتكافىء، العنصرية وغلق الحدود، يشير الى ان الغرب لا يستطيع بتكوينه التاريخي ومنطقه الداخلي الا مواصلة احتقار او نفي الآخر.(المترجم).

بتبريرها، المستمد اما من سنّة موروثة، واما من المنفعة واما من العصمة الدينية Charisme نماذج تصورية تتمازج عملياً. لنقل بان هذا التبرير يظل فلسفياً مشكوكاً فيه. نقطة قوته هي تحويل العنف إلى قوة خلال بروتسيس التبرير الاجتماعي. والعنف، في اقصى الحالات، هو قتل اناس من قبل آخرين وفاقاً للقانون، اي حسب غايات او قيم ترجمها القانون، الذي يستمد هو نفسه تبريره من احدى مصادر التبرير التي اشرنا اليها.

مهما كان هذا المصدر، فهو لا يقاس بحياة انسان، ليس فقط في نظر عدة اديان في العالم بل ايضاً بالنسبة لكل فلسفة تعترف بالطابع الوحيد، غير القابل للاستبدال والتكهن Insutestuable et Impédictible لكل كائن انساني. المجتمع الذي يقتل عضواً واحداً من اعضائه لا يعرف تماماً ماذا يفعل: انه يبرهن عملياً على احتقاره للحياة، بينما الاحترام الواجب عادة للحياة هو أحد الشروط الاساسية لسيره المنتظم والدائم. بيد ان هذه ليست هي النقطة التي نقترح الاحتفاظ بها الآن. نسأل عما اذا كانت توجد طريقة واحدة صالحة لاستجواب اعضاء مجتمع تستطيع تأمين استشارة صحيحة لاعضائه حول شرعية القتل بامر من حكومة تملك جهاز إدارياً. لنقل بان هناك على الاقل اكثر من سبب جدي للجواب بالنفي.

قبول او عدم قبول موت الآخر مسألة اخلاقية: لا يملك أي اجراء مؤسساتي ينظم في لحظة معينة داخل مؤسسات، اي تحت اشكال ارغام معينة، قوة الترجمة، دون تشويه، لاختيارات الضمير التي عليها، لكي يكون لها معنى اخلاقي، ان يتشاور فيها انطلاقاً من اعلام شخصي اساساً، حيث كل ضمير ليس مسؤولاً الا امام نفسه

وفي وضع يستبعد على الاقل كل ارغام.

هذا الاستدلال في شكل طريحة ينير، دون ان يمتزج بها، النواقص الفادحة للاستشارة الانتخابية والتحقيق القضائي. التنظيم الانتخابي يقوم على الاحزاب التي هي دائمًا متنافرة وتمزج مطامحها بالايضاح الاخلاقي لمشكل التحقيق القضائي يعتمد على البحث البوليسي الذي لا ينجو كليّة من التأثيرات المتحزبة، ويستند على اعادات التكوين (اعادة تمثيل الجريمة) بينما التاريخ لا يعاد ابداً تكوينه بدقة والقرار القضائي الصادر عن هيئة قضاة او هيئة محلفين ليس سالماً لا من تأثير العوامل Coefficients الفردية ولا من تأثير المراتب الفعلية المحضة للطبقات الاجتماعية.

النموذج الفيبيري هو، على الاكثر وفي افضل الاحوال، نظرة سوسيولوجية ليست بذات جدوى في استجواب حضارات مختلفة عن حضارتنا. بماذا يخدمنا اذا وصف بالعصمة او بالتقليدية هذه او تلك من حضارات الشرق او افريقيا عندما تصدر عن ايمان حي؟ اي تبادل فكري او اخلاقي يستطيع ان يقوم به معها ملحدة الغرب العمليين عندما يعارضونها يتبرير نفعي اي قائم على المزية الاجتماعية المحسوبة بمقياس العقلانية الغربية؟

النموذج الفيبيري ليس له حتى في الغرب، القيمة التفسيرية، «الواقعية» التي تُعطى له عادة. فهو يفشل في وصف تجاوز المعارضات العميقة التي تؤكدها المطامح الراسخة في اذهان من يطالبون بتطور جديد للجميع.

النموذج المناهض لفيبير يستأهل اذن ان لا نستبعده قبلياً وان

نحتفظ بالاسئلة التي يطرحها على الثقافات الغربية وثقافات القارات الاخرى. هذه الاخيرة تتفكر في اوضاعها هي نفسها تحاول اعادة صياغة نفسها، دون ان تتنصل من ذاتها، دون ان تخون او تدمر ذاتها. بقدر ما نستطيع ان نحكم، فهي لا تتخلى عن أي من المؤهلات التي تقدمها لها هذه الجهود في اللقاءات مع الغربيين، لكنها تبحث داخل ذاتها عن وصفة استقلال وهوية في شروط يفرضها عليها تطور العالم ويقترحها عليها التحديث على صعيد الفاعلية.

النموذج المناهض لفيبير يتركز في صيغة: **تبدأ السياسة من النقطة التي ينتهي فيها العنف**، وهي تتطلب شرحاً.

العنف المجسد في افعال: النشاطات الاجرامية، القتل، السرقة مع استعمال القوة، احراق المحاصيل والغابات، اخذ الرهائن من اجل الفدية، تدمير المساكن المسكونة... وهلم جرا، هي واحسرتا من صنع افراد ومجموعات يرفضون «النظام» العام او يبررون افعالهم بهذه الذريعة. ما يقال لتبرير القمع، وراء رد فعل شبه غريزي وشبيه بالارتكاس Réflexe، هو، شئنا ام ابينا، **التأكيد المتجدد لهذا النظام العام**؛ في حين ان الانسان لا يؤكد بدون حجة مستمدة من عقل بلغ درجة البداهة الاخلاقية او يدافع عن اخف الضررين او مستنتجة من تجربة معاشة لمواقف نجمت عنها سلم دائمة في مجتمع ما. يفترض العنف اذن تقديراً، حكمًا على العنف مشعوراً به كعنف من بعض اعضاء الهيئة الاجتماعية ومتوغلاً ضمن المؤسسات.

حسب نظرة موريس هوريو Hauriou العميقة، المؤسسات هي «**هدن اجتماعية**». فهي تقيم ضرباً من المعاهدة Protocol في وضع غدا

متوازناً بالاستنزاف المؤقت لطاقة التغيير لدى الخصماء الذين، بعد ان تواجهوا، ارتضوا ولو لأمد محدود على الاقل، قواعد تعاون ما، وما ان تتغير الظروف حتى تعود الصراعات على قدم وساق(*).

المكاسب الاجتماعية والسياسية المعتبرة كـانفس مكاسب المجتمعات الغربية اليوم، ليس لها مصدر تاريخي آخر. اذا اعتبرت مشروعة، فذلك لانها في معظمها جعلت العنف اقل تواتراً واقل وبالاً، مستبدلة بتبادل الضربات امتحان القوة. الشروط التي تتميز فيها هذه القوة من العنف تتكون من صراعات متواصلة، انها لا تختصر في عمل الحكومات المعتبرة كشرعية في حقبة معينة، ولا في احكام محاكمها.

لم يكن لهذه الصراعات بالامس ولا لها اليوم طابع التبادلات الخرساء، قديماً كانت منطوقة ولا تزال إلى اليوم تمثل بمرورها بالكلمة،

(*) تبدو هذه النظرة تبريراً لواقع الازمة. بينما المطلوب تجاوزه بمشروع عالم لا يشكله اضداد بل انداد. الخطر الكامن في هذا التصور يتجلى اسوأ ما يتجلى في المجتمع الدولي: لكي لا نعود بعيداً في مجاهل التاريخ، حل كبار هذا العالم الازمة الناجمة عن اختلال «التوازن الموقت» الذي اقامته معاهدة فرساي ١٩١٩ التي توجت الحرب الاولى التي كلفت الانسانية ٢٠ مليون قتيل فضلاً عما يند عن الحصر والتقدير من الدمار المادي والنفسي، بالحرب الثانية التي اسفرت عن ٦٠ مليون قتيل... قنن مجدداً المنتصرون توازنهم الجديد الموقت بمعاهدة يالطا(٤٥) حيث تقاسموا اوروبا بالميل والمليمتر واتفق العملاقان على تقاسم ارث فرنسا وبريطانيا في افريقيا والشرق الاوسط. وها هو هذا التوازن اياه يختل مجدداً تحت ضغط الازمة وتغير علاقات القوى. مرة اخرى يجد النوع البشري نفسه امام الخيار الكئيب: الصفقة الكبرى او الصدام الكبير، اقتسام نفط الشرق الاوسط واورانيوم افريقيا (نفط القرن القادم) واسواق العالم بين العملاقين او الحرب الثالثة، النووية، التي قد لا تبقي ولا تذر على الارض من ساكنيها دياراً!

ثم التوازن المؤقت على صعيد مجتمع مُعين او المجتمع الدولي سواء بسواء ترجمة ظرفية لعلاقات القوى بين اقويائه الذين يخوضون صراعهم الحيواني الدائم في سبيل الامتياز بهيبة الثروة او بهيبة السلطان، اما المستضعفون في المجتمعين فهم خارج اللعبة. بل انها تُلعب فوق جماجمهم. اما آن بعد للفلسفة بان تحلم بامكانية انهاء جدل علاقة السيد بالعبد بين الامم وداخل كل امة؟! (المترجم).

ولو على نحو جنيني، ايضاحاً قابلاً للتبليغ. المبادلات اللفظية في الصراع ليست حوارات بل انها تحدد المعارك البشرية باسم قيم تحملها بابهام يقل او يكثر وتعيها الى هذا الحد أو ذاك بعض العقول. امتحان القوة يحاول تبرير ذاته ببداية اثبات يذكر بالقيم، بالعدالة، او بالحرية. تعبيرات هذه القيم مبهمة، غامضة عن قصد، ممتزجة بحجج يعلم الخصماء انها كاذبة: وهم يقدمونها باقل ما يمكن من الدقة بقدر ما لهم من حدس او قناعة معقلنة بانهم يخوضون صراعاً ضد الكذب الاجتماعي.

بواعث العنف في نطاق الافتراض والحق بالتالي، لا يقضى عليها او لا تختزل الا بالفحص النقدي للعنف الكامن في المؤسسات: لقد لاحظنا بدقة، انه يوجد في جميع المؤسسات «الصريح» « Le « dit و«الضمني» «Non - Dit»، ما تعلنه وما تُضمره. ونظراً إلى ان المجتمعات مراتبية، فان ما هو «صريح» هو، عادة، ملائم لمصالح الطبقات العليا، وما «لا تقوله» هو اخضاع الطبقات الدنيا. حوار المؤسسات هو شرط تقدمها في مجال المعقولية En Intelligibilité، هذا التقدم يقاس بموافقة الذوات الخبيرة .والواعية التي حققت تقدماً بالقياس إلى اذعان الجهل واللُّغوب.

وهكذا يقودنا التحليل إلى حافة الحوار(٣٢)، اي التبادل الحر، من اجل مقاربات مؤقتة لقيم مثل الحرية والعدل.

في الحوار، يعرض كل عنصر نفسه كلياً، انه يخاطر برؤية موقفه الاساسي والايضاح الذي يعطيه يدمران تدميراً شاملاً. الحوار فعال بمنتهى الكمال، انه شكل مصعَّدٌ Sublimée من الصراع ـ التعاون الخاضع للقواعد العريقة التي ورثها الغربيون عن الاغريق وعن

التراث اليهودي - المسيحي، وهي محددة أيضاً في تراث امم غير اوروبية.

هذه القواعد تستبعد من حيث المبدأ العنف وحتى القوة، عدا قوة الحجاج Argumentation المرغم او المقْنع المخلص لطريقة الحوار ينخرط فيه يتابعه ويختتمه في حيز انساني توقف فيه العنف.

اننا نطلب الكثير، لكننا نحدد الحالة الفكرية والاطار الاجتماعي اللذين بدونهما لا توجد سوى الحوارات الزائفة او، في اسوأ الاحوال، تبادل لفظي مدمر تماماً، ولو بوسائل اخرى، كتبادل العنف.

حتى الآن نظرنا إلى الحوارات بين اشخاص منفصلين افتراضاً عن مجموعاتهم الاجتماعية التي ينتمون اليها، وهذا يقف سلفاً على حدود الامكان. الحوار السياسي، بوضوح، امر مختلف تماماً. اساساً هو حوار بين مجموعات منظمة، اجتماعية او قومية. خيار ممثل كل مجموعة يعرض سلفاً للخطر تطبيق ضوابط الحوار: المجموعة، وهي ليست مؤلفة من فلاسفة بل من افراد واعين تماماً بمصالح خاصة، ميّالة لتفضيل ناطق باسمها فعال، في شروط الزمان والمكان، على ممثل ينصاع لاوامر الحقيقة والعدل؛ وهو عادة ليس مخولاً بالمقارمة بحقيقته في حوار متشدد، واقل من ذلك، بالمغامرة بحقيقة المجموعة التي محضته ثقتها.

انها الشروط المحزنة لـ «الحوارات» بين النقابات والامم(*).

(*) اذا كان الحوار بين نقابات العمال ونقابات ارباب العمل داخل الغرب ما زال يدور ضمن هذه «الشروط المحزنة»، فان الحوار بين الامم الصناعية والامم الفقيرة كان وما زال يدور في شروط اكثر اسى ومأسوية:

«الحوارات» السياسية منسّبة Relativisés كالسياسة نفسها التي هي نسبية بماهيتها. باعث تطورها الانساني مشدود بلا اختزالية الضمير الشخصي إلى معيار اجتماعي، الى تنظيم المؤسسات. حظوظ تقدمها لا تكمن في الغاء النزاعات بوسائل خارجية بل في توفير شروط ملائمة لاستخلاص خصوبة النزاع التي تثير اعجاب جميع المعنيين، وليس اطلاقاً تلك التي تقررها الحكومات او السلطة او ترسمها نخبة مثقفة.

الحركة المحبذة لتنمية جديدة، اذا شاءت ان لا تفضي إلى انفجار كوني، فعليها ان تحتفظ على الاقل بخط بحوث، بفكرة هادية Rectrice، وبمحور تقدم انطلاقاً من النموذج المناهض ليفيبر في سبيل الحفاظ على اعمال ايجابية روكمت بدأب.

هذا النموذج مفتوح للمبادلات الثقافية التي تتخطى كثيراً المبادلات الاقتصادية. انه يؤسس ضرورة تجديد فكر سياسة التطور قبل تحديد مضمونها الذي تتناوله الآن.

٢ ـ جدليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

«اكثر فاكثر، بدأت التنمية تُتصوّر كتحريك ديناميكي للكينونة نفسها لمجتمع ما» اليونسكو، مخطط متوسط المدى (١٩٧٧، ١٩٨٢، ص ٦٤، فقرة ٣١٠٦).

يوجد اقل فأقل اقتصاديون وملاحظون اكفاء ليدافعوا على ان

ابتداء بالارغام الاقتصادي والاغتصاب النفسي، عبر احتكار وسائط الاعلام وانتهاء بالارغام المسلح الذي ما زال اليوم، كما بالامسين البعيد والقريب (الاستعمار، قناة السويس، فيتنام، افغانستان، لبنان) وسيلة الحوار الاخيرة. (المترجم)

السوق يكفي، بدون تصحيح، ليؤمن حسن سير الاقتصاد.

في كل مكان من الغرب، منطق اقتصاد السوق صُحح بمنطق اقتصاد التضامن. من الضروري اذن، كما فعل ذلك اقتصادي اميركي كـ بولدينج K. Boulding وكاتب هذه السطور، قبل ثلاثة عشر عاماً، اعادة وضع التبادل السلعي في اطار القسرية (الضرائب، الاقتطاعات العامة) والتحويلات الاجتماعية (هدايا، سياسة اجتماعية)[٣٣].

منطق التضامن يجد تعبيراً مقبولاً لدى كل فكر حديث في البند ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان: «كل فرد له حق الحياة..». وهو بيان يدين كل شكل من اشكال تدمير او اتلاف الكائن الحي للكائن الحي ويحفز حب الاطلاع على كل ما يتعلق بالاضرار التي يسببها التنظيم الاجتماعي لسلامة الكائن الانساني، حيث كان. لا ينبغي، لجعله فعالاً، ان نكتفي بتسجيل المساوات السلعية في الحق والتملك، في التعويضات والتعويضات ـ المضادة كما تبدوان كـ «امر طبيعي» بل لا بد من البحث عن نتائجها المباشرة وغير المباشرة على سلامة الكائن الانساني. البند ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان واصلته على نحو بارز اشغال اليونسكو الاخيرة حول حق كل انسان في بلوغ كامل تطوره.

اذا كانت ما زالت هذه المبادىء الاولوية، في امة او على صعيد العالم، معتبرة ثورية من قبل انصار الابقاء على الاوضاع الراهنة المعلنين او المستترين، فذلك لانها تصدم وتعاكس انانية الامم والطبقات.

لكنها مدعومة في القرن العشرين بقوى اجتماعية في منتهى

القوة: قوة الامم المحرومة التي رفعت بمعنى ما، راية الطبقات المحرومة في القرن الماضي. زوال الاستعمار، صعود البلاد النامية السياسي، انتشار الاعلام، تساعدوا جميعاً على وضع الاقتصاد السلعي موضع الاتهام في العالم كله. فقد تم «اكتشاف» الفقر المطلق والفقر «النسبي». وبدأت عبارات مثل «العدالة» «الانصاف»، «المساواة» «تضامن انساني» تغزو التقارير الاقتصادية للخبراء الاكثر كفاية. الحياد المفترض لعلم الاقتصاد، الاستقلال المزعوم للوسائل حيال الغايات، الحواجز التي اعتبرت منيعة بين الاقتصادي، السياسي والاجتماعي تكشف، منذ الآن، كما كانت دائماً، اديولجيات موظفة في خدمة المصالح المكتسبة.

بالامكان استخلاص واستخدام ضوابط مضطردة مراقبة من العلوم وتطبيقية في المجال الاقتصادي، دون ان نضطر لخلط الانسان بانسان الاوالية السلعية الكبرى الآلي.

النزاع بين مذهب السوق «المحض» ومذهب السوق «المصحح» بمبدأ التضامن يتجلى في كل تاريخ الغرب الاقتصادي منذ التصنيع. ثم اخذ منذ الحرب العالمية الثانية بعداً كونياً وحدة مخيفة زادتها الأزمة تفاقماً. كانت تكاليف التضامن، خلال مرحلة معدلات النمو الاستثنائية الارتفاع، محتملة دون عناء، اما منذ الأزمة فقد باتت موضوع جدال حاد بين الطبقات وبين الامم.

خاصة وان نفس اسس التنظيم الاقتصادي في الغرب ـ التملك الخاص لوسائل الانتاج والسيادة القومية ـ غدت محل نزاع. هل يستطيع الاقتصاد الرأسمالي اللامركزي ان يفلت من النقد عندما نرى

انه في نفس الوقت الذي تسيطر فيه عليه احتكاراته ومجموعاته المالية، لم يوفق في تخليص العالم من الجوع والبؤس(*)؟ ماذا تعني السيادة القومية حيال التفاوتات الصرخة بين الامم ـ الامبراطورية والامم الصغيرة التي هي، من الناحية الواقعية المحضة، اشباه ـ امم دون تلاحم داخلي متين ولا سلطة فعلية امام الاجنبي؟

شكوك حول الاقتصاد الليبيرالي الذي يواجه مهاماً ومتاعب لم يخلق لها، شكوك حول صدق مبدأ السيادة القومية، هذا هو المناخ التاريخي الذي بدأت فيه المطالبة بالتطور الجديد.

سياسة التنمية وسياسة تكون الامم الفتية تحالفتا: ومعاً تتحديان الارثوذكسية السياسية والاقتصادية.

الاولى تحاول هيكلة اقتصاديات سيئة التطور، تتميز بسوء ترابط تدفقاتها، بسيطرة الاجنبي وبتبذير الموارد البشرية.

الثانية ترمي إلى اعادة هيكلة مجموع علاقات الامة الفتية مع الخارج، إلى تخفيض السيطرة التي تكابدها، إلى تكثيف تلاحمها وزيادة قدرتها على المفاوضة.

مظاهر التطور الجديد مترابطة اذن ترابطاً وثيقاً.

١ . المطلوب هو الانعتاق بالقدر الضروري من ارغام السوق الداخلية والخارجية من اجل رفع شأن الانسان، انه جدل الحاجات الاساسية والقوة الشرائية.

(*) هو لم يحاول لانه لم يوفق، اذ انه بمنطقه السلعي الصارم، الربح اولاً والربح اخيراً، ما زال ينظم تجويع العالم الثالث ليس عبر التبادل غير المتكافىء وحسب بل وبالشركات المتعددة الجنسية ايضاً. (المترجم).

٢ . المطلوب ايضاً هو تخفيض تأثيرات البنى المفروضة من القوى الكبرى والعثور على نقاط انخراط في شبكات الاقتصاد العالمي، انها جدلية الاستقلال والتعاون.

٣ . المطلوب هو العثور على ترابط الصناعات والزراعات الامثل، انه جدل البنى الاقتصادية الداخلية والخارجية.

١ . جدل الحاجات الاساسية والقوة الشرائية

هذا الجدل، الذي يأخذ اشكالاً مأساوية في البلاد النامية الاكثر فقراً، فعال ايضاً في البلاد المتطورة اذ انها لم تقض كلياً على الفقر، وفضلاً عن ذلك، فالمحاسبات الخاصة والاجتماعية، التي تمارسها، رغم التقدم الكبير، توشك ان تخدعنا فيما يخص احترام سلامة الكائن الانساني اثناء العمل وفي الحياة.

المحاسبات العامة المتكونة من المحاسبات الخاصة ذات التأثير الفردي والاقتصادي الضيق تجهل امورتيسمون الانسان: وهذا ما اشار اليه سيمون كوزنيت منذ وقت طويل.

لا بد من اخضاع مبلغ وبنية التكاليف الاجتماعية لتحليل يتقدم ببطء لقياس تأثيراتها من زاوية «الامورتيسمون الانساني». الامورتيسمون يُحسب عادة للرأسمال المادي ووسائل الانتاج؛ لكنه لم يحسب بعد على نحو صحيح بالنسبة للعنصر رغم تقدم الارجونوميا Ergonomie(*) والدراسات الخاصة بالانهاك العمالي.

(*) طريقة نشأت في امريكا بعد الحرب الثانية هدفها تكييف وتائر العمل مع العامل ابتغاء زيادة انتاجيته. انها تايلورية اقل فظاظة في الظاهر. (المترجم).

فضلاً عن انه في البلدان الاكثر تطوراً، يوجد جزء من السكان لا يحصل على الحد الادنى الضروري للحياة او الحد الادنى الضروري لتأمين حياة لائقة في المجتمع الذي ينتمي اليه.

منذ ١٩٥٢ اعتبرت المدارس الفرنسية من الضروري حساب «تكاليف الانسان» اي الوضع الانساني للحياة بالنسبة لكل عامل وكل مواطن.

وهي تصنف إلى ثلاث مجموعات: التكاليف التي تؤمن من التوازن الجسدي والذهني للفرد، التكاليف التي تسمح لكل احد بالحصول على حياة ثقافية واخلاقية (تعليم) والتكاليف التي تقدم لكل احد الحد الادنى من اوقات الفراغ التي بدونها يصبح وعي الذات مستحيلاً.

ادخال هذه التكاليف في المحاسبات الخاصة والاجتماعية، هو في حد ذاته قطيعة مع منطق الايسار. وهو يعني القبول بان الفرد الحي له الاولوية في توزيع الناتج والداخل. حياة الناس هي، في الحق، مفضلة على مزيد من الاثراء. هذا الامر الالزامي يتحدد، ككل أمر، بشروط المكان والزمان والوسط الثقافي. من الواضح ايضاً، ان يصطدم باستحالات مطلقة، انه يستدعي على كل حال بحثاً دقيقاً حول حقل الممكنات ويقبل مراتبية من التلبيات والاستخدامات مختلفة جذرياً عن المراتبية التي يمليها الايسار.

الامر الالزامي وحساب «تكاليف الانسان» مرتبطان بالاهتمام بـ:

ـ الآثار «النافعة» موضوعياً.

- امكانيات الكائن الانساني.
- تأويجات متعددة الابعاد.

بتحديد طابعها، ولو اجمالياً، نلتقي بجزء من مطالب التطور الجديد: هذه المطالب تصدر عن مؤسسات مترددة وترافقها ردود فعل انفعالية، وايضاً تضع الاقتصاد ذا القصد العلمي وحركة العلوم على طريق التلاقي المثير.

الآثار «النافعة» اجتماعياً

النظرية الاقتصادية الرائجة حُضّرت انطلاقاً من القيمة الذاتية للمنفعة المحايدة (المنفعة Ophélimité). قوتها تكمن في زعمها احترام حرية الاختيارات الفردية، على عكس التوزيع التعسفي للوجبات Rations من قبل الوزارة المركزية للتخطيط الخاضعة لحزب واحد. اما ضعفها فيكمن في ان الانسان، قبل ان يختار، يجب ان يكون، ان يبقى على قيد الحياة، وبان حرية الاختيارات الذاتية ليست كاملة الا لدى اناس مطلعين وقادرين على اصدار الاحكام العقلانية. والحالة ان الاسواق لا تستنير الا قليلاً بالعقلانية العلمية، وانه ينظر اليها من زاوية الانتاج او الاستهلاك، وايسار الذين يدخلون الى السوق مرتبط بظروف تاريخية مستقلة عن اي عقلانية اقتصادية، حتى ولو كانت متساهلة جداً. والنتيجة هي تلبية رغبات شراء منتجات كمالية ونصف كماليـة قبل تلبية حاجات جميع الناس الحيوية والبيولوجية) والوجودية (مستوى انساني للحياة).

ليس المطلوب اطلاق اللجـوء إلى الارغام لاطعـام الناس كالانعام، او تربية الناس كاطفال ابديين، او تحرير اناس الغد بعد امد

طويل او قصير بسحق اناس اليوم في ميكانيك مخطط يسهر على تنفيذه بوليس الدولة. المطلوب هو وضع الناس، بفضل الجهد الجماعي، في وضع يكونون فيه قادرين على اطعام انفسهم، على تشكيل انفسهم بوعي وعلى تحقيق تحررهم الخاص بدون عنف.

السجال والسجال ـ المضاد راكما البلبلات والقيا ظلالاً من الشك على ملاحظات اجمالية وفجة لكنها اكيدة ولا يمكن التخلص منها بالسخرية او بمؤامرة الصمت. في هذا الوقت حيث يدور النقاش عند اكثر الناس غنى عن الحميات الغذائية الملائمة للنحافة، عن افضل منتجات التسمير Bronzage بدون اخطار، عن مزايا كل من الكوكتيل والويسكي، من الصعب ان نجعل الانسان يسلم بان المعارف الايجابية حول الشروط الموضوعية للصحة الانسانية لا معنى لها لتصحيح بعض الآثار الهدامة المرتبطة بالاقتصاد القائم على مبدأ الايسار ولانارة قرارات «الزبائن».

اشغال اندري ماير A. Mayer حول الوجبات الغذائية السوية المحسوبة بالسعيرات الحرارية، مع الاهتمام ببنيات العناصر المكونة والضروريات Oligo - Éléments، تشكل دليلاً لا جدال فيه من اجل ممارسة الافراد والحاكمين لنقدهم الذاتي. انها تساعد على محاكمة مواقف وتصرفات لا عقلانيـة من اي النواحي اتيتها، دون ان تفرض على المعنيين عقلانية انسان المخبر.

معارف العلوم الطبية الاكثر رسوخاً تقترح على الشعوب وعلى المسؤولين السياسيين اهدافاً رصدتها سلفاً وصنفتها المنظمة العالمية للصحة (OMS) ويُسعى في بلوغها خاصة اعتماداً على ضبط الاسواق:

اتقاء ظهور الامراض من علاج الامراض القابلة للشفاء، تخفيض آلام الامراض المزمنة، تأمين اعادة ادماج المرضى الذين لم يشفوا تماماً في الحياة الاجتماعية والمهنية، توفير حاجات المريض واسرته. من عساه يرفض هذا البرنامج؟ انه ما علمتنا اياه العلوم حول مكعب الهواء، الانارة وحفظ الصحة في المساكن لا يجوز ان يتناساه صراحة المسؤولون عن السياسة البلدية أو الوطنية...

الآثار «النافعة» موضوعياً، المفيدة او المضرة، سواء بسواء، اعترف بها الاقتصاد ذو القصد العلمي: فهو: رغم المقاومة المريرة، ينفتح على الارشادات التي تقدمها. انه يبتعد من المنفعة الذاتية لمدارس قينا والكلاسيك المحدثين، انه يتجاوز منفعة الباريتيين Paretiens المحايدة التي تضع على نفس المستوى جميع رغبات استخدام او شراء السلع.

امكانيات الكائن الانساني

تطور اقتصاد دولة نامية يولد في الاستباق Anticipation؛ النظرة الاستقبالية Prospective لما يمكن ان يصير، تسبق المشاريع والمخططات. البحوث المنجمية او بحوث الطاقة تكتشف موارد ما تحت الارض، بحوث اخرى تنكب على طبيعة اعماق البحار الفيزيقو-كميائية. الاستثمارات الاستقبالية تسبق الاستثمارات المرصودة لبناء التجهيزات، البنى التحتية والعمارات والآلات، من انتاج وترويج الناتج.

عمليات الاستقبالية تجري على امتداد عقود. فهي تعبىء الوسائل الهائلة التي في حوزة المجموعات المالية، بمساعدة او بدون مساعدة

السلطات العامة. اقتصاد الربح الخاص يراهن اذن، بصدد البلاد النامية، على الموارد الموجودة بالقوة المسماة بالطبيعية لكي يستخرج منها منتجات مرصودة للزبائن الموسرة؛ فهو يظل وفياً لمنطقه الخاص كاقتصاد سلعي، متخلصاً من او مهملاً لاستقبالية الموارد الممكنة التي يشكلها الناس انفسهم. هؤلاء الناس لم يعن بهم، كما هم، ومن اجلهم، بل يهتم بهم الاقتصاد السلعي بقدر ما يقدمون فقط من قوة عمل للمنشأة الخاصة. ونظراً إلى ان الدول في البلدان النامية فقيرة، فان الامكانيات البشرية لم تكتشف، لم تستثمر بفضل استراتيجية فعالة للغذاء، لحفظ الصحة والتثقيف الاساسي. هذه المفارقة التي تعيها جماهير السكان والاحزاب المتطرفة، هي سبب ردود الفعل العنيفة التي تحاول، لفترة، قمعها انظمة مستقلة عن كل رقابة ديمقراطية.

العلاجات الحقيقية خاضعة لتغيير عميق في نفس مفهوم وممارسة الاقتصاد؛ اننا نرى تباشيره الاولى، لكنه ما زال مزيفاً بفضل انحراف مرتبط بحالة فكرية اشاعها الاقتصاد السلعي.

أحسن مثل على ذلك، في مستوى الاقتصاد « المتحذلق »، هو الحساب المزعوم لسعر انسان[٣٥]. من يحاولون ذلك يستخدمون طرقاً عديدة.

اما انهم يقدرون الاسهام، المتوقع في لحظة معينة بمعدل ترهين، في الانتاج القومي الخام لفرد خلال الديمومة المحتملة لحياته. بغض النظر عن مصاعب هذا الحساب التقنية، فانه من الواضح بان هذا السعر، هذه «القيمة» بالنسبة للمجتمع، ليست القيمة، ليس السعر بالنسبة للفرد المعني. إتخاذ الناتج القومي الخام مرجعاً يفشل هو الآخر في قياس الاسهامات المتعددة الابعاد لفرد في المجتمع الذي يعيش فيه قياساً صحيحاً.

او انهم يتوقعون، في لحظة معينة، الخسارة التي يلحقها بالمجتمع موت فرد ينجر عنه تخفيض نفقات الاستهلاك. اذا كان هذا الفرد غير منتج، فموته يخفض من اعباء المجتمع الصافية: النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الطريقة بادية للعيان.

واخيراً، يبقى قسط التأمين الذي يدفعه شخص لكي يضمن مخاطر حادث مميت. الرجوع الى التعويض المالي الذي تمنى دفعه لاسرته، ليس، بأي درجة، مؤشراً لقيمة حياته.

هذه الطرق المعتوهة تعطي الانطباع بان المجتمع لا يملك طرقاً علمية لحساب، بالمعنى الدقيق للكلمة، نتائج خسارة الاسهامات المتعددة الابعاد لاحد اعضائه.

هذا لا يعني بداهة بانه عاجز، بالنسبة لمجموعات اجتماعية متجانسة احصائياً، على تقدير جد تقريبي للنفقات التي وظفت لتأهيل انسان راشد للعمل وللناتج الاجتماعي المنتظر منه.

بامكان المرء ان يحصل، بالنسبة للمجموعة، من جهة على الناتج المتوقع خلال اربعين عاماً من الجهد المفيد: الغذاء والسكن، ناتج العمل المنجز فعلاً، الضرائب والاعباء الاجتماعية، ومن الجهة الاخرى على كافة التكوين خلال عشرين عاماً: الغذاء، التثقيف التأهيل المهني. فاي مراجع السعر نختار، خلال هاتين الفترتين؟ ما هي التصحيحات التي نفترح للسلع والطرق الجديدة؟ ما هي الدلالة التي تعطي لمقارنات بين جماعات اجتماعية مختلفة تتضاعف مصاعب الاحصاء المألوفة، في هذه الحالة، بالعجز عن قراءة حساب للفوارق النوعية بين الافراد العائشين في مجتمع، والتي لا تنعكس في الناتج او

الكلفة التي يفترض في السوق ان تعزوها لها.

في البلاد النامية الاكثر انتباهاً لمصير الناس، السياسية الاجتماعية تتقدم على الحساب، واذا نتج عن ذلك، خلال فترة، طويلة، مصاعب، فعلى المرء ان يقول بان مصير العمال و«المستبعدين» في نهاية المطاف، ورغم الهزات والازمات، يتحسن اكبر الظن.

حتى في البلاد المتطورة ما زالت هناك طبقات من الطاقة الانسانية لم يقع اكتشافها بعد. فماذا عسانا نقول عن البلاد النامية؟

التأويجات المتعددة الابعاد

الطاقات التي يحملها كائن انساني لا تختزل بداهة للطاقات التي يمارسها كمشتر وبائع في السوق، كمنتج ومستهلك لسلعة. مكاسب البيولوجيا، الارجونوميا، طب العمل، علم النفس، خصبة بالاعتراضات التي تواجه بها اقتصاد السوق، انها تفتح امام الاقتصادي منظورات جديدة لانها تفرض عليه ان ينتبه لوقائع تعود على تجاهلها.

استهلاك السلع الهشة Périssables، مثلاً، ليس نقطة نهاية، لا يستطيع الاقتصاد ذو القصد العلمي ان يعفي نفسه من معرفة العواقب التي تنجر عن الاستهلاك، بحجمه او تركيبه، على توازن الانسان الجسدينفسي Psychosomatique وعلى مقدرته على الاسهامات الفكرية، الاجتماعية والاقتصادية: تنتج عن ذلك نتائج دقيقة لا يجادل فيها احد، لكن دون ان يلمح انها تدين اقتصاد المحض للسوق، انها السياسات المدعوة بسياسات «الاستهلاك الموسع» بفضل المساعدات الحكومية، الرقابات الاجتماعية على الانفاق الاستهلاكي

وتثقيف المشتري.

الانتاج الذي يغير البنية الفيزيقية للاشياء يهم العامل ايضاً، الذي يدربه او يشوهه، يعلي من شأنه او ينزل به إلى الحضيض في كينونته الشاملة.

بعبارات عامة، الحياة في مجتمع هي تركيبة من النشاطات ولقاء عناصر يقدم بعضها لبعض وعلى نحو تطوري، اقتصاديات خارجية ذات طابع اجتماعي تجهله معرفة الاسواق، لكن لا بد من «اكتشافه» لتحضير معرفة اقل نقصانـاً، اقتصادياً وانسانياً اكثر فاعلية.

«اقتصاد كل انسان وجميع الناس» ليس توصية ذات طبيعة اخلاقية، تعليق اخلاقي بروتستاني لا غير، ضد الاواليات الاقتصادية المزعومة. الهدف المعين ينتمي للمعرفة الاقتصادية المراقبة من قبل العلوم، انه يساعدنا على ان ندرك باننا لا نعلم ما اذا كنا اغنياء او فقراء ما دمنا لم نشرع في ارتياد، في استثمار واحياء امكانيات المورد الانساني. هذا صحيح بالنسبة للبلاد القديمة الموجهة لمراكمة الرساميل والصنع للزبائن الموسرة، واكثر صحة، بالنسبة للبلاد النامية التي تسعى للانخراط في دورات الاقتصاد الحديث.

كان لا بد من التذكير بذلك لوضع المناقشة حول الحاجات الاساسية في موضعها الصحيح.

سياسة المساعدات والمحـاباة الممنوحة للمبادلات الخارجية (الامتيازات المعممة مثلاً) لم تعط الا نتائج غير كافية ابداً. في نهاية العقد الثاني من التطور، المسؤولون والرأي العام يتساءلون عن مبرر الاستراتيجيات التي طبقت حتى الآن.

بالنسبة للبلاد الاكثر فقراً، المساعدة بدون قيد او شرط، ليست محل نظر. بالنسبة للبلاد المتوسطة، يتساءل المرء عما اذا كان لا بد من مراجعة استراتيجية التصنيع في مضمونها، توجهها ووتيرتها.

التصنيع اطلقته البلاد المتقدمة، لمصلحتها هي، وهو يشكل جزيرات او اماكن محصورة في اقتصاديات سكان زراعيين وانتاج زراعي. انه يشجع، على حساب زراعات القوت، الزراعات التصديرية التي تغني او تفاقم عجز الميزان التجاري لانها تقتضي استيراد السماد والآلات.

ادخال التقنيات المتقدمة لا يأتي ابداً وحده، بل يترافق بتغيرات محلية في اسلوب الحياة وتقليد طائش، محاكاة شبه ارتكاسية للبلدان الغنية من منتجي ومستهلكي البلاد النامية، هذا التقليد، الذي غالباً ما شُجب، يفصم عرى التضامن التقليدي وينسي حاجات ومطامح مجموع السكان. وهكذا للحاق بالغرب، لتدارك التخلف التكنولوجي، تضحي دول البلاد النامية بالبشر وتديم تبعيتها.

كرد فعل على هذا الخطأ بدأ يتكون مذهب «الحاجات الاساسية» والتطور المشدود إلى نفسه Auto - Centré. لا تختزل الحاجات الاساسية ابداً إلى وجبات الاكل السوية، توافر هذه الوجبات ليس سوى شرط ضروري، سوى خطوة اولى.

في كل مكان، ومهما كان الوسط الثقافي، الانسان «هذا الحيوان الرامز» (روييرRUYER) ينيط بطعامه؛ بسكنه وبعمله قيمًا رمزية؛ وانه لخطر، حتى لمجرد المحافظة على حد ادنى من النظام العام، المطالبة بحرمانه منها. اذا تطور بواسطة التثقيف فانه يستبدل القيم الموروثة قيمًا

اخرى ولا يستغني ابداً عنها. وسط العمل او الحياة، ورشة، قرية، يبث رسائل وذكريات. اقتصاد الرموز يتخطى البنى الفيزيقية ويتغلغل في المجتمعات: ان له فعاليته التي لا تقبل ان تُختزل إلى الانتاجية الفيزيقية وإلى مرْدودِيَّة السوق.

تساعدنا البلدان النامية على فهم الاقتصاد بحق وحقيق Réelle-Réelle. الذي لا تعبر عنه قيم السوق النقدية التي اخضعها للانكماش الرقم القياسي للاسعار؛ هذا الاقتصاد يخص السلع الفيزيقية والرموز التي تحملها، قبل وبعد عمليات السوق. التطور الذي هو دوماً ثقافي ومادي، يتخطى ثنائي المشتريات ـ المبيعات: الافضليات التي يكشف عنها ليست سوى جزء، الاقل حسمًا اكبر الظن، من الافضليات التي يزيح عنها المحيط النقاب. ادوات، وسائل الانتاج التي اقامها الناس، حاملة لدلالات مقبولة او مرفوضة، انها تشجع او تثبط الجهد، من أجل نفس مستوى الاجر.

عندما يستيقظ سكان بلد نام على الحرية، فان قادته السياسيين يميلون إلى محاربة الدولة المستعمرة بنفس الوسائل التي استخدمتها هي لارساء سيطرتها، بالحافز الوطني والقومي.

من جهة اخرى يمارس المثل الذي اعطته الصناعات الدخيلة سحره.

واخيراً، من الواضح ان تصنيع البلدان النامية يشجع خلال مدة وبشروط عديدة، توازن ميزان مدفوعاتها.

كل شيء يساعد، بالتالي، على التصنيع السريع وغير المتماسك بدون تهيئة بيئة للاستقبال.

كرد فعل، نفضل اليوم، عن صواب، التطور المشدود إلى نفسه، اي الموجه نحو احياء واستثمار السكان انفسهم بتقنيات على قدهم ومقاسهم وبقصد تمكينهم من الحصول على ضرورات حياتهم على عين المكان دون قلب عاداتهم وطبائعهم رأساً على عقب(*) وهذا لا يتعارض لا مع التحويل الفطن والتدريجي لتقنيات التحديث ولا مع التصنيع الاهلي بفضل الادخار المحلي.

على كل حال، خلال مرحلة الانتقال يراهن حتمًا التطور المشدود إلى نفسه على نزوعين حقيقيين واساسيين: **النزوع إلى العمل والنزوع إلى التغيير** (إلى التجديد).

الاول يتحدد بتتمة جهود، في الكمي والنوعي معاً، يقبل السكان، فيما وراء مستوى معين للحياة، ان يقدموه رداً على حافز دقيق.

الثاني هو التغيير الفعال في تنظيم وحدات صنع المنتجات الذي يقدر عليه المسؤولون، أملاً في نتيجة اضافية ليست الربح فقط، انطلاقاً من مستوى معين.

هذه الصيغة تشمل جميع المغللات (ربح، قوة، هيبة) وتخص

(*) هذا حسن. لكن ليس كل المطلوب: تمكين السكان من انتاج قيم استعمالية على طريقتهم الخاصة مرصودة حصراً لارضاء حاجاتهم الفعلية ورغباتهم التي لم يغرّبها الاعلان. اي الحاجات والرغبات التي حددوها بانفسهم بعيداً عن مطالب السوق وتجاوباً مع قيمهم الثقافية. اشار ف. بيرو قبل قليل، لكن دون ان يقف عنده طويلاً، الى خطر جسيم: اهمال الزراعات القوتية لصالح الزراعات التصديرية في البلاد النامية. تمكين السكان من امكانية تحديد احتياجاتهم وتلبيتها بانفسهم يمر بردّ الاعتبار للزراعات القوتية والتصنيع الخفيف المتناغم معها. يبدو انه ليس للبلاد النامية من بديل عن الموت جوعاً غير هذا البديل.

جميع الوحدات (الخاصة، العامة، او المختلطة). وهي تبقى مفتوحة لما اسماه ادولف بيرل TRANSCENDENTAL MARGIN الحد (الهامش) الاعلى، حد النتائج، فيما وراء المصالح الخاصة، الذي يستطيع مجتمع نَيْله ان هو اثار انضمامهم العارم والدائم لمشروع جماعي عظيم. صحيح ان ثمة طريقتين لتلبية الحاجات الاساسية: مساعدة الناس او تقديم العمل لهم ـ المساعدة والدخل.

لكن مقارنة هذه الطريقة بالاولى، كما فعل ذلك في بحث مهم، بول سترتن P. Streeten لا تبدو لي في محلها تماماً.

لنفترض ان جهاز الانتاج رُكّب: يبقى علينا ان نعرف ما اذا كان الناس الذين لم تُلَبَّ حاجاتهم الاساسية بعد لهم الطاقة والتأهيل المطلوبان للتشغيل والا، فلا بد من قبول تقديم سلفة لهم تمكنهم من الحصول على عمل. فاذا كان ذلك قد تم فعلاً، فعلى المرء ان يسأل ما اذا كان الاجر كافياً لكي ينجزوا عملهم دون ان يُوهِنَهم جسدياً: التعلق بمبدأ انتاجية القيم السلعية الذي يحسبه رب العمل «استهلك» كثيراً وكثيراً جداً من البشر خلال تاريخ الاستعمار وما بعد الاستعمار.

وفضلاً عن ذلك، وباستثناء العمل المأجور، بامكان التطور المشدود إلى نفسه ان يلجأ إلى الصناعات الحرفية المحسنة، إلى الجمعيات التعاونية المكونة من الوحدات الصغيرة، إلى تجمعات الانتاج تبعاً للتقاليد المحلية. بامكان المرشدين المنتدبين من نفس البلاد والمؤهلين تأهيلاً لائقاً ان يدخلوا تحسينات على التقنيات، ان يزيدوا الانتاج ويحرروا سكان الريف من احدى اسوأ صور الخنوع: التبعية

الغذائية.

اما تلبية الحاجات الاساسية على صعيد العالم، فاننا لا ننكر، بل، بالعكس، نؤكد استناداً إلى آراء خبراء مستقلين ودراسات معمقة، بانها تخضع لتغييرات في بنى استهلاك البلاد المتطورة والبلاد النامية. لا وجود لأية عقبة تقنية او تنظيمية كأداء تعارض ذلك. طالما لم ينجز شيء ما في هذا الاتجاه، فعلينا ان نفكر مثل جوليان بيند، J. Benda الذي اختتم احد كتبه: «بالاجمال نحن عرق جد كريه!».

٢ - جدلية الاستقلال والتعاون (٣٦)

جميع البلدان السائرة في طريق التطور، وان بدرجات متنوعة، شديدة التبعية في مبادلاتها الخارجية وتعاني، في هذا المجال، على نحو غير متماثل، من نتائج تأثيرها وهيمنتها وسيطرتها الجزئية.

تأثيرها: ملحوظ في تتلمذ طبقاتها الميسورة على الاغنياء الذين تتاجر معهم وتقليدها لاذواقهم: فهي تتشبه بهم في انماط حياتهم واستهلاكهم (دوزن بيري Duesenberry)؛ وتجد هذه الطبقات الميسورة نفسها مقلدة من الطبقات الوسطى الجديدة ومحسودة من الجماهير.

هيمنتها: التهديد بوقف التجارة (أ - مارشال) كما يمارس التفاوت الهائل في المعارف التقنية وفي وسائل التمويل ضغطاً دائماً لغير صالح البلدان المذكورة سواء في اعداد الاتفاقات الخاصة او العامة او في تحرير قوائم الشروط.

سيطرتها الجزئية: في قطاعات معينة حيث الكميات المباعة والاسعار يحددها عملياً وسطاء محتكرون للعرض مدعومين من حكوماتهم الخاصة.

هذه الوقائع الاكيدة لا تجد لها مكاناً في النماذج الكلاسيكية للتبادل الخارجي، سواء اكانت من طراز ريكاردو ـ هيوم او من طراز هكشير ـ اولين. الجامع المشترك بين هذه النماذج هو انها رُسمت في الستاتيك، في فرضية المزاحمة الكاملة، لافتراض ان عناصر الانتاج متجانسة، والتقنية مسلمة وثابتة واستبدال المنتجات خالٍ من العيوب.

تعقيدات هذه النماذج واثراءاتها المتعاقبة تبرهن على براعة كبرى دون ان تغير شيئاً من جوهرها. انها صياغات تقوض ظاهرة التبادل بين الامم. بدلاً من تبسيطها لجعلها معقولة انها تفرض على بعض المنظمات تصميمًا لسوق صرفه، تصميمًا يستبعد برسمه كل تنظيم.

في معرض الحديث عن البلدان السائرة في طريق التطور، يفرض السؤال التالي نفسه: هل نحن امام تجارة بين شركات كبرى، ام امام تجارة بين وحدات صغيرة وافراد في شبكة مبادلات خارجية تمكنهم من اظهار ميولهم وافضلياتهم؟

ألا يفرغ توسط ستائر الاحتكارات بين المنتج والمستهلك، بين منتج من بلد غني وقوي ومشترٍ من بلد فقير وضعيف، من جوهرها النظريات الرائجة حول علاقات التبادل والكسب بفضل التبادل؟

بحوث حديثة مثل نظرية الفارق التيكنولوجي (م. ف. بوصنر) ونظرية دورة الناتج (ر. فيرنون) عالجت بمنتهى الصواب الامم كبنى مختلفة بعضها عن بعض وتقطع بالتالي الصلة مع النماذج الكلاسيكية.

بنى البلدان السائرة في طريق التطور تضعها، في مجال التجارة

الخارجية، في خدمة الاجنبي . .

فتنميتها منفتحة على الخارج بالاستثمارات المباشرة التي تتلقاها، وذلك بسبب انحرافات تجارية وبرسم محاور محظوظة للتجارة. غالباً ما تتعرض البلدان السائرة في طريق التطور لبروتسيس الارسملة: تدفق الرساميل التي تصدرها الشركات الاجنبية يفوق تدفق الرساميل إلى داخل هذه البلدان.

وفضلاً عن ذلك، فتدفق السلع يتكون في اوضاع بحيث تتدهور حدود التبادل باستمرار في بعض الحالات. واخيراً يضاف إلى ذلك **هجرة الادمغة**، فافضل المهندسين، العلماء والتقنيين تجتذبهم الرواتب ووسائل العمل في البلدان الغنية، فيهاجرون.

وباختصار، فهذه الخسارة المادية تضر بالبلدان السائرة في طريق التطور، التي ينزع اقتصادها إلى الخضوع لمن يقررون مصيره من اجانب القطاع الخاص والعام.

فقط ضمن هذه الملابسات يمكن ان يتحدد مشكل السياسة الخارجية الحاسم اكبر الظن في التطور الجديد: السعي المنهجي والدائب وراء الملاءمة بين ضرورة التعاون مع الخارج والحاجة لتطور مستقل.

مضمون سياسة التطور الجديد

لنلق اولاً نظرة اجمالية على غاية واهداف هذه السياسة، قبل ان نحلل شروطها ووسائلها.

الغاية ليست سوى تحرير شعب من التبعية للخارج، ملاحقة

ذلك تجري في وقت واحد مع التطور المادي والفكري لاعضائه. امة ما هي شعب يصعد. انها شكل ملائم من «التحريك الديناميكي لكيان المجتمع نفسه».

هذان الهدفان ليسا منسجمين بالضرورة.

يسجل التاريخ حالات عديدة حيث «رفاهية» شعب من الشعوب تحققت بقبوله التبعية والخضوع.

اضافة إلى ان التطور المادي كما يراه الآخر، كما يراه البائع الباحث عن زبائن، مختلف تماماً عن التطور المادي كما يقدره سكان مهمومون بصيانة هويتهم الثقافية (الخصبة من جميع النواحي، حتى في نظام انتاج وتبادل السلع). دفعة واحدة، نواجه قرارات متعددة المعايير Multicritères من العسير دائماً ومن شبه المستحيل نمذجتها Modéliser عندما تستهدف قيماً نفسية وثقافية.

قدنخطىء مع ذلك المشكل الملموس، الايجابي، المباشر، اذا تناسينا مفهوم المصلحة الوطنية او المنفعة الوطنية: فهذا المفهوم حي لدى النخب الفكرية والروحية، لدى حكام ومحكومي البلاد السائرة في طريق صنع نفسها، وهذا العرض لا يستطيع الاقتصار على الاقتصاد السلعي المحض. خاصة ان حالة العالم اليوم تدعونا إلى فتح العيون على «قذارة» الاقتصاد السلعي والاقتصاد «الطاهر» ايضاً. هذه هي البواعث المناسبة.

فضلاً عن ان الاسباب التحليلية لا تنقصنا[٣٧].

الامة والاقتصاد الوطني منظمتان، التنظيم يتوغل في حقل

الاقتصاد المجرد والمقعَّد، انه يفترض ترتيباً مراتبياً للكيانات مأخوذة كمكونات في كيان مأخوذ هو الآخر في كل. وهذا ينطبق على المؤسسة وعلى مجموعة مؤسسات؛ الصناعة والمنطقة تقبلان عنصر تنظيم، ايضاً الامة ومجموع الامم.

يتجلى طابع آخر جوهري مرتبط بالتنظيم ارتباطاً وثيقاً ليعطي للامة خصائصها: انه بنية، مجموع نِسب وعلاقات لا تستطيع ان تغير نفسها فوراً، دون جهد ودون تكاليف. الامة اما «صناعية» واما «زراعية»، مصدرة للمنتجات الصناعية او للمنتجات غير المحولة Primaires؛ فهي تتمتع بصناعة عضوية مع تشكيلة من الصناعات الثقيلة والخفيفة او بصناعة تحويل بدون ارتباط مع مراكز الصناعات الثقيلة... وهلم جرا. دون نسيان ان امة، ان اقتصاداً «وطنياً» يتكون من حيزات اقتصادية خاضعة لقرارات ابناء البلد وحيزات اقتصادية اخرى خاضعة لقرارات الخارج، بوضوح، التطور قوامه تغيير البنى. **مطواعية** Plasticité وحدة او كل، التغيير المطبق على حجمها، على تركيبها، ليست لا شيء ولا لانهائية. فهي خاضعة للاسعار ولكثير من الثابتات Paramètres الاخرى. الاستخدام الواسع للراساميل الثابتة والمؤقلمة، قصور التنظيم تضيق عليها الخناق. اما انتشار الاعلام التقني العام والتأهيل المتعدد الابعاد للملاكات الماهرة والمدراء فانه يتجه إلى انمائها. واجمالاً، عدم كفاية المطاوعية واللاإنقساميات، التي هي نقيض السيولة والانقسامية في التنافس الكامل، تسبب أزمات بنية ذات عواقب كارثية في البلاد النامية.

تلخيصاً، لا يجوز استبعاد «الامة»، تنظيمًا وبنية، من نظرية التجارة بين الامم. الامة، مجموع مركب، مكونة من مجموعات جزئية

مركبة (مؤقلمة او لا). مجرد حضور حكومة او دولة يغير وظائف الانتاج كما يصفها انصار السوق المحضة.

عواقب ما سبق عديدة ومضادة تماماً لمصالح البلاد النامية:

١) بنى المجموعات «الوطنية» متفاوتة قياساً إلى بعضها بعضاً. البعض الذي بحوزته الاحتياطي والاعتمادات يستطيع امتصاص الصدمات الخارجية، على الاقل في الفترة العادية، اما البعض الآخر فهو مستهدف كل الاستهداف بتركيز تجارته الخارجية.

٢) البنى القوية قادرة على التصدير «المندفع» بفضل المعاونة المالية وتنظيم الاسواق، بالنقيض من التصدير الذي «يجتذبه» الطلب الخارجي الموجود سلفاً، الذي تقبله النماذج التقليدية وحدها.

٣) البنى القوية لا تسمح فقط للمنافسة باسعار لا يشق لها غبار (بالتنويع، تكاليف البيع)، بل ايضاً للمنافسة المختلطة التي تما سها الشركات الكبرى المتداخلة مع القوى الكبرى والتي اختارت كأرضية لتوسعها اقتصاديات دول نسبياً ضعيفة.

٤) ينتج من كل هذا، وعلى نحو دائم، وبأثر تجميعي، تأثير بنية تمارسه الاولى على الثانية.

التفاوت واللاتناظرات هي القاعدة اذن. الحقائق الراهنة تجعلنا نفهم، بالعودة الى الماضي، توسع هيمنة تجارة القرن التاسع عشر العالمية: هذه الشروط هي الهيمنة البريطانية، الاستثمارات الخارجية الخالقة للاسواق، واخيراً الارتباط الوثيق بين العلاقات التجارية واحتكارات الانتاج والمال.

سياسة التطور الجديد، رهان التحرر الكبير، تأخذ على هذا النحو مضموناً دقيقاً ومحدداً:

أ ـ كما بدأت البلاد النامية إعادة هيكلة قررها الأجنبي ولحسابه.

ب ـ انخرطت في النضال الاقتصادي والسياسي، من أجل اعادة هيكلة مرغوبة من حكوماتها ومرصودة لمصلحة سكانها(*).

أ ـ اعادة الهيكلة الآتية من الخارج لا تنتهي فقط بتفاوتات التطور «المستوردة» وباتجاه المبادلات والانتاج كلياً للخارج. انها تشمل ايضاً مجموع الاستثمارات في البنى التحتية وفي وسائل الانتاج. تؤثر على انماط الحياة، على تكوين ارباب العمل والكوادر وعلى اذواق الزبائن: هذا التشويه الشامل، هذا الثقل الدائم للاقتصاد الاكثر غنى تكشف انه ضد الحاجات الاساسية للجماهير.

ب ـ عندما تقاوم دولة البلد النامي، فليس عليها اكتشاف حجج جديدة: انها تجدها في ترسانة نظريات جد قديمة.

حماية الصناعات الوليدة اثارتها وأعدتها الولايات المتحدة في بداياتها وأخذت ثانية وَوُضحت مراراً وتكزاراً دون ان يستنتج منها مع ذلك نتيجة خطيرة: جزء الحقيقة الذي تحتويه يضطر المرء، عندما يُستَغَل كل الاستغلال، إلى الاعتراف بان المنافسة تختفي من الوجود اذا كانت دائرة بين شركاء جد متفاوتين.

(*) مع الاسف ما يجري على ارض الواقع مختلف. فالتقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بدأت تنفذه الشركات المتعددة الجنسية لا يترك اي هامش جدي لسكان البلاد النامية للاستفادة من اعادة هيكلة بناهم الاقتصادية. (المترجم).

المنافسة رياضة لها قواعدها ولا تقدم اياً من ثمارها عندما تكون اللعبة قد لُعبت سلفاً. على المنافسة الاقتصادية ان تعد لـ «الافضل» فرصة للانتصار، ذلك الذي ينتج بأفضل التكاليف ويبيع باكثر الاسعار انخفاضاً. انها تغدو مظهراً محضاً اذا كان احد الشركاء قوياً في الواقع بما فيه الكفاية لينتج ما يراه ويفرض تصريفه بالكلفة والسعر اللذين يستطيع وحده ان يمارسهما مؤقتاً او لفترة طويلة. نعني تماماً اننا نبالغ بقصد ان نوضح المواقع المسيطرة التي تفلت من النظرية الرائجة للاحتكارات واحتكارات العرض القائمة على ثابتتين فقط: الاسعار والكميات.

البلد النامي الراغب في الافلات من قبضة سيطرة البنى بمقدوره ايضاً الاستفادة من مفهوم التكاليف المقارنة المتوقعة. انطلاقاً من التكاليف المقارنة الراهنة والمنفذة تدفع الاقتصاديات الاكثر قوة على خفض الحدود التعريفية. الليبرالية الممتدحة، مهما كان موقع الانطلاق، هي مذهب محايد ظاهرياً لكنه احادي الجانب واقعياً.

لننظر مثلاً، في صناعة كذا المزدهرة منذ امد طويل في الولايات المتحدة على ارفع المستويات التقنية. التكاليف على سبيل الافتراض (المثل ليس خيالياً) اكثر انخفاضاً خمس او ست مرات من تكاليف الصناعات المماثلة في اوروبا. بالامكان اثارة حجج «اقتصادية محضة» لصالح ابتلاع الشركات الاضعف من قبل الاقوى. لاجتناب ذلك ولكي يكون للصناعات الاقل قدرة على المنافسة حالياً الوقت الضروري للتكيف ولتصبح قادرة على المساهمات الفعالة والقابلة للتجير، لا بد من اعداد استراتيجية: انها خاضعة لمتغيرات تبدو دراسة الكميات والتكاليف الراهنة، بمفردها، عاجزة عن استيعابها.

فماذا نقول عندما نواجه مجموعة اقتصادية ـ مالية امريكية تواجه صناعة بلد نام؟

الاستراتيجيات الموجهة ضد سيطرة البنى معروفة: فهي تدعى توريدات الاستبدال Importations de Sulestitution، تنويع الصادرات البحث اليقظ والدؤوب على نقاط الاندراج المتخصصة في المبادلات العالمية. ما ينقص البلاد النامية، هو بُعد الوسائل المالية والقدرة على المفاوضة. وعلى اية حال، ليست المساعي المعزولة حول هذا المنتوج او ذاك، حول هذه الكلفة أو تلك، حول هذا السعر او ذاك، هي التي بامكانها حل مشكلتها: بل المطلوب هو استراتيجية شاملة، داخلية الانبثاق ومتكاملة للتصدي قبل الانتقال إلى الهجوم.

استراتيجية الهجوم ليست سوى هيكلة اقتصاد البلد النامي بتدابير تزيد حصة جماهير السكان في تسيير الموارد المحلية وفي توزيع الثمرات التي تعطيها. لا نتحدث عن النفع المقصور على السكان لانه بعد اجراء جميع التصحيحات المفروضة، تبقى ضرورة التقسيم الدولي للعمل.

من بين المظاهر العديدة المترابطة Entre- lies لسياسة الهيكلة هذه نختار المظاهر التي تتضح في ميدان الاستقطاب.

لا نجد، على امتداد التاريخ الاقتصادي، مثلاً واحداً للتنمية المتماثلة الوضع، المتوازنة والموزعة بالتساوي على السكان والمناطق، ولا مثلاً واحداً لتطور مستمر حُقق وُوزع بالتساوي بين السكان والمناطق.

انه لامر واقع ان نلاحظ ان النمو والتطور مرتبطان بالتجمع الحضري وكثافة الاستثمارات، بالناس، بالمبادلات وبالاعلام في

اقاليم محددة. هذا صحيح بالنسبة للمنشآت الكبرى، لتركيبة المنشآت، للامة حيث اقاليم الكثافة الاقتصادية متفاوتة، وللعالم كله.

لنعط الافضلية لمظهر واحد من هذه الاستقطابات: **الصناعة**، التي لها دلالة استثنائية في كل بلد في الحقبة الحديثة.

مجموع منشآت صناعية يقوم في حيز اقتصادي غير راجع لاقليم (مصفوفة Matrice بدون موضعة محددة) او في حيز اقليمي (مصفوفة مشتملة على مرجع موضعي).

هذا المجموع سيدعى قطب تطور عندما يستتبع، لا تناظرياً في وسطه، ظاهرات نمو او (و) تطور دون ان تكون، خلال فترة، المعاملة بالمثل صحيحة.

لننظر في الحيز الاقليمي فقط. تبرهن التجربة على ان المجموع الصناعي، لنقل باختصار الوحدة الكبرى تحدث تجمعاً من المؤسسات والمنشآت التكميلية ـ تجارة المفرق، وسائل نقل، مرافق مواصلات ـ اذا كان الحيز في الاصل «فارغاً» اقتصادياً. الوسائل الاضافية الضرورية لهذا التكثيف هي اما مستعارة من نقط اخرى من نفس الاقليم او الامة، واما مستوردة من الخارج. عندما تكون مستعارة من نقاط اخرى، يترافق التكامل بتفككات اوقعت في الاخطاء التي أشرنا اليها وفي مساجلات في غير محلها.

تنتج هذه التكاملات الديناميكية قوى جذب تمارسها الوحدة الكبرى التي تغدو محركة بدرجة ما. ما ان تتكون، حتى تجر قوى توسع اما بطلبات المواد الاولية واليد العاملة، واما بعروض المنتجات. سواء أكانت طرقات النقل والمواصلات سابقة الوجود او اسهمت الوحدة

الكبرى في انشائها بواسطة السلطات العامة، فان آثار الارتباط بين الاماكن تتولد عنها. في اطراف المحور، تتوسع افاق العناصر الاقتصادية، فتنفتح امامها مناسبات جديدة للاستثمار، ويلقى الاعلام وطلبات المستهلكين تشجيعاً.

آثار الارتباط هذه تُغنَى بآثار الالتقاء Jonction بين التقنيات (تقنيات الصنع، التنظيم، النقل، تأهيل الناس).

خلافاً لتعبئة الموارد المعطلة خلال فترة قصيرة، فان تأثير التكاملات هو الذي ينتج الاندفاع خلال الفترة الطويلة. هذا ما نراه بوضوح عند تبيان مجموعتين من المتتاليات: **متتاليات الاستثمار ومتتاليات التوزيع.**

أ) متتالية SEQUENCE الاستثمار النموذجية تصف العلاقة بين الاستثمار ومن يقومون به.

الاستثمار الاجمالي (I_T)هو ، في كل بورتسيس نمو، حامل **الاستثمار الاساسي الدافع** ENTRAINANT (I_E) **والاستثمار** المدفوع ENTRAINÉ (I_E) الذي هو، نفسه، حاصل الاستثمارات المدفوعة، على طريق الدفع ENTRAINEMENT (خطوط الاستثمارات المدفوعة) (١، ٢. . . . N)

$$\Delta I_T = \Delta I_E + \sum_{1}^{n} \Delta I_e \qquad (1)$$

من هنا يُكتب، كما نعرف، الانتقال من الاستثمار الاضافي إلى **الناتج الاضافي (P) بتطبيق عكس معامل رأس المال $\frac{1}{k}$ على الاستثمار. طريقة جد ناقصة بالامكان تحسينها بتطبيق معامل تكوين الناتج (S) -**

اذ ان هذا التكوين لا يخضع فقط لكمية رأس المال.

من هنا، او حسب العادة

$$\Delta I_T \frac{1}{K_T} = \Delta I_E \frac{1}{K_E} + \sum_1^n \Delta I_e \frac{1}{K_e} \quad (2)$$

او:

$$\Delta I_{T S_T} = \Delta I_{E S_E} + \sum_1^n \Delta I_{e S_e} \quad (3)$$

وبتسجيل المنتجات (P) وفترات تحقيق الآثار الخاصة. بكل منها لتحقيق الاثات $(T_\tau, t, t + \theta)$

$$\Delta P_{T_\tau} = \Delta P_{E_t} + \sum_1^n \Delta P_{e_{t+\theta}} \quad (4)$$

هذه الكتابات تبدد ضروب الابهام التي تُثقل الانتقال من نفقة استثمار الى ناتج، مهما كانت الفترة وخاصة في الفترتين المتوسطة والطويلة.

وتوضح ايضاً الفارق الجذري بين الآثار الكينزية حصراً (تعبئة الموارد المعطلة باعطاء حقنة نقود في بنية مستقرة وآثار التكاملات بتغيير البنية (صناعات جديدة، آثار الالتقاء بين التقنيات وآثار الارتباط بين الاماكن).

ب) متتاليات التوزيع النموذجية تربط الاستثمار بدخل العمل:

سلمت البلدان الصناعية صراحة او ضمناً بمتتاليات التوزيع.

بالامكان استخدامها مباشرة في المناطق المصنعة بالبلاد النامية، واستعمالها بواسطة التكييفات السديدة لوصف العلاقات بين الاستثمارات ومداخيل العمل في البلاد التي دمجت فيها المناطق

الصناعية دمجاً ناقصاً مع المحيط الزراعي.

انواع الدفع الملائمة والمتفائلة، بالنسبة لمنطقة صناعية سلفاً، تقدم جدولاً مختصراً بالاسباب التي تجعل انتشار الاستثمار والمراكمة الحميدة في المنطقة الصناعية لا ينتقل منها او ينتقل على نحو ناقص الى المنطقة الزراعية في البلاد النامية.

في البلاد المصنعة وفيها يخص المنطقة الصناعية، الآثار المنسوبة للاستثمار (I)، المتأتي من الارباح فوق الاعتيادية SUPANORMAUX للقطاع الخاص، او بشروط من تدخل القطاع العام، تضع زيادة رصيد رأس المال (K) في تصرف العمال (T). من هنا زيادة الناتج (P) الذي يحصل عليه العامل (T). من هنا، شروط زيادة الاجر الفعلي S/P للعمال.

اي

$$I \rightarrow \frac{K}{T} \rightarrow \frac{P}{T} \rightarrow \frac{S/p}{T} \qquad (1)$$

او بمدد الانماء منسوبة للفترات

$$d\,I_{t_0} \rightarrow d \ \frac{K}{Tt_1} \rightarrow \frac{dP}{Tt_2} \rightarrow d \ \frac{S/p}{Tt_3} \qquad (2)$$

الانتقال من واحدة إلى اخرى من هذه المدد في هذه المتتالية ليس ميكانيكياً او ضرورياً على الاطلاق، بالرغم من البيانات السريعة التي توحي بانطباع معاكس. في كل انتقال من مدة إلى اخرى، انقطاعات الانتشار ملحوظة مجربة، وما ان تتدخل عيوب السوق حتى تُصبح لا مناص منها تحليلياً.

بدلاً من الانطلاق من الاجر، بمعانيه المصاحبة المعتادة في البلاد

الصناعية، يحسن في البلاد النامية الانطلاق من دخول العمل، بالمعنى الاوسع لجزاء المستثمرين الزراعيين الصغار او العمال اليوميين. يدرك المرء بيسر لماذا اذن للانتقال من مدة إلى أخرى، في المتتالية اعلاه، أسباباً جدية لكي لا يتحقق لرأس المال ميل إلى ان يتوظف او ان يعيد الاستثمار - (اذا افترضنا انه لم يهاجر) - في القطاعات ذات المردود العالي؛ زيادة رأس المال بالنسبة لكل واحد من العمال لا اثر لها الا بالنسبة لعامل متكون قليلاً؛ في وسط ذي تضخم مرتفع ودائم، لا تتحول زيادات القيمة الاسمية إلى زيادة في القوة الشرائية.

التحليل الذي اشير اليه بسرعة يمكن بسهولة تعميقه، تخصيصه وتطبيقه على العلاقات بين الزراعة والصناعة.

مما ينجم عنه اثر شامل للدفع الذي تمارسه الصناعة المحركة او (و) الاقليم المحرك على باقي الاقتصاد. . . الاقطاب الرئيسية تحدث ظهور أقطاب ثانوية ترسم هيكلة جديدة للاقتصاد بمزاوجة الاقطاب مع المحيط.

يوضح هذا التصميم المختزل إلى ما هو اساسي كيف ان الشركة الكبرى التي تنفرد في بلد نام تزلزل بيئته الاصيلة وتفتحه على الخارج، يوحي التصميم ايضاً، حيال هذه البيئة، بمضمون سياسة تدخل منهجي. سياسة تتركز في اخضاع التمركز إلى شروط بحيث ان الشركة الكبرى تجد من مصلحتها توجيه بعض نشاطاتها نحو الداخل، او ربط النشاطات الداخلية لها باستثمارات مناسبة. جهد التنظيم ينشط او يتحكم في انتشار الآثار وظهور اسواق جديدة.

٣ - جدليات الصناعات ـ الزراعات(٣٨)

مزاوجة الصناعة بالزراعة ليست على ما يرام في العالم كله. حتى في الرأسماليات المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي تمارس التدخل على اوسع نطاق لدعم اسعار المزارعين وامتصاص الفائض، في الاتحاد السوفياتي الذي لم يحصل على مردود زراعي كاف، في اوروبا حيث عِبْء الزراعات يحظر التضحية بقسم واسع من السكان على مذبح «السعر العالمي»، في البلاد النامية ذات التصديرات المركزة للمنتجات الزراعية (والاستخراجية)، المعرضة بقسوة لتقلبات الاسواق الخارجية. وبتعميم اكثر، لم يقهر الجوع في العالم والتبعية الغذائية لم تعثر لها على حل.

بلبلتان واضحتان تعوقان ادراك المشكل الراهن للعلاقات، بين الصناعات والزراعات في ضخامته وتأكده. احداهما هي المماثلة التاريخية الزائفة، والاخرى هي التطبيق الذي لا مبرر له لنظرية تقليدية.

يحدث احياناً، في البلاد الناطقة بالانجليزية، ان يخلط المرء بين الوضع في انجلترا في بداية التصنيع مع بعض الاوضاع الملحوظة اليوم. مكاسب الزراعة السابقة في انجلترا التي قُدمت كاحد شروط دفع الصناعة ـ وهو رأي فيه نظر ـ فيها لا ينبغي ان يُعتدَّ بها لتقييم الحالة الحاضرة للزراعة والصناعة في الأقاليم او في البلاد النامية. وذلك لسبب بسيط: هناك قطاع صناعي مكين التكوين نشيط في العالم واقام منذ امد طويل نقاط انغراسه في البلاد الاقل تطوراً. الوضع الاولي لا علاقة له بوضع انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر؛ يصبح

المرء مسؤولاً عن مماثلة عرجاء وعن نقل مشبوه، اذا هو اقترح ضرورة انتظار تكوّن سوق محلية وان يقدم سكان الريف زبائن للمنشآت الصناعية قبل الشروع في التصنيع. حتى في القرن التاسع عشر، كان فتح الاسواق مديناً بالكثير للاستثمارات الداخلية والخارجية.

اما النظرية التقليدية للتجارة الخارجية فهي قليلة الجدوى بالنسبة لمشكلنا. انها تنظر في الحيز المتجانس للمنافسة الكاملة، في عوامل متجانسة هي الاخرى ولم تأخذ صياغتها الا في قالب مصطلحات ستاتيكية. قاعدة تناسب العوامل المستخرجةَ منها (الندرة النسبية لرأس المال او للعمل) تشكو من نفس النواقص، تجهل ظاهرات البنى، ومن حسن الحظ، لم تعق البلاد النامية عن المطالبة بالحق في التصنيع الذي اعترفته لها به الآن رسمياً المنظمات الدولية.

لجميع البلاد النامية، بدرجات متفاوتة، اقتصاد متميز بهيمنة الناتج الزراعي والسكان الريفيين، بالرغم من التصنيع الذي شرع فيه والتقدم السريع للاعمار URBANISATION وهم في موقع تبعية للخارج، لهذا السبب المرتبط باسباب اخرى عديدة. سوء ترابطهما ARTICULATION الذي يعوق الانتشار السليم والسريع للآثار الاقتصادية يزداد غالباً سوءاً على سوء بالظروف المناخية وتقريباً دائماً بعدم كفاية تأهيل السكان. تخلف الطاقات الانسانية يوهن باستمرار مستوى الناتج والانتاجية، متسبباً على نحو تجميعي في إتلاف الكائنات الانسانية. التطور الجديد هو مطلب اعادة هيكلة شاملة للامم الأقل تطوراً وللعالم. اعادة الهيكلة هذه تخص اساساً المزاوجة بين الصناعة والزراعة، وبتدقيق اكثر بين الصناعات والزراعات.

على تحسين هـذا المزاوجـة ان يتغلب على مجمـوعتين من المتناقضات.

١) الصناعة هي، لاسباب بنيوية، على علاقة لا تناظرية مع الزراعة. لذا نلاحظ كثيراً وغالباً بانها تمارس عليها تأثيراً بنيوياً. سير السوق وحده لا يغير شيئاً من هذا التفاوت. بالامكان فقط تجاوزه بتنظيم سديد. من هنا هذا السؤال: هل من الممكن وكيف وضع الصناعة في خدمة الزراعة بدلاً من قبول ان تكون الزراعة، من زوايا عدة، تحت سيطرة الصناعة؟ اذا كان السؤال يُطرح ايضاً على عدة بلاد متطورة وغيرها، فاننا لن ندرسه هنا الا في اطار البلاد النامية.

٢) اعادة الهيكلة هذه يُنظر اليها على نحو مختلف تماماً من بلد نام ومن بلد متطور يدخلان في علاقة تبادل. وجهة النظر «العالمية»، التقييم بالنسبة للمزايا على الصعيد العالمي كله، لا تتطابق لا مع تقدير البلاد المتطورة ولا مع تقدير البلاد الاقل تطوراً. لن يكفي اذن ان نقول ان التقسيم الدولي للعمل ضعيف في ميدان الزراعة: هذا الحكم ينطبق على السير الراهن للسوق، بينما المشكل الذي يتطلب الحل مشكل بنيوي في الامد الطويل. تغيير بنية يتطلب جهوداً طويلة، نفقات طائلة ووقتاً طويلاً. اذا كانت التضحية بالسكان غير مطلوبة ولا مرغوبة، فان الشروط الراهنة للمناقشة العالمية هي بالذات التي تستدعي التصحيح. وهذا التصحيح له ما يبرره خاصة - لكي نقول ذلك مرة اخرى - انه لا يوجد بلد واحد متطور بامكانه ان يكون قدوة حسنة في العلاقات التي اقامها بين صنعته وزراعته.

هذا هو اذن مشكلنا.

قبل ان ندقق مداه مفصلاً ونبحث عن مخارج، فلنسارع إلى تبديد هذا الالتباس.

لا نتعلق تعلقاً اساسياً بالمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية. فالمنتجات الزراعية تُنال، في جميع الاحوال، بمساعدة المنتجات الصناعية، حتى ادوات العمل وادوات النقل البدائية بالنسبة للزراعات الاقل تطوراً. عندما تتوغل الصناعة الحديثة، عبر المبادلات التجارية في اقليم، فان منتجاتها تستخدم دون ان تقيم هي نفسها جهاز انتاجها. بيع المنتجات الصناعية المستوردة شيء؛ انشاء وحدات صناعية في منطقة زراعية شيء آخر. وهي التي ستهمنا بالدرجة الاولى. سنركز اهتمامنا على العلاقات بين اجهزة الانتاج الصناعي المنظمة، من جهة، واجهزة الانتاج الزراعي المنظمة من اخرى، في نفس الحيز الاقتصادي.

وفي هذا السياق، نحلل:

أ ـ اللاتناظرات وتقاطعاتها[٣٩].
ب ـ دور السلطة السياسية.
جـ ـ الرقابة التي تمارسها هذه الاخيرة على هيئات الانتاج وتنظيم الوسط الذي تنشط فيه.
د ـ التمويل الجديد الذي تتطلبه التنمية الجديدة.
هـ ـ الشروط الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية.

أ ـ تستفيد الصناعة ، عموماً ، من معدلات نمو إنتاجها وانتاجيتها الأكثر ارتفاعاً نسبياً من المعدلات المناظرة في الزراعة . حينئذ تلحظ عادة آثار تجميعية . نظراً إلى أن أجور العناصر العاملة مرتبطة بالانتاجية ، فهي

نسبياً أكثر ارتفاعاً في حيّز الصناعة الاقتصادي .

فضلاً، على ان الصناعة والزراعة يوجدان في موقع متفاوت حيال التجديد. عندما يقام قطاع صناعي واسع وآخذ في التقدم، يغدو من السهل رصد الاتجاه الرئيسي لتحويل التجديد التقني والاقتصادي. ينتقل التجديد من القطاع الصناعي إلى القطاع الزراعي. الجرارات، الجرافات BULLDOZERS، الادوات الكهربائية، اللوازم الميكانيكية والمحركات الذاتية، المُرْدِيَات ANTIBIOTIQUES، مبيدات ـ الاعشاب، مبيدات ـ الحشرات. . . ، كل هذه المستحدثات ARTEFACTSالتي اوجدتها وشغلتها جهود التصنيع انتشرت في الارياف، وغالباً ما تحملت الصناعة نفقات الدفعات الاولى. تاريخ البلدان المصنعة اليوم لا يسمح بادنى شك حول الاتجاه الاساسي لنقل ونشر التجديد. المراكز الصناعية للبلدان المتطورة منذ زمن طويل هي التي تغذي اليوم بالتجديدات البلدان الاقل تطوراً، وفي نفس البلد، المناطق الاقل تطوراً. في نقاط تأثير التجديد، نمو الناتج وانماء الانتاجية يسرّعان، بنى بث الجدة لا يجوز ابداً اعتبارها مستقلة عن بنى الاستقبال. بالنسبة لاعظم تجديدات عصرنا ـ الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والاعلامية. مكان ولادة التجديد واتجاه انتشاره هما بهذا الخصوص واضحان والنتائج «الثورية» الناجمة عنهما مرئية سلفاً بوضوح.

هل ننظر الآن في اسلوب الحياة، في المواقف الاجتماعية، في العادات الاجتماعية، عادات استهلاك واستعمال السلع المتينة Durables؟ اللاتناظر الذي نبحثه لا يترك اي مجال للشك. في البلاد المصنعة، انماط الحياة اليومية تتغير بتقليد المراكز الحضرية وباستخدام

ادوات انتجتها الصناعة. التسهيلات المتصاعدة في نقل الناس والاشياء، نشر الاعلام بواسطة الصحف ووسائط الاعلام، الايقاظ التدريجي للذوق العام بالجدة، الميل إلى التقليد شبه الاعمى هي اسباب التغييرات العميقة التي لاحظناها في جميع الارياف الاوروبية. السينما، التلفزة، مطبخ الغاز زلزلت استقرار عادات المنتجين والمستهلكين الريفيين.

مع حفظ جميع الفوارق والاعتراف الواجب بالتفاوتات الكبرى، نلاحظ بوضوح بروتسيسات مشابهة في البلاد النامية. لقد دُرست في بحوث مونوغرافية سوسيولوجية، وافية: نعلم ان السيارة او الجرار تغير ملامح قرية او اقليم وان الآثار الايجابية او السلبية لهذه التغيرات لا تقدر بسعر السوق او بمعدل الربح او بمعدل الزيادة المحلية للاجور. محاكاة البلاد النامية للبلاد الصناعية تتجاوز اثر التقليد (اثر التقليد دوزنبيري) خاصة في ما يتعلق بالاستهلاك؛ انها تطبع سلوك المنتجين، المحاكمين وجميع العناصر في الحياة اليومية.

ثمة لا تناظرات مختلفة تماماً عن السالفة تستدعي تعليقاً مناسباً. انظمة الملكية العقارية شبه الاقطاعية، في اميركا اللاتينية مثلاً، تشهد بمقدرة كبرى على مقاومة الاصلاح الزراعي. ليست حينئذ الصناعة هي المسؤولة مباشرة، بل المتبقي Rémanence التاريخي، استمرار «الهدن الاجتماعية»، المؤسسات التي تديم جهل وائتمار الجماهير الريفية. وفي هذه الحالة تستأهل الطبقات السائدة العتاب لانها لم تأخذ من التصنيع في الخارج او الداخل الوسائل التي تشجع تحرير فلاحيها الفقراء. على نحو غير مباشر جداً، بقدر ما تكون الطبقات السائدة مرتبطة بالشركات الاجنبية و«تصدر» ارباحها وراساميلها، تساهم

الصناعة في الابقاء على الفارق الاجتماعي المخيف بين طواغيت الملاك العقاريين والفلاحين الخاضعين.

هذه الاوضاع معروفة جداً: التناظرات الخاصة بالتمويل، حاسمة في العلاقات بين البلاد النامية والبلاد المتطورة ورغم انها ليست مجهولة، فإنها ما زالت ابعد ما تكون عن تحليل منهجي وعميق. كل عملية صناعية او تجارية واسعة النطاق تفرض تمويلاً تمهيدياً قبل التمويل الحقيقي. فلا بد من القيام بدراسات اولية، طويلة ومكلفة لرصد المواقع المنجمية ومخزون الطاقة، والمواقع الملائمة لانشاء وحدات الانتاج، المجموعات المالية المستعدة للحصول على اعتمادات الشروع في الاستثمار والراساميل من فترة إلى فترة. هذا التمويل التمهيدي يسبق شراء المعدات واستئجار المرافق للبدء في تنفيذ العملية؛ نظراً إلى ان بعض المخاطر متوقعة ستكون الارصدة الضرورية لتغطيتها متوقعة ايضاً. بين هذه المخاطر تأتي في المقام الأول المخاطر المتعلقة بالتغيرات التقنية الحاملة لفقدان الآلات لقيمتها والتي تهدد تنفيذ المخططات والبرامج التي تم تحضيرها بعناية كبرى.

في هذه الشروط يُطرح سؤال خطير، نفهمه في مقاربة اولى انطلاقاً من شعار ولد من تجربة رجال الأعمال ومن حدس الرأي العام الصائب جداً، عندما يعير اهتماماً لمثل هذه الأشياء: «الرأسمال يخلق الصناعة؛ الصناعة تخلق الاقتصاد. بعبارات سريعة ومسرفة تبرز هذه الصيغة علاقة مفترضة ملحوظة مراراً بين قطاعات النشاط الاقتصادي: إنها علاقة سلطة بين مجموعات جزئية مركبة. وهي تفلت من الميكرو ـ اقتصاد كما تفلت ايضاً من الماكرو ـ اقتصاد إذ انهما، في حالتهما الراهنة، لا يمكّنان من التحكم لا في البنى ولا في دفعها، ولا في

اللاتناظرات التطورية في الزمان اللاارتدادي. التطور والتطور الجديد يقومان بالضبط على هذه الحقائق التي من الصعب إدراكها في النماذج الشائعة والتي بالتالي نُسيت أو أُهملت.

لنسترجع الصيغة: «الرأسمال يخلق الصناعة، الصناعة تخلق الاقتصاد»، ولنطرح على انفسنا هذا السؤال: هل «تخلق الصناعة الزراعة»؟ او ايضاً: هل «يخلق» رأس المال مباشرة او بواسطة الصناعة، الزراعة؟

يخضع الجواب بوضوح لحالات وظروف: انه يُقدّم على نماذج خاصة عندما يكون بالامكان رسمها.

بيد ان المطلوب هو امر مختلف تماماً عن هذه التنسيبات Relativisations النافعة دائمًا: المهم هو ان نعرف ما اذا كان منطق الاقتصاد الرأسمالي القائم على السوق لا يسمح بفرضية عامة صالحة لتوجيه البحوث الخاصة.

هذا المنطق هو منطق الايسار او، هو تقريباً نفس الشيء، منطق الربح المتوقع. عندما يعرف فرع اقتصادي، على نحو دائم ولاسباب بنيوية، بالنسبة لفرع آخر، معدلات نسبياً اكثر ارتفاعاً في نمو انتاجه، انتاجيته والاجور التي يعد بها عناصره الفعالة، فانه يصبح في نظر رأس المال موضوع اهتمام متميز.

في البلدان المتطورة رأس المال مرتبط بالصناعة، انه ينزع، في ما عدا الاستثناءات أو تدخلات السلطات العامة، إلى اهمال الزراعة، خاصة الأجزاء المتأخرة من هذا الفرع.

في البلاد النامية يهتم رأس المال بالنشاطات التي تخدم الصناعة،

وفي ما عدا التدخلات المصححة من قبل الدولة فانه اقل اهتماما بالزراعات. . . ، واقل من ذلك بالمزارعين.

اللاتناظرات في التمويل ذات اهمية اساسية لتوضيح التنمية غير المتناغمة والتناحرات بين الفروع.

لقد رسمنا لوحة اللاتناظرات الواضحة في البلدان النامية. لا تناظرات تقنية واقتصادية، لا تناظرات في نشر التجديد، لا تناظرات في انظمة الملكية العقارية، لا تناظرات في التمويل: هذه هي المظاهر التي تُفلت من قبضة النظرية الرائجة.

هذه اللاتناظرات ليست متجاورة، انها متشابكة في شبكات بالغة التعقيد. التطور المتمحور حول الانسان لا يستطيع ان يتجاهلها، اذ انها تتعلق بالسكان. آثار الدفع التي حددت وحللت بفضل البحوث الاقتصادية الطليعية تتميز عن بعضها البعض ويتداخل بعضها في بعض. آثار دفع الفروع والآثار الشاملة لدفع ناتج إحدى تركيباتها ينبغي ان توضح خصائصها وتوصف بالنسبة إلى مجموع السكان. وضعها في خدمة الانسان لا يعني فقط جعلها صالحة لرفع مستوى الحياة المادية، بل جعلها ادوات مرصودة لرفع المستوى الثقافي للمجتمع ولاعضائه. السوق ورأس المال لا يكفيان لذلك. ثمة محرك كبير ازدرته ليبرالية وفردانية المدارس الكلاسيكية الجديدة ينبغي عليه ان يجدد نواياه وان يبرهن على فعاليته. بالاعتراف بدوره نصل إلى لا تناظر آخر: انه يتحكم في عدد كبير من التناظرات؛ انه قائم بين الحكومات وجهازها الاداري، من جهة، ومجموع العناصر المحكومة والمدارة من جهة اخرى، انه يعطي نتائج ملائمة في الفترة

الطويلة، بشرط ان لا يستنزف مصادر الابداعية التي تنبع أو تنفجر في كل كائن إنسان.

ب) من المدهش ان النظرية الشائعة، بدلاً من الاهتمام بقرارات واعمال الحكام، تهتم بالاشياء، بالموضوعات وتعالج، بتحاليل دقيقة، الاملاك العامة، الاملاك الجماعية والاملاك التي تُمارس عبرها الوصاية الاجتماعية.

حيرة المصطلح تشي بحيرة الفكر؛ وعلى كل حال، فالاحالة إلى الاملاك تسمح بادراجها في تنظيرات وتعقيدات السوق ـ سوق المنافسة الكاملة، بالطبع.

بدلاً من استخلاص جدة القطاع العام وتحديد نشاطاته المتميزة، اعيد صراحة او ضمناً، إلى قوانين السوق بين وحدات خاصة وإلى السعر الذي تشكله هذه الوحدات في نقطة التقائها. وذلك يعني تطبيق معيار المقياس المستخدم لتقدير سير واسهامات الاقتصاد الخاص على القطاع العام. وهذه مفارقة تنتهي إلى النسيان في روتين التعليم الشائع.

السلطة العامة ليست هذا «العدم» الذي اختار ليبيرالي فرنسي قديم جوليا، Julia ان يقارنه به («الدولة، هذا العدم»). انها صاحبة قرار، ومحرك وليست ابداً جهازاً خاملاً، انها تنبع من الامة وتؤثر في الامة كلها بجميع مظاهرها، انها هي التي تساعد في «تواطؤ» معها، في صراع ـ تعاون مع مكوناتها وافرادها، علىٰ فهم قوة القرار الحكيم. «الأمة هي محرك وليست موضوعاً». تغدو مقررة ومحركة بفضل السلطة العامة. الدفاع عن المصالح الفئوية وانقاذ كرامة الناس يمر، في البلاد

النامية على نحو اكثر وضوحاً منه في البلاد المتطورة، الامة، دون ان تستوعب هذه المصالح او تختزل إلى اختيار حكامها.

تطور الاشخاص هو من صنع الاشخاص انفسهم؛ ليس بامكان احد ان يلقي على كاهل اي كان بمسؤولية تأنيس حياته وتوسعه الخاص. هذا الواجب ادركته ثقافات عديدة وشجعته معظم الافكار الدينية. نعاين، لكن على صعيد آخر تماماً، هو صعيد الملاحظة التجريبية والتاريخية، ان النشاط الشخصي يشكل الباعث الاول لكل تنمية ومعيارها الأسمى. الفلاحون التقليديون، السكان المرتبطون ارتباطاً حميًا بارضهم يمتلكون طاقات منحدرة من اعماق ماضي اجدادهم لا يستطيع اي عمل خارجي ان يدحرها تماماً.

ان قول ذلك لا يعني مطلقاً اننا نتفق مع اسطورة «الفلاح الطيب»، اننا نذكّر فقط بالمقاومة الخاصة للقيم الثقافية والتقليدية للسكان الذين، في اتصال مباشر بالطبيعة، كرسوا انفسهم للجهد اليومي من اجل تحويلها تبعاً لحاجات ومطامح الانسان. عندما نقبل، بصدد سكان البلاد النامية، فكرة ان الفلاح يخلق الامة، فينبغي تجنب نقل تجربة اوروبية. لكنها واقعة عظيمة لا تنكر: الامم الفتية، اخذا للوضع القائم بعين الاعتبار، لن تثبت اقدامها دون ان تدمج بفضل اقتصاد وسياسة مجددتين منتجيها الزراعيين ومجتمعاتها الريفية. تلك هي الضرورة الاجتماعية والنفس ـ اجتماعية لسياسة تطور مطبق على جدل الصناعة ـ الزراعة.

تواجه السلطة العامة في البلدان النامية:

١ . هيئات التأطير: دور السلطة العامة هو حفظها وتعزيزها

باعطاء السكان المؤسسات التي تشجع الابداعية المتعددة الابعاد للنخب المطلعة والمسؤولة، المعتمدة على جماهير غدت قادرة على ان تحيي بوعي القيم التي تحتويها ثقافتها الخاصة.

٢ . تسلسل البنى التي تساعدها من اجل البنية الشاملة المفضلة من اجل الكل، بعد الفحص والنظر.

٣ . سير الاسواق المستنيرة والخاضعة لضابط تربوي يتحكم في المنتجين والمستهلكين.

هذه الاوجه الثلاثة لنفس النشاط إزاء سكان ريفيين في معظمهم تحد من المظهر القمعي للعمل «المفروض» عملياً. إنها تشكل مقاربة لاحياء واستثمار المورد الانساني، المحترم في امكانياته المتعددة الابعاد، انها تتناقض مع سياسة التحديث من اجل التحديث ومع تأهيل جزء من السكان حسب نماذج مستوردة، تجعله عملياً في خدمة الاجنبي بفصله عن جمهور بلاده.

أمم الجيل الاخير، التي تبحث عن نفسها او تؤكد نفسها اليوم، تمتلك مزية واضحة لرفض الاقتصادوية المدمرة للجوهر الانساني، الذي يشكل اكثر ضمانات تحررها يقيناً.

هل الدولة، التي هي الملهم والقائد لهذا التحويل، محكوم عليها بالعجز امام الدول الاجنبية المتفوقة عليها بالقوة العسكرية، بالرأسمال المالي وبالمقدرة التقنية؟

رصد حركات العمق منذ نهاية الحرب والدروس المستفادة من التجارب الطارئة تبرهن بالعكس من ذلك على ان دولة الأمة الفتية بل

وحتى دولة الأمة الضعيفة نسبياً تحافظ دائماً، اذا كانت مطلعة وصامدة، على هامش لا يستهان به من النشاط الفعال ضد الادعاءات الرأسمالية الغربية او رأسمالية الدولة الاستبدادية. انها تستطيع ان تستفيد من قيمة موقعها على المسرح السياسي. وبامكانها ان تلعب لعبة الاحلاف والتكتلات. ولها امكانية اللجوء إلى المنظمات الدولية. وهي تمتلك قدرتها الخاصة على المفاوضة في وسط دولي حيث يزداد انتشار الاعلام. وباختصار فهي ابعد من ان تكون مجردة من اي قوة لتأكيد شيء من الاستقلال الذاتي Autonomie الوطني، الذي هو طريقة قوية للتكافل وتعبير عن هويتها الوطنية.

جـ) في هذا الجو، سياسة التطور الاقتصادية المطبقة على ترابط الصناعة بالزراعة تشتمل على مهمتين مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً احداهما بالأخرى: ١) اختيار وضبط النشاطين، ٢) تنظيم الوسط الذي ينتشر فيه توسعها.

١. الامة الفتية لا تنطلق من عدم. فلقد انشأت فيها مراكز صناعية ذات آثار متجهة كلياً إلى الخارج، كما انشأت فيها مراكز صناعية جديدة خاضعة كثيراً لاختيار الحكومة.

تخضع هيكلة المجموع للارتباط بين المزاكز الثانية والاولى. منذ البداية تميز هذه الطريقة بين الصناعات والزراعات وتستهدف دفع الثانية بالاولى.

«الزراعة أولاً» ـ«الصناعة اولاً»ـ مأزق زائف. فهو لا يتيح التحكم في الواقع ولا يوحي باستراتيجية تطبيقية. الاختيارات الحقيقية هي: «اية صناعات، مرتبطة بأية زراعات؟

عادة لا بد من عمل الكثير لتعاد للزراعات القوتية المكانة التي افقدتها اياها الزراعة التصديرية، التي اقترحها او فرضها الاجنبي لتكون مصدراً لاستيرادات تجميعية للسماد والآلات. يمكن دعم تطور الزراعات القوتية من قبل الرأسمال المحلي، بفضل استخدام التقنيات الملائمة للحاجات المحلية وبفضل تأهيل المزارعين الأهليين. «ندرة» الأقوات هي مثل مدهش للندرة التي نجمت عن الممارسات الخاطئة وقواعد اللعبة المستوردة. لا شك ان الزراعات القوتية تمتلك حجمًا وبنية ادنى من الحاجات الضرورية للسكان: فهي ليست واقعة طبيعية بل هي منتوج الاستراتيجيات المفروضة من الشركات الكبرى والمجموعات الاقتصادية والمالية. ثمة رد فعل يرتسم في الافق ويبدو انه يتصاعد ضد هذا التفاوت في السلطات.

استراتيجية «الزراعة اولاً» تدعو للمحافظة على تيارات التبادل المألوفة والتكوين التدريجي للادخار الداخلي. برهن التاريخ على ان هذه النصيحة الحكيمة زعمًا التي قدمتها مراراً البلدان المصنعة لتأخير تصنيع زبائنها: لقد ادرك هؤلاء ان النصيحة ليست بريئة.

استراتيجية «الصناعة اولاً» تتمسك بمراكمة رأس المال، بمكاسب الانتاجية وبانماء القيمة المضافة لكل وحدة انتاج. تخفي النصيحة هذه المرة، الثمن الذي لا بد من دفعه تحت شكل استدانة تجميعية وتحكم الخارج في البنية. عندما تضرب البلدان الصناعية الجديدة مثلاً، فذلك لتجنب ذكر تلك الاضرار اللاحقة في الفترة الطويلة، المختلفة عن الاضرار التقنية والاجتماعية التي يمُر بها عادة، مرور الكرام.

انطلاقاً من وضع محدد، وفي سبيل بنية مرغوبة للمجموع، يتم نيل الامثل بتركيب مجموعات جزئية وصناعية ومجموعات جزئية زراعية. الهدف هو الحصول على مزية آثار دفع الاستثمارات الصناعية لبعضها البعض وآثار دفع الصناعات على الزراعات.

يدرك المرء بأنه ليس في الامكان سوى الاستشهاد بأمثلة انطلاقاً من صناعة استخراجية مرصودة للتصدير:

صناعات التحويل الأولي لجزء من الناتج. انطلاقاً من تصدير زراعة احادية: صناعات تهيئة العناصر الصالحة لتنويع الناتج. انطلاقاً من صناعات ثقيلة انشأها الاجنبي: التكوين المنظم للصناعات الخفيفة. انطلاقاً من الزراعات القوتية: انشاء صناعات صغيرة ممولة بالادخار المحلي ومستخدمة لتقنيات مكيفة مع الوسط. وإلى ذلك تضاف موارد الانتاج المشترك او ببساطة اكثر موارد التعهد الثانوي، المتفق عليها مع الشركات الاجنبية الكبرى.

المبدأ هو التخلص من الفكرة المجردة، فكرة دفع الزراعة بالصناعة والنظر، في وسط منشط بدناميات الدفع، لألوان الزراعات المخصوصة بالصناعات المخصوصة.

لا بد كثيراً وغالباً، بالنسبة للمجموعات ـ الجزئية المنظمة من ضبط الاسعار والتدفقات؛ هذا الضبط الذي يعبر عن نفسه بدقة معقولة في لغة نظرية المنظومات. إما، مثلاً، بمزاوجة زراعة في المصدر مع صناعة الآلات وصناعة سماد وفي المصبب مع صناعة معالجة المواد الاولية ومع صناعة المعلبات. بالامكان ادخال ضوابط على تدفقات المصدر وتدفقات المصبب للتأثير على الاسعار وعلى البيع بالمفرق خلال

فترة.

٢. تنسيق نشاطات كالنشاطات التي ذكرناها لا يعطي ثماره الا بفضل تنظيم الوسط. هذا الاخير، في البلدان النامية، يدخل مزاوجة الصناعات والزراعات في بعدها المزدوج الجغرافي والاجتماعي.

شبكات النقل تصدر عن هذه او تلك من هذين الالهامين.

واما ان يهتم المرء اهتماماً رئيسياً بالانتاجات السائدة، الزراعية غالباً اذا كانت آتية من نفس البلد، او انشأها الاجنبي لمصلحته الخاصة اذا كانت صناعية. حينئذ يُكثر، خدمة لهذه الانتاجات السائدة، من طرق النقل التي تحسن المواصلات مع الدخل او تسهل نقل المنتجات نحو المرافىء. هذه كانت الطريقة التي طبقها سابقاً المستعمرون، وهي مستمرة مع الاستعمار الجديد الفعلي. الحسابات سهلة نسبياً، لكن المنطقة الخلفية كلها او جزءاً كبيراً من الدخل ليسا «مرويين» ولا يشاركان الا مشاركة ضعيفة وعلى نحو غير مباشر في تنشيط المناطق او النقاط المحظوظة.

واما، ان يهتم المرء باعطاء مجموع السكان حظوظهم بالاستفادة على احسن وجه من الموارد الانسانية الموجودة بالفعل او بالقوة. ويُتجه حينئذ إلى «ري» الاقليم عند نقاط اختيرت بعناية لايجاد اقتصاديات خارجية، من أجل سكان غالباً من الفلاحين المحرومين والمهملين منذ زمن طويل، بفضل استحداث طرق مواصلات جديدة. تُخلّي حينذاك الحسابات الدقيقة مكانها لتقديرات اجمالية، مستخدمة طريقة في منتهى الضعف لكن لا مفر منها، للسناريوهات. والاختيار فيما عدا ذلك اقل فظاظة. فسيكون المطلوب في حالات عديدة ربط الاتصال بين مراكز

انتاج رئيسية ومراكز انتاج ثانوية، مزايا آثار الارتباط وضم التقنيات بعضها إلى بعض، هائلة في جميع الحالات المعروفة.

يشتمل ايضاً تنظيم الوسط، بقصد مزاوجة الصناعات والزراعات مزاوجة صحيحة، على بُعد اجتماعي. تترافق شبكات نشر الاعلام المرصودة لسكان الريف، بانشاء مدارس ومراكز تأهيل مهني. سياسة التعليم والثقافة العامة تقدم تدريجياً للامة السائرة في طريق صنع نفسها، لشبه الامة، هذا الطابع ذا الاهمية الحاسمة بان تكون «مكاناً متميزاً لانتقال الاعلام» (كاف Caves). تماسك المجموعات ـ الجزئية الزراعية والصناعية لا يتم الا بها. التضامن الوطني وآثاره الاقتصادية تخضع ايضاً لنجاح سياسة مواصلات متعددة الابعاد.

د) حرمان الزراعات النسبي فيما يتعلق بعائدها الفوري وخضوع جزء منها لسيطرة البنى الاجنبية هما في قلب التحليل الصحيح للتخلف، الشرط الضروري (لكن غير الكافي) لقهر هذه المصاعب الجمة هو القدرة على التمويل.

ما قيل عن الاستراتيجيات المشتركة من اجل الحصول على بنية مفضلة للمجموع «الوطني» يُفترض امتلاك وسائل مالية.

لا امل البتة في ان يكفي الادخار الاهلي لهذا الغرض او في ان تهتدي الرأسمالية المالية إلى طريقة تناقض منطقها. لا بد اذن من اكتشاف المجالات التي تخدم المصالح الرأسمالية وتخدم، دون قصد صريح منها، وبطريقة غير مباشرة المصالح البعيدة المدى للبلاد التي

يرتبط تطورها بتجديد الزراعات(*).

في مجال واحد على الاقل التجربة التاريخية قاطعة: لم ترفض الرأسمالية ابداً القاء تكاليف البنى التحتية على السلطات العامة او توزيعها بين المجموعات المالية للرأسمالية. للمسؤولين عن التطور الجديد مصلحة في وعي هذا المعطى وعياً دقيقاً وفي المشاركة، في حدود امكانياتهم وامكانيات حلفائهم، في هيئات وعمليات التمويل الجديد.

التمويل الجديد مختلط، خاص وعام، متعدد الجنسيات يجمع بين عديد من البلدان النامية وعديد من البلدان المصنعة من جانب المقرضين ومن جانب المقترضين، واخيراً جماعي، اي موجه لمصلحة السكان على المدى الطويل، باعادة التوزيع العالمي للقوى وبيقظة السلطة السياسية.

التمويل، بطريقة تقطع مع تعاليم التمويل التقليدي، بدأت الرأسماليات المتقدمة تتعاطاه، لكن دون ان ينشطه تغيير في العقلية او المذهب وهو وحده الحاسم بالنسبة للبلاد النامية. انما تحت ضغط السلطة السياسية في الامم الفتية وفي المفاوضات المستنيرة بالاعلام بين القوى الرئيسية يكون لقبول اهداف حددت تحديداً اقل ضيقاً حسب مبدأ المردودات الخاصة الحظ في التحقيق.

التمويل الجديد، الذي يتحكم فيه ويدافع عنه اختيار سياسي، والضروري للطور الجديد قد ينتشر وهو منذ الآن قيد الممارسة:

(*) لكن هذا لم يحدث في اية تجربة معروفة حتى الآن. بل الذي حدث هو العكس. مثلاً، ومثلاً فقط، الشركات المتعددة الجنسية التي تستولي على اخصب الاراضي الزراعية في العالم الثالث، امريكا اللاتينية ابرز مثل، لنهب مواردها وتجويع سكانها. (المترجم).

بفضل هيئات لهذا الغرض (شركات مختلطة، الاحتكارات بمشاركة الدولة، الكونصورسيومات المتعددة الجنسية، شركات نشر التقنيات والتيكنولوجيات، الشركات المتعاونة مع البنك الدولي من اجل التمويل المشترك لقائمات مشتركة من السلع والخدمات، ومن أجل التمويل الموازي لبعض السلع من قبل البنك الدولي ولبعض السلع الاخرى من الراساميل الخاصة).

بفضل عمليات لهذا الغرض (تخصيص الخزينة Bonification Des intérêts ضمانات مقدمة من الدول، تبادل التقنيات والتقنيين المترافق مع القروض، تبادل المعلومات، التكوين المشترك للكوادر، اقتسام السوق، اقتسام الانتاج... الخ).

هذه التقنيات المالية ترسم، شرط ان تكون موجهة لخدمة التطور الجديد، حيزات اقتصادية ومالية، اقليمية ومتعددة الجنسيات، شديدة المرونة، مطواعة ومتشكلة Deformables حسب الحاجات والظروف. كما ان الاقليمية النقدية ليست متعارضة مع عالمية النقود، كذلك الاقليميات الاقتصادية والمالية تميل إلى التعاون فيما بينها من أجل تطوير الاقتصاد العالمي(*).

يبدو ان اللجوء إلى مخطط وطني أمر لا بد منه لتحقيق الأهداف المرتبطة بسياسة مزاوجة مثلى بين الصناعات والزراعات. يظل المخطط فكرة مبهمة ما لم يحدد مضمونه بدقة.

(*) ربما من اجل تطوير اقتصاد الحرب والتبذير الذي يشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي اليوم. لكن ليس بالتأكيد من اجل تطوير نشاط انتاجي صناعي وزراعي كفيل بانقاذ السبعين مليوناً المرشحين للهلاك جوعاً كل عام قبل نهاية هذا القرن! (المترجم).

بعض الدعايات تحاول الايهام بأن حشد السكان حشداً في اماكن العمل هو الطريقة الاشد نجاعة وسرعة لانماء الناتج. التطور المتمحور حول الانسان مناقض لهذه الطريقة، اذا كانت تدمّر الحياة والطاقات الانسانية.

ينبغي محاكمة تقنية المخطط اعتماداً على مرجع التطوير الكامل للمورد الانساني.

يحاولون اليوم في الاتحاد السوفياتي تحسين طرائق التخطيط. اما البلاد الصديقة والحليفة للاتحاد السوفياتي في منطقة نهر الدانوب، فانها ما فتئت تحبذ اللامركزية، سواء لتحقيق اصلاح نظامهم للاسعار (المجر) او من اجل الابقاء على استقلالها (يوغسلافيا، رومانيا)، لا احد يبدو مستعداً ليقبل دون تحفظ شيئاً من الوصاية الخارجية على زراعاته.

المخطط «الاختياري» Indicatif ـ وان كانت تسميته بـ «الفعال» Actif افضل (بيارماسي) ـ عندما يسمح به مستوى البلاد النامية هو طريقة مفيدة لمحاولة تحقيق الترابط بين الصناعات والزراعات لصالح كل السكان. الشرط الاول هو القدرة على استمالة الزعماء السياسيين والتقنيين داخل البلد، امتلاك احصاءات قابلة للاستعمال واقناع السكان بالموافقة على انضباط عام.

بالعكس، يشير المخطط بدون مخططين إلى شروط نجاح المخطط: التي هي سياسية وتقنية. ان توافرت، كان المخطط وسيلة ممتازة لتقليص السيطرة الخارجية، لتعويض تقلبات السعر والدخل ولتصحيح التفاوتات في قدرة التفاوض مع الاجنبي بمزيد من الاعلام.

اما في داخل الامة، فالمخطط صالح لتوجيه الاختيارات وتحديد الافضليات التي تبرر اختيار المجموعات ـ الجزئية المزمع انشاؤها وتنظيم بيئة تعميم آثارها. وليس من المستبعد، على مستوى آخر تماماً، وخاصة ابان التأكدات السياسية، ان يسمح باستثمار ما اسماه ادولف بيرل A. Berl، الحد الاعلى للمعللات المفهومة كجهد اضافي وكتضحية فيها وراء المصلحة الشخصية المباشرة، الذي يمكن الحصول عليه من شعب منضم بحماس لمشروع مشترك. هذا الاحتمال لم تتجاهله بعض الامم الفتية التي تخوض معركة تحرير.

يبدو ان المهم هو ادراك ان المخطط الفعال، خلال فترة هادئة تقريباً، هو وسيلة لجمع الاعلام المصنف والمستوعب بالتالي بسهولة اكثر، حتى قبل ان يكون تكييفاً لمتغيرات ـ الوسائل مع متغيرات ـ الاهداف. المقررون، المحركون لشتى الفروع، بامكانهم الاستخبار عن مكانتهم في المجموع وعن الحدود المحتملة لنشاطهم. الحكام، الملاكات الادارية العليا وملاكات التنفيذ بمستطاعهم ان يدركوا خير ادراك ترابطاتهم وتعاونهم مع السكان تعاوناً مستنيراً(*).

تواجه البلدان النامية، التي تريد ان تزاوج، حسب معايير مدروسة، صناعاتها بزراعاتها، نزاعات المصالح بين الاطراف المعنية، المتفاقمة من جراء الفوارق في اسلوب الحياة الريفي والحضري والممتدة، عند الاقتضاء، من جراء الاحقاد العرقية والدينية. امام هذه الصراعات الكامنة او الصريحة، التي تلعب البواعث العاطفية

(*) في الواقع المعاش، لم يكن المخطط، الذي حُضِّر من وراء ظهر السكان ويُنفَّذ وانوفهم راغمة، حيث طُبِّق سوى اداة لتعميق التخلف والاستبداد لا للخروج منهما (المترجم).

والانفعالية فيها دوراً اهم من دور التفكير الرصين، من الافضل عدم تعليق آمال عريضة على جداول الارقام حتى ولو كانت مشروحة ببراعة. بَيْدَ ان بعض المفسرين الاكفاء والبارعين بامكانهم ان يستدلوا، على المستويات الوسيطة، بمظهر كذا من المخطط او بالمخطط كله.

لنفس الاسباب، لن نبالغ في الخدمات التي بإمكان مخطط ان يقدمها من اجل عملية تحكيم، في بلد نام. تقدم لنا البلدان العريقة في التصنيع، حيث تشكل الزراعات قطاعاً واسعاً، مناسبة لمعاينة ان المنتجين الصناعيين والمنتجين الزراعيين لم يتصالحوا بفضل الحجج المستقاة من مخطط.

يضاف لذلك تعقيد اضافي ناجم عن واقع ان المخططين تلقوا غالباً تكوينهم في بلد اجنبي علمهم مناهجه التي حُضِّرت انطلاقاً من تجربته الخاصة. التأهيل المنتظم لتقنيين قادرين على تكييف المناهج التي لقنهم اياها الغربيون مع البنى الاصيلة لبلدانهم ولمصلحتها، مهمة عسيرة وطويلة النفس. نظراً لتنوع الزراعات، تبعثرها النسبي وبعدها عن المراكز الحضرية، فقد يكون من المستحب اعتماد التخطيط على مستويات عدة، لكن اين هي الكفايات والقدرات المطلوبة؟

من اجل ان نعطي مضموناً اكثر تحديداً للملاحظات السالفة لننظر بشيء من التبسيط في طريقتي ترابط الصناعات والزراعات.

احداهما تشجع المنشآت الزراعية الكبرى. ما ان تبدأ السوق سيرها، حتى تأخذ هي في التكون، احياناً بتشجيع مباشر من السلطة السياسية. انها تشكل افضل بنية استقبال للتيكنولوجيا المركبة التي

كانت احدى آمال «الثورة الخضراء». عناصر مجمعة، مرصودة لرفع العوائد قدمت معاً للمزارعين؛ وعلى هؤلاء ان يستخدموا آلات وطرائق ستوضع تحت تصرفهم تقوم فعاليتها على تكامليات Complémentarités درست وجربت بمهارة.

لكن، بعد امعان النظر ووقع الدروس الاولى للتجربة، يتجلى ان الطريقة، الرائعة على الورق - حتى ولو كان ورقاً مخططاً تخبىء لنا الخيبات اذا لم تدرس دراسة سليمة الظروف الجيوفيزيقية (طبيعة الارض)، اذا لم تتوقع ظروف السوق ونتهكن بمعللات الفلاحين. عندما يكون البحث عن الربح هو المحرك لهؤلاء، فلا بد من أن يتجاوز مجموع النتائج المربحة التي تقدمها لهم مجموع التكاليف الخاصة به.

اظهرت دراسات معمقة بان المزارع يحاول، في عديد من البلاد النامية، الحصول على نتيجة عن حق وحقيق في مقابل نتيجة حقيقية ثم الحصول عليها بفضل الانكماش النقدي المطبق على اسعار السوق. يرغب المزارع المذكور في الحصول، له ولاسرته، على سلع عينية وملموسة لِنقُل ان باعثه معاشي؛ المستويات المأمولة تتطور، لكن في متتاليات مختلفة عن تلك التي تربط الارباح النقدية والتكاليف النقدية؛ اذن تستطيع التوقعات الخاصة بالمتغيرات النقدية ان توقعنا في الخطأ.

الطريقة الثانية تشمل الاستراتيجيات التي تستهدف الفلاحين لتجعل منهم حلفاء للحكومة. وتعطي لعائلات الفلاحين الارض في شروط متماثلة للجميع. وتحاول تجنب المراكمة الاحتكارية لرأس المال؛ وتراهن على صناعات صغيرة ومتوسطة، مستنيرة بالمعرفة والطرائق التقنية التي تلائمها.

هذه اللوحة التبسيطية تذكر لا بتنوع الاهداف التي بامكان المخطط ان يخدمها وحسب، بل بالحدود التي ما زالت تخضع لها قدرته الفعلية على التحويل الاجتماعي ـ الاقتصادي.

هـ) تطبيق نظرية الوحدات الفعالة يمكننا من القاعدة الضرورية لفهم خصوصية الشركات المتعددة الجنسية[٤٠]، بخصوص مزاوجة الصناعة ـ الزراعة.

الشركات المتعددة الجنسية، هذه «المحركات الكبرى» (بيار ماسي) تولّد حيزاتها الاقتصادية لتبادل السلع، للاستثمار والاعلام؛ تطبقها في الحيزات الاقتصادية المندرجة في الحيز الاقليمي لامة ما. بامكاننا، اذا توافر لنا الاحصاء الضروري، اعتبار كل امة مكونة من ضربين من الحيزات: بعضها خاضع لقرار السلطات الوطنية، والبعض الآخر لقرار السلطات غير الوطنية. هذا التمييز من شأنه ان يقودنا إلى تعميق حقيقة الامة ويزودنا ببعض المعاملات الكمية التي ربما ساعدتنا على محاولة وزن بعض مظاهر السيادة الوطنية. هناك اهمية خاصة للبحث عن تأثير الشركات المتعددة الجنسية على الزراعات في بلد يهيمن فيه القطاع الزراعي.

الشركات المتعددة الجنسية، سواء كانت جد ممركزة او اقل مركزية، هي منظمات خاصة بموجب قانونها الاساسي وهدفها الذي هو دفع الربح الخاص لاقصى مداه في جميع الوحدات التي تديرها (فروع او منشآت متحدة) في جميع البلدان التي تمركزت فيها. هذا الهدف عام: تحقيقه يتطلب استراتيجيات ربح عدة، حسب الفترات والامكنة.

الشركات المتعددة الجنسية، كهيئات خاصة، تلتقي حتمًا بمنظمات عامة: سلطة سياسية، ادارة عامة، سلطات تجمعات وسيطة، في البلد المستقبل. مسؤولية السلطة السياسية والسلطات العامة هي تأمين المصلحة العامة لمجموع السكان الذي تمارس عليهم وظيفتها الخاصة. نتيجة ذلك تعبر عن نفسها تجريدياً بصيغ منفعة اجتماعية، بعوائد اجتماعية وتكاليف اجتماعية؛ في غياب هذه المراجع، يأخذ شكلاً ملموساً في حاجات وتطلعات السكان.

لقاء الوحدات الكبرى الخاصة والوحدات الكبرى العامة، التي تحركها جميعاً طاقة التغيير والتوسع، يسمح بالتقاطعات او بالنزاعات، في مجرى الزمن التاريخي. لا يمكن توقع هذه النزاعات على نحو شامل في قائمة الشروط او اية وثيقة مماثلة او تسويتها بها. الزمن الحامل للجدة يعدّل اهمية المبادلات المتنافرة، تحويلات المنفعة وعلاقات القوى التي اتفق عليها في لحظة معينة.

الشركة المتعددة الجنسية على علاقة وثيقة ببلد الاصل الذي تسحب منه راساميلها، بحوث ـ التطور، المعلومات العامة والمهنية، العلاقات مع السلطات العامة. عندما تتركز ببلد نام، فانها تفاوض السلطات العامة ومنشآت القطاع الخاص على شروط عملياتها. التفاوت في هذه العمليات مصدره البنى الاقتصادية للشركات المتفاوضة وهذه الخارجيات Externalités التي تقدمها لها الامة والقوة السياسية من جهة ومن اخرى.

شركة الانتاج المتعددة الجنسية مثلاً هي، كـ «محرك كبير» واقعة في شبكة، شركات اخرى متعددة الجنسية، للنقل، للتجارة،

للمصارف ومراكز الاعلام. مقارنة الشبكات من هذا النوع بالنسبة لشركات اميركية متعددة الجنسية وبالنسبة لوحدات بلد نام ذات دلالة؛ انها تعبر عن تفاوت معقد قبل اي اتفاق صريح او تكتل قانوني.

هذه الشروط تساعد على فهم التنافس الجديد الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية المنحدرة من القوى الاقتصادية الكبرى: الولايات المتحدة واليابان مثلاً.

تنافس احتكارات العرض بين الشركات المتعددة الجنسية مرتبط وثيق الارتباط بجميع وسائل تأثير بلد كل منها: هذه الشركات مشتركة في تنافس الامم نفسها للفوز بالاسواق الخارجية. وهذه الامم في تناقض صارخ مع «امم» النماذج الكلاسيكية المحدثة المتكونة من وحدات صغيرة مُنصَاعَة للسعر او حتى مختزلة لعوامل ومنتجات معتبرة على انفراد ومحركة باختلاف الاسعار.

الشركات المتعددة الجنسية هي منظمات خاصة قوية في اتحاد وثيق مع منظمات عامة قوية. من الصحيح القول بانها تميل إلى الانفصال عن بلدانها الخاصة، لكن هذا «الاستقلال» النسبي جداً لا يقتضي هيهات قطيعة راديكالية مع وسط الاصل الذي انحدرت منه، مع بنيته، مع نظمه، هيبته، ومناطق النفوذ التي تتمتع بها سلطاته العامة.

فضلاً عن ان الشركة المتعددة الجنسية تمارس، بالمقارنة مع اية شركة كبرى من حجم وبنية مماثلين، نشاطاتها في شروط مختلفة بعمق وتضفي عليها ميزة خاصة لانماء سلطتها على نحو تجميعي: انها

تستطيع ان تحول اسواق تموينها او تصريفها من امة إلى اخرى، وهي قادرة على ان تستميل اليها قسطاً من الادخار المحلي للوسط الذي حلت فيه؛ كما تستغل شبكاته للتبادل السلعي، لحركة الراساميل وتوزيع الاعلام.

بالنسبة لبلد قوي ككندا، حيث الاقتصاد مكون من اسواق شركات واكثر من ٨٠٪ من الاستثمار الاجمالي يشكله الاستثمار المباشر الآتي من الخارج، بامكاننا القول، لكي نبقى في حدود الاعتدال، بان التفسير الكلاسيكي الجديد دخل، منذ زمن طويل، في طور «العوائد الفكرية المتناقضة».

نتائج التحليل السالف كله، بصدد مزاوجة الصناعات والزراعات التي قد يرغب بلد نام وضعها في خدمة سكانه، تبدو جد واضحة. تحويلات التقنيات التيكونولوجيا تقررها، فيما عدا الاتفاق السياسي، الشركات المتعددة الجنسية وخدمة لاستراتيجيتها الخاصة، نفس اصحاب القرار، الشركات المتعددة الجنسية، تساهم ضمن نفس الحدود، عند الاقتضاء في تخفيف شيء من العجز الغذائي لكن في مقابل فرض سلطة غذائية مخيفة. واخيراً، دون ان تهتم هذه الشركات مباشرة بزراعات البلاد النامية، تستطيع ان تخضعها لتأثيرات المصدر (السماد، الآلات) ولتأثيرات المصب (تحويلات واسواق).

في هذا المجال الخاص الذي ندرسه، السلطات الموازنة الثنائية ذات فعالية محدودة: التأثير النقابي العالمي يظل ضعيفاً، اصول حسن السلوك لا تغير عملياً علاقات القوى.

يبدو ان بعض الاعمال السياسية العالمية، المدعومة بالزيادة التدريجية لوزن البلاد النامية في المنظمات الدولية وبحزم الحكومات المحلية، هي حتى الآن، الملجأ الوحيد ضد نظام سلطات الشركات المتعددة الجنسية الذي ليس بامكان منطقه، ان يلبي، دون ان يدمر نفسه بنفسه، حاجات السكان الا حسب مراتبية قدراتهم الشرائية(*).

(*) على طريق تنظيم تجويع البلاد النامية، لجأت الشركات المتعددة الجنسية الى القضاء على انواع زراعيه تقليدية واحلال انواع جديدة محلها، اما غير ملائمة لمناخ هذه البلدان (الرز القصير السوق مثلاً في بعض بلدان اسيا) او مع عاداتها وامكانياتها الغذائية (البطاطس مثلاً في بعض بلدان اميريكا اللاتينية). (المترجم).

الباب ٦

الغائية والقيم

التنمية الجديدة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ينمّان عن تغيرات أكثر عمقاً بكثير من مطلب اعادة توزيع الموارد والتغييرات الجذرية في قواعد اللعبة بين الأمم. الغيظ الذي كظمه العالم الثالث طويلاً يظهر الآن على السطح ويتجلى في الضراوة في المفاوضات في الوعيد وفي العنف المنفلت من عقاله.

كان الغرب، في مجمله، مستعمراً بدون ذمة؛ لم يفد من تفوقه العسكري والاقتصادي لتعليم علمه وتقنياته لسكان المستعمرات ولتمكين نخب يصطفونها هم انفسهم من وسائل الانجاز التدريجي للتحديث الذي اختاروه(*).

هذا الحكم يحتاج إلى تلوين ـ كما نعرف ـ لكنه يصف بشيء من المبالغة، مرحلة مضطربة من التوسع الأوروبي. نسلم بأن الاستعمار

(*) لم يكن بامكان الغرب المستعمر الذي استهدف حصراً الاستئثار باسواق المستعمرات، ثرواتها ويدها العاملة الرخيصة، ان يأتي مثل هذا «الاحسان» دون ان يلغي غائيته، يدمر منطقه الداخل نفسه. (المترجم).

قام بتأهيل ما لبعض النخب المحلية واحدث دفعاً لبعض النشاطات الاقتصادية التي ظلت تحت سيطرة البلدان الاستعمارية. الاستعمار منظور إليه عبر المنظورات التي فتحتها نهاية الحرب العالمية الثانية، وباستثناء تحفظات مهمة، لا يستطيع الزعم بأنه كان مبرراً كل التبرير بحسناته(*).

قام الاستعمار على وضع سياسي وقانوني واستند إلى تفوق علمي، تقني واقتصادي ساحق. تغير وضعه اسمياً منذ فوز المستعمرات بالاستقلال الذي غير، مهما قيل فيه، تغييراً عميقاً الأوضاع الخاصة بكل بلد. إلا أنه نظراً إلى ان تحويلات الاقتصاد الفعلي دائمًا بطيئة وتدريجية، فان التفاوت في الوسائل ظل قائمًا بحيث ان تعبير «الاستعمار الجديد» يشتمل، بالرغم من طابعه السِّجَالِي، على نصيب من الحقيقة كبير.

الأمم السائرة في طريق صنع نفسها يمكن اعتبارها أشباه أمم، إذ ان شركاءها، هي أمم تمارس بأحجامها، بطبيعة نشاطها وبقدرتها التفاوضية تأثيراً وسيطرة فعليتين ليس بامكانها، حتى إذا ارادت، ان تستبعدهما في فترة قصيرة.

عقابيل علاقات القوى هذه فعالة، وذاكرة الشعوب تزودها بجميع مبررات النضال للتخلص منها.

يتأكد هذا الوضع بقسوة الحكم على تصرف الأوروبيين والغربيين بصورةٍ أعم. يراهم المرء، عندما يلاحظهم من آسيا أو

(*) استمد الاستعمار تبريره الاساسي من تفوقه العسكري المطلق على شعوب المستعمرات التي اطاح بثقافاتها، باقتصادياتها التقليدية، وببناها التضاهنية القديمة دون ان يعوضها عنها بمثلها او بخير منها. (المترجم).

أفريقيا، ينهكون أنفسهم في نزاعات مصلحية بعد ان تذابحوا في حروب طاحنة. لقد اعتنوا باستخدامهم لجميع الوسائل دون الامتثال لقواعد السلوك التي حددها دينهم أو فلسفتهم. الغربيون يتصرفون عملياً كملاحدة وسلوكهم ينم على بلادة وتفاهة الاغتناء الذي لا وازع له. كل شيء يجري كما لو ان نموذجهم كان نموذج انسان الانجازات الأرضية الذي لازمته روح الاستمتاع esprit de fruition والذي لا يتخلى عن استخدام ارادة القوة كلّما كانت مصلحة مادية ما محل رهان.

أمام جوع وبؤس العالم، لم يحسن الغرب جعل سياسة التطور فعالة، نفس السياسة التي طالما تغنىً بها. وعندما حلت الأزمة العامة استطاع، عن صواب، ان يحتج بها ليقلص أكثر المساعدة التي كان يقدمها كارها(*). أما وقد ضعف الغرب الآن فلم يعد بوسعه الاستظهار بحسنة ماضية ما زالت قادرة على فرض الاحترام في اللحظة التي جنحت فيها شمسه للغروب.

أكد، وما بالعهد من قدم، انه حامل لرسالة تمدين، لنوع من ثقافة ذات قيمة كونية من حيث جوهرها، مرفوقة بوصفات سياسية وقانونية جديرة بان تكون قدوة تُحتذى. أما الآن فقد غدا الجوهر مشبوهاً وأصبحت الوصفات محل شك.

أزمة الحضارة هذه تضرب بجذورها عميقاً. إنها أعمق من

(*) هذه المساعدة لم تتجاوز ٠,٧٪ من دخله القومي بينما قدم في ١٩٨٢ وحدها ٦٠٠ مليار دولار للانفاق على مزيد من التسلح، وهو القادر منذ ثلاث عقود على انهاء الملحمة البشرية المتواصلة منذ اكثر من مليوني عام. والانفاق العسكري الذي، هو العمود الفقري للاقتصاد المعاصر، سفيه حتى الاستفزاز: رصد لكل واحد من سكان الارض ٤ اطنان من المتفجرات. يبشرنا الخبراء بانها سترتفع مع نهاية القرن الى ٩ اطنان. (المترجم).

«اخفاقات» النظام الاقتصادي ؛ انها رابضة في أفكار وقلوب الغربيين.

بدأت البلدان النامية تعي قيمها الثقافية الخاصة، وهي تجد فيها تشجيعاً ومبرراً في خدمة كرامتها وهويتها. ربما كان الوصول إلى حلول وسط بصدد المصالح المادية المتعارضة أسهل تحقيقاً من البحث عن قيم شمولية والتجاوز التاريخي للنزاعات الثقافية التي تتغذى بصور للانسان لا تَصالُحَ بينها أو يكاد.

في اللحظة التي تقبل فيها وصفات الشريك لتديرها ضده، تسعى البلدان المسماة بالمتخلفة، التي عرفت في ماضيها العريق تطوراً ثقافياً واخلاقياً مكيناً، إلى البحث فيه عن تجديد ثقافتها دون ان تخون أصالتها.

هكذا يرتسم **خط فاصل** frontier جديد، بالمعنى الانجلوساكسوني للكلمة، منطقة موارد الطاقة الذهنية، ما زالت لم تُرصد ولم تُستثمر إلا على نحو جد ناقص. هذا الخط يتحدد في عالم النوعي الذي ليس لإحصاء الوقائع الاخلاقية و«قياس العلاقات الاجتماعية» للمجتمعات «البدائية» سلطان عليه.

أفضل الملاحظين الغربيين اطلاعاً يعترفون بأن علينا ان نتعلم من هذه الأجزاء التي بُعثت بين المجاميع الانسانية التي طالما اتخذنا منها موقف المعلم والواعظ.

نبقى على سطح مشاكل التطور إذا لم نغص في الأعماق الثقافية والروحية التي تنبثق منها المنقاشات السياسية والاقتصادية.

جميع الأمم وجميع الشعوب في العالم تبحث، في صمت، عن معنى لقدر الانسان ولجهد الكائنات الانسانية، التي نرى، على ضوء

الأزمة العالمية، بسوء أقل شرطها المشترك.

أبعد من شجارات العالم المقسم السياسية سيبقى، الغرب كله لا مبالياً إزاء توبيخ سولجينستين في خطابه الذي ألقاه في هارفارد ١٩٧٨: ما تفعلونه ليس سامياً ولا طاهراً، ولا حاراً ليكسب الموافقة العامة. ليس سامياً لأن الأخلاق تفقد قوتها عندما تقترن بالاقتصاد السلعي. ولا طاهراً لأن البحث عن القيم العليا لا يتفق مع استخدام العنف الخفي الذي يُمارس تحت قناع الحرية والمساواة. ولا حاراً لأننا قلما نلمح في حياتكم الخاصة والعامة تلك المشاعر القلبية التي بامكانها ان تجعلنا نؤمن بالتآخي.

كرامة التفكير الفلسفي والهيئات الدولية التي تتعاطاه تقضي بأن نطرح الاسئلة التي قيل عنها بانها متطفلة والتي تفترضهاسياسة التطور عندما تؤخذ مأخذ الجد.

لا يمكن ان نفصل معنى معقولاً ومستقيماً للاقتصاد عن معنى ومستقيم للقدر الانساني. من الضروري البحث على الأقل على هذا المعنى: ونحن لا نفعل هنا أكثر من الاشارة، بكل تواضع، إلى بعض محاور هذا البحث.

١ - لقاء العقلانية الاقتصادية والقيم الثقافية

يقدم الغرب، الذي ابتعد فيه النشاط الاقتصادي بعداً مخيفاً عن القيم الثقافية المعلنة بطبل وزمر لكن غير المعاشة، للبلاد النامية تقنيته، التي هي امتداد لعلمه وفن حسابه الاقتصادي[٤١].

الحساب، تعبير العقلانية الاقتصادية المحظوظ والمكتسح خطأ،

هو الترجمة بكميات جبرية أو باعداد للتكاليف والعوائد. فهو بماهيته نفسها يلتصق بالأشياء، بالموضوعات المادية، التي تَهُدُّ، التي يُفترض فيها قابلية القياس والتي، انطلاقاً منها، يمُكّننا ترتيب تقليدي جداً للأرقام من تبيان حد أعلى صاف. وانه لذو دلالة كاشفة ان يكون هذا الحد الأعلى، المرتسم في حركة غلابة، قد خُلط بالأمثل.

عبثاً نحاول ادخال المتغيرات المسماة بالانسانية في الحساب، فلن نقيم وزناً هيهات للمظاهر المتعددة الأبعاد البالغة التعقيد التي نعرف، بالتجربة المباشرة والتحليل، انها تميز كل كائن انساني وكل مجتمع انساني على نحو مختلف.

يثير الحساب الاقتصادي مشكلات جسيمة عندما ينتصر بادعائه انه «عملي». عملي لأي نوع من العمليات؟ عملي حيال من؟ العمليات التي أثيرت هي عمليات الاقتصاد السلعي، الذي يفترض تعادل الاسهامات والقيم. العناصر ليست أبداً في علاقة تبادل كامل للمقاصد والأوضاع. هاتان المعاينتان الأوليتان تقودان التفكير الفلسفي بعيداً، اذ اننا في نهاية الأولى نعثر على مفهوم القيمة نفسه وفي نهاية الثانية على مثال تبادل السرائر.

دون ان ندفع حتى هذه النقطة التشكيك ـ المفيد كلما تجاسر على الاعلان عن نفسه ـ في المبادلات الاقتصادية، فاننا لا نستطيع إلا ان نصاب بالدهشة من ضيق أفق الحسابات القائمة على أسعار السوق. «محاسبات» البيولوجي في مادة الحريرات والطاقة هي، في النهاية، حسابات لا تقل دقة ولا تبريراً عن حسابات الاسعار. من غير الوارد ان تحل محلها، لكن التسليم بها يعني ادخال حكم اسعار السوق، القائمة على الآثار الحميدة موضوعياً.

التقدير الكمي للوجبات الغذائية العادية، لكي لا نسوق إلا مثلاً واحداً، غيرٌ في الوقت المناسب تغييراً مستحباً فضول الاقتصادي ووجّهه إلى اكتشاف الآثار القاتلة لقاعدة الإيسار لا اكثر ولا اقل.

العمليات التي تجري خارج السوق، عندما تقبل استلهام بعض الآثار الحميدة موضوعياً (أو المدمرة) التي كشفها العلم، تبرر نفسها في نظر المعنيين المباشرين والرأي العام بعمق أكثر من سير السوق كما هو في كل مكان عدا الكتب المدرسية.

ما زلنا بعيدين عن القيم الثقافية التي هي من طبيعة مختلفة تماماً عن سلامة الجسد.

تظهر الثقافة في البلاد النامية، بوضوح أكثر منه في البلاد المتطورة حيث تبدو كما لو ان عالم المستحدثات ووتائر الآلات المتقطعة قد طمستها، كمجموع من الضوابط والقيم المتغلغلة في حياة الناس: تجلياتها الخارجية أو في أعماق السرائر سواء بسواء. فهي تستطيع، بتفكير من يشاركون فيها، ان تترجم إلى تصورات مدروسة إلى حد ما؛ لكنها سابقة على التنظير وتتخطى الترجمة المنظمة إلى حد ما.

إنها تنتقل شفوياً، في العائلة والجمعات البدائية؛ الثقافة تنبعث من وسط الحياة الذي يحمل ويبث الصُّوَّر.

هذه الصور تتكون ملتصقة بالعقل الباطن وبما يمكن ان ندعوه بالعقل الظاهر sur-Conscient (الأنا الأعلى)، التقييمات وقواعد الحياة التي طبعها التراث، العلاقات اليومية والتمرس الاجتماعي على الذاكرة والعادات.

بين الثقافة المنتشرة في وبوسط الحياة والفرد الذي يشارك فيه،

الاتصال مباشر، سابق على النقد وحتى على التعبير المنطوق. إنها النظرة الماقبل ـ التأملية pré- réflexive للانسان، للطبيعة والمجتمع في علاقاتها المتبادلة. فهي سابقة عن صياغة الكلام ان كل ما فيه ـ لفظ، قواعد تناغُم الجملة، الصدى الانفعالي ـ ينقله ويؤكده.

عندما نبدأ في التفكير، لا ننطلق أبداً من لا شيء بل من قوام قائم، من مكتسب ثقافي مهرتنا به الحياة في شروط زمان ومكان وطرافة. بامكاننا ان نرى في ذلك إحدى الأسباب التي تجعل الاتصال اللغوي مختلفاً عن الاتصال الثقافي.

هذا الأخير ممكن على نحو آخر. فهو يقوم على الصور التي تنبعث من السكن، من المحيط ومن الأنشطة الاجتماعية المنظمة. قبل وصول نجدة الكلمات، توحي المناظر، الحركات، الإيماءات «الناطقة» بأسلوب حياة موروث و«يلهم» مشاريع وصور نشاط.

الثقافة «مدموجة»، «مجسدة» لكنها أيضاً داخلية وحميمة؛ فهي تُؤثّر في شكل تبادل دائم بين الوسط الوجودي والوعي.

الاشارات التي تنقلها تخص «الحيوان الرامز». فلها قيمة الرموز الاجتماعية فيما وراء الرموز الطقوسية. لكل مجتمع طقوسه الخاصة، المتأثرة غالباً بالطقوس الدينية لكنها تبقى متميزة عنها.

رموز الوحدة تمشي جنباً بجنب مع رموز الانفصال، حتى في المجتمعات التي بدأت تنفتح باحتشام. الوعي الاجتماعي يقيم حداً لا يُرى لكنه حقيقي بين «أهلنا» والـ«غرباء»، وهنا كما يكفي من الاختلافات والمعارضات بين المجموعات البشرية لكي يتصلب التمييز بينها بفضل «الصديق» عن «العدو» في مجال العلاقات الخاصة أو

العلاقات العامة.

عندما نقول بأن الثقافة هي مجموع قيم تُمَكِّن مجموعة ما من تماسكها ومن التواصل مع مجموعات أخرى، فاننا لا نفصح عن نوع التواصل المطلوب. على كل حال، انها لمناسبة حسنة، لمن يعثرون في العلاقات الانسانية على المركَّب المزدوج من الصراع والتعاون، من النزاع والتفاهم، للاعتراف بمزيج - في المبادلات الأكثر سلاماً روحياً - من التعاطف والعداء، من اللطف والمكر. لكي يغدو هذا المزيج حلفاً، لا بد من تقشف لا يتفق مع الايمان بقيم جامعة افتراضاً.

حسبُنا القول بأن **العلاقات الثقافية تحد لحساب وللحساب الاقتصادي بنوع خاص.**

نميز بسهولة، في مؤلفات الغربيين، بين نمطين من ادراك العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. البعض يستسلم للتحليل الاقتصادي للوقائع الثقافية مثل السياسة أو الدين: محاولتهم محكوم عليها بالاخفاق. البعض الآخر يعتبر الثقافات معدلاً للأنشطة الاقتصادية: هؤلاء هم الذين عثروا على سواء السبيل، لكن لا بد لهم من التخلي عن المناهج الكمية لتخصصاتهم والاعتراف بان معرفة الوقائع الثقافية تستدعي محاولات الوصف والتفسير النوعية التي يخشاها فريق كبير ممن تجاسروا على ممارسة «العلوم الانسانية» اتباعاً للموضة الرائجة.

تقدم لنا استحالة تحديد مكافأة الأثر الفني درساً دَلَالاً بهذا الصدد: فهي تفرض نفسها، فيما يبدو، في نهاية تفكير يقظ حول وقائع التاريخ.

اتضح، في مجتمعات شتى، ان مكافأة الأثر الفني بواسطة

السوق، غير وافية بالغرض: فهي تُخضع حياة الفنان للزبائن الموسرين ووجود الوسيط الذي هو رواق الفنون لا يحسّن الوضع في شيء، لأن الرواق يهمه بالدرجة الأولى ان يربح. إذا تكفلت الدولة أو إحدى السلطات العمومية بالفنان، فانها تجعل منه موظفاً وتخضع فكره الخلاق لأوامر الادارة. في الحقب التي كانت فيها الثقافة العليا رفيقاً مألوفاً لكبار الأثرياء، كانت رعاية الآداب والفنون تقدم مزايا لا شك فيها، لهذا السبب المزدوج وهو انها كانت من صنع نخب مؤهلة ثقافياً واستطيقياً وكانت تقيم، بينها، منافسة تحمي الفنان، الفنان الكبير على الأقل. لكن تلك حقب خلت.

مما له دلالة اليوم، في جو الحروب الباردة والصراعات السياسية الكامنة، ان نرى الحكومات تحتفي بقوة الاقناع، بقوة التواصل التي تفيض من الأثر الفني. تعتني السلطة السياسية، مهما كان نظام الحكم أو مستوى التطور، بالتعريف في الخارج بابداع فنانيها والثراء الخالد لتراثها الثقافي. بل إن بعض البرامج أعدت للوصول، عبر المعارض المتجولة، لتلك المنطقة الحساسة من مناطق النفس الانسانية حيث تستطيع هذه الأخيرة نسيان حدود الدول تحت تأثير فتنة الجمال(*).

بالامكان الاستشهاد بتجارب أخرى، لالقاء الأضـواء على مقاومة الثقافات لاكتساح الاقتصاد(*) ومهما يكن من شيء، فأثر الايضاح الأكثر مباشرة حصل، عندما ندرك:

(*) هذا العرض يتناسى، بسذاجة، ان احتفاء السلطة ليس بالفن بـل بفن مدجن من رقيب وزارة الثقافة هناك ومن رقيب وسائط الاعلام هنا. الادهى انه يتناسى ان تسليع جميع مظاهر الحياة المعاصرة امتد ايضاً الى اشياء الفكر والفن؛ لوحات الدادائيين والسيرياليين معروضة للبيع في السوبرماركت غير بعيد من المعلبات، يدلل عليها في اسواق البورصة وتودع رهناً في المصارف! (المترجم).

أ) من جهة، ان الوقائع والمؤسسات الاقتصادية لا تدوم إلا بالقيم الثقافية،

ب) من جهة أخرى، أن محاولة فصل الأهداف الاقتصادية الجماعية، عن محيطها الثقافي، تكللت بالاخفاق رغم البهلوانيات الثقافية البارعة.

لا يوجد مفهوم أساسي واحد من مفاهيم الاقتصاد قابل لأن يفتكر فيه حتى النهاية إذا زعزعت أسسه الثقافية.

وهكذا، فالتنافس، المعتبر، «ركيزة» الاقتصاد هو نشاط يفوز عبره «الأفضل»، أي السلعة التي اتضح، بعد الاختبار، انها قادرة على تلبية الزبون بأخفض كلفة وأرخص سعر(*). فهو ضرب من الرياضة وبهذه الصفة أو بسواها، فهو خاضع للتعديل. قواعد اللعبة التنافسية تميز التنافس «الشريف» من التنافس «الضاري»؛ بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك عندما تحاول اختزال الخسائر الاجتماعية التي سببها استبعاد المنافس المنكوب. مهما كان مداساً في واقع الحياة، فان القانون، كتعبير عن حد ادنى من الأخلاق، يرسم الحدود بين التنافس المقبول والتنافس غير المقبول، الذي يعتبر طبيعياً بالنظر لحياة الهيئة الاجتماعية.

بإمكاننا أن نثبت دون عناء نفس ائتمار الاقتصاد بأوامر القيم الثقافية بخصوص الملكية، العقد، تنظيم المؤسسة، وقاية الاجراء،

(*) كان ذلك صحيحاً عندما كان السوق، الحاجات والرغبات الفعلية، هي التي تخلق الطلب. اما اليوم عندما بات الاعلان، عبر وسائط الاعلام، هو الخالق الاساسي للطلب، فالامر اختلف. (المترجم).

الخ(*).

مما له دلالة حاسمة بهذا الخصوص، عجز أجيال من الاقتصاديين المعدودين عن ادخال المنفعة الجماعية في اطار اقتصاد السوق والعثور على مقياس لها. الرفاهية مفهوم مبهم، مأخوذ من الأسعار التي تكونت في السوق. بما ان الاسعار ليست اضافية بدقة وبما ان الذاتيات غير قابلة للاختزال، فاننا نجد انفسنا مرغمين، من أجل رسم المنفعة الجماعية نظرياً، على طرح شروط مستحيلة عملياً:

- اما قابلية منحنيات سواء الذوات للتنضيد (كـ. ويكسيل)،
- اما تشابه سير اقتصاد الرفاه والرفاه الاجتماعي (أ. س. بيجو)،
- اما افتراض ان فائض المنتج والمستهلك كميتان متجانستان اقتصادياً (تللتج. ر. هيكس).

سيكون الاقتصادي، الذي يتخلى عن هذه الألعاب الفكرية، مرغمًا على التسليم بأنه يوجد من الرفاه بقدر ما يوجد من الأحزاب السياسية الكبرى (جونار ميردال) أو بقدر ما يوجد من مجموعات بشرية منظمة في المجتمع (ج. ز. ستجلر). لا يجوز، في دراسة وصفية، اهمال هذه الحيل كل الاهمال؛ لقد لاحظنا بأنها تعيدنا على نحو مكثف إلى القيم والقائع الثقافية.

الثقافة[٤٢]، المراتبية الاجتماعية التي أنتجتها القيم الثقافية هي التي تشرف على اسناد الأدوار السابقة لكل تحليل اقتصادي للانتاج والتوزيع. هذه الأدوار الاقتصادية والاجتماعية ليست معطاة نهائياً؛ فهي موضوع اعتراضات وصراعات اجتماعية؛ على المدى الطويل؛ لا تكتفي العناصر

(*) ضحايا حوادث الشغل في فرنسا: ١٥ قتيلاً يومياً وبضع عشرات من المصابين اصابات جدية. معظمهم من العمال المهاجرين. السبب؟ التقصير الفادح في الحماية. (المترجم).

بالتقدم داخل الدور المسند لها؛ الأكثر نشاطاً منها يرغب في الترقي في مدارج سلم المراتب الاجتماعية وتعديل صورتها ودلالتها عن طريق التحالفات والتكتلات .

بامكاننا ان نرسم بسهولة تصميمين جد مبسّطين في مقاربة أولى لمعارضة المجتمع الذي يراهن على الفارق الاجتماعي والسيطرة بالمجتمع الذي يراهن على تقليص التفاوتات والمشاركة. الأول يتناسب تماماً مع بنى المجتمع الصناعية في القرن التاسع عشر، والثاني مع البدايات الأولى لتغيير هذه البنية العميق، المرغوب بحرارة من عالم العمل والمقبول كرهاً من الطبقات السائدة، تحت ضغط المطالب العمالية. إذا سلمنا بأن تراكب الطبقات الاجتماعية يتحدد بالوضع الاقتصادي، بالتعليم، بالتثقيف وبالاسهام الفعلي في تكوين الارادة السياسية، نرسم المتوازي الوجيز التالي:

أ الترقية الاجتماعية التي حصلت في القرن التاسع عشر	ب الترقية الاجتماعية التي شُرع فيها في النصف الثاني من القرن العشرين
ارتفاع الأفراد والنخب التي تقف بعيداً جداً من السواد البائر	ارتقاع المستوى المادي والثقافي للسواد الذي وضع في وضع يؤهله لانتاج نخبه الخاصة
سلطة جماعات مسيطرة في خدمة طبقة محظوظة تشكل بنية ـ شاشة.	سلطة نخب وظيفية واجتماعية، في خدمة تجمعات انشطة جديدة.

تكوّن منظومات القيم في الشريحة العليا من المجتمع التي تنقلها للسواد	تكوّن منظومات القيم بفضل المبادلات النشيطة بين السواد والنخب الوظيفية والاجتماعية الجديدة.

في البلدان النامية، حيث يتم الاتصال من جهة بين الأفراد الذين يعملون في المنطقة الصناعية والحضرية و، من جهة أخرى، بين من يعيشون في المناطق الزراعية والريفية، من المفيد ان نبحث ما إذا كانت الترقية (ب) لا تدخل في صراع مع الترقية، (أ) المرتبطة باستمرارية أنظمة من طراز اقطاعي.

في كل مكان تُلعب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية في سياق تطور تكون فيه العوامل الثقافية حاسمة.

تتحدى الثقافات الكشوف الكمية والمعللات التبسيطية المأخوذة من تصرفات افترض انها قابلة للاختزال إلى الارضائية تبعاً لحساب اللذائذ والأتعاب المفترض هو الآخر. الأمر كذلك لأن الأعمال الخاضعة للحساب، خاصة في الاقتصاديات والمجتمعات الماقبل - رأسمالية، مؤطرة وواقعة تحت تأثير أفعال بامكاننا تسميتها، لعدم وجود الأفضل، مشروطة ومتأثرة بشرط تحديد هاتين العبارتين.

تخلت السلوكية BEHAVIORISME الأكثر تطرفاً عن البحث عن الارتكاسات بحصر المعنى في العلاقات الاجتماعية لكنها تقبل مع ذلك أهمية الأنشطة المشروطة اجتماعياً والتي؛ لا تدين إلا بالقليل جداً للغائية الواعية. وهذه الأفعال ملحوظة في أي مجموع اجتماعي.

أما الأفعال المتأثرة، فهي الأفعال التي يبررها ويعدّلها قصد القيم الاخلاقية والاستيطيقة. التي تصنف فيها الأفعال المعتبرة عموماً كأرقى شواهد الكرامة الانسانية: حب أم لطفلها إلى درجة التضحية بحياتها من أجله، حب مقاتل لوطنه الذي يخدمه قابلاً الهلاك في سبيله.

بامكاننا أن نتأمل بكل جدوى، فيما يتعلق بالشعر والفن، صيغة بول فاليري: «قانون الأفعال غير الشعرية لكن المفيدة هو التحقق بأكبر قدر ممكن من اقتصاد القوى وحسب اقرب الطرق».

ينبغي لاكمال تحليلنا للقاء العقلانية الاقتصادية بالثقافة، الإلحاح على نقطة ذات أهمية بالغة في جميع الحالات وخاصة في حالة البلاد النامية.

تلك النقطة هي واقع ان السوق والرأسمالية «تستهلكان» قيمًا ثقافية وأخلاقية لا تعوضانها. البروتسيسات المستخدمة، في شكلها المعاصر، لا تشبه التوصيفات الجاهزة التي نعثر عليها في الكتب المدرسية. يستهدف، السوق والرأسمالية، بهوس السلعة، بنزع انسانية العلاقات الانسانية، بالاعلان الطاغي والتكالب على الربح النقدي بجميع أشكاله - بما في ذلك المضاربة المالية - زعزعة الضوابط الثقافية و«تشيئة» Réifier«العقول» لكي لا نقول شيئاً عن الفساد الذي يشجعانه في العلاقات بين الادارات العامة والمصالح الخاصة.

ستكون التنمية الجديدة واعادة الهيكلة الشاملة التي تفترضها سطحية ولا جدوى منها إذا لم تصل إلى صميم الكائنات الانسانية وإلى مجتمعات هشة أبداً تحاول هذه الكائنات اقامتها في الديمومة.

أكثر الهزائم تدميراً وأكثر الانتصارات خصوبة هما نتيجتا لعبة

مأساوية تلعب في أعماق الوجدان والفكر الانساني. توشك الأبعاد العالمية لهذه اللعبة ان توقعنا في الوهم. سنرى انها لا تغير شيئاً من جوهر التشخيص. كل إنسان يبحث، وكذلك مجتمعات الناس، عن معنى لمصيره: وهذا ثقافي.

٢ ـ القيم والأبعاد العالمية

كان سير دونيس روبيرتسون، لما تساءل عن الفاعلية الاقتصادية للمعاملات؛ بقصد الاقتصاد الخاص، عندما ميز القوى الأشد قوة والقوى الأكثر سمواً مفضلاً الأولى.

عندما يدعو الاقتصاد جهاراً منظمة ومنظمة عامة، فثمة أسباب جدية للشك في ان تكفي المصلحة الشخصية، السعي وراء الربح أو البحث عن الكسب النقدي لصبها في قالب نظام انساني. السوق والرأسمالية ـ معللات وأواليات ـ لم ينجحا في قهر الجوع والبؤس الكريه في العالم(*). ما زالت المنظورات، بعد عقدين من التطور، مأساوية وتستدعي تغييراً راديكالياً للسياسة والاستراتيجيات التي اتبعت حتى الآن.

ثلاث نظرات على العالم، ثلاث رؤى للعالم تظهره ككل تشكله مجموعات جزئية مركبة، تقوم بينها علاقات لا متناظرة بتاتاً وتفاوتاتها عميقة وشاملة.

عالم الأمم هو عالم صورة ـ وزائفة أيضاً ـ تعرضها علينا ظلال باهتة لخارطة سياسية. الأمم متفاوتة بخصوص السكان، الموارد،

(*) بل انهما هما المسؤولان عنها لفساد غائيتيهما: الربح اولاً والربح اخيراً. (المترجم).

الثروات ومستوى التطور. خاصة وأن حيزات تأثير وسيطرة الدولتين الأعظم والدول الكبرى اجتازت حدودها. بفضل هذا الواقع، لم يعد بامكان أية خريطة اقليمية ان تعرض الوضع بدقة. نسيان ذلك من شأنه تعريض الأمم لمخاطر جسيمة؛ من الأفضل لها اذن ان لا تدع وسواس السيادة القانونية المحضة أو اشعاع ثقافتها الوطنية يتملكها.

ليس بامكانها ان تكون اكتفائية ولا «مفتوحة» بالكامل، لأن سكانها لن يرتضوا ان يضحّى بهم لا على مذبح أمر «السعر العالمي» المقبول بدون تحفظ ولا على مذبح حماية دولة أجنبية. كل أمة مهما كانت فقيرة وضعيفة تبحث، ما لم تتخلّ عن نفسها، عن استقلالها في اطار التكامل الذي يربطها، على نحو متفاوت، بالأمم الأخرى.

عالم مناطق النمو يشمل مجاميع صناعية ومالية تمارس آثار الدفع (والتوقيف أيضاً، في بعض القطاعات) الصادرة عنها تأثيرها على باقي انحاء العالم. في الشرق الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الدائرة في فلكه. في الغرب، الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا السائرة في طريق صنع نفسها تشكل ثلاث مناطق أساسية للتطور العالمي. ـ في كل واحدة من هذه المناطق ، سياسة الدول وسياسة المجموعات الاقتصادية والمالية الكبرى ليست دائمًا، وهذا بديهي، قابلة للتنضيد؛ وسياسة هذه المجموعات البشرية المحظوظة تحث على معرفة ـ حسب المجالات والظروف ـ أين توجد مراكز القرار الحقيقية. مناطق التطور هذه ليست متساوية فيما بينها؛ تأثيرها العالمي يمارس بكثافة متغيرة حسب مناطق العالم وخططها التوسعية الخاصة.

في المنافسات أو الاحلاف السياسية للسلطات السياسية أو السلطات الهُلامية التي تمارس تأثيرها على كل منطقة أساسية من مناطق

التطور، لا تستطيع الأمم ذات الأهمية الثانوية ولا امم البلاد النامية ان تنسحب من اللعبة التي يقودها الشركاء الرئيسيون. إنها ليست أبداً مجرد بيادق تحرك على رقعة شطرنج، لأن صلابتها السياسية عامل يحسب له الكبار حساباً، لأن لها، هي أيضاً، بعض الهامش للمناورة بواسطة الاحلاف والتكتلات.

وأخيراً عالم الجماهير[٤٣]. هذا الشكل الأخير للعالم يتوارى أحياناً وراء الشكلين السالفين. وهو في الواقع الذي يعطي لحقبتنا حيوية غير معروفة قبل ذلك في تاريخ الانسانية.

الجماهير، الجموع التي أُدْقعت، المحكوم عليها بأن تعيش في مستوى البقاء على قيد الحياة، وُجدت في جميع العصور، مستبعدة وصامتة. بيد انه لا سبيل اليوم للمرور مر الكرام بهذه الجموع، سواء بالمليار الجائع على كوكبنا أو بالجمهور المتعدد الطبقات في الأوساط الحضرية أو في الزراعات المتأخرة لأنها أُخضعت للسيطرة.

الطبقة بمعنى ماركس، تفقد اليوم تجانسها التقريبي في القرن التاسع عشر في البلدان المتطورة؛ هي اليوم تتنوع وتتشرذم؛ شرائحها العليا لن تزهد أبداً في المكاسب التي تقدمها لها الرأسمالية وهي تنفصل عن الشرائح الدنيا المحرومة(*)؛ ليس بالامكان اعتبار طبقة العمال الأجراء في مجموعها كمرجع ورمز للبؤس الانساني في البلدان

(*) هذا من الاخطاء الشائعة بين انصار الميكرو سوسيولوجي. ما يوحد الاجراء في تحليل ماركس، بالنقيض من رؤيا لينين، ليس درجة الاستغلال، متغير فائض القيمة من مطلق او نسبي، بل واقعة الاستغلال ذاتها. لم ينظر للاستغلال بمنظار كمي، كما قد توحي بذلك قراءة عجلى لرأس المال، بل بمنظار نوعي: كاغتراب «كانشطار للذات عن ذاتها» «كاغتصاب للوقت». واخيراً «البروليتاريا تهتم بكرامتها قبل خبزها». (المترجم).

الصناعية. ضحايا مثل هذا البؤس والأكثر تجسيداً له هي جماهير البلاد النامية.

رفع المداخيل وانماء الموارد التي ركزت في اقاليم وحيزات اقتصادية محظوظة،لم تنتشر المكاسب المحلية والخاصة،لم تتحول إلى تقدم للكل؛ التقدم المذهل للتقنيات، للانتاج، للنقل والمواصلات أعطى نتائج، استفادت منها أساساً البلدان والطبقات الموسرة.

كما لاحظناه فيما سبق: ليس العالم، تحت سيمائه الثلاث الأساسية، لا نظاماً محصناً ضد الاحتكاك Régulé من وجهة نظر مصلحة الكل العالمي ومطامح هذا الكل، وأقل من ذلك ليس «مَسْكناً» انسانياً مع ما يقتضيه هذا المفهوم من أمن، من ثقة ومن مبادلات منتظمة من طبيعة ثقافية وأخلاقية.

المسكن الانساني لم يقم تلقائياً ولن يقوم من تلقاء ذاته يوماً؛ انه أحد الأسماء - هناك أخرى كما سنرى قريباً - التي تعينّ كبرى مآثر الانسان.

بصيغة ينبغي ان تعدّل قبل ان توضّح، النظام الاقتصادي الدولي الجديد يشير إلى محور تقدم. ليس من الوارد بداهة ان يكون نظاماً حصراً أو حتى أساساً اقتصادياً بالمعنى الشائع للكلمة. إنما هو نظام سياسي لازم لضبط سير مجموعات - جزئية مركّبة فسيحة قائمة على علاقات لا متناظرة جوهرياً. أما مفهوم النظام فانه يستدعي تعليقاً يقظاً.

النظام الاقتصادي، في نظر رجل الاقتصاد «الأرثوذوكسي» الذي يفترض فصل الاقتصادي عن السياسي فصلاً مطلقاً، هو النظام

الذي يقيم السوق. وهو ما يحتفي به بعض الاقتصاديين دون كلل ولا ملل في أفضل ما يكتبون؛ بدونه سيضرب العمى أطنابه، وبحضوره تجد أذواق الناس وميولهم قانون انسجامها وتغدو متلائمة Compossibles .

يتمتع نظام السوق، منقولاً على صعيد الأمم وعلاقاتها، باطراء منذ الكلاسيك الانجليزي الأوائل حتى اليوم: انما هي حركة تحليل منطقية تستبعد الواقع القومي لكي لا تترك مجالاً إلا لظهور العوامل والمنتجات في حيّز متجانس. نواقص الأسواق وتبعيتها حيال التنظيم أعتبرت أقل من لا شيء. السلطة السياسية أساساً أنيطت بتأمل اختصاصيي علم السياسية أو القانون العام وبيقظة الحكام والديبلوماسيين. فاليهم يعود تحديد النظام العام العالمي الذي غايته تأمين السير الحر للسوق دون أيّ من التدخلات الخارجية الكفيلة بارباكه.

هذا التقسيم للعمل بين معماريي وبنّائي الاقتصاد الثقافيين من جهة والسياسية من جهة أخرى، بين المعيار الاقتصادي من جانب والمعيار السياسي من جانب آخر، بامكانه ان يُوقع في الغلط. انه يقود حتمًا إلى تناقض عميق.

موضوع السياسة الدائم هو مصير الناس العائشين في مجتمع؛ هو أساساً منظمة مراتبية. اقتصاد الارثوذكسية يعالج ذواتاً فردية مرتبطة فيما بينها بالسوق، وبالسوق فقط، ومستقبلة لكل الإعلام الذي بحوزتها من السعر، ومن السعر فقط. «نقاوة» النموذج الاقتصادي مرتبطة بغياب المراتب، عدا مراتب القدرات الشرائية،

وبالحضور الفعال للمراتب والسلطة في النموذج السياسي.

لا يحل التناقض إلا إذا افترض ان المساواة الفعلية بين جميع الذوات تستبعد كل سلطة للبعض على البعض الآخر، من جميع النواحي وفي جميع المجالات: تصبح حينئذ وظائف الدولة ووظائف السوق قابلة للتنضيد بدقة. إذ أنها ترتكز من جهة ومن أخرى على معاينة واحترام مساواة جميع الذاوات: التفريق بين دور الدولة ودور السوق يمحي؛ فلا تبقى سوى ذوات قابلة كلية للاستبدال بعضها ببعض وذات علاقات متناظرة تماماً.

انطلقنا من حواجز محكمة أقيمت بين السياسة والاقتصاد، فوصلنا إلى رسم تغدو فيه السياسة والاقتصاد غير قابلين للتمييز. المجتمع بالسوق، مجتمع السوق الزائف الذي شجبه ج.م. كلارك والمجتمع بدون سلطة ـ الفوضى بالمعنى الاشتقاقي ـ هما مصطلحان متماثلان لتعيين نفس الشكل التصوري، اللقاء السلامي عفوياً والمجدي بين ذرّات يحركها قانون الطبيعة الخارجي بالنسبة لها أو إليام متعاونة تلقائياً بتأثير قانون طبيعتها الذي يرغمها على ذلك. إنما هو نظام طبيعي في هذه أو تلك من هذين المصطلحين ينبثق من التبسيط، من التصعيد ذو إرشاد معياري ضمناً.

مثل هذا التصور يناقض الواقع الملحوظ منذ بدايات التاريخ الانساني وحتى الآن. إنه مُعارِض راديكالياً لفردية العلاقة الانسانية المتنافرة (صراع ـ تعاون، نزاع ـ اتفاق، عداء ـ تعاطف) التي يتفق مضمونها مع تعاليم العلم ودروس التاريخ.

بين العناصر المختلفة عن بعضها بعضاً والمتفاوتة فيما بينها،

اللاتناظر هو القاعدة؛ انه يستعدي ضبطاً باسم القيم التي ليست تحكيمية إلا إذا اعتبرت اسمَى من السياسة المتحققة ومن السوق المتحققة أيضاً. ما هو صحيح في صلب أمّة صحيح بالأحرى في العلاقات بين المجاميع المركبة التي تشكل العالم كما نراه، كما نعيش فيه وكما نتصرف فيه.

إدخال نظام مُؤنِّس في العالم بفضل الجدليات البنياوية وضمن الحوار بين الثقافات لا يخضع لقانون للطبيعةحميد ولا لطيبة الكائن الانساني «الطبيعية».

فهل على النظام العالمي الجديد حينئذ ان يُستنتَج من السلطة السياسية التي تبوأت أبعاداً عالمية؟ هذا هو الافتراض المقبول صراحة أو ضمناً ممن يأملون في تشكيل دولة عالمية، أي بالنسبة للنظرية السائدة، في ارغام مبرّر، مثلاً، بفضل تقنيات الديمقراطية المطبقة في الغرب.

لتقدير هذا الافتراض، لن نقف عند امكانية أو احتمال تحقيقه بهذه الصورة أو تلك وبعد آماد قصيرة، طويلة... أو طويلة جداً. نحيل القارىء إلى ما كتبناه عن المسافة المنيعة أخلاقياً عندما تنطرح مسائل حياة أو موت بين شرعية السلطة ومشروعيتها في حكم الضمائر الانسانية غير القابلة للاختزال.

لنذكر هنا بأن التطور الشخصي، حرية الأشخاص الذين ازدهروا في القيم التي آمنوا بها ويعيشونها عملياً هو إحدى الحوافز الأشد قوة للتطور بجميع صوره.

عندما نسلم بهذه الافتراضات المأخوذة من التجربة والمعيارية صراحة، علينا ان نستنتج بأن الدولة العالمية بامكانها ان تكون أيضاً

فظة وأيضاً قاتلة ـ ولو بطرق أخرى ـ تماماً كالدولة القومية التي نعرفها. النشاط المفترض لجيش أو شرطة عالمية يحيل إلى الفراغ الذهني للقادة الذين يتحكمون في استخدامها وإلى المثل العليا التي يستلهمونها عند اتخاذ قرارهم. لقاء القيم الثقافية والأخلاقية لا محيص عنه. فهي التي تبرر مقاربات الشرعية والاذعان لقرارات السلطة الشرعية.

أي تنبؤ بمسيرة التاريخ لا سبيل إليه، والسيناريوهات المعقولة بدرجة أو بأخرى ذات ضحالة محزنة. يبدو، على الأقل، ان التحليل دون أوهام لمعطيات التاريخ العام ولحالة العالم الراهنة، تشير إلى اتجاه البحوث المقبولة انسانياً وإلى توجه التطور المتعدد الأبعاد والشامل لكل انسان وللانسانية بأعيانها.

النظام الذي تسعى وراءه الأفكار هو نظام ذو غائية مستوعبة ومشروع عام.

هذا البحث الذي تدعمه قوى هائلة على الصعيد العالمي هو الذي يمنع «تصنيف» كـ«طوباوية» ثلاث مشاريع كبرى:

١) التعبئة الشعبية للعزائم وتكوين الرأي العام.

البلدان التي تنادي بالديمقراطية في الغرب تمتلك جميع الوسائل لاعلام مواطنيها واستدراجهم للرضا بالتناقض الأقل بين القيم التي تنادي بها والممارسات التي تقوم بها. توجه ومضمون الثقافة والتعليم تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية وما زالتا بحاجة إلى تحسين كبير.

٢) اصلاح البنى في الاستهلاك، انتاج وتوزيع البلاد المتطورة والبلاد النامية.

نعلم جيداً ان تخفيض استهلاك اللحوم والكحول عند الأولى

من شأنه التخفيف من مصير الثانية(*). كما نعلم أن إعادة توجيه الانتاج عند الأولى نحو السلع الأساسية ضروري للقيام بعمل واسع النطاق. وأخيراً نعلم ان توزيع الثروات والدخول شديد السوء عند الأولى والثانية. ما تحتاجه البلاد المتطورة والنامية معاً هو التصميم على إحداث التغييرات المطلوبة وتذليل قوّة القصور الذاتي الملازمة للبنى.

٣) استراتيجية نزع السلاح التدريجي، العام والمراقب(٤٤).

رصد جزء، ولو كان متواضعاً، من النفقات لتحضير وتنفيذ المذابح الجماعية ـ حسب إجراءات دُرست سلفاً ـ من شأنه تغيير وجه العالم. على الانسانية ان تختار بين النزوع للقتل «المشروع» والنزوع لانقاذ حياة الناس؛ أي إيثار الحياة.

هذه الحملات الواسعة النطاق لا تعفى من احداث تآكل صبور وتدريجي في الظلم على مستوى المجموعات الصغيرة والحياة اليومية. وُلدت أعظم تيارات الفكر الانساني في عقول عدد قليل من الناس، في عقل كل انسان تُفرِخ الرغبة في الاهلاك أو في الانقاذ.

نظراً لأننا اتخذنا كموضوع لبحثنا التطور الجديد الملازم لنظام عالمي اقتصادي جديد، فاننا لم نعتبر من البداية، هذه المجموعات من المطالب كأوهام وفظاعات، جديرة بالاستخفاف والادانة من قبل التحليل الصحيح للاقتصاد «الطبيعي»، للاقتصاد المطبق حالياً، المعتبر كاقتصاد وحيد ممكن افترضت الارثوذكسية السائدة انها قادرة

(*) يستهلك الفرد في الغرب، في المتوسط، ٩٠ كيلو لحمًا سنوياً بينما هو لا يحتاج الا لتسع فقط. ويكابد اكثر من نصف مليار انسان في البلاد النامية امراض سوء التغذية اساساً لنقص استهلاكه الضروري من بروتيين اللحوم (المترجم).

على التحكم فيه. وعي التطور والتخلف ساعدنا على ادراك ان النظرية السائدة معيارية ضمناً؛ فهي قد أسست من الأمم الأكثر تطوراً في العالم ومن أجلها ونتيجة لعدم كفاية تعميم فوائض الانتاج بين مجموع شعوب أمة أو شعوب العالم فان هذه النظرية تخدم على نحو متميز وتجميعي الجزء الأعلى من المجتمعات (ج ستيوارت ميل)؛ إنها تفرض على السكان الراغبين في تلبية حاجاتهم وتحقيق شيء من مطامحهم، قانون الايسار والسوق.

لم نعتبر التطور الجديد ككراس مطالب موجه، مع المبالغات المألوفة في مثل هذا المقام، لاقامة الحجة في المفاوضات، بالرغم من أن هذا الهدف غير بعيد عن أفكار البعض ووارد في بعض الصيغ المفرطة لبعض النصوص، فقد تراءى لنا ان الحركة، المرتبطة هي نفسها بحقبة من تاريخ الانسانية، تمشي في اتجاه عقلانية اقتصادية واسعة ومجهورة بأدوات تحليلية متجددة. الصياغات والنماذج الطليعية تنطبق على البُنى، على متتاليات البُنى، على المتغيرات المسماة بالانسانية، الظاهرة أو الكامنة. طاقة التغيير التي تحملها العناصر، يحملها الناس القادرون على تحويل محيطهم هي في المركز من تجديد النظرية العامة للاقتصاد. إنها، فيما نعتقد، علامات لا جدال فيها ومشجعة. المونوجرافيات (الدراسات الوافية)، الاحصائيات الاقتصادمتريات ذات الموضوع الخاص والجيّد التحديد ضرورة لكن لا بد من تحديد موقعها من أجل تغذية فكر اقتصادي. تدقيق التفاصيل شيء والدقة شيء آخر. إنها تتطلب تفسيراً عاماً، علمًا أساسياً والقبول الواعي والعميق للمثال الذي تصدر عنه اللوغاريتميات (الخوارزميات) والحسابات.

فيما يخص الفوائض، ليس بمستطاعنا بداهة ان نقدم هنا سوى

بعض المعالم، فلقد أشرنا إلى بعض التطابقات بين نظرية الاقتصاد المجدّدة وحركة العلوم والتحضير الفلسفي.

منذ ما قبل القرن الأخير، كانت الفلسفة الصريحة أو الضمنية في دراسة المجتمعات ومظهرها الاقتصادي فلسفة الطبيعة. هذه فسرت أولاً انطلاقاً من تصورات لاهوتية وإلاهية، وترجمت، منذ نيوتن، كنوع من الفيزياء الاجتماعية من طراز ميكانيكي. بالامكان اكتشاف القوانين الطبيعية، لكن لا بد من معاناتها دون أمل في السيطرة عليها. عندما شرعت فلسفة الأنوار في مناقشة الطبيعة الانسانية بعد ان تخلّت عن التفسير الإلهي فقد سلكت مسالك اصطدمت فيها في النهاية بالخيار بين الارتيابية الشاملة والُمعضِلة والحتمية الصارمة التي تستبعد الأهداف والغائية.

بعض المظاهر الكبرى لعلم وفلسفة القرن العشرين تغيّر بعمق جوّنا الثقافي ويبدو ان عليها ان تؤثر في هذا المجموع من المعارف المنظمة والمراقبة تدريجياً التي ندعوها بتفاؤل زائد، **العلوم الانسانية**. إذا كان الانسان مبرمجاً، فالبرمجة تتضمن امكانية التعلّم، فنحن أبعد ما نكون عن المادية الجبرية التي اشاعتها اشتراكية القرن التاسع عشر. إذا كانت الديناميكا الحرارية الأكثر حداثة مصيبة في الادلال على البُنى البَناءة ـ المبددة، فان العَالمَ والانسان ليس محكوماً عليهما بمكابدة التطور نحو العمى.

أما فيما يخص فلسفة عصرنا فلا يسعنا إلا ان نشعر بالتأثر أمام القوة التي احتفت بها بعض مدارسها بالحرية الخلاقة وفضائل العمل الذي ينجز جميعة عملية لملكة الادراك، للمُخَيلِة ولطموح كل كائن انساني إلى اظهار مزاياه. هذه البيانات التي يفهمها كل الناس ويشعر

بها تلقائياً المسحوقون والبؤساء تتلاقى مع آمال وجهود التطور الجديد.

ليست هذه سوى إشارات مجزأة ـ خطة مرحلية ـ ودعوات **للفكر** لكي ينخرط في رحلات مغامرات. فيها وراء**مأثرة الطبيعة الكبرى،** إيمانه بمأثرة الانسان الكبرى.

ملحق

النماذج، حدودها وحسن استخدامها

الحديث الذي دفعنا أول ما دفعنا إلى التفكير في التطور الجديد تشكل بالاتصال مع الواقع وهو يلهم فعلنا؛ وهو يسبح ضد تيار التعبير الستاتيكي للنمو في الاقتصاد الارثوذكسي. قراءة مقتضيات التطور الجديد تقدم البرهان على ذلك.

جدول مقتضيات التطوّر الجديد

(١) **الامم**	(٢) **المقتضيات**	(٣) **التعقيدات**
التنمية	(a) التطور البنى «الفعالية»	(á) معدل النمو المرتبط ببنى مُسهّمة دفع البنى
اجمالي	(b) الكل كل مظهر من مظاهره	(b́) مجموعات حيزات اقتسام توبولوجيا
داخلي النمو	(c) مشدود «إلى الداخل»	(ć) متغيرات انسانية سلطة
المدموج	(d) ترابط البنى تماسك البنى	(d́) سلطة اقتراب منهجي سيبرينطيقا (علم التوجيه)

نتساءل حينئذ ما إذا كانت التنمية الجديدة مستعصية على التقعيد، على الترييض Mathématisation وعلى التحضير الكمي (حتى ولو كان متواضعا) للمشروعات والمخططات. ألا تتفق التنمية الجديدة، بالعكس من ذلك، مع التغيرات التي شرع فيها سلفاً من طراز الأدوات الرياضية التي يستخدمها الاقتصادي؟ أليست، بالتالي صالحة لالقاء بعض الأضواء على المصاعب الجسيمة التي يُبتلى بها الفكر الاقتصادي وعلى مبرر البحوث الحديثة العهد؟.

ألا تطالب البلاد النامية، بحق، بارخاء غُلِّ نظريات وتحاليل السوق الضيقة، المفصولة تعسفياً عن الدينميات التاريخية؛ بالتالي، مبتورة ومقطوعة من العناصر الانسانية؟ أليست التقعيدات والترييضات المطبقة على الاقتصاد في طريقها إلى أن تصبح أفضل باستقبالها لمتغيرات ولعلاقات أُهملت طويلاً، رغم ان بعضها يقتضيه التطور الجديد؟. نُجمّع عناصر الاجابة على هذه الاسئلة معتبرين:

أ . رياضيات التفسير العام.

ب . تصميم العمل المقعد.

جـ . توسيع تحليل التكاليف ـ العوائد.

د . نماذج نادي روما والتقارير المقدمة «إلى» نادي روما.

هـ . المخططات القومية والنماذج العالمية.

سنتبع هذا الاستعراض بتقدير قصيرلحدود وحسن استخدام النمذجة modélisation.

أ . رياضيات التفسير العام

التطور الأكثر بروزاً هو الذي قادنا من الرياضيات المستقاة من

ميكانيكا لاجرانج الكلاسيكية إلى الرياضيات التوبولوجية بعد دوبرو وكـ. ج. ارو.

الأولى تصف تحرك أشياء غير قابلة للتشكل في الفضاء وتوقفها (نقطة توازن عندما تنطبق عليها قوتان متعادلتان واتجاهان متعاكسان). تسلّم الثانية بالفضاءات القابلة للتقلص، للتمدد، للتشكل والممثلة لعمليات العناصر، إنها تصف توازنات متتابعة بطرحها شروطاً على الحدود؛ انها تُثرى؛ دون ان تُضيع تعاليمها، جميع نماذج التنافس الاحتكاري.

النماذج الاحتمالية وغير الحتمية هي من جهة أخرى، وبارتباط وثيق مع هذا التطور، مفضلة على النماذج الحتمية.

الفضاءات المرجحنة Probabilisés هي فرصة في مادة الاقتصاد لاختيار المناقشات حول الاحتمالية الذاتية والموضوعية (رادنر، كـ. ج. أرو، ب. ماسيْ، هـ. سافاج، ن. جورجيسكو روجان، ج. ليسورن). وما كان للأمر ان يكون على غير هذا النحو منذ ان احتفظ رجل الاقتصاد بالزمن المُسهّم، الحامل للجدة وحاول التحكم، دون ان ينجح في ذلك تماماً حتى الآن، في التردد والمخاطرة. حاجات ومطامح العناصر المتمايزة والمتفاوتة ليست متلائمة فيما بينها تلقائياً. مشاريع العمليات والعمليات المنجزة تشتمل على تقاطعات ما ان تُؤخذ أنظمة التنافس الاحتكاري بعين الاعتبار. تغلغل النزاع في النظرية الراهنة على أثر أعمال أوسكار مورجن اشتيرن وج. فون نومان حول الألعاب[٤٦]. فقد قعّد النزاع مع مكاسب لا بأس بها (مارتين شوبيك، شلايشر)، إلى درجة ادراج العاب المتتاليات وحتى (مارش) الصراعات الرامية لتغيير قواعد اللعبة. نموذج ناش[٤٧]، الذي يفرق،

في مادة الاحتكار الثُنائي، التوازن تحت طائلة التهديد من التوازن بعد التراضي، أو نماذج الألعاب مع خاصية زيادة غير عادية موضحة جدوى التفاهم بعد الصراع.

الاقتراب المنهجي على جميع المستويات (ميكرو- وحدة، صناعة، مجموعات اقتصادية) يستفيد من تصميم المجاري الموجهة (جراف) (ج. ليسورن، دفاليه، ف. لوموان، ج. ب. بونسار، ر. لنتيز، جازون، م. موجو)؛ انه يشجع أيضاً تصميم الترابطات المراتبية للأنظمة الجزئية ولضوابطها[٤٨]. السيرنيطيقا أو علم التوجيه (بعد الكلاسيك مثل نوربير وينير وشانون، ولونج، لويس كوفينيال، ج. ث. جيلبو) يهاجم المنظومات المنظمة المشتملة على دالة هدف وقابلة للمفعول الارتجاعي[٤٩].

الاهتمام الذي أعطى للاعلام يتسلح بالأشكال الراهنة للرياضيات ويجدد جميع مجالات الفكر الاقتصادي (جاكو مارشاك، ر. رادنير، أوكتاف أو نيشتاويسكو).

المماثلة الدينامكوحرارية، المستخدمة بعقلية حذرة وبدقة علمية، توحي بنماذج توازن تحتفظ بفوارق الأحجام بين الوحدات، الوحدات المعقدة، المتغيرات الكثيفة والخفيفة ومزاوجات هذه الوحدات مع «مستودع» نقدي أو مع موارد (نموذج إل ليشين رويز).

المماثلة، المستخدمة تحت نفس شروط المراقبة العلمية، تدعو إلى استلهام نماذج البنية البناءة- المبددة التي قدمها اليابريجوجين ومدرسة بروكسيل[٥٠].

الفكرة الأساسية التي تلهمها هي فكرة تطور بامكانه أن يقود إلى

حالات ما .وراء استقرار métastables المادة والطاقة، بعيداً عن موقع التوازن. إنها تفتح ،ـ رفض النقل الحرفي، تفتح الطريق إلى البحوث عن القصور الحراري ـ القدرة الحرارية الفيزيائية (ن. جورجيسكو روجان)، البيولوجية (اطلان) و«الاماتية» (واونيشاوسيسكو) ودراسة نتائجها في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

ليس ثمة شك، في نظر الملاحظ الخبير، حول أهمية، معنى وطبيعة الانجازات التي حققت بفضل هذه التعقيدات. التي هي من طبيعة أخرى تماماً غير التوازنات الميكانكية للأشياء، للموضوعات الهامدة؛ انها تحاول ان تعيد على نحو ملائم انتاج شبكات مشروعات وعمليات العناصر، الوحدات الفعالة، صراعات ـ مساعـدات، نزاعات، تعاونات بين الوحدات وتحالفاتها أو تكتلاتها[٥١].

إنها تصف بنيات مؤثرة على بنيات أخرى؛ انها بدأت تلبي «طلب» تصميم مكونات التطور (انظر جدولa٢)، (a٣).

بدلاً من ان تنطبق فقط على الأفراد، على الوحدات الفردية، وعلى السلع المأخوذة بأعيانها Singuli والمرغمة على المتتاليات البدائية للستاتيك المقارن، فان التحاليل الحديثة العهد تستخدم الأدوات اللازمة للحصول على تركيبات الوحدات والقطاعات (مصفوفات). على ترابطها (مصفوفات عابرة)، مع الادخال المحتمل للاتناظرات (مصفوفات منحرفة). والأفضل من ذلك مفهوم جريء، ما زال حتى الآن تأملياً، يضع مصفوفات التواريخ المتعاقبة في حيزات اتجاهية او توترية حيث تتشكل (جوساب بالومبا، ن. شيروبينو). هذا يعني، بوضوح ان تدمج في تصميم تطوري الأجزاء في الكل (انظر جدول (b٢) و(b٢).

تطبيق الحيزات الاقتصادية المأخوذة في اشكالها الثلاث العمومية (حيز - بنية، حيز مستقطب، حيز - مخطط) ومركبة مع الحيزات العائدة إلى دوال (حيزات القرار، حيزات العمليات) يسمح بالوصف الدقيق فيه الكفاية لتباين بنية مؤقلمة وتسمح بالدخول إلى التصميم المقعد «للأمة» (انظر جدول (c٢) و(c٣)). واخيراً، تقود جميع التعبيرات المريضة للاتناظر، للتنظيم (ميربيرت سيمون) وللقرار، اساساً للقرار ذي المعايير العديدة (برناردوا)، إلى الاقتراب المقعد لترابط السلطات انظر جدول(d٢) و(d'٣).

هذه سلسلة من المراجع التي هي، في حدود موضوعنا، عديدة بما فيه الكفاية، دقيقة ومنهجية لكي تمكننا من اصدار حكم شامل: ميكانيكا التوازن العام يتقهقر لصالح التقعيدات الأكثر ملاءمة، الأكثر مرونة، وبمعنى ما الأكثر تعقيداً والأكثر لطفاً، انها تمارس تأثيرها على العنصر، النشاط، بنى العناصر والنشاطات وهي بالتالي متكيفة مبدئياً مع اشكال التطور الشامل، الداخلي المنشأ والمندمج الذي تطالب به حديثاً البلدان النامية.

هذا الحكم يتأكد بمجرد ان نفحص التقعيدات ذات الموضع الأكثر تخصصاً.

ب . التصميم المقعّد للعمل

التحسين الأمثل، بِصُوَرِهِ الراهنة يعود إلى اشغال ل.س. بوترياجين حول البروتسيسات المثلى؛ هذه الأشغال هي أصل **الطلب الأمثل**، الذي هو التصميم الأكثر عمومية لتركيبة الوسائل الصالحة لبلوغ هدف، نتيجة مرغوبة، في مجرى الزمن اللارتدادي[٥٢].

دالة الهدف تكتب في الزمن اللارتدادي (t)، من أجل فترة (o,T) كتركيبة لمتغيرات الطلب (U) ولمتغييرات الحالة (X). يعالج المرء دالة متغيرات (اتجاهات) الحالة (Les x) ومتغيرات الطلب (Les u) من أجل الفترة المعتبرة. يعرض المشكل نفسه على الطريقة «الجرانجية» (m+n) مجاهيل (nx+mu).

فتحصل اذن على:

دالة هدف

$$J(\vec{x}, \vec{u}) = \int_{o}^{n} L(\vec{x}_{(t)}, \vec{u}_{(t)})\, dt$$

ارغامات أو مساواة التي ينبغي ان تلبيها Les u (t) و Les x (t):

$$\mathring{x}i - fi(\vec{x}(t), \vec{u}(t), t) = 0$$

تضاف لهذه المساواة مضاعفات لاجرانج المعممة و، بفضل التحويلات السديدة نعبّر عن متغيرات الطلب المثلى في دالة:

١ متغيرات حالة

٢ مضاعفات

٣ الزمن

$$u_i = \varphi i(\vec{x}_i, \lambda \vec{i}, t) \qquad i = 1, 2...m$$

من هنا، نظام المعادلات التفاضلية في x وفي y ومن أجل شروط في حدود، حلول محددة.

هذا التقعيد يعبر على نحو عام تماماً عن النشاط، أي التسلسل، في الزمن اللاإرتدادي، لعمليات قصدية لعنصر، لـ «فاعل» رسم لنفسه هدفاً وقرأ حساباً للتغيرات في الحالات التي يرصدها.

فالوسائل كيفها العنصر مع التعديلات التي تطرأ على وسطه.

من الصعب تصور مفارقة أكثر وضوحاً مع انسان السوق الكلاسيكي الآلي، الذي يكابد، بين الاليام، نظرائه، ومثلهم أوامر السوق الملكية، دون أي رد فعل ممكن سوى التكييف بالكميات.

الشركة القادرة على تغيير محيطها لها بكل بداهة أهمية قصوى من أجل تفسير تطور البلدان النامية.

لا تعتبر هذه الشركة وسطها ـ ناساً وأشياء ـ كثابت بل كمرن، قابل للتشكل لصالحها وبتدخلاتها الخاصة: فهي لا تستخدم فقط تكاليف البيع الخاصة بالسوق، فهي تملك ميزانية تدخل لتسمح لها بالتأثير في محيطها الطبيعي، في منافسيها، في النقابات وحتى في قواعد اللعبة التي أقامتها السلطات العامة. فلنقل انها قادرة على عرض تكاليف تحويل الوسط.

هدف الشركة الكبرى يكتب كما تكتب القيمة المرهنة لتدفق الربح الذي تنوي الحصول عليه خلال فترة: Π (to)

فهي متناسبة مع:

ـ مع الناتج حجم (البيع) Q،

ـ سعر الناتج P،

ـ النفقات الاستراتيجية لتحويل الوسط S،

ـ الزمن dt،

فنكتب:

$$\Pi(to) = f(Q, P, S)\,dt \qquad (1)$$

و، بادخال معدّل الترهين P:

$$\Pi (to) = \int_{0}^{n} e^{-pt} f(Q, P, S)\, dt \qquad (2)$$

هذه الكتابة التي ندين بها لـ:

لـ أ. جاكمين، بالامكان تطويرها، تطبيقها على وحدات خاصة ووحدات عامة، اغناؤها بتخصيصات تحويلات الوسط؛ بتقريب دوال هدف عديدة، غير متلائمة فيما بينها، بتحليل شروط النزاع بين شركات كبرى، في نظام احتكارات العرض أو المواقع المهيمنة.

نموذج الشركة الكبرى الفعالة، ككل نموذج، ليس سوى دليل لفهم عالم العمل. «لا يدخل المنطق إلى عالم العمل إلا بارادة المقررين الحقيقيين» (براتراند سانت سيرنين)، وهناك بُعد هائل يفصل دائمًا بين «المقررين الحقيقيين» و«المقررين التجريديين».

ج . توسيع تحليل التكاليف ـ العوائد

استخدم تحليل التكاليف ـ العوائد لتنوير القرارات المتعلقة بمشروع خاص.

في الحالة الكلاسيكية لبناء سد للحصول على الطاقة المائية ـ الكهربائية وفي نفس الوقت للحصول على ري الأراضي الزراعية، مُيِّزت ثلاثة أنواع من التكاليف والعوائد: تكاليف وعوائد بناء السد، تكاليف وعوائد استخدام الطاقة والماء من قبل المعنيين والتكاليف والعوائد الناجمة على نحو غير مباشر، عن اصلاح مجموعة أراضي (استرجاع أيام العمل الضائعة). تقدم هذه التقديرات بداهة على معدل الترهين. كان يُقترح غالباً في البداية إهمال المستوى الثالث

المتعلق بتحسين الحالة الصحية ومكاسب ساعات العمل الناتجة عن ذلك. ومنذ ذلك الحين، امتد التحليل إلى مجالات مثل حفظ الصحة، الثقافة، النقليات. وهو يطمح اليوم ليشمل مجموع البلد النامي[٥٣].

مثل واحد مختار من بين أكثر هذه التوسيعات اثارةً كفيل بتثبيت الأفكار.

لأن ادخال العلم والتقنيات حاسم بالنسبة للبلاد النامية، فلنحتفظ بمثل البحث ـ التطور الذي نكتشف به بوضوح حدود الطريقة.

ينبغي، لتطبيق تحليل التكاليف ـ العوائد على البحث ـ التطور، ينبغي تحديد العملية، تخصيص تكاليفها المحددة والعوائد المحددة.

تحديد البحث، في الحالة التي نعالجها عملياً مستحيل. رجل العلم يقوم ببحوثه في مجال لا يختمه قبلياً: مشروعه هو سلسلة من التحسسات التي تتحكم في بعضها بعضاً؛ فهو يراجع مشاريعه خلال البحث وفي كل خطوة من خطوات تقدمها؛ فقد يحدث له أن يعثر على شيء مختلف عما كان يبحث عنه. علينا إذا نظرنا في طريقة جديدة أو منتوج جديد، أن نلاحظ ان العمليات المشتركة قبلياً Exante بهذا النجاح قد دمجت في مجاميع أكثر اتساعاً تتحكم فيها، أي أنه بدونها ما كان للنجاح أن يتحقق. تظل اذن حدود العملية غامضة.

وفيما عدا ذلك فحساب التكاليف هو أقصى ما يستطاع، لسبب بسيط هو أننا لا نعلم أبداً ما اذا كان بحث ما سيعطي نتائجه ومتى ونجهل درجة التوافق الدقيق بين النتيجة الحاصلة والنتيجة المأمولة.

من المناسب أن نلاحظ، فيما يخص العوائد، ان مردود الاقتصاد

الخاص مختلف في طبيعته عن المردود الاجتماعي وأن الوسائل المقترحة لتقدير هذا الأخير بفضل «أسعار الظل» مأخوذة من معلومات باهتة اعتباطياً بما فيه الكفاية للأسواق الخاصة.

من حقنا إذن الشك في امكانية الاتباع البعدي Export لتكاليف وعوائد عملية بحث وتقدير قبلي، وبمنتهى الدقة، بنظام تفضيل بين مشروعات بحث عدة.

هذه التحفظات تخص أيضاً تحليل التكاليف ـ العوائد في مجالات متنوعة.

فيما يتعلق بموضوعنا، توسيع تحليل التكاليف ـ العوائد من أجل برامج عائدة إلى بنية بلد بكامله هو الأكثر دلالة.

في هذا المجال أنجزت أشغال متسعة وهامة من قبل طواقم منظمة التعاون والتطور الاقتصادي، الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي) والبنك الدولي. صدرت دراسة وافية حديثة (دانيال م. شيد لويسكي) مكرسة للبيرو جديرة بالاهتمام.

تركيز الموارد السلعية والتجارية في تجمع ليما الحضري conurbation وفي مرفئها بلغ درجة عالية بحيث نجد فيها أكثر من ٦٠٪ من كل عمل وودائع مصارف البلاد. باستثناء نقاط الصناعات المنجمية، صناعة طحين السمك وصناعات التحويل شمال وجنوب البلاد متطورة على نحو شديد النقص. الهنود الحمر، في معظمهم، لا يتكلمون لا الإسبانية ولا أية لغة معروفة(*). تغييرات الحكومة كانت

(*) ابيد العرق الاحمر جسدياً وثقافياً باسم التمدين والتنصير. هل ما زال مطلوباً ابادته لغوياً باسم التطوير؟ لماذا لا يتحقق هذا التطوير بفضل لغته «غير المعروفة» من منظمي عملية الاستغلال في الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية لا على حسابها؟ الى متى يظل التطوير مرادفاً للاختزال والتنميط؟ (المترجم).

عميقة وأدت إلى سياسة انفتاح على الرأسمالية الأجنبية، غالباً بعد سياسة الاقتصاد المختلط «الاشتراكية».

كل حساب يفترض قبل كل شيء، بالنسبة لاقتصاد متفاوت جداً في تطوره، التصنيف، انضباط اطار مكرو- اقتصادي للبنية الشاملة. متطلبات التحسين الأمثل التقليدية يتخلى عنها حتمًا لصالح هذه الحلول الثانوية الاتفاقية دائمًا، ولكن غير الموجهة أبداً وفي جميع الحالات ضد اقتصاد السوق ورأس المال إذ أنها ناجمة عنه. في مثل هذه الشروط، يقبل الخبير الديمومة البنيوية: فهو يحتفظ بأن التحويلات الأساسية للبنية مستحيلة «في نظر الانسان» وان مشاريع الاستثمار التي لا سبيل لحسابها بالقياس إلى الادخار، ما ينبغي ان تترك لـ «لتقدير الرأساميل المالية». ما ان تطرح هذه الشروط حتى يصبح بامكان «حسابات» دوال الانتاج والاستهلاك أن تواصل سيرها.

طريقة من هذا النوع، مقربة من مطلب التطور الجديد، غنية بالدروس. انها تلقي ضوءاً ساطعاً على تبعية البلد النامي ووطأة الضغوط الخارجية علية. إنها تفهمنا تمرد السكان ضد صرامة اقتصاد السوق ورأس المال التي لا تطاق. إنها تظل غريبة عن الاصلاحات المستقلة عن البنى وعن مطالب التطور المشدود إلى نفسه.

دقتها التقنية لا تستطيع ان تنسينا الحدود التي تقرر سلفاً عدم تجاوزها؛ هذه الطرق، الفعالة بالنسبة لاقتصاد الربح، تخدم سياسة «جد محددة»، هذه السياسة بالذات التي ثار عليها مطلب التطور الجديد.

الحدود بين الممكن والمستحيل، غالباً ما انتقلت عبر التاريخ،

دون ان تخضع لتنبؤات الخبراء الأكثر تبريراً.

د . نماذج نادي روما
والتقارير «إلى» نادي روما

١ . معنى التطور

لا مجال للشك في ان التقعيدات الحديثة العهد جداً للاقتصاد متري الاستكشافي تسعى لبلوغ البنى وتسلسلها في الزمن (انظر جدول (٢) ((a)(a'))، تهتم بالمتغيرات الإنسانية (انظر جدول (٣) c') وتصف الترابطات البنيوية (انظر جدول (٢d)). نفكر في ج. تنبرجين الذي قدم نظام العلاقات السببية (١٩٣٧، ١٩٥١)، في و. يونيتيف الذي كان أول من أطلق تحليل الانتاج والاستهلاك Input- output (١٩٤١) التي أُغْنِيَت تدريجياً ونُشِّطت، في ت. هاو فيلمو الذي قدم منظومات التكافل (١٩٤٣) وفي هرمان وولد الذي راكم، من ١٩٥٠ إلى يومنا هذا، اسهامات أصيلة متمحورة حول التوقع؛ جميع الاختصاصيين يعرفون معامله ذا وجهي جانوس المتعارضين، نظرياته في النقطة الثابتة(Fix Point ونماذجه الحديثة العهد نيبال NIPALS: (الطريقة التكررية غير التخطيطية للتلاقي التربيعي) التي تقبل المتغيرات الكامنة (القابلة للرصد بشكل غير مباشر) وتتطور في اتجاه النماذج «الضعيفة» (Soft Models)(٥٤).

هذه النجاحات، حتى في البلاد الأكثر غنى والتي لا يعوزها لا الاختصاصيون ولا الإحصائيات، لم تحول عملياً السياسة الاقتصادية. كان لا بد من الاشارة إليها لاهتمامها بالتصميمات المتعددة الفروع العلمية وبالأفعال وردود الأفعال بين البنى في مجرى الزمن، أي من أجل تجاوز النظرات التبسيطية والمبهمة حول النمو، لصالح التطور.

آية أخرى من آيات هذه الحقبة تقرأ في **تقارير نادي روما العالمية**. إنها تشهد بوجودها ذاته، بأن العقول اليقظة حساسة لواقع **أن** مصير الأمم خاضع اليوم للشروط العالمية وأن «الاقتصاد الكوني»، «اقتصاد الكل العالمي» - في علاقة مع الكون منذ غزو الفضاء - ليست مفاهيم بدون معنى.

الأولى من هذه التقارير دلّالة بالنقيض فيما يخص موضوعنا، أما الأخيرة منها فهي أمثلة تُحتذى فيما يتعلق بالاهتمام المعطى للتطور الجديد.

التقرير الأول بقلم ج. وفورستير ومساعديه. يدرس من جهة الموارد الطبيعية التي تستنزف على المدى الطويل (الفحم، النفط)، المقدرة بالنسبة لكامل الكرة الأرضية، من جهة أخرى أربع تدفقات عالمية: سكان، استثمار مرصود للزراعة وتلوث. أنيطت بكل واحد من هذه التدفقات مؤشرات تغيير، مزودة بمعدلات ووصفت بـ «الطبيعية» بالنسبة للفترة ١٩٦٠، ١٩٧٠.

بعض المضاعِفات طبقت على التدفقات وتربطها بالعمليات التي تنمّيها (مثلاً فيما يخص التدفق السكاني: الغذاء ومستوى الحياة) وبعمليات أخرى تنقص منها (مثلاً الانفجار السكاني والتلوث). انطلاقاً من قاعدة ١٩٧٠، السنة التي أصطفيت اصطلاحياً للتدخلات يحسبُ العقل الالكتروني مسافات لغاية عام ٢١٠٠.

من ثم بعض الافتراضات والنتائج المفترضة:

١ . لا تغيير البتة في ١٩٧٠ - استنزاف الموارد الطبيعية.
٢ . نمو الاستثمار بنسبة ٢٠٪ في ١٩٧٠ - كارثة في سنة ٢٠٠٠.

٣ . تخفيض في منتهى القسوة في ١٩٧٠ للاستثمارات، في معدلات للولادة وفي استعمال الموارد الطبيعية ـ استقرار النظام العالمي في حوالى عام ٢٠٠٠ .

اخضعت هذه التوقعات لنقد قاس.

ماذا تعني على مستوى العالم تدفقات الاستثمار، السكان والمواد الغذائية؟ كيف توزع هذه التخفيضات القاسية التي بدونها يبدو العالم وكأنه يجري إلى الكارثة؟ ما هي القيمة العملية للمضاعفات المستعملة؟ هل المطلوب اقتصاد متري للاقناع؟ يبدو ان ذلك هو رأي دينيس جابور (جائزة نوبل في الفيزياء ١٩٧١) وهي أيضاً النتيجة التي انتهت إليها دراسة معمقة قامت بها جامعة سوسيكس.

ما يستطيع كل قارىء ان يلحظه هو كون هذه الاسقاطات لا تقرأ أي حساب للتحولات الصريحة في المؤسسات، في قواعد اللعبة ولكون هامش الممكنات، بالنسبة لكل أمة، لا يخضع بداهة للشروط الشاملة وحسب، بل للاستراتيجية التي بامكان أمة ان تستخدمها حيال شركائها الرئيسيين.

حاول التقرير الثاني لنادي روما إصلاح نواقص التقرير الأول. إنه يثير القلق عندما يقترح، منذ الصفحات الأولى، بأن «القيم التقليدية» في النهاية «مسؤولة عن تعاستنا»، ويأسف لكون الانسان «يفرض على الطبيعة إرادته الخاصة ويتدخل في مجرى الاصطفاء الطبيعي». بالامكان إهداء هذا المقطع للبلدان النامية المهمومة كلياً «بتطور» مشدود ـ إلى نفسه والمستخدمة لمؤسسات ترمي لاحياء واستثمار المورد الانساني.

يقسّم التقرير الثاني العالم إلى عشرة أقاليم كبرى ويقدم سيناريوهات بالأرقام بالنسبة للفترة ١٩٧٥ـ ٢٠٢٥. لنأخذ على سبيل المثال جنوب شرق آسيا والعلاقة بين السكان والغذاء.

يظهر السيناريو (١) القياسي عجزاً غذائياً هائلاً ويستنتج بالنسبة للبلدان المعنية استحالة القدرة على دفع وارداتهم. يضيف إلى ذلك السيناريو (٢)، المنطلق من نفس الافتراضات العامة، تقنيناً قاسياً لوجبات الطعام وليستنتج ضرورة كارثة مجاعة معمّمة.

السيناريو (٣)، الاستثمارات الزراعية بدون استثمارات صناعية، يقترح نتائج فاجعة.

السيناريو (٤)، خصوبة التوازن خلال خمسة عشرة عاماً، يستنتج سوء تغذية واسعة. إلا إذا أصبح من الممكن اللجوء إلى الواردات المدفوعة.

يفترض السيناريو (٥) تحديداً قاسياً للولادات. بذلك تستطيع دول جنوب شرق آسيا، بفضل تعاون جميع البلدان (بما في ذلك أوروبا الشرقية) أن تسد عجزها الغذائي وتُعيد التوازن الى ميزان مدفوعاتها، بفضل صناعة ملائمة وصادرات قادرة على المنافسة.

إلى المأساة التي تجري منذ ١٩٧٥ في هذه المنطقة من العالم، ربما تضيف إعادة قراءة التقرير الثاني معاينة أخرى مأساوية: بعض الغربيين لا يسلمون بأنه من الممكن إيجاد تنظيم مختلف للاقتصاد السلعي، من أجل تشجيع انقاذ جموع انسانية مهددة بخطر الموت.

منذ اعادة صياغة النظام العالمي Reshaping International order

تشهد التقارير الأخيرة «إلى» نادي روما بتغيير في التوجه وظف في خدمة التطور الجديد على الصعيد العالمي. يغدو التكامل من الان فصاعداً ترابطاً للأمّم و«مناطق الأمم» التي تشكلها المجموعة البشرية؛ ثمة أخطار جسيمة تجعل من واجب هذه المجموعة ان تتعلم، ان تهتم بالآخر وان تنظّم انتاجها واستهلاكها على أساس ضوابط تُبتكر لخدمة الانسانية قاطبة.

التطور المطلوب شامل، انه يعيد وضع التكنولوجيا ضمن الفروع الثقافية، الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات. الكرة الأرضية، وقد غدت كلاً، بدون «خارج»، بمفهوم النظرية الرائجة للمبادلات الدولية، تجعل راهنة نظريات هنري برجسون حول المجتمعات التي تنفتح على بعضها بعضاً وعلى سَوْرَة التوقع الشجاع، الذي يحمل منذ الآن، بالنيَّة، المجتمع المفتوح إلى حدود الانسانية نفسها.

هذه، بناء على البحوث العلمية إدانة لـ«التبذير السفيه للموارد، المميّز للمجتمعات الأكثر تصنيعاً»، للتقدم التقني المربوط بقدرة المجتمعات الأقل تطوراً على الامتصاص، للتأكيد بأن «الحدود الفعلية للنمو» هي «سياسية، اجتماعية وادارية أكثر منها» تكنولوجية، وأخيراً عثرنا على «الأخلاق، آداب السلوك»، بعد ان عانت من الخسوف طويلاً تحت تأثير العلماوية القصيرة النظر والثقة العمياء في قوى السوق «المحايدة»(٥٥).

ممارسات العقل الالكتروني وتوصيات الأخلاق العالمية تعطي رَونقاً قوياً لسياسات التطور المشدود إلى نفسه، باتصال مع الانسان العيني، مع أرضه ومع عاداته التقليدية.

٢ . نقد التوقعات

تقوم جميع الأعمال السابقة على التوقعات، وما يهمنا هي **نوعية التوقعات**.

في حدود علمنا وفي جميع البلدان، القيمة التنبؤية بدقة للنماذج الكمية بفظاظة متواضعة جداً. عندما تقرّب من النتائج المتوقعة فالخيبات هي القاعدة. الإحصائي، المحاسب الاجتماعي والاقتصادي يراوغون مع **استحالة** التنبؤ بالمعنى الدقيق للكلمة؛ فهم يحاولون الحصول على معلومات، متلائمة فيما بينها، صالحة لتوجّه قليلاً تلمسات العمل. بدقة أكثر على التوقعات ذات الموضوعات المتنوعة أن تقدم، فيما بينها، درجة معقولة من التماسك، لكن جميع الظواهر التي تزعم الإحاطة بها تدور في الزمن اللاارتدادي، ونحن لا نملك بالنسبة لأي واحدة منها لا انتظاماً ديناميكياً مجرباً ولا معاملات احتمالية قابلة للاستعمال. والتوقعات «السكانية» والتوقعات «الاقتصادية» والتوقعات «الاجتماعية»، عندما يأخذ المرء هذه التفريقات كما تُقدم عادة، تتراكب بعضها على بعض.

من ثم نستنتج أن التفريق بينها اصطلاحي ويوشك ان يوقعنا في أخطاء جسيمة.

ومن ثم ينتج أيضاً بأننا لا نملك، لكي نميزها علمياً ولكي تنظمها على نحو مفهوم مع ترجيحات سديدة، المواد المجربة والدراسات التمهيدية.

إننا نطمح إلى توقعات أكثر مما نطمح إلى توقعات متميزة بوضوح عن بعضها بعضاً. إننا نرسم منظوراً من شأنه أن يجعلنا متواضعين،

حتى فيما يتعلق بمصطلح «التوقعات المجمعة علمياً».

من المفيد إذن القيام بفحص لمجموع الجهد، لقياس حدود النتائج الحاضرة ومحاولة تأخيرها بجهد اضافي من التوثيق والتحضير[٥٦].

هذه الملاحظة، صالحة للبلدان العريقة في التطور وهي أكثر صلاحية للبلدان النامية منظور إليها في الشروط الخاصة بها.

أ) التوقعات «السكانية ٥٧».

اطلعنا على العرض المفصَّل للطرق التي أوصى بها خبراء الأمم المتحدة بفضل الوثائق الأساسية. الحصائل التحليلية للنتائج التي وضعها خبراء في السكان مجربون من القارة الأوروبية والمنشورة مؤخراً تستأهل اهتمامنا.

المنظورات المسماة بالسكانية اعتبرت كموضوع لدراسات متينة. مباشرة، فهي تستنتج من خصوبة الانجاب والأخلاقية. مشتقة، فهي تنتج عن عوامل عديدة أخرى: معدل النشاط، معدل رؤساء الأسر، انطلاقاً من مجموعات الجنس، العمر والمنظور الزواجي.

في البداية تفصيل ونوعية الاحصاء السكاني حاسمة وهما ناقصان في كل مكان. اختارت الأمم المتحدة حدّ عشر سنوات للتفريق بين الأمد القصير والطويل.

بعد العشر سنوات تتوقف التجمعات والتصرفات عن الاستقرار. توقعات السكان في أوروبا، التي تم القيام بها في السنوات

٦٠، في مادة الانجاب اتضح انها غير دقيقة. التحقيق العالمي حول الانجاب في البلدان النامية (١٩٧٦) تكشّف عن هبوط سكاني مهم (بيرو) او قوي جداً (كولومبيا).

ليست أية طريقة من الطرق الكلاسيكية مرضية. التوقع التخطيطي، بالارتسام لا يشمل التقلبات. التوقع الأسّي exponentielle يخضع لاختيار العارض ويشكو من نفس النقص. التوقع الحسابي يفترض كمعروف سلفاً التطور الطويل، اختيار نقطة (منطقة) الانقلاب وتحديد نقطة الحساب التي يوجد فيها السكان في لحظة الرصد. المصحح الوحيد ـ في الواقع الحيلة الوحيدة ـ هو المراجعة الدورية للتوقعات الطويلة بواسطة حسابات مركزة على فترات أكثر قصراً، آخذاً للتشديدات المسجلة بعين الاعتبار. هذه هي في النهاية نفس طريقة الأمم المتحدة. وإنه لذو دلالة ان تمر المراجعات من خمس سنوات إلى سنتين. الأساس الذي يقدمه التوقع المسمى بالسكاني هو إذن مشكوك فيه، والشك ينعكس على العمليات اللاحقة التي يحاول المرء تحقيقها انطلاقاً من هذه التوقعات.

ب) التوقعات «الاقتصادية»

إنها تتركز في نسبة ناتج، دخل، استهلاك، إدخار (استثمار) إلى سكان في حالة نمو. يطرح الاختيار نفسه بين هذه أو تلك من هذه الكميات، المقدرة بواسطة المعدلات الوسيطة (وهو ما يتكشف بالنسبة لسكان متنافرين مخيباً للآمال) أو المحسوبة بمساعدة التنسيبات الملائمة (وهو يقدم، حتى في البلدان الأكثر تطوّراً والغنية بالاحصاءات، مصاعب كبرى). ما قيل آنفاً بصدد لا ـ استقرار التصرفات في الزمن

هو بالبداهة صحيح هنا أيضاً.

في مجال الانتاج، التجديدات الكبرى (التحديدات المسماة بالاستراتيجية) تستورد في البلدان النامية، على هوى برامج الشركات الكبرى، دون ان تتمكن من إقامة علاقة جلية وواضحة بين هذه السياسة والخصائص ـ المعاينة في الماضي أو المتوقعة ـ سكان بلد التمركز. لنتفكر مثلاً، في نتائج ادخال الطاقة النووية أو الإعلاماتية إلى المناطق المحصورة التي تحتلها الشركات المتعددة الجنسية وإلى الأوساط الحضارية...

مصفوفات الانتاج والاستهلاك ذات المعاملات الثابتة، أو الثابتة تقريباً لا تمثل سوى جدول اسئلة؛ لا نمتلك، للاجابة عن هذه الاسئلة أية نظرية أو تحليلاً متيناً لمفهوم الانتشار، في فاصل زمني معين. مصفوفات واصلي ليونتيف تمتلك ميزة كونها بسيطة. فهي ما زالت لم تقرأ بعد حساباً لمكاسب التحليل الحديثة جدّاً، مثلما نجدها مقعدة في أعمال لايف جوهانسين الرائعة.

لنضف إلى ذلك بأنه ربما كان من الخطر، على البلدان النامية، أن تقيم سياستها الاقتصادية على توقع المصفوفات التي تعبر، بسبب معامِلاتها عن ركود تكنولوجي.

بعض الدراسات الخاصة للبنى التطورية المتعلقة بالقطاعات الطليعية، حتى ولو لم تكن هذه الدراسات قد وُصلت بالمجموع، تشكل مخصصات مستحبة.

ليس بوسعنا اذن، من وجهة نظر المجموع المعِني والتماسك التطبيقي للتقديرات، إلا أن نأسف لعدم كفاية المضاعِفات

الاحصائية. إنما هو حل سهل لا أكثر. فالنماذج الخفية المأخوذة من كينز أو ممن اؤتمن بعده ليست أبداً لائقة لتأسيس استدلال دلّال.

من المستحب، نظراً لغياب الأفضل، ان نحاول تصحيحها بالتحليل الكمي ـ في حالات خاصة ـ لآثار الدفع الممارسة في المصدر والمصب (هـ. ب. شنري) بالاستثمارات المجمَّعة والمحرِّكة. فكرة المناورة هي دائمًا الإفلات من أسر التوقعات الميكانيكية، بكشف نواقصها محلياً وبالتحضير، من ثمة، لتحريك عملي للمجموع.

ج) التوقعات «الاجتماعية»

أثبت بورجوا بيشا، بتحليل مطبق على جدول تدفقات، بأن العلاقة بين الظواهر الديمغرافية والظواهر الاقتصادية معقدة لدرجة أن أية احصاء متوافر لا يسمح بالتحكم فيها. فماذا عسانا نقول حينئذ عن التوقعات التي عُملت انطلاقاً من إحصاءات! دالتا الانتاج والاستهلاك لم تترابطا بدّقة: «من الخطر ان نرى سكاناً يرغبون في استهلاك (جزءاً هاماً مما) ليس بامكانهم إنتاجه»، التعديل يفعل مفعوله أولاً بفضل التجارة الخارجية والنزوح.

بورجوا بيشا يذهب بعيداً ويطلب بأن تؤخذ «شرائح السكان السفلى بعين الاعتبار». لقد تمنىّ، موسعاً التحليل الديموغرافي، أن يسّجل الاحصائي عدد الأفراد الذين، خلال فترة محددة ـ «خلال سنة مثلاً» ـ، «يمرّون بصعوبة كبرى تستوجب تدخل المجتمع». إنهم الأطفال المعاقون أو المهملون من ذويهم، اليتامى، الأطفال غير المؤهلين للدراسة، انهم، في السكان النشيطين، المرضى، ضحايا حوادث العمل، المصابون بسوء التغذية.

تحليل ديموغرافي جديد بات اذن لازماً. إنه يثقل مأساوياً عبء النفقات العسكرية ويقلص التفاؤل غير الواعي، القائم على الثغرات الاحصائية، التي نكون ضحاياها عندما نحسب أو نتوقع، بالنسبة لمجموع - أو مجموعة جزئية - كميات مثل الناتج أو الانتاجية.

د) ترابط التوقعات المبهم

تمييز المتتاليات المسماة بالديمغرافية، المسماة بالاقتصادية والمسماة بالاجتماعية مطلب من مطالب التحليل. فهو ليس مبرأ حالياً من الإبهام الذي يشوّه التوقعات والتفسيرات الصادرة عنه.

ثغرات ونواقص الاحصاءات تُفاقم هشاشة النماذج الخفية تحتفظ هذه النماذج، التي حضرّتها اثر الاندفاعة الكينزية، البلدان المُتطورة ولمصلحتها، أساساً بالاستثمار وأوليات المضاعفة، فهي لا علاقة لها أصلاً بالتصورات والارتباطات الضرورية لفهم وتقدير النتائج، إزاء السكان، وتطورهم.

هـ) المخططات القومية والنماذج العالمية

لا تستطيع فعالية سياسية التنمية أن تستغني عن الجهود الدائبة التي لا بد منها على مستوى الأمة. مخطط التطور، الوحيد المعنى هنا كما فيما سلف، هو المخطط «الاختياري» أو «الفعال» من الطراز الفرنسي(٥٨) لا المخطط التوتاليتاري(*).

(*) اذا كان على التنمية الجديدة ان تعثر على قدوته الحسنة في نموذج التخطيط الفرنسي، فهو اذن لا يحمل في ثناياه اية تباشير.

ليس بامكان اية محاولة جدية وحقاً جديدة لتنمية متعددة الابعاد في عالم الامم الفتية ان تترسم خُطى اي من نموذجي التنمية الشرقي والغربي المأزومين واللذين يلتقيان، رغم جميع مظاهر البعاد، على ارضية منطق داخلي واحد: مبرر المراكمة ذاتها ومرجع الربح هو الربح عينه، لا الانسان، دونما تساؤل عن معنى الانتاج وغايته اي: الفصل بين الانتاج وحاجات ورغبات المنتجين التي لم يُغر بها الاعلان.

الفصل بين الكمي والنوعي في الاقتصاد والثقافة معاً، الفصل بين العلم والحكمة اي بين الوسائل والغايات، الفصل بين الفرد والامة لا لتحريره من روح القطيع ـ وهو خطر وارد ـ بل لتذريره وتنميطه.

نمط الانتاج هذا وليد الثقافة الغربية الفاوستية التي اسفرت عن سيطرة مزدوجة: سيطرة الانسان على الطبيعة وسيطرة الانسان على الانسان في منظور كارثي: كارثة ايكولوجية أو كارثة نووية.

الارتباط بين الانتاج الحديث وجذوره الثقافية هو الذي جعل من الميسور تحويل اقتصاد الامم الصناعية الى اقتصاد حرب وتبذير سفيه دون ان تثير هذه الانعطافة الخطرة اية حركة احتجاج جماعية سوى اصوات نادرة لكن ثمينة من القلق العميق الذي عبر عنه بين الحين والحين مفكرون معزولون وبعض تيارات الرفض الهامشية.

على تبرير التطور الجديد ان يعتمد منطقاً مغايراً تماماً وتماماً جديداً: الانتاج المغيا بتلبية الحاجات والرغبات المؤنسة غير منفصل عن اعداد وتنفيذ المخطط، مزاوجة الوسائل بالغايات لجعل بروتسيس التطور الشامل في خدمة ومتناول الجميع وكل احد؛ نسج علاقات اجتماعية جديدة تستبعد العنف المجاني والسيطرة. وهذا يتجاوب مع روح تراث الامم الفتية حيث العلم والحكمة، الوسيلة والغاية غير منفصلين، الانسان دائمًا هو المرجع وتبذير الموارد الطبيعية واخرى الانسانية «رجس من عمل الشيطان».

فهو اجمالياً، المشروع المُكمَّأ للبنية المرغوبة (جون ويلي) بالنسبة للأمة، في نهاية فترة خمس سنوات مثلاً، ويبدأ في تنفيذه بفضل تدابير متماسكة ترمي إلى تشجيع أو كبح بعض النشاطات أو العمليات.

يفترض هذا النوع من المخطط وصفاً كمياً سليمًا للاقتصاد، للتوقعات المركبة لتطوره المحتمل، لبيان الأهداف المتلائمة فيما بينها التي سيعطي تركيبها البنية المرغوبة، لاختيار الوسائل المناسبة ولمراقبة تسلسلها.

وهكذا يتم ربط نجاح المخطط بالتبادلات المتبادلة بين المخطط وراسم النماذج، يخضع تحسينه للاتصال بين البرامج المخصصة للأجزاءوتحضير البرنامج المخصص للكل.

في فرنسا مثلاً، بعد ان أقيم توقع النشاطات الاقتصادية للأمة كلها، اجتهد المخططون في اقامة نماذج متعددة القطاعات: نموذج فيزيقي - مالي (فيفي، ر. كوربيس)، نموذج متعدد القطاعات ديناميكي (نموذج د.م.س. فوكي) ونماذج اقليمية (ريجيتا، ر.كوربيس). يسمح مخطط التطور، بصوره البدائية، باقامة «مصفوفات» المتغيرات والوسائل؛ قد يكون المخطط، بصوره المتطورة، الأداة الحقة للتطور الجديد.

سيكون كذلك إذا كانت السلطة الوطنية تمتلك ما يكفي من الكفاية واليقظة لتكون قادرة على لعب دور الحكم، من وجهة نظر الأمة كلها، بين مصالح الفئات. في البلاد النامية تظهر هذه السلطة ببطء، مع اختلالات وارتكاسات إلى الوراء: تتجلى فاعليتها في حوار المنظمات الدولية الصعب وفي تكوين النخب السياسية المستقلة،

القادرة على إحداث التضامن بين السكان الذين يتعلمون، **بعناء**، الانضباط الوطني.

نستطيع، على ضوء تجربة **مخطط التطور**، ان نقيس عوائق **تحقيق** التطور الجديد.

يشمل **مخطط التطور الشامل**، مبدئياً، متغيرات الصحة، النظافة والتثقيف، أي المتغيرات التي تسبب، حتى في البلاد المتطورة، أشد مصاعب التقدير الدقيق والصلة مع المتغيرات الخاصة بالسلع المادية.

يولد المخطط من أجل **التنمية الداخلية - المنشأ** من رصد الموارد الانسانية الموجودة بالقوة، يوزع المهام بين الاعتماد على النفس Self-reliance وعلى التعاون الدولي، يسعى إلى تنظيم المشاريع الاقليمية والأهداف الوطنية، يقيم اتصالاً دائمًا بين تيار اعلام من الأعلى إلى الأسفل وآخر في الاتجاه المعاكس، لا يختزل إلى نقل الأوامر وردود الفعل على هذه الأوامر، بل يعني أيضاً دائرة من الثقة بين الحاكمين والمحكومين.

يربط **مخطط التنمية المتكاملة** الاتصال بين المعاملات الآتية من الخارج والنظام الداخل للانتاج، للتجارة والتوزيع. ينظم على أحسن وجه، بفضل الصناعة الوطنية والصناعة المستوردة آثار الدفع على الزراعات المحلية؛ فهو يفرز المنتجات والتقنيات الملائمة لهؤلاء السكان من الواردات غير المرغوب فيها لأنها تبعد وتفصل الجماهير عن حفنة من المستفيدين الأهليين.

المخطط الجليل «يتهجى» إن جاز القول في الاشغال **المختصة**

للخبراء، للباحثين المستقلين، ويدركه أكثر الزعماء السياسيين بعد نظر، عندما يرتفعون فوق الحزازات الشخصية والحزبية. إنه لمن الصحي تقديمه تقديماً تركيبياً، مهما كان بعيداً من قدرة الدول الضعيفة (جونار ميردال) المتصارعة مع الدول الكبرى المؤثرة عبر الأمم وعبر شركاتها الكبرى.

هذه الأخيرة مدعوة بالمناسبة (انظر مثلاً بعض بلدان جنوب شرقي آسيا) إلى اختيار نقاط تمركز وفق مخطط تطور بلد نامٍ؛ يحدث أحياناً أن تُرغم هذه الشركات على قبول مشاركة الرأسمال الوطني، وهذا في النهاية لا ينجرُّ عنه البتة التحكم في العمليات اللاحقة(*).

بالرغم من الجهود الدائبة، من التحالفات والتكتلات بين البلدان النامية، فان ميزان القوى هو الذي يتحكم في علاقاتها مع البلدان المتطورة.

ينبغي، إذا أردنا فهم الواقع الوطني من وجهة نظر التطور الجديد، ان نختار إحدى النظرتين العامتين التاليتين، التي سيؤثر اختيارها على عمليات الكشوف الاحصائية والنمذجة.

اما، ان الاقتصاد ليس سوى السوق ويُختزل إلى توازن الأسعار والكميات في أسواق الخدمات والمنتجات المتصلة تمام الاتصال: على التحليل حينئذ أن يستنتج ان الأمة عَرَض من أعراض التاريخ، غير ملائمة لسير السوق العالمية الصحيح.

(*) تعميق تخلف البلدان النامية هو، في احدى واخطر سيمائه، حصيلة هذا التواطؤ بين راس مال محلي تابع ومصاب بهوس الربح السريع ورأسمال عالمي همه الاول والاخير تأويج ارباحه وتصديرها خارج البلاد النامية. (المترجم)

واما، ان الاقتصاد **تنظيم** للنضال ضد الندرة. **فهو يستعمل** السوق المنظمة فيما يستعمل من مؤسسات أخرى: الجهاز الجبائي، السلطات النقدية وجميع المرافق العامة؛ لا سبيل لتصور عمليات السوق حينئذ **بدون عمليات خارج السوق**.

تصبح الأمة تنظيماً لسلطات هدفها المحافظة على التلاحم الاجتماعي وانماء المنافع الاجتماعية لأعضائها، من خلال هذا التطور، الأمة، باعتبارها حقيقة اقتصادية هي:

١) خزان للخارجيات externalités الاجتماعية والاقتصادية؛
٢) صورة لاقتصاد مختلط، تجريدياً،
٣) هوية **ثقافية** وتراث **ثقافي** يساهمان، بالحوافز التي يخلقانها، في الازدهار الشخصي ويستطيعان زيادة العوائد الاقتصادية.

البلاد النامية المتنبهة للتطور الجديد تميل إلى تبني الثانية من هاتين النظريتين اللتين ميزنا بينهما؛ **فهي** تتصرف كما لو ان النظام السياسي بأوسع معانيه يمتلك **فاعلية متعددة الأبعاد** (واقتصادية بالبداهة).

تجمّع الأمم (السوق، المشتركة، المجموعة الاقتصادية) سبقته وتنيره دراسات احصائية للأوضاع كما سبقته وتنيره توقعات متوسطة وطويلة الأمد وكذلك نماذج عمل. مصاعب وضع واستعمال هذه الأشغال تأتي من الميل المتفاوت للأطراف التي يبلغ إليها الاعلام ومن عدم كفاية المقارنة العالمية للمعطيات بالنسبة للبلدان النامية، تشكل ندرة المواد الاحصائية، الحصة الهامة للانتاج الذاتي والاستهلاك الذاتي العائليين والعدد المحدود للاخصائيين عوائق تثقل كثيراً المحاسبات

العامة والاستخدام التقني لمعطياتها.

رغم ان المحاسبات الاقليمية قد أحرزت تقدماً داخل كل أمة متطورة، بيد انها تكشف عن تأخر يحد من استعمالها العملي. لنلاحظ بهذه المناسبة وجود تناقض نظري كشاف لم ينره التوثيق الاحصائي بما فيه الكفاية، بين المنطقة مأخوذة كاقليم والمنطقة مأخوذة كحيز تأثير لمركز محرك - لمركز صناعي مثلاً.

مجال «النماذج الكبرى» الشاملة هو المجال الذي نرى فيه بوضوح التلاقي بين مطالب التطور الجديد ومطالب الاقتصاد الذي تراقبه العلوم.

احالة شاملة:

١) إلى كلية المتغيرات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل التطور، وبالتالي إلى المتغيرات التي تخص الكائن الانساني (صحة، نظافة، تثقيف) وأيضاً إحالة إلى مجموع المتغيرات الايكولوجية (وقاية المحيط)،

٢) إلى كلية الأمم وأقاليم العالم.

مثل هذا البرنامج العظيم يستدعي جهداً متواصلاً لأجيال عدة؛ وينبغي ان نحييه كتاريخ بارز في حوليات الانسانية. فلأول مرة في التاريخ، نملك وسائل اقتصادية من شأنها تحقيق المثل العليا العقلانية والدينية التي حكم عليها لأمد طويل بأن تظل طوباويات أو مجرد أمنيات. الجهاز الصناعي الهائل الموظف في خدمة العلم والتقنية يدعو إلى جمع توثيق عالمي مكمّاً ما أمكن ذلك؛ ويمهر في نفس الوقت

هذا الجهد بوسائل قوية من الحسابات الالكترونية والاعلامية.

تنفتح أمامنا سبل عديدة نلجأ إليها لتقديم الرسم البياني المنهجي ولنماذج البيانات الحسابية. واما، أن ننطلق من أمة ونحسب متغيرات المحيط العالمي مضمومة إلى سياسة ما (انظر نموذج ميتريك Metric، في فرنسا). واما ان نسعى، انطلاقاً من النماذج الموجودة للاقتصاديات الوطنية، للتعبير عن الروابط الدولية التي توحدها بعضها إلى بعض (انظر مشروع لينك LINK نموذج ارتباط الاقتصاد الوطني الذي ارتبط باسم لورانس ر. كلاين).

إن ارشاداً شاملاً بشكل أكثر مباشرة وموجها إلى سياسة التطور يدعم الأشغال الرائعة التي قام بها أ. كـ. سوندرام وج. ج. كريشنايا (معهد البحوث المنهجية، الهند) والتي قام بها فلادسلاف تيخونيروف (معهد البحوث، نيويورك) والتي قام بها ن. ن. موزييف (مركز الاعلامتية لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي موسكو) بالاتصال مع م. ميدو (جامعة يورك، تورنتو).

النماذج الكبرى من هذا النوع تمتلك فضلاً عن مزاياها الخاصة ميزة فتح آفاق تطور ثقافي، كرد فعل على الاقتصاد «الضيق» والدقيق دقة زائفة لأنه لا يحدد مواقع نماذجه. تواصل النماذج الجديدة وتدقق الرسوم البيانية النوعية للموارد الاقتصادية الطبيعية والانسانية للكرة الأرضية، التي راودت خيال جميع الفلسفات العامة قبل ان تتشكل تدريجياً وتخضع لقوة حساب- الآلات.

توجيهات التقعيدات الرياضية والنماذج متناغمة مع متطلبات التطور الجديد. فهذا الأخير يطالب باعادة هيكلة «الكل» العالمي،

بهيكلة «نظام العالم»؛ ويلتصق بترابط وجدل الأجزاء، المجموعات الجزئية المركبة، انه يطمح إلى ان يكون مشدوداً إلى الإنسان، الذي يتفهمه في حقيقته الفردية وفي علاقاته مع المحيط. إنها بالضبط محاور تقدم الكشوف الاحصائية، التوقعات، النماذج الحديثة العهد جداً.

الحماس المشروع الذي يلهبه ازدهار النماذج في جميع بلاد العالم وفي جميع المنظمات الدولية لا يستطيع، فيما يبدو، اعطاء نتائج دائمة إلا إذا لم يستسلم للأوهام.

لنشر اشارة عابرة إلى روح الاحتكار، إلى الدفاع عن الحدود والتقوقع الذي نلاحظه عند بعض الاختصاصيين. يُغتفر هذا «الموقف» عندما يكون حقل الاختصاص علمياً حقاً؛ وهو أقل من ذلك عندما يتطلب جهد تلقين ويشجع شيئاً من الباطنية دون ان يكون جد واثق من أسسه. «لا نجاة خارج النموذج»، أي لا وجود لفكر اقتصادي جدير بالثقة!

لكن إذا كان على الاقتصاد النظري والعملي ان لا يتأسس إلا على النماذج المجربة والمرازة، فإن الحياة الاقتصادية قد تتوقف. تنطلق تعبيراتها الكمية من رصد وقائع وفرضيات الملاحظ؛ هذه الأخيرة، بقدر ما يتقدم العمل، تتوضح، تنضج أو حتى تتحول بالاستعمال البصير للأداة الرياضية(٥٩)، لكن الاقتصاد ذا القصد العلمي، لأنه تجريبي من حيث موضوعه، فانه يطمح إلى الانطلاق من الواقع ومرافقته.

سوء استخدام النمذجة غير المدروسة بشكل كاف هو أكثر دقة. راسم النموذج، في هذه الحالة قد يقترح على البلاد النامية نموذجاً

محضراً انطلاقاً من تجربة البلاد المتطورة ومُعداً لخدمة مصالحها، عملياً لمصالح الطبقات السائدة في هذه البلدان. إعطاء تعبير رياضي للمفاهيم الاقتصادية ولترتيبها لا يعني انها تفلت من خطر أن تكون معيارية ضمناً؛ انها تستعير في هذه الحالة صوراً هي في الواقع معايير تقبلها البلاد الأقل معرفة دون روح نقدي بينما هي ليست متجاوبة مع بناها الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً نستطيع التأكيد بانه، كلما أُخذ الزمن اللاإرتدادي بعين الاعتبار على نحو أفضل، كلما غدا من الصعب دمج جميع المتغيرات التي يتوقف عنها سير اقتصاد ما في نموذج أو اختيار في غير عسف للمتغيرات التي يكون وجودها وأثرها حاسمين.

هذه التحفظات الابستيمولوجية لا ترمي لا إلى الاستخدام الرياضي ولا إلى استخدام النماذج؛ انها ترمي فقط إلى تحديد بعض الحدود التي إذا تم تجاوزها قد تصبح عقلانية المنمذج متهمة باختزال ظالم لنطاق وخصوبة العقل العلمي.

ملاحظات ومؤشرات
بيبليوغرافية

١ . اليونسكو، مخطط متوسط الأمد ١٩٧٧ - ١٩٨٢؛ ادرك لكي تتصرف (اليونسكو في مواجهة مشاكل اليوم وتحديات الغد)، باريس، باريس، اليونسكو، ١٩٧٧، انتحار أم بقاء؟ (تحديات عام ٢٠٠٠)، كتاب جماعي، باريس، اليونسكو، ١٩٧٧.

أحمد مختار أمبو (مدير اليونسكو العام)، العالم في حالة صيرورة (تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد)، باريس، اليونسكو، ١٩٧٦؛ من التشاور إلى الاجماع (اليونسكو وتضامن الأمم)، باريس، اليونسكو، ١٩٧٩. همرشولد، داج. تقرير ١٩٧٥، أعد بمناسبة الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ . كوبمان تجالين س، «الاقتصاد بين العلوم» AER، مارس ١٩٧٩ ليشن تروفيش، (جاروفر، ج. بيرو، ف. منتديات متعددة الفروع العلمية بلكوليج دو فرانس في: دولاتر بيير (دير - بيب)، بحوث متعددة الفروع، باريس، ملوان، ١٩٧٧. أسس العلم، الجزء الأول رقم ٢، ١٩٨٠. اكسفورد، بيرجامون بريس.

٣ . بيروفرانسوا، «النشاط الاقتصادي والعلم الاقتصادي» علم الاجتماع وعلوم المجتمع، EPI ١٩٧٥).

٤ . «هشاشة العلوم المسماة بالانسانية ربما كانت عائدة إلى هذا: فهي علوم انطباع وتأثير (من هنا المتاعب والكدر التصنيفي للاقتصاد)، وهذا ما يفسد مباشرة فكرة العلم». بارتير رولاند، «درس افتتاحي»، الكوليج دو فرانس، كرسي السيمولوجيا الأدبية. ٧ يناير ١٩٧٧ (كراس).

٥ . بيروفرانسوا: السلطة والاقتصاد، الطابق الثاني، باريس، ودوند ١٩٧٤.

٦ . بيروفرانسوا: الاقتصاد والمجتمع - القسر، التبادل، الهدية، الطبعة الأولى، باريس، بريس اينفيرسيتير دو فرانس، ١٩٦٠؛ «الهدية الاقتصادية»، ديوجين (باريس اليونسكو) العدد رقم ٦، افريل ١٩٥٤، ص ٣٢٦.

٧ . بيرو فرانسوا، حول مفهوم البنية الاقتصادية، مقدمة لكتاب م. بيي، تكون رأس المال واعادة البناء الفرنسية، مركز الدراسات الاقتصادية ١٩٥٢، البنى الاقتصادية GISMEA، عدد ٦ ديسمبر ١٩٥٩، البنى

الاقتصادية. مفهوم البنية الحديث، دارم شتات، دار نشر الكتاب العلمي، ١٩٧٣؛ «البنيوية، نماذج اقتصادية، البنى الاقتصادية»، EA عدد ٣. مجلد ٢٤، مايو ١٩٧١.

٨ . كونزنس، سيمون، الناتج القومي وتركيبه، النمو الاقتصادي الحديث، ١٩٦٦؛ نمو الأمم الاقتصادي، ١٩٧١؛ النمو والبنى الاقتصادية، باريس كلامان ليفي، ١٩٧٢. بيرو فرانسوا، مواد من أجل نظرية للنمو، GISMEA، يونيو - يوليو ١٩٧٨؛ «النمو المتناغم حسب كولين كلارك»، بانك، ١٩٤٩؛ «النمو، التطور، المكاسب والتقدم» جراند لا روس، ١٩٧٥. ميدال، جونار؛ محاكمة النمو عكس التيار، باريس، «بريس أو نيفر سيتار دو فرانس ١٩٧٨» (مترجم من الامريكية).

٩ . بيرو فرانسوا (بالتعاون مع أودي ب - ومارزوسكي جان)، الدخل القومي، حسابه، مدلوله، باريس بريس أو نيفرسيتار دو فرانس» ١٩٤٧، حسابات الأمة، «باريس براس أو نيفر - سيتاردو فرانس» ١٩٤٩.

١٠ . أبحاث واسعة، يشمل عنوانها (التطور)، تحاول تكييف النظريات الستاتيكية للنمو مع مشاكل التطور هيجنس بجامين»، التطور الاقتصادي، طبعة منقحة نيويورك، ن. ي. و و. نرتون. ان. س. ١٩٦٨.

بيرو فرانسوا، ما هو التطور؟. الدراسات، يناير ١٩٦١، اقتصاد القرن العشرين، الطبعة الثالثة «باريس براس أو نيفرسيتار دوفرانس» ١٩٦٩. جاناجي، الياس، اقتصاد التطور باريس براس أو نيفرستار دو فرانس» ١٩٦٢.

١١ . فرانسوا بيرو، «ثلاث أدوات للتحليل من أجل دراسة التخلف» اقتصاد مفكك، تكاليف الانسان، التطور المستحث»، GISMEA. سلسلة ف عدد ١، ١٩٥٥. أعيد طبعه، يونيو - يوليو ١٩٧٨. تيبنجرتن يان (Coordonndteur) اعادة صياغة النظام الدولي، يونيو ١٩٧٩ العالم الثالث، والعالم الصناعي، باريس د. س.، ١٩٧٨. (وثائق أعدت من أجل مشروع داج همارشولد). ليسورن، ج (Coordinateur)، تقرير المقبلات، ١٩٧٩ (أعد لحساب منظمة التعاون والتطور الاقتصادي). جيرش هيربيرت (دير بيب)، إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، ندوة، معهد من أجل الاقتصاد العالمي، جامعة كيل ١٩٧٦.

١٢ . بيرو، فرانسوا، فكر يوسف شومبيتير الاقتصادي، ديناميات الرأسمالية، جنيف دروز ١٩٦٥.

١٣ . بيرو فرانسوا: «النظرية العامة للتقدم الاقتصادي»، GISMEA، الجزء ١ و٢، التفريق بين المكاسب الاقتصادية وفكرة الاقتصاد الاصلاحي»، ندوة تكريماً للبروفسور س. جيني، معهد الاحصاء بروما، ١٩٥٧، فكرة التقدم أمام العلم الاقتصادي المعاصر. دائرة المعارف الفرنسية المجلد ٩؛ العالم الاقتصادي والاجتماعي، لا روس، ١٩٦٠.

١٤ . لمعرفة جميع المراجع البيبليوغرافية لهذه الفقرة، انظر فرانسوا بيرون، «النظرية العامة للتقدم الاقتصادي» سبق الاستشهاد به، مجلد ١.

١٥ . قياس التطور (مجلد ٨ عدد ٣، ابريل ١٩٧٢. خاصة: باستر، نانسي، مؤشرات التطور. مدخل م. دنالد، مؤشرات التطور ونماذج التطور، ص ٩١ وما يليها. درونويسلي، جان، المؤشرات الاجتماعية

وقياس الرفاهية. ملاحظات وميتودولوجيا. لورانسي، جان - هيرفي؛ باستر، أو ليفي، توليدانو، جويل، **أزمة القرن العشرين**، باريس ايكونوميكا، ١٩٨٠.

١٦ . حول نقد التوازن القياسي (من الطراز الوالراسو البارتيني) انظر: فرانسوا بيرو، **حول درجة عمومية نظرية التوازن العام**، GISMEA عدد٩، ١٩٦٧، ص٢٢٧؛ **الرياضيات الوالراسو- بارتني والوحدة «الفعالة»**، مقالات متفرقة تكريماً للعميد تكسيرا ريبيرو، البرتغال، كوابرا ١٩٧٨، **مفهوم التوازن والتريبضات الراهنة**. مدخل، MED عدد ٨، ١٩٧٤. بربيس (ديستان دو) جيرار، «**حدود التحليل حسب التوازن الاقتصادي العام**» «**المجلة الاقتصادية**»، نوفمبر ١٩٧٥.

١٧ . بيرو فرانسوا «**تعميم النظرية العامة**» مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جماعة استنبول، ١٩٤٩ (كراس)؛ «تعميم نظرية الفائدة عند ج.م. كينز»، بانك، مارس ١٩٥٠؛ كينز، «الانسان ومشاكل عصره»، **الاقتصاد المعاصر**، بارس الان، **النظرية الاقتصادية والدفع الكنزي**، باريس دالوز ١٩٥٢؛ **التوازنات الاقتصادية والثورة المضادة الكنزية**، باريس ايكونوميكا، ١٩٧٩. لاي جون فوند، اكسيل، حول الاقتصاد الكنزي والاقتصاد حسب كنز، اكسفورد، جامعة اكسفورد، برس ١٩٦٨.

١٨ . لي ليسورن، جاك النظرية الفردية للتحليل الاقتصادي، امستردام ١٩٧٧. بيرو فرانسوا، الوحدات الفعالة والرياضيات الجديدة. مراجعة نظرية التوازن الاقتصادي العام، باريس دنود، الثلاثة أشهر الأخيرة من ١٩٧٥: توازن الوحدات السلبية والموازنة للوحدات الفعالة، EA، عدد ٣ - ٤، ١٩٨٢.

١٩ . لويس ارتور و. نظرية النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، لندن، جورج الان وانوى ليتر، ١٩٥٥: **التطور الاقتصادي مع الامداد الغير المحدود للعمال**، مدرسة مانشستر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٤٥.

٢٠ . رستو و. «**مراحل النمو الاقتصادي والبيان غير الشيوعي**»، جامعة كمبردج برس ١٩٦٠.

٢١ . فرانسوا بيرو، كارل ماركس «مدخل لآثار كارل ماركس» باريس، جاليمار، بليادو- مجلد ١ نصوص ومنهج نقدي بقلم ماتسميكيان روبل. سمير أمين، «**المراكمة على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف**»، انتروبو، طبعة ٢، باريس، داكار، ١٩٧٧.

٢٢ . فرانسوا بيرو، مختصر دروس القيت في الكولاج دي فرانس، حوليات الكوليج دو فرانس (١٩٥٥- ١٩٧٥)، باريس.

٢٣ . فرانسوا بيرو، «أثر الدفع. من التحليل إلى الرصد الاحصائي، EA، عدد ٢، ٣، ٤، ١٩٧٣، «**الشركة المحركة في منطقة والمنطقة المحركة**»، GISMEA، سلسلة أ.د، مارس ١٩٦١، «**الصناعات المحركة ونمو اقتصادي وطني**»، EA عدد ٢٢، ١٩٦٣ «**ملاحظة حول مفهوم قطب النمو**» EA عدد ١، ٢، ١٩٥٥؛ «**أقطاب التطور والاقتصاد الدولي**»، سباق التطور، ندوة، ١٩٥٧- ١٩٥٨؛ «**تفريق مفيد لسياسة البلاد النامية**»، **نقاط التطور وبؤر التقدم**، GISMEA، سلسلة ف، عدد ١٢، نوفمبر ١٩٥٩؛ «**فكرة قطب**

التطور والمجاميع الصناعية في أفريقيا»، مسرب أوروبا عدد ١، ١٩٥٧؛ «أقطاب التطور وسياسة الكتلة الشرقية»، السياسة الخارجية، عدد ٣، ١٩٥٧، لا جوجي يوسف، دلفراد بير؛ لا كور كلود. الحيز الاقليمي وتنظيم التراب الوطني، باريس، (بالوس) ١٩٧٩، «بحث علمي دقيق وتطبقي ممتاز».

٢٤ . «ستاروبكس - رموز العقل»، باريس جاليمار، ١٩٧٨.

٢٥ . جاكوب، فرانسوا، منطق الحي، باريس جاليمار ١٩٧١؛ مونود جاك، الصدفة والضرورة. بحث في الفلسفة الطبيعية للبيولوجيا الحديثة. باريس سوي، ١٩٧١. بريجوجين، اليا، الحلف الجديد، باريس، جاليمار، ١٩٧٩. نيكوس، ج، وريجوجين، ١، التنظيم الذاتي في النظام غير المتوازن، لندن، جون ويلي وأولاده، ١٩٧٧. جالوار، روجي، اللاتناظر. باريس جاليمار، ١٩٧٣.

٢٦ . ميل، جون استيوارت، مبادىء الاقتصاد السياسي مع بعض تفسيراتها للفلسفة الاجتماعية، مجلد، ١ و٢ جامعة تورنوتو، برس، روتليدج وريجان بول، ١٩٦٥؛ النفعية، ترجمة، كرونو لوجيا، تقديم وتعليق جورج تنيس، باريس، جارني فلاماريون، ١٩٦٨.

٢٧ . حول تطور الماركسية في اتجاه «طوباوية»؛ انظر المجموعة المفيدة: الطوباوية والماركسية حسب ارنست بلوخ، نشرها جيرار رولي، باريس، بايو ١٩٧٦.

٢٨ . بلوندل يل، موريس، العمل، محاولة نقد للحياة ولعلم الممارسة، باريس، الكان، ٨١٩٣. دومري، هنري، فلسفة العمل، نقد حول العقلانية البلوندية، باريس، اوبي، ١٩٤٨، (مقدمة موريس بلوند يل). لاكروا جان، موريس بلونديل، حياته، وآثاره (مع عرض لفلسفته)، باريس برس اينيفر سيتار دو فرانس، ١٩٦٣ (مرفوق بيليوغرافيا مبسطة).

لتحديد المعالم التي أشير إليها في النص، دونكم هذه الفكرة الأولية.

أ) حول الفعل الانساني

ب) حول الممارسة عند ماركس والعمل عند موريس بلوديل

جـ) الفعل محايث للكائن الانساني

ندرك الفعل على مستويات الخلق (بوايان)، حول الفعل، (باتان) وحول النضال.

الذات، تحيي نفسها كجديد، بفضل الصورة الراغبة والمسقطة للذات، للآخرين وللعالم؛ هذه الصورة سابقة على التعبير بالكلمات وعلى التنظير، ان لها مضموناً قبل - معرفي.

بالتأثير على الذات ووسطها، تعطي الذات لنفسها ديناميكياً بنية وعلى نحو تطوري؛ افعالها المتعاقبة تسوسها بدرجات جد متغيرة، حسب الأفراد والملابسات الظرفية، بهدف، قابل لاعادة التوجيه أو التصويب، بالتجربة والتمرس (اعادة التعلم).

الذات «الفاعلة» تناضل ضد الطبيعة والزمن، فهي عادة متوقدة؛ انها تناضل أيضاً ضد خصومها وأعدائها، الذين هم دائمًا بدرجة ما فرقاؤها (فريق = «شريك يُلعَب معه» ليتري). العلاقات بين الناس، هي

علاقة على شاكلة وجهي جانوس المتعارضين: نزاع ـ تعاون، صراع تازر. تركيب التعاون واع وغير واع، مدرك أو غير مدرك، قصدي أو غير قصدي؛ عندما يكون قصدياً، فالزمن الحامل للجدة، يجر غالياً الانحراف بالنسبة للمشروع الأصلي.

من الصورة الخلاقة إلى الفعل (العمل، النضال): تلك هي رحلة الفعل. هذا التفسير الأولي أكدته ملاحظات عدة؛ بامكاننا، بشيء من التعميم، ان نقول بانه ينتمي للتاريخ الكوني. انه يقدم خدمات لفهم مجموعات الذوات «الفاعلة»، لكن تحت شرط التخصيصات الأزمة.

بالنسبة للمجموعة، الخلق ينجم عن الصورة المسقطة والراغبة التي تفيض من حياة المجموعة نفسها؛ انها تدخل في الذوات «الفاعلة» وتتشكل فيهم؛ انها سابقة عن البيانات المنطوقة وعن التسويات المعرفية؛ انها تنتج من الاتصالات اليومية، من التأثيرات الناتجة عن الحركات و السكنات، عن التصرفات، أسلوب سكن المجموعة.

بامكان كل أحد ان يفسر ويصوغ هذه الصورة: وهي كذلك، عادة بفعل مجموعات صغيرة من المفسرين النشطين والزعماء. تقدم وسائل الاتصال الحديثة سلطات واسعة لعدد محدود ممن يتصرفون فيها.

فعل المجموعة هو العمل المنظم، من جهة بقصد التآزر، من أجل التكيف مع الوسط أو تغييره؛ ومن جهة أخرى، أثر هذا الفعل هو تكوين أو تشويه الذوات الفاعلة بشروط أو مضمون العمل المنظم.

الصراع هو وسيلة التشكل الذاتي للمجموعة وبحثها عن هويتها: فهما ينتجان من الصراعات ـ التعاونات داخل المجموعة ومن صراعات تعاونات مجموعة مع مجموعات أخرى.

نلتقي بهذه الملامح في مجموعات السكن، مجموعات العمل ومجموعات القرابة. هيهات ان تختزل هذه المجموعات إلى أشياء أو إلى بنى تجريدية.

السيماء الانسانية للذوات والمجموعات تشتمل على اتحادات وتقاطعات عدة. إن ما يهم، في مجموع كبير مثل الدولة ـ الأمة مثلاً، هو الكل. فهو يتحدى أدوات تقعيدنا: من الضروري، كلما استخدمناها ان نلقي جميع الأضواء على الاختيارات التي أقيمت عليها (انظر: الملحق: النماذج، حدودها وحسن استخدامها).

ب . الممارسة في فكر ماركس صادرة عن عمل، مخصصة اجتماعياً بمؤسسات تترجم علاقات قوى وتسند ادواراً اجتماعية. حقلها المفضل هو العمل المأجور الخاضع؛ أنها تحول، منذ التطور الرأسمالي، الطبيعة والسكن. دون ان يعي ذلك فوراً وتلقائياً، العامل الذي هو الشغيل الذي يشيد العالم ويخلق الانسانية؛ فهو يشارك في حركة تاريخية نتيجتها افترضت محتومة.

على هذا الأساس تنطبق صورة مؤثرة للألم المنقذ وصورة أخرى للنضال الواعي المطمئنة إلى النصر بفضل تواطئها مع أوالية اقتصادية، هي أوالية الانخفاض التدريجي لمعدل الربح. لا بد من محاربة

الرأسمالية، لكن مع الاعتقاد بأن هذه المحاربة تقرّب أجل انهيار النظام الرأسمالي الذي تحكم عليه تناقضاته الداخلية بالاعدام أم حكمًا باتاً.

الذات الفاعلة تخلق نفسها بنفسها ومجموعة العمال تعيد، في مجرى التاريخ، خلق نفسها بنفسها عبر الممارسة الذاتية (ماكسيميليان روبيل): الممارسة الذاتية التاريخية للبروليتاريا. الاقتصاديات والمجتمعات، كرسات اسمياً ISMEA (١٩٧٥). لا علاقة لهذه الحركة سوى من حيث أصلها أو تفرعاتها بالمادية وتتعهد نفسها بالرعاية على نحو تجميعي بفضل وعيها بمبررها وفاعليتها: يلعب التحليل العقلاني في ذلك دوراً كبيراً. عمّ تصدر تسلسلاته؟ عن حقيقة أساسية، جوهرية لم يخترها اللاعبون؛ انها منحدرة من الطبيعة النوعية للانسان. الكائن الانساني، حلاق، عامل، مناضل، انه يتمم ذاته، يتفتح في ممارسة امكانياته البدائية وبفضلها.

لننظر الآن في فلسفة موريس بلونديل، كما صيغت منذ أطروحة ١٨٩٣ في الفكر، الكان، برس انفير ستاود وفرانس، ١٩٣٤، في الكائن والكائنات، الكان، ١٩٣٥ وفي العمل، الكان، ١٨٩٣، برس، اينيفر ستاردو فرانس ١٩٣٦ـ ٣٧.

يعود موريس بلونديل، من أجل ادراك الذات الفاعلة، إلى «النبع المشترك» «للذكاء والارادة»، وإلى «دينامية الكائن الروحي حيث تنهل قوتها من الفعل» (موريس بلونديل، بقلم جان لا كروا، برس اينفير ستاردو فرانس، ١٩٦٣ ص ٦٠). موضوع الأثر كله هو «علاقة الفكر بالكينونة، بفضل توسط العمل» (المصدر السابق ص ٦٣).

فلسفة الفعل عند بلونديل هي نهاية ما وصل إليه البحث العقلاني، نتيجة جهود العقل، هذه الجهود لا تكفي للتغلب على مأزق يفلت من فحوص العقل وحدها ويتطلب شهادة الايمان. الذوات الفاعلة ومجموعاتهم هم في الأصل قادرون عن التفكير في عملهم وتَقصِيّه عقلانياً. يكشف لهم العقل، في خاتمة المطاف، السؤال الذي كانوا يحملونه أولاً مبهمًا وغير مصاغ: من أجل ماذا؟

ـ «ملقى هناك، لغير ما سبب» أم «مدعو لاتمام وتفتيح ذات فاعلة قادرة على الامتلاك»؟ الاجابة فعل ايمان يتخطى كل محاولة عقلانية.

لنرض، مؤقتاً وبقصد معرفي خالص، بتناسي الأصالة الشخصية والمتماسكة لبلونديل، آخذين نظامه دونما لجوء لما هو عند الملحد ليس سوى فرضية الله. دون العقل والمحاولة العقلانية، يوجد ديناميك الذات الفاعلة؛ وأبعد منه، هناك، أمام الاختيارات التي لا يمكن اتخاذها التي يقود إليها التقصّي العقلاني الأكثر جراة ودقة، شيء ما، عقيدة، تعلق بمستقبل، بقيم نهائية، وبغائية. مثلاً (بين أمثلة أخرى، لكن هذا الأخير أساسي): «الانسان حرية؛ كل انسان حرية» تأكيد يتجاوز كل ما يمكن ان تقوله لنا بكامل الثقة، المعرفة العقلانية، افتراضاتها التجريدية وتجاربها. الفعل، من هذه الزاوية، هو بمعنى ما، شهادة على الثقة في الحرية في تحركها وانتشارها، انه يشهد للحرية تحت اشكالها الملحوظة، التي هي أشكال التحرر.

الممارسة الماركسية، مفهومة قبل الغدر بها، الفعل البلونديلي المأخوذ دونما لجوء إلى الله (فقط لجعله

مقبولاً ممن يرفضون فرضية الله) يمكننا من رؤية مطامح وحركات فكرية في كلا النظامين اللذين ليسا **متنافرين** فيما **بينهم** دينامية العقل هذه تنحدر من نبع سابق عن التقصي العقلاني، مصادرة عن كائن **اصلي للانسان.** انهما يقودان إلى مكان عقيدة واختيار مقيمين لا يكفي العقل وحده لاصطفائهما ولا إلى الارتقاء بهما.

يبقى على الذات الفاعلة ان تقترح، بفضل التقصي العقلاني، جولات على المغامرة الانسانية التي **غدت** ممكنة في شروط للمكان والزمان والملابسات الظرفية. لكن مهما كان مضمون الاستراتيجية والتاكتيك، سيخون الفعل جوهره وكرامته ان هو فكّر بـ «بمطالب تاريخية مزعومة» للتقصي عن القيم التي تحاكم التاريخ أو لاحتقارها.

من هنا قولنا إنه لا سبيل لتطور انساني، متعدد الأبعاد، بدون الديناميات الجوهرية لتطور الفرد المشخّص.

الفعل، الشاهد الوحيد، الذي لا رادّ لشهادته، على القيم، يحكم على البحوث المتعددة الأبعاد للفكر العارف والمريد في وقت واحد والقادر، بالقوة الثرة للعقيدة، ان يحصل على الحجة المعاشة لنزاهته الموضوعية وفعاليته التاريخية.

٢٩ . بيرو فرانو، **السلطة والسياسة**، سبق الاستشهاد به ص ٤٣ وما يليها.

٣٠ . **السلطة**، لقآت جنيف العالمية، نوشاتال، لا باكونيير، ١٩٧٨ . هيرش، جان، «**طبيعة السلطة**» ، ص ٧٥ وما يليها.

٣١ . ارندت، هلموت، **السوق والسلطة**، توبنجن ج. س. ب. موهر، ١٩٧٣؛ **الانسان**، جان، **السلطة والمجتمع الاقتصادي**، باريس، كوجاص، ١٩٦٥، البرجوازية الكبرى في الحكم، باريس، برس أو في فرستار دي فرانس ١٩٦٠ . ميردال، جونار، العنصر السياسي وتطور النظرية الاقتصادية، لندن، روت ليدج أونت كيجان بول ليتد، ١٩٥٣ . هيرش مان البرت؛ والسلطة الوطنية وبنية التجارة الخارجية، بركلي ولوس انجلوس، جامعة كاليفورنيا برس، ١٩٤٥. روسيل، برتراند، السلطة والتحليل الاجتماعي الجديد، الطبعة السادسة، لندن، جورج الان ١٩٤٨. مورجان استرن، اوسكار، حدود الاقتصاد، ايدم بورج، هودج وليتد، ١٩٣٧. الطبعة الألمانية، ١٩٣٤. فيزر فردريك فون، الاقتصاد الاجتماعي، نيويورك، شركة ادلفي، ١٩٢٧، (ترجمة انجليزية. فورد هنريش)

٣٢ . برنيس (ديستان دي) جيرار، تيانو «الصراعات والحوار الاجتماعي»، **دائرة المعارف الفرنسية**، **المجلد** التاسع، لا روس، ١٩٦٠.

٣٣ . بيرو، فرانسوا، **الاقتصاد والمجتمع**، باريس، برس أو نيفر ستار دي فرانس؛ **الاقتصاد والمجتمع** القسر، المبادلة والهدية، طبعة ثانية، باريس، برس أو نيفرستار دي فرانس، ١٩٦٣، بولدنج كنيث، **أبعد من الاقتصاد**. بحث في المجتمع، الدين والاخلاق، ان اربور، نيش جامعة متيشجان برس، ١٩٦٨ . بيرو فرانسوا، **اقتصاد الأمم الفتية**، باريس P.U.F، ١٩٦٧ .

٣٤ . جران، ريجنالد هربولد، حاجات الانسان الضرورية، مفهوم وشعار، استراتيجية أو برنامج، تعبئة أم تضليل؟ معهد دراسات التطور، جامعة سوزكس، ١٩٧٧ رينوتيب) ـ الحاجات الضرورية المتوقعة والموعودة، جريدة عالم البنوك السياسية، ١٩٧٩ . BIT، التشغيل، النمو والحاجات الأساسية، جنيف، ١٩٧٦، بيرو فرانسوا، تكاليف الانسان EA، عدد ١، ١٩٥٢ .

٣٥ . مسز هان، E.J، «تقدير الحياة والحدود»، JPE، يوليو ـ أغسطس ١٩٧١ .

٣٦ . بيرو فرانسوا «نظرية هكشير ـ أوهلين ـ صامولون، نظرية التجارة الدولية والتطور غير المتكافىء»، MED، عدد١، ١٩٧١؛ «من أجل تجديد نظرية التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي»، MED، عدد ١٦، ١٩٧٦ .

٣٧ . بيرو فرانسوا، استقلال الأمة وتكافل الأمم، الطبعة الأولى، باريس، أوبيمونتان، ١٩٦٩، الطبعة الثانية، مجموعة ١٠ ـ ١٨ . ليفيت، كاري، الرأسمالية الهادئة، توزيع كيبيك، أوتاوا، دار اعادة النشر كيبيك، ١٩٧٢، تقديم جاك باريزو، «صراع الطبقات وصراع الأمم»، MED، الجزء ٢٩١، باريس، ايكونوميك ١٩٧٩ .

٣٨ . من أجل تصنيف طرق أثر الدفع في خدمة الزراعة التي تمشي باتجاه معاكس لتأثير البنية الذي تمارسه الصناعة على الزراعة، في البلاد النامية، تطبق تطبيقاً مفيداً التحليل المنهجي، انظر التوازن والتعديل، EA عدد ٣٤، ١٩٧٨، نظرية المنظومات ونظرية الألعاب، GISMEA، سلسلة EM عدد ٦، ١٩٨٠ .

٣٩ . سلسلة كاملة من دفاتر GISMEA، اقتصاديات ومجتمعات، سلسلة AG، وهي مكرسة للتحليل المجدد للعلاقات الديناميكية بين الصناعة والزراعة. (المدراء: ميشيل بيير، لويس مالا سيس ويوسف كالتمان) لنشر خاصة إلى العدد ١٣ (١٩٧٦): مجموعات معقدة واتحادات الصناعات الغذائية، عدد ١٠ (١٩٧٢): التطور الزراعي المتكامل ومقال بيرنار روزي: ملاحظات حول تحليل البنى الاقتصادية وديناميكيتها، صفحة ١١٦٣ـ ١١٨٣، عدد ١١ (١٩٧٤): الصناعة الغذائية ومقالات لويس مالاسيس الأساسية. من جهة أخرى، نستبيح عذراً إذا الححنا مزيداً من الالحاح على الطابع المغالي لنقل تصميمات مأخوذة من «الثورة الزراعية» الانجليزية قبل التصنيع إلى الحقبة الراهنة في هذا المجال، لم تلق الأضواء على العلاقات بين المكاسب السابقة للزراعة ـ بفضل الترتيبات العقارية والتحسينات الزراعية أكثر بكثير من الميكنة ـ والازدهارات الكبرى للصناعة. المؤرخان، و.و. فلين وهـ.ج هاباكوك يقدران بان هذه المكاسب الزراعية لم تلعب الأدوار متواضعاً في ازدهار. الصناعة.

لجعل هذه الدراسات تتقدم لا بد للمؤرخ من ان يطرح هذه الاسئلة ويقيم تفسيراته انطلاقاً من التصميمات الخاصة بآثار الدفع وان يقدم توقعاً بالفترات المدروسة وتسلسلاتها. وهذا ما فعله موريس نيفو، في حدود بحث وجيز. تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، باريس أو نيفرستار دي فرانس ١٩٧٥، من ص ١٤ـ ١٧، مجموعة تيميس.

٤٠ . بيرو فرانسوا الشركات المتعددة الجنسية والنظام الاقتصادي الجديد. مدخل بقلم جلبرت بلاردون وبقلم دانيال دوفورت، ليمون، معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية، ١٩٨٠. مورد لسكلي جورج (دير. بوبل)، الشركات المتعددة الجنسية والنظام العالمي. قراءة في الاقتصاد العالمي، سان فرانسيسكو، NH. فري مان وشركاه، ١٩٧٩. التحويل التكنولوجي بواسطة الشركات المتعددة الجنسية ج١ و٢، مركز تطوير التنظيم والتعاون والتطور الاقتصادي، باريس، ١٩٧٥.

٤١ . بيرو فرانسوا، «نقد العقل الاقتصادي والعقل الاحصائي»، تكريماً للمطران هـ. فان كامب، بروكسل، ١٩٧٦، اطروحة دكتوراه دولة (على الآلة الكاتبة).

٤٢ . سانت سيرنير، بيرتراند، المقرر، باريس، جاليمار، ١٩٧٩. كريشنا، دايا، Cultures, International Social Journal (باريس، اليونسكو) ج٣٩، عدد٤، ١٩٧٧. ابراهيم سعد الدين وهوب كينس نيكولا، س. (دير بويل) مرحلة الانتقال في المجتمع العربي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٧٧. كازانوفا، جان، الطقوس والشرط الانساني، باريس أو نيفرستار دي فرانس، ١٩٥٧. روير. ر، عالم القيم، باريس، أوبيية، ١٩٤٨.

٤٣ . بيرو فرانسوا، الجمهور والطبقة، باريس، كاسترمان، ١٩٧٢.

٤٤ . ميردال، الغا، سباق التسلح بين روسيا وامريكا، نيويورك، بانيون بوك، ١٩٧٧. ميردال جونلر، النوعية وعالم التطور، ١٧ مارس ١٩٧٥، الجورنال الاقتصادي السويدي ج. ١٩٧٧؛ المأساة الآسيوية: استقصاء حول بؤس الأمم.

٤٥ . مايير ابدري، اطعام الناس، ١٩٦٤، اليونسكو، الحق في ان تكون انساناً، مجموعة نصوص أعدت تحت اشراف جان هيرش، باريس، روبير لافون، ١٩٦٨؛ الطبعة الانجليزية والطبعة الاسبانية. لا كروا جان، الرغبة والرغبات، باريس، برس اينيفر ستار دو فرانس ١٩٧٥.

٤٦ . نظريات الألعاب والسلوك الاقتصادي، السحب الثالث، نيويورك، ن.ي. جون ويلي وابناؤه. ١٩٦٧. بورجر، افالد، مدخل إلى نظرية الألعاب، برلين، والتر دوجرويتر وشركاؤه ١٩٥٩. دونغان لوس. ر. هوارد رايفا، الألعاب والقرارات، لندن، جون ويلي وابناؤه، ١٩٥٧. شوتير الدريو، شودياور، جرارد، «الاقتصاد ونظرية الألعاب»، الأدب الاقتصادي، يونيو ١٩٨٠.

٤٧ . ناش. ف.ج. «مشكل المساومة» ايكونوميكا، يناير، ١٩٥٣.

٤٨ . ماكنسون دافيدس: «بحث في المنطق الحديث»، لندن، متهون، وشركاؤه ليتد ١٩٧٣. ليونس ج.ل. «الدرس الافتتاحي»، دو فرانس، كرسي التحليل الرياضي للمنظومات ومراقبتها، ١٩٧٣. (كراس). كمدخل جيد: فالي، ر. «نظرية المنظومات»، «من أجل العلم»، عدد ١٩ مايو ١٩٧٩. دولاتر، ب، النظام، البنية، الوظيفة، التطور، باريس، دوان، ١٩٧١، كورني، ج، ضد التوازن، امستردام، نورث هولاند بيليشنغ، ١٩٧١، ليسورن، ج، منظومات القدر، باريس، دالوز، ١٩٧٦. والستر، ب، المنظومات

والبقي، باريس مطبوعات سوي، ١٩٧٧. لوموانى، ج.ل. نظرية النظام العام، باريس، برس اينيفرسيتاره وفرانس، ١٩٧٧. كراميرنيك. ج.ت.أ. ودوشميث، يعقوب، المنظومة الفكرية، ليدن، مارتينوس، نيجهون، قسم العلوم الاجتماعية، ١٩٧٧. سيمون هربرت، أ. «علم المنظومات، علم المصطنع»، EPI، باريس، ١٩٧٤، نوردمان، راميورو كامبوس س، السبرينطيقا والتخطيط الاقتصادي. مطبوعات بيراميد، س.أ، مدريد، ١٩٧٥. ميزاروفيك، م.د، ماكرو، د، تاخارا، ي.: نظرية المنظومات المراتيبية المتعددة المستويات، باريس، ايكونوميكا، تقديم جاك ليسورن، مترجم عن الامريكية بقلم جاك اوجين.

٤٩ . جيلبود، ج. ت، السيبرنيطيقا، باريس، برس اينيفرسيتار دو فرانس، ١٩٥٤ في نفس المجموعة تحت عنوان: كوفينيال لويس.

٥٠ . جلانسدورف، ب؛ وبريجوجين، I، البنية، الاستقرار، وتقلبات الأسعار، باريس، ماسون، وشركاؤه ١٩٧١، بريجوجين اليا، وستنجيرس ازابيل، التحالف الجديد، تحولات العلم، باريس، جاليمار. ١٩٧٩.

٥١ . بيرو فرانسوا، تجديد نظرية التوازن الاقتصادي العام، البحوث المتعددة الفروع، باريس، ما لوان، ١٩٧٧. بالومبا، حساب، من ماركس إلى باريتو، نابل، دوليمون، ١٩٨٠.

٥٢ . لمزيد من التفاصيل انظر: بيرو فرانسوا «مفهوم الانفاق الاستراتيجي» والوحدة «الفعالة»، كراريس AFEDE، ابريل ١٩٧٩. جاكمين اليكسيس «الشركة ومحيطها الصناعي، علاقة ديناميكية، «تحية لفرانسوا بيرو، الشركات المتعددة الجنسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. مدخل بقلم ج. بلا ردون، مدير معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية ود. دوفورت، استاذ بجامعة ليون، II، مركز نمو الأمم الفتية، ليون ١٩٨٠.

٥٣ . شيلووسيكي، دانيال م، «هدف تحليل المردود لمشاريع الاستثمار في البيرو»، الصناعة والتنمية عدد ٢. الأمم المتحدة، نيويورك، ن.ي. ١٩٧٨ المخططات والمشاريع الخاصة للتطور، MED عدد ١٦، ١٩٧٦.

٥٤ . وولد هيرمان: النموذج المفتوح والمتغيرات الكامنة. لاقتراب نيالس النمذجة الضعيفة: التوسط بين نموذج الرسم التقليدي وتحليل الجداول. جامعة ابسالا. قسم الاحصاءات. ١٩٧٧- ١٩٧٨. رياضيات التفسير العام. رياضيات الارتياد التجريبي. رياضيات من أجل السياسة الاقتصادية، الاقتصاد التطبيقي. عدد خاص عدد ٢، ٣، ٤، ١٩٧٤. داغوم، كاميلليو، وداغوم استيلا، «رسم النماذج والتحليل الاقتصادي»، GISMEA، سلسلة EM عدد ٥، ١٩٧٤.

٥٥ . جولف، هـ. فريمان، س. جاهودا وبافيت، ك، ضدّ مالتوس: نقد «إيقاف النمو»، باريس، سوي، ١٩٧٤. جابور، دينيس، وكولومبو، امبريتون الخروج من عهد التبذير، التقرير الرابع» إلى «نادي روما»، باريس، دونود، الثلاثة الأشهر الأخيرة ١٩٧٩. ميودوس، د.ل بهرنس III، و.و. ميودو. د. هـ، نايل. ر.ف. راندرس، ج. زاهن. ك. و. ديناميك النمو في عالم متناه. تقديم يوسف فرونتاني، الوزير السابق لنادي باريس، باريس، ايكونوميكا ١٩٧٧.

يمكن الرجوع المفيد لكتاب: **التحدي الاقتصادي للعالم الثالث.** الوثائق الفرنسية، ١٩٧٨ ج.ح.

٥٦ . تينبرجن، جان، (كوردوناتور) **الشمال ـ الجنوب: من التحدي إلى الحوار. التقرير الثالث» إلى «نادي روما»** SNED، باريس، دونود ١٩٧٦. الشمال والجنوب. برنامج للبقاء. تقرير اللجنة المستقلة من أجل التطور العالمي باشراف فيلي برانت. كامبريدج ماس. ميت، برس ١٩٨٠. العالم الجديد واستخدام المخطط، اقتراح بقلم ج.م. تينبرجسن لاهاي، ٢٩ اكتوبر ١٩٨٠.

٥٧ . نقد التوقعات هو آخر أعمال بورجوا بيشا، المعهد القومي للدراسات السكانية، باريس، برس اينيفر سيتار، باريس.

٥٨ . أولمو، ي. التخطيط في فرنسا، باريس، دالوز، ١٩٧٤؛ بيرو فرانسوا، التقنيات الكمية والتخطيط، باريس، برس اينيفر سيتار، باريس، برس اينيفر سيتار، دو فرانس، ١٩٦٥.

٥٩ . هادمارد، جاك، «محاولة لدراسة سيكولوجية الابداع في المجال الرياضي»، باريس، البيربلانشـار، ١٩٥٩ (مترجم عن الانجليزية بقلم جاكلين ها دامار).

بعض العبارات والمصطلحات التي لم ترد في القواميس الفرنسية ـ العربية أو وردت بعكس معناها:

- ACTUALISATION	ترهين
- ASSYMÉTRIE	لا تناظر
- AUTO- ENTRETENU	قائم بذاته
- BLOC	مصفوفة جزئية
- CHARISME	عصمة
- CHRÉMASTIQUE	وَلَعٌ بالثراء
- COMPOSSIBLE	ملائم
- COMPTES SATÉLLITES	حسابات تابعة
- CONNOTATION	معنى مصاحب
- CONSCIENCE DE SOI	وعي الذات
- CONURBATION	تجمع حضري
- COURBES D'INDIFFÉRENCE	منحنيات السواء
- ENCHAINEMENT DIACHRONIQUE	تعاقب تاريخي
- ENDOGÉNIÉSATION	التنشئة الداخلية
- ERGONOMIE	ارجونوميا
- ENTRAINEMENT	دفع
- ENTRAINANT	دافع

- EXTERNALITÉS	خارجيات
- FONCTION	دالة
- FRUITION	استمتاع
- GRILLE D'UN TABLEAU	مكونات جدول
- HÉDONISME	ارضائية
- HUMANISATION	تأنيس
- HYBRIS	غطرسة
- INSOLVABLE	معسر
- INSOLVABILITÉ	اعسار
- INTERDÉPENDANCE	تكامل
- INTERSECTIONS	تقاطعات
- MANIABLE	مطواع
- MATHÉMATISER	ريّض
- MATHÉMATISATION	ترييض
- MATRICE	مصفوفة
- MATRICE INPUT OUTPUT	مصفوفة الانتاج والاستهلاك
- MAXIMALISATION	تأويج
- MINIMISATION	تَدْنية
- MODÉLISATION	نَمْذَجَة
- MODÈLS STOCHASTIQUES	نماذج غير حتمية
- MULTICRITERE	عديد ـ المعايير
- MULTIVOQUE	عديد ـ المعنى
- «NÉGUENTROPIQUE»	متوقد

- OMNIGENÈSE	كلي التخلق
- OPHÉLIMITÉ	منفعة
- OPÉRATIONNEL	عملي، تطبيقي
- OPTIMALITÉ	التحسين الأمثل
- PONDÉRATION	تنسيب، ترجيح
- PRÉFINANCEMENT	تمويل تمهيدي
- PROBABILISÉ	مُرَجْحَن
- LES PROGRÈS	المكاسب
- PROJECTION	توقع
- RECTRICE	هادية
- RÉIFICATION	تَشَيُّؤ
- RELATIVISÉ	مُنسب
- REPRÉSENTATION	رسم بياني، تصميم
- RÉQUISIT	فريضة، مفترض
- RESTRUCTURATION	اعادة الهيكلة
- SOFT MODÈLS	نماذج ضعيفة
- SOLVABLE	موسر
- SOLVABILITÉ	ايسار
- SOUS - ENSEMBLE	مجموعة ـ جزئية
- SOUS- POPULATION	شرائح السكان السفلى
- SOUS - SPÉCIFICATION	تخصيصات ـ جزئية
- SOUS - SYSTEME	نظام ـ جزئي
- STRUCTURATION	هيكلة

- STANDARD	قياسي
- SUBSTANTIALISER	جَوْهَر
- LE TEMPS IRRÉVERSIBLE	الزمن اللاَّ ارتدادي
- TERRITORIALISÉ	مُؤقلم
- UNIFORMISATION	تنميط
- UNIVERSALISATION	تعميم
- UNIVOQUE	أحادي المعنى (جلي)
- URBANISATION	اعمار
- VALEUR AJOUTÉE	قيمة مضافة
- VARIABLES DE FONCTIONNEMENT	دوال متغيرة
- VENTILATIONS	تَخْصيصات

الفهرس

فلسفة لتنمية جديدة

في هذا الكتاب أربعة أبواب مسبوقة بمقدمة ومدخل وتمهيد، وموضوع الباب الأول «التطورات والمؤشرات» وتنضوي تحته عناوين فرعية منها الاشكالية المجددة والنمو والتنمية والتقدم والمجتمع الاصلاحي.. الخ. وموضوع الباب الثاني «التحضير النظري» ويعالج التوازن الكلاسيكي الجديد للتكافل العام، والتوازن الماكرو ـ اقتصادي عند م.م. كينز وتوازن الوحدات الفعالة العام والتاريخ المعقلن، وكارل ماركس وسلالته والتنمية وحركة العلوم وغيرها.

أما الباب الثالث فيتحدث عن «السياسة والاستراتيجيات» ويتناول بالبحث السلطة ومجتمعات الناس وجدليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجدل الاستقلال والتعاون والرقابة المفروضة على هيئات الانتاج وتهيئة محيط نشاطها، والشروط الخاصة للشركات المتعددة الجنسية وغيرها من المواضيع.

وأما الباب الرابع والأخير فيدور موضوعه حول «الغاية وال[illegible] ويتناول فيها يتناول القيم والأبعاد العالمية واتجاه التنمية وتقارير [illegible] نادي روما ونقد التوقعات والخطط الوطنية والنماذج ال[illegible] وغيرها...

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً «موكيالي» بيروت - ص.ب: ٥٤٦٠/١١ بيروت

الثمن ٣٠٤ ل.ل